

رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية

رماح / الأردن

وجامعة القرآن وتاصيل العلوم / السودان

العدد (143) المجلد الاول

الجزء الثاني

كانون الثاني 2026

مجلة ربع سنوية

ISSN الورقي: 2392- 5418

ISSN الالكتروني: 2520- 7423

DOI: 10.59799/SQZH5356

معامل التأثير: 2.56 Impact Factor

الايداع القانوني 243



رماح

للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح / الأردن

وجامعة القرآن وتاصيل العلوم / السودان

العدد (143) كانون الثاني 2026

المجلد الاول

الجزء الثاني

الورقي : 2392- 5418 ISSN

الالكتروني 7423- 2520 ISSN

الإيداع القانوني 243

رماح للبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمة
تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية -رماح / عمان –الأردن
بالتعاون مع

جامعة القرآن وتأصيل العلوم / السودان
الرئيس الشرفي للمجلة: الأستاذ الدكتور محمد عبدالله سليمان
مدير المجلة: الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب
رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني
نائب مدير تحرير المجلة: أ.د. هاشم صالح مناع

هيئة تحرير المجلة

الأردن	جامعة البلقاء التطبيقية	أ.د. خليل الرفاعي (رئيس هيئة التحرير)
فلسطين	جامعة القدس المفتوحة	أ.د. يوسف أبو فارة
العراق	وزارة التربية والتعليم	أ.م.د. مصدق أمين عطيه
الجزائر	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	أ.د. دراجي سعيد
الأردن	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	أ.د. هناء الحنيطي
السودان	جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم	أ.د. محمد الفاتح زين العابدين
فلسطين	أكاديمية القاسمي والكلية العربية	أ.د. خالد سنداوي
الأردن	جامعة الزرقاء الاهلية	أ.د. زياد عبد الحلیم عبد المنعم الذبيبة
السودان	جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم	دكتور برير سعد الدين الشيخ السمانی
العراق	المديرية العامة لتربية ذي قار	م.د. أسعد شاكر حميد جاسم
العراق	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ الدائرة الإدارية والمالية	م.د. سنان فاضل حمد سلمان

الهيئة الاستشارية للمجلة

الأردن	جامعة الزرقاء	أ.د. نضال الرمحي (رئيس الهيئة الاستشارية)
الأردن	جامعة مؤتة	د. ماجدة خلف السبع
الجزائر	جامعة بليدة	أ.د. كمال رزيق
العراق	وزارة التربية المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الثالثة	أ.م. د قادسيه حسين جاسم عبد الرضا الذهبي
الجزائر	جامعة ورقلة	أ.د. سليمان الناصر
الجزائر	جامعة عنابة	أ.د. هوام جمعة
مصر	جامعة القاهرة	أ.د. سالي محمد فريد
مصر	جامعة عين شمس	أ.د. أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس
لبنان	جامعة جنان	أ.د. رامز طنبور
السعودية	جامعة القصيم	أ.د. عبد الرحمن صالح الغفيلي
ليبيا	جامعة عمر المختار	أ.د. وائل جبريل
فلسطين	جامعة القدس المفتوحة	أ.د. شاهر عبيد
الأردن	مركز رماح	أ.د. عماد الصعيدي
الإمارات العربية المتحدة	جامعة الفلاح	أ.د. سمير البرغوثي

أ.د. عبد الله سيدي محمد أبنو	جامعتي حائل / نواكشوط	موريتانيا
أ.د. نايف عبد العزيز مطاوع	جامعة شقراء	السعودية
بروفيسور محمد الفاتح زين العابدين	الهيئة الاستشارية	السودان
الدكتورة حليلة إبراهيم محمد الفيلكاوي	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	الكويت
د. قيس مهدي البياتي	دكتوراه علاقات اقتصادية دولية	العراق
د. خديجة عبد الكريم خيري	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د. مزمل حسن يوسف	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د. حسن الفاتح الشيخ	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د. محمد الطيب	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د. جمال محمد البشري	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
الدكتورة صفراوي فاطمة	استاذة محاضرة بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الشلف	الجزائر
أم خالدة جمال فرج الشافعي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعة التقنية الوسطى	العراق
أ.م.د محمد عدنان شاكر الزبيدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعة التقنية الوسطى	العراق

شروط النشر

إن إدارة المجلة لا تتحمل أية مسؤولية عن أصالة البحوث ولا تتحمل أية مسؤولية قانونية، وأن الباحثين هم من يتحملوا المسؤولية الكاملة.

- ❖ تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
 - ❖ ألا تتجاوز صفحات البحث 20 صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ان لم تكن هي لغة البحث، ويكتب عنوان البحث باللغة الانجليزية رفقة إسم الباحث والكلمات المفتاحية.
 - ❖ تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة 4.5 سم، وأن يكون الخط (Simplified Arabic) قياس 14 باللغة العربية ويكون الخط (Times New Roman) قياس 12 باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج (Microsoft Word)
 - ❖ يرقم التمهيش والإحالات ويعرض في أسفل الصفحة: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة أو ضمن البحث مع ذكر المؤلف وسنة النشر والصفحة .
 - ❖ تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
 - ❖ على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث: أحدهما بلغة البحث والآخر باللغة الإنجليزية، على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة.
 - ❖ منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع، أسلوب إم إل أي (MLA) أو أسلوب شيكاغو (Chicago) في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي (APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوفرة على الأنترنت.
 - ❖ نظام التوثيق في الحاشية يكون بذكر (عنوان الكتاب، واسم المؤلف، والجزء/ الصفحة) حسب المنهج العلمي المعمول به في توثيق الدراسات الشرعية، مثاله: المغني، ابن قدامة (435/6).
 - ❖ المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها .
 - ❖ يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدّمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع
- ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي:

khalidk51@hotmail.com أو remah@remahtrainingjo.com

إلى العنوان البريدي: شارع الجاردنز عمان الأردن

هاتف: 00962799424774 أو 00962795156512 موقع المجلة: <http://www.remahresearch.com>

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية:

❖ قاعدة ISI الماليزية على الموقع:

http://isindexing.com/isi/journaldetails.php ? :

❖ قاعدة ebsco الأمريكية على الموقع: http /www. ebsco.com

❖ قاعدة ULRICHS الألمانية على الموقع:

http://ulrichsweb.serialssolutions.com/title/1536488677317824429

❖ محرك البحث العلمي جوجل سكولار google scholars على الموقع:

http://www.google.com

❖ قاعدة EcoLink المتواجدة على الموقع // www.mandumah.com

❖ قاعدة بيانات المنهل www.almanhal.com

❖ قاعدة ASKZED على الموقع: http://www.ASKZED.com

❖ قاعدة معرفة على الموقع: http://www.maarifa.com

❖ قاعدة بوابة الكتاب العلمي: http://www.theleambook.com

❖ معامل التأثير العربي، قاعدة البيانات العربية الرقمية (أرسيف) 2019.

❖ قاعدة أرسيف (Arcif) .

❖ قاعدة بيانات:

https://www.citefactor.org/journal/index/25867/ramah-journal-of-economic-research#.XzPCkCgzZPY

افتتاحية العدد

نسعى في مجلة "رماح للبحوث والدراسات" مواكبة التطورات البحثية في عالمنا العربي، وذلك من خلال نشر الأبحاث الجديدة في مجالها، والتي تعالج قضايا تربوية وأدبية وشرعية متنوعة، وتتيح مجلة "رماح" المجال واسعاً لأساتذة الجامعات وطلبة الدراسات العليا للنشر فيها مساهمة منها في تشجيع البحث العلمي الرصين، وتقديم وعاء للنشر العلمي يخلو من التعقيد في إجراءاته مع التمسك بالمنهجية العلمية الرصينة المتبعة في كتابة الأبحاث.

وتسعى المجلة للحصول على مزيد من التصنيفات العلمية والعربية المعتبرة، لذا سوف تصدر المجلة اعتباراً من هذه السنة (2025) بشكل ربع سنوي، حيث سوف يصدر المجلد الأول رقم (115) في شهر كانون ثاني ويغطي الأبحاث المقبولة في المجلة لشهر كانون ثاني، شباط، وآذار، وسوف يصدر عدد الربع الثاني لهذه السنة في شهر نيسان ويغطي الأبحاث المقبولة للنشر في المجلة لأشهر نيسان، أيار، وحزيران، بينما سيصدر المجلد الثالث في شهر تموز ويحتوي الأبحاث المقبولة للنشر في المجلة لشهور تموز، آب وأيلول، بينما سيصدر المجلد الرابع لهذه السنة في شهر تشرين الأول.

وما هذا التعديل في تاريخ إصدار المجلدات إلا تحقيقاً لمتطلبات الانضمام لمستوعبات عربية وعالمية مرموقة، وسوف تغطي المجلة العلوم الاجتماعية كما هي عاداتها بكل فروعها المختلفة

ونود أن نؤكد للباحثين العرب أننا نسعى للتطوير تماشياً مع متطلبات النشر العلمي الرصين للحفاظ على مكانة المجلة، ونرحب بأبحاثكم ودراساتكم العلمية.

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور سعادة الكسواني

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
A	هيئة تحرير المجلة
B	الهيئة الاستشارية للمجلة
D	شروط النشر
E	موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية
F	افتتاحية العدد
G - J	فهرس المحتويات
16 - 57	سلطة القاضي المدني في تقدير اليمين الحاسمة دراسة مقارنة إعداد: عبد السلام أحمد عبدالله الأشقري قسم القانون المدني ، كلية .الشريعة والقانون - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.
58 - 82	متطلبات تربوية مقترحة لإيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية إعداد: الدكتورة رويده زهير العابد دكتوراه في فلسفة أصول التربية الجامعة الأردنية، الأردن
83 - 105	توظيف الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية إعداد: م.م امير محسن عبيد الصراف جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات

الصفحة	الموضوع
106 - 127	المرأة العراقية بين جدلية الصراع والتمكين دراسة تحليلية في ظل البناء الاجتماعي المعاصر إعداد: د. مروان سليم عويد الهيتي المديرية العامة لتربية الأنبار
128 - 141	التعبير القرآني في سورة الزلزلة إعداد: م. د. أشواق باقر محسن مديرية تربية محافظة النجف الأشرف / العراق
142 - 180	دور التشريعات الجنائية الوطنية والاتفاقيات الدولية في الحماية من جرائم الأمن السيبراني إعداد: الدكتور/ عبد الوهاب عبد الكريم محمد المبارك الأستاذ المشارك بكلية الخليج قسم القانون العام
181 - 200	تطور التشريعات في بلاد الرافدين: من قانون أورنمو إلى قانون حمورابي إعداد: م. د. أحمد محمد سعدون الموسوي وزارة التربية مديرية تربية بغداد / الرصافة الثالثة
201 - 224	الآثار النفسية للعنف الجنسي على الأطفال ذوي الإعاقة الحركية وعلاقتها باستراتيجيات التكيف والدعم الأسري إعداد: د. حسن محمد شاكر حبيب / قسم علم النفس / كلية العلوم الانسانية / جامعة الاستقلال / فلسطين

الصفحة	الموضوع
225 - 250	العنف للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية إعداد: د. حسن محمد شاكر حيح / قسم علم النفس / كلية العلوم الانسانية / جامعة الاستقلال / فلسطين د. كايد عزات كايد شريم / قسم علم النفس / كلية العلوم الانسانية / جامعة الاستقلال / فلسطين الباحثة مرام بالي / كلية العلوم الانسانية / جامعة الاستقلال / فلسطين
251 - 280	أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) على الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الأردنية إعداد: *د.د. يسرى منيف ** أحمد مصطفى بدران العلي *.أستاذ تعليم عالي في المالية والمحاسبة ومديرة المعهد العالي لإدارة الأعمال بجامعة صفاقس، تونس. ** .طالب دكتوراه في المحاسبة بكلية العلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة صفاقس، تونس.
281 - 309	دور قوى جبل عامل من المشروع الصهيوني. (1897_1948) إعداد: الباحث/ 1. سلام عبد العزيز مهدي، 2. الأستاذ الدكتور راما دراز، 3. الأستاذ الدكتور ميرفت عطالله كلية الآداب والعلوم الإنسانية _ جامعة بيروت العربية/ لبنان
310 - 332	نزع الخافض بين القياس والسماع وأثره في المعنى إعداد: م. د سميرة خطاف عبد الكريم جامعة الفلوجة / كلية التربية

الصفحة	الموضوع
333 - 350	القواعد التخاطبية وأثرها التداولي في خطب الإمام الحسن -عليه السلام- إعداد: م.د زينب صادق جعفر متعب العطوي مديرية تربية النجف الأشرف
351 - 362	العلاقات اللبنانية – السورية (1943-1952) إعداد: حسين إسماعيل المحمد أ.د. محمد علي القوزي / أ.د. طارق قاسم جامعة بيروت العربية / كلية العلوم الإنسانية/ قسم التاريخ - الدراسات العليا
363 - 386	The Effect of Two Electronic Educational Games PUBG Mobile and Grand GTA Five on The Interaction and motivation of Iraqi Secondary School By: Nuha M Raheem Alkerogli Hooshang Yazdani / Ali Mohammad Mohammadi

سلطة القاضي المدني في تقدير اليمين الحاسمة
دراسة مقارنة

اسم الباحث عبدالسلام أحمد عبدالله الأشقري

¹قسم القانون المدني ، كلية .الشريعة والقانون – جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.

*المؤلف: alashgry35@gmail.com

الكلمات المفتاحية: اليمين، سلطة، رقابة، حاسمة، تقدير، دليل

Title:

The Authority of the Civil Judge in Assessing the Decisive Oath

Researcher name: Abdulsalam Ahmed Abdullah Al-Ashqri

1Department of Private Law Civil law , Faculty of Sharia and Law – Sana'a University,
Sana'a, Yemen

*Corresponding author: alashgry35@gmail.com

Keywords: Oath, Decisive , Authority, Assess, Judicial Oversight, Evedence

تاريخ قبول البحث: 2025 / 12 / 15

تاريخ استلام البحث: 2025 / 10 / 15

الملخص: اليمين الحاسمة وسيلة قضائية لحسم النزاع مباشرة، يلجأ إليها أحد الخصوم عندما يعجز عن تقديم الدليل، فيحتكم إلى ضمير خصمه متنازلاً عن بقية الأدلة.

الإشكالية: غموض طبيعة اليمين وحدود سلطة القاضي في توجيهها وصياغتها، إضافة إلى تحديات أدائها إلكترونياً.

الهدف: بيان مفهوم اليمين وشروطها، وتحديد دور القاضي وآثارها، واقتراح ضوابط تشريعية لأدائها عن بُعد.

المنهج: دراسة تحليلية مقارنة بين النظم العربية لاستخلاص الضوابط.

النتائج: اليمين الحاسمة حق للخصم، لا يجوز للقاضي فرضها.

دور القاضي يقتصر على الرقابة على الصيغة والوقت والشروط.

أدائها يحسم النزاع ويمنع تقديم أدلة لاحقة، إلا في حال ثبوت كذبها جنائياً.

لا يُقبل الاستئناف إذا أُديت وفق الضوابط ولم يُعترض على مشروعيتها.

هناك حاجة لتعديل النصوص لتقنين الأداء الإلكتروني، مع ضمان التحقق من الهوية، وأمن الإجراء، ووضع معايير وعقوبات تكفل حماية الحقوق.

Abstract:

The decisive oath is a legal mechanism used to settle disputes directly. It is invoked by one of the parties when unable to present evidence, resorting instead to the conscience of the opposing party, thereby waiving other means of proof.

Problem Statement: There is ambiguity surrounding the nature of the decisive oath and the extent of the judge's authority in directing and formulating it, along with challenges related to its electronic performance.

Objective:

To clarify the concept, elements, and conditions of the decisive oath, define the scope of the judge's role and its legal effects, and propose legislative and procedural guidelines for its remote performance.

Methodology:

A comparative analytical study of Arab legal systems to extract applicable rules and safeguards.

Findings:

- The decisive oath is a right of the litigants and may not be imposed by the judge.
- The judge's role is limited to overseeing the formulation, timing, and conditions.
- Once taken, the oath settles the dispute and precludes the submission of further evidence, unless its falsehood is proven through criminal proceedings.
- Appeals are inadmissible if the oath was administered properly and no objections were raised regarding its legitimacy or relevance.
- There is a need to amend legal provisions to regulate electronic performance of the oath, ensuring identity verification, procedural security, and establishing legislative standards and penalties to safeguard rights.

المقدمة:

تُعَدّ اليمين الحاسمة من أهم وسائل الإثبات الخاصة بالنظامين الشرعي والقانوني، حيث يقع على عاتق الخصم الذي يدعي أن يثبتته وفقاً للقاعدة الشرعية التي تنص على أن البينة على من ادعى واليمين على من أنكر. (1)

لكن في بعض الحالات يعجز الخصم عن تقديم الدليل الذي يؤيد ادعائه. وفي نفس الوقت ينكر خصمه هذا الادعاء أو هذا الحق ضده فيضطر الخصم المطالب بالحق إلى اللجوء إلى ضمير هذا الخصم فيطلب منه العهد البالغ بأن هذا الحق المطالب به غير موجود. وهذا ما يسمى باليمين الحاسمة أو يمين القطع (2). ولها آثار قوية تقيد سلطة القاضي وتنتهي الدعوى نهائياً إذا استوفت شروطها. ورغم ذلك ثمة لبس وتباين في تكييفها وطبيعتها القانونية وامتداد آثارها وإمكان استخدام وسائل اتصال حديثة لأدائها، وهو ما يقتضي دراسة مستوفية تجمع بين الفقه الإسلامي والفقه القضائي والقوانين المقارنة والاجتهادات القضائية. يهدف هذا البحث إلى إيضاح مفهوم اليمين الحاسمة، تحديد طبيعتها القانونية، وضبط سلطة القاضي في توجيهها أو منعها وصياغتها وآثارها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتجلى مشكلة الدراسة في غموض الطبيعة القانونية لليمين الحاسمة، وتفاوت التكييفات الفقهية والقضائية لها، مع غياب الضوابط الدقيقة التي تحكم سلطة القاضي في توجيهها أو صياغتها أو منعها، إضافة إلى إشكالية مدى جواز أدائها بوسائل الاتصال الحديثة.

وتُطرح الدراسة الأسئلة الآتية:

1. ما تعريف اليمين الحاسمة، وما شروط توجيهها وأركانها في الشريعة والقانون؟

¹ (1) د/عبدالله علي الخيازي، الوسيط في شرح القانون اليمني الجديد دراسة مقارنة 2015م، ص 337.
² (2) برنابا كورينا لوبنق أقيرا، السلطة التقديرية للقاضي المدني في نطاق الرابطة العقدية في الإثبات (في نطاق الرابطة العقدية و الإثبات القضائي) (دراسة مقارنة) بحث مقدم من لنيل درجة الدكتوراه في القانون أجيرا جامعة النيلين كلية الدراسات العليا قسم القانون الخرطوم - السودان 1438هـ / 2017م . ص ٢٨٨.

2. ما طبيعتها القانونية: هل هي عقد، أم صلح، أم تصرف قانوني، أم وسيلة إثبات استثنائية؟
 3. ما مدى سلطة القاضي في مراقبة شروط الموضوع والشخص وصيغة اليمين، وفي منع التعسف أو تغليظها؟
 4. ما آثار تأدية اليمين أو النكول أو الرد على مسار الدعوى؟
 5. ما مدى الحاجة لتعديلات تشريعية تتيح الأداء الإلكتروني وفق ضمانات الهوية وسلامة الإجراءات؟
- فرضيات الدراسة

1. اليمين الحاسمة تصرف قانوني مملوك للخصم، ويقتصر دور القاضي على رقابة الشروط والصيغة دون توجيهها من تلقاء نفسه.
 2. أدائها يحسم النزاع ويقيد السلطة التقديرية للقاضي، إلا في حال ثبوت بطلانها أو كذبها جنائياً.
 3. القوانين بحاجة إلى تعديل يجيز الأداء الإلكتروني بضوابط تحقق الهوية وضمان أمن الإجراء.
- أهداف الدراسة
- هدفت الدراسة إلى بيان الطبيعة القانونية لليمين الحاسمة، وتحديد ضوابط توجيهها وصياغتها، وأثرها على سلطة القاضي وسير الدعوى.
- وتتوزع الأهداف كما يلي:

أهداف عامة: توضيح مفهوم اليمين الحاسمة ومحدداتها الشرعية والقانونية.

تحليل آثارها على سلطة القاضي ونتائج النزاع.

أهداف خاصة:

بيان شروط توجيه اليمين وصياغة معايير لمنع التعسف.

التمييز بين اليمين الحاسمة واليمين المتممة.

اقتراح توصيات تشريعية لإجازة الأداء الإلكتروني بضمانات قانونية وتقنية
أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في كونها تُعالج موضوعًا إجرائيًا مهمًا لم يحظَ بضبط فقهي وقضائي موحد، وتسهم في تأصيل مفاهيم اليمين الحاسمة وربطها بالتطورات التقنية الراهنة، وتقديم رؤية تنظيمية للسلطة القضائية في التعامل معها.
حدود الدراسة ومحدداتها

تحددت الدراسة بالحدود والمحددات الآتية:

موضوعيًا: في اليمين الحاسمة وآثارها وتمييزها عن اليمين المتممة.

زمانياً: في ضوء التشريعات والاجتهادات حتى تاريخ إعداد البحث.

مكانياً: اليمن نموذجاً رئيساً، مع مقارنات مختارة من (مصر، السعودية، الإمارات، الجزائر، قطر، السودان).

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

اشتملت الدراسة على المصطلحات الآتية وفق السياق الفقهي والقانوني:

اليمين الحاسمة: هي التي يوجهها أحد الخصوم لخصمه لحسم النزاع، ويترتب على أدائها أو النكول عنها انتهاء الخصومة.

النكول: الامتناع عن أداء اليمين.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن في دراسة النصوص الفقهية والقضائية والتشريعية، ومنهج الاستنباط لاستخلاص النتائج.

كما تناولت الدراسة تحليل القواعد المتعلقة باليمين في القوانين العربية ومقارنتها بتوجهات الفقه الإسلامي.

هيكل البحث:

المقدمة

المبحث الأول: مفهوم اليمين الحاسمة وطبيعتها وشروط أدائها

- المطلب الأول: مفهوم اليمين الحاسمة (لغةً واصطلاحاً)

- المطلب الثاني: طبيعة اليمين الحاسمة وشروط الواقعة محل اليمين

المبحث الثاني: سلطة القاضي المدني في توجيه اليمين الحاسمة ومدى تقيده بنتائجها

-المطلب الأول: سلطة القاضي في توجيه اليمين وتعديل صيغتها

المطلب الثاني: حجية توجيه اليمين الحاسمة وسلطة القاضي في مواجهتها

المبحث الأول

مفهوم اليمين الحاسمة، وطبيعتها، وشروط أدائها

تمهيد:

سنتناول في هذا المبحث مفهوم اليمين الحاسمة لغة، واصطلاحاً في مطلب أول، وتحديد طبيعتها في مطلب ثانٍ، وشروط أدائها في مطلب ثالث كالتالي:

المطلب الأول:

مفهوم اليمين الحاسمة في اللغة والاصطلاح

الفرع الأول : مفهوم اليمين لغة

تأتي اليمين في اللغة بمعنى القوة والقدرة ففي قوله تعالى: " وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ. لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ " ⁽¹⁾ وسميت بذلك إحدى اليدين لزيادة قوتها على الأخرى ثم أطلقت اليمين على الحلف لقوتها، وسمي الحلف بالله يميناً لأن به يتقوى أحد طرفي الخصومة.

وجاء في مقاييس اللغة ⁽²⁾ قوله: "اليمين يمين اليد، يقال: اليمين القوة، واليمين الحلف وكل ذلك من اليد اليمنى وكذلك اليمن وهو بلد، يقال: رجل يمان وسيف يمان وسمي الحلف يميناً لأن المتحالفين كأن أحدهما يَصْفِقُ بيمينه على يمين صاحبه".

تأتي اليمين في اللغة لعدة معانٍ ⁽³⁾: منها القسم والحلف والجمع «أيمن» و«أيمان» وهو أشهرها وسميت اليمين يميناً؛ لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كل امرئ منهم يمينه على يمين صاحبه ومن معاني اليمين القوة والجراحة والعهد والميثاق ولعل معنى القوة يظهر في جميع ما سبق فإن من حلف فقد قوى جانبه على جانب صاحبه والمعنى الأول هو المتعلق بموضوع هذا البحث

¹ (3) سورة الحاقة، الآية (44 ، 45).

² (4) معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن زكريا، المتوفى 395هـ دار إحياء التراث العربي بيروت اعتنى به الدكتور محمد عوض محمد مرعب و الأنسة فاطمة محمد اصلان الطبعة الأولى 1422هـ _2001م ص 861. ص ١٠٧٢.

³ (5) سعد بن عمر الخراشي، سلطة القاضي في تقدير اليمين، بحث محكم منشور المجلة القضائية وزارة العدل _ اليمن العدد الرابع بتاريخ رجب 1433هـ ، ص ٩٣.

وجاء في القاموس المحيط ⁽¹⁾ قوله: واليمين: الْقَسَمُ مؤنَّثٌ لأنَّهُمْ كانوا يتماسحونَ بأيمانهم فيتحالفون . ومعنى الحاسمة لغة: من الفعل حسم حَسَمَهُ يَحْسِمُهُ فَاَنْحَسَمَ: قَطَعَهُ فَاَنْقَطَعَ و العِزْقُ: قَطَعَهُ ثم كواه لئلا يَسِيلَ دَمُهُ و - الداء: قَطَعَهُ بالدواء و - فلانا الشيء: منعهُ إِيَّاهُ. وهذا مَحْسَمَةٌ للداء كَمَقْعَدَةٍ أَي: يَقْطَعُهُ. وكغراب: السَّيْفُ القاطع أو طَرْفُهُ الذي يُضْرَبُ بهو- من الليالي: الدائمة واسم. والمحسوم: مَنْ حُسِمَ رِضَاعُهُ ⁽²⁾

وجاء في معجم مقاييس اللغة ⁽³⁾: حسم: الحاء والسين والميم أصل واحد وهو قطع الشيء عن آخره. فالحسم: القطع وسمي السيف حساماً ويقال: حسامه حَدٌّ هُأَيُّ ذلك كان فهو من القطع. فأما قوله تعالى: وَتَمَانِيَةً أَيَّامٍ حُسُومًا ⁽⁴⁾ فيقال: هي المتتابعة ويقال: الحُسوم الشؤم ويقال: سميت حُسوماً لأنها حسمت الخير عن أهلها وهذا القول أقيس لما ذكرناه. ويقال: للصبي السيئ الغداء: محسوم كأنه قطع نماؤه لَمَّا حُسِمَ غذاؤه؛ والحُسم: أن تقطع عرقاً وتكويه بالنار كي لا تسيل دمه ولذلك يقال: احسم عنك هذا الأمر أي اقطعه واكفه نفسك.

¹ (6) معجم القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي دار الحديث القاهرة، راجعة أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد ، سنة الطبع 1429 هـ _ 2008 م ص ١٧٩٦.

² (7) معجم القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ص ٣٦٢.

³ (8) معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن زكريا، مرجع سابق ص ٢٤٣.

⁴ (9) سورة الحاقة، الآية (7).

الفرع الثاني

مفهوم اليمين الحاسمة اصطلاحاً

أولاً: مفهوم اليمين الحاسمة في الفقه الإسلامي:

جاء في الفقه الزيدي في كتاب التاج المذهب⁽¹⁾ القول: هي اليمين الأصلية التي تجب على كل منكر، ويسمى بها بعض الفقهاء اليمين الأصلية أو الدافعة أو الجالبة⁽²⁾. معنى اليمين: تحقيق المحلوف عليه بذكر اسم الله تعالى أو صفة من صفاته⁽³⁾، حيث كانت تذكر كتب الفقه أحكام اليمين.

ومن خلال استقراء كتب المذاهب الفقهية لم نقف على تعريف لليمين القضائية إذ كانت تتناول المعنى من خلال بيان أحكامها، كونها أحد الأدلة الشرعية التي تؤدي إلى تقوية أحد طرفي الخبر بذكر اسم الله تعالى أو صفة من صفاته⁽⁴⁾.

ثانياً: مفهوم اليمين الحاسمة عند فقهاء القانون.

عرفت اليمين الحاسمة: بأنها إجراء قانوني يُستخدم لحسم النزاعات من خلال تأكيد أو نفي الوقائع القانونية التي تتعلق بالقضية المطروحة⁽⁵⁾.

¹ (10) التاج المذهب الجامع لأحكام المذهب للعلامة أحمد العنسي اليمني الصنعاني ج 6 الأولى 1947م دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي وشركاه ص 137 المجلد السادس، ص ١٣٧.

² (11) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطاب. ج 6 ص 86، الطبعة الثانية 1398هـ 1978م دار الفكر وشرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل وبهامشه حاشية المسماة تسهيل منح الجليل للعلامة الشيخ محمد عlish مكتبة النجاح طرابلس ليبيا، المجلد 7، ص 8.

³ (12) القواعد والضوابط الفقهية من كتاب المغني لابن قدامة، الباحث عبد المجيد بن محمد بن عبد الله السبيل، المملكة العربية السعودية، كلية الشريعة الدراسات الإسلامية، ١٤٢٤هـ، ص ٤٢٠.

⁴ (13) الذكر الكبير للدريير، مجلد 2، ص 126، وذكر مثل ذلك الدكتور سعد عمر الخراشي، سلطة القاضي التقديرية في اليمين، المجلة القضائية العدد الرابع عام 1433هـ، ص 93.

⁵ (14) سعدي محمد، الأدلة الملزمة للقاضي في المواد المدنية رسالة ماجستير لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، وزارة العدل المدرسة العليا للقضاء للعام ٢٠٠٦ _ ٢٠٠٩م، ص ١٥.

وقد عرف بعض المعاصرين كالدكتور محمد الزحيلي اليمين القضائية بأنها: تأكيد ثبوت الحق أو نفيه باستشهاد الله تعالى أمام القاضي (1).

كما عرفت: إنها إشهد الله على صحة ما يدعيه الحالف أو عدم صحة ما يدعيه الخصم الآخر (2). كما عرفت بأنها: قسم بالله يصدر من أحد الخصمين على صحة ما يزعمه أو على عدم صحة ما يدعيه الخصم الآخر، ويمكن أن توجه هذه اليمين في شكل طلب أو دفع (3).

واعتبرها بعض الفقه أنها الإسعاف الذي يتقدم به القانون إلى الخصم الذي يعوزه الدليل القانوني بل هي الكفارة التي يكفر بها القانون عن تشده في اقتضاء أدلة قضائية معينة لا يغني عنها بديل (4). ومن خلال استقراء وتتبع كتب الفقهاء لم نقف على تعريف لليمين الحاسمة، إذ كل التعريفات تناولت تعريف اليمين بوجه عام (5) مما يدور المعنى فيه على تقوية أحد طرفي الخبر بذكر اسم الله تعالى، أو صفة من صفاته. المتضمنة التأكيد بلفظ جازم مع استحضار عظمة الله وقدرته وجبروته مما يشعر الحالف بالخوف.

ثالثاً: تعريف اليمين الحاسمة في القوانين المقارنة:

(1) عرفها قانون الإثبات اليمني في المادة ١٢٩ بقوله: اليمين حلف لإثبات الواقعة المتنازع عليها أو لنفيها تؤدي من الخصم الذي وجهت إليه بالصيغة التي تقرها المحكمة.

¹ (15) د/محمد الزحيلي، وسائل الإثبات، في الشريعة الإسلامية ج2 ط2 مكتبة دار البيان دمشق 1994م، ص ٣١٩ .
² (16) سامح محمد كامل سلطان دور القاضي المدني في الإثبات، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر غزة، كلية الحقوق 2019 ، ص١٤٦.

د/سامح محمد كامل السلطان دور القاضي في الإثبات المدني، مرجع سابق، ص٥٣.
د/شمام منير، السلطة التقديرية للقاضي المدني في الإثبات 2018/2019 م أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون الخاص كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس الجزائر ، ص٢٠.
³ (17) قروف موسى سلطة القاضي المدني في تقدير أدلة الإثبات رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم والحقوق جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق الجزائر للعام 2014/2013 م ص١٣٧.

⁴ (18) عبدالرزاق السنهوري الوسيط في شرح القانون المدني الطبعة الثانية _ دار النهضة العربية _ القاهرة 1982م _ ج٢، ص٦٨٦، وقروف موسى سلطة القاضي المدني في تقدير أدلة الإثبات مرجع سابق ص١٣٧.

⁵ (19) د/سعد بن عمر الخراشي، مرجع سابق، ص٩٣.

- (2) عرفها القانون السوداني⁽¹⁾: (اليمين الحاسمة هي التي يوجهها الخصم الذي يقع عليه عبء إثبات أي واقعة محل نزاع إلى خصمه في أي حال تكون عليه الدعوى ليحسم بها النزاع).
- (3) عرفها قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية الإماراتي رقم (35) لسنة 2022 في الباب الثامن بقوله اليمين الحاسمة: الوسيلة التي يستخدمها الخصم لدفع ادعاء خصمه.⁽²⁾
- (4) عرفها المنظم السعودي⁽³⁾ في المادة ٩٣ بقوله: (هي التي يؤديها المدعى عليه لدفع الدعوى ويجوز ردها على المدعي وفقاً للأحكام الواردة في الباب المنظم لذلك).
- (5) عرفها القانون القطري⁽⁴⁾ بقوله: اليمين الحاسمة هي التي يوجهها أحد الخصوم للخصم الآخر ليحسم بها النزاع.
- ونستخلص تعريفاً لها: بأنها تعبير مخصوص يتضمن ميثاقاً مقروناً بأسماء الله أو صفاته للجزم والقطع بثبوت الحق أو نفيه أمام القاضي وفي مجلس قضائه الحقيقي أو الحكمي وتحسم بها مادة النزاع قطعاً.
- أما قولنا: تعبير مخصوص يشمل اللفظ القولي والكتابة، والإشارة المفهمة كونها تؤدي بلفظ منطوق أو ما في معناه أمام القضاء، يقول أستاذنا الدكتور: محمد حسين الشامي: "قول مخصوص أو ما في معناه أي الكتابة".⁽⁵⁾
- وقولنا: عهد وميثاق مقرون بأسماء الله لاستحضار الضمير الداخلي الذي لا سلطان عليه إلا الله الذي لا يخفى عليه شيء، واستشعار عظمة الله.

¹ (20) المادة (54) من قانون الإثبات السوداني لسنة 1994م.

² (21) قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية الإماراتي الصادر بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (35) لسنة 2022م.

³ (22) د عبد الرحمن بن يوسف اللحيدان، عبد العزيز العساف تسهيل نظام الإثبات، الجمعية العلمية القضائية السعودية، مركز قضاء للبحوث والدراسات، ص ١٢٩.

⁴ (23) المادة ٣١٣ قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٠م بشأن المرافعات المدنية والتجارية القطري، الجريدة الرسمية: العدد: ١٣، نسخة الجريدة الرسمية بتاريخ النشر ١-١-١٩٩٠م الموافق ٤-٦-١٤١٠

⁵ (24) د/محمد حسين الشامي، الوجيز في شرح قانون الإثبات اليمني مقارن دار النشر الجيل الجديد ناشرون الطبعة 1444هـ 2023م صنعاء ص 154.

وقولنا: للجزم والقطع لكي يمنع معها الاحتمال ولكونها تفيد التأكيد الذي يتحقق معه اقتناع الطالب والحالف، ويعرف من خلالها أن حسم النزاع مرهون بيد الخصمين، لا بيد القاضي، فلا سلطان له هنا، ولا يكون دوره إلا توثيق الطلب وأداء اليمين وإثباتها في محضر الجلسة.

قولنا: ثبوت الحق أو نفيه فقد يطلبها المدعي من المدعى عليه فيردها على المدعي فيؤدبها المدعي، أو يطلبها المدعى عليه من المدعي فيؤدبها وهنا يثبت الحق المدعى به، وقد يطلبها المدعي من المدعى عليه فيؤدبها فهذا ينتفي الحق المدعى به ويخسر المدعى الدعوى.

قولنا: تحسم بها مادة النزاع قطعاً معناه أنه لا سلطة للقاضي فيها، حيث يحسم بها النزاع فوراً إذا تم أدائها بذات الصيغة ولم يخالف فيها الشرع، وهنا يمتنع تقديم أي أدلة بعد أدائها سواء لإثبات كذبها أو إثبات الحق المدعى به أو نفيه كون الخصم قد رضي بها واحتكم لضمير خصمه، ولذلك يمتنع الطعن في الحكم الصادر بموجبها.⁽¹⁾

وقولنا: أمام القاضي وفي مجلس قضاؤه حقيقة أو حكماً ليشمل أدائها عبر وسائل الاتصال المرئية التي يمكن للقاضي من خلالها سماعه ومشاهدته في ذات وقت أدائها عبر رابط الكتروني خاص بالمحكمة أو الحضور أمام الجهة الممثلة للدولة في الخارج كالقنصلية لتتمكن من التثبت من بطاقة هويته ويتم مشاهدته من خلال رابط يتبع الجهة الرسمية وهنا نوصي المشرع لتعديل قانون الإثبات فيما يتعلق بهذه الجزئية لينص على وضع آلية لأداء اليمين بواسطة الوسائط الالكترونية لمن يتعذر حضوره وتنظيم طرق حفظها وإعطاء الوسائط صفة الرسمية.

ومما سبق نخلص إلى: إن اليمين الحاسمة وسيلة قانونية خولها المشرع للمتقاضي لكي يوجهها متى أراد باعتبارها حق، وليس للقاضي سلطة توجيهها إلى أحد الخصمين من تلقاء نفسه، وإلا فإن حكمه معرضاً للطعن بالنقض أمام المحكمة العليا.

المطلب الثاني

طبيعة اليمين الحاسمة، وشروط الواقعة محل اليمين

¹ (25) المادة (42) المتعلقة بسقوط الأدلة بعد أدائها والطعن.

الفرع الأول:

طبيعة اليمين الحاسمة

إن الفقهاء قد اختلفوا حول الطبيعة القانونية لليمين الحاسمة⁽¹⁾ وحول تكييفها بالنسبة للقاضي المدني عند توجيهه اليمين الحاسمة؛ باعتبارها صلحاً أو تعاقداً أو تحكيمياً، لذا نعرض هنا الآراء ومبرراتها على النحو الآتي:

يرى فريق من الفقهاء: أن اليمين الحاسمة لا تخرج عن كونها صلحاً⁽²⁾ يبادر به الخصم العاجز عن تقديم الدليل وتوجيه اليمين هو بداية الاتفاقية ولكن الخصوصية التي يتسم بها هذا الصلح أنه بدون مقابل ويستندون في تأييد رأيهم هذا إلى أن الخصم الذي يوجه له اليمين يمكن أن يؤدي اليمين أو يرفض الحلف أو يردّها على خصمه، هذه الرخصة المخولة للخصم تم تفسيرها على غرار فكرة المساواة بين الأطراف في العقود. وهناك رأي فقهي آخر يرى أن اليمين الحاسمة هي نوع من الإكراه أو التهديد يقوم فيه الخصم بتحدي خصمه وتهديده باحتمال وقوعه تحت طائلة قانون العقوبات في حالة إذا ما ثبت كذب اليمين، ويرى هذا الفريق أنه ليس للقاضي سلطة الاعتراض على هذا الصلح.⁽³⁾

وينتقد هذا الرأي تكييف اليمين على كونها صلحاً، لأن الصلح عقد يقتضي توافر إرادتين حرتين في حين أن الخصم الذي يوجه إليه اليمين لا بد أن يتخذ أحد المواقف الثلاثة التي نص عليها القانون. كما أن الصلح يفترض تنازل كل من الطرفين المتصالحين عن جزء من ادعائه بينما لا نجد شيئاً من التنازل في توجيه اليمين الحاسمة.

⁽²⁶⁾¹ د/سحر عبدالستار إمام يوسف دور القاضي في الإثبات دراسة مقارنة أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس كلية الحقوق 1422 هـ 2004م، ص(٦٧،٦٨) و برنابا كورينا لوبنق أقيرا، السلطة التقديرية للقاضي المدني، مرجع سابق، ص(٢٩٠،٢٨٩،٢٨٨)، بن شنان صالح، دور القاضي المدني في الإثبات، ص ١٤٦.

⁽²⁷⁾² آدم وهيب النداوي، دور الحاكم المدني في الإثبات، رسالة ماجستير الناشر العلمية الدولية للنشر و التوزيع و دار الثقافة للنشر عمان ، الطبعة الأولى الإصدار الأول عام 2001م ص 284.

³ (28) آدم وهيب النداوي، دور الحاكم المدني في الإثبات، مرجع سابق ص 284.

في حين يذهب رأي آخر⁽¹⁾ إلى أن اليمين الحاسمة هي عبارة عن تخفيف ونوع من التصحيح للقواعد المتعلقة بتوزيع عبء الإثبات مثلها في ذلك مثل دعوى إظهار الأوراق المثبتة لحق المدعي وكذلك في طلب الاستجواب كما أنها تعد بمثابة علاج يخفف من مضار مذهب الإثبات المقيد عن طريق إعطاء الخصم وسيلة تمكنه من إجبار خصمه على المشاركة في الإثبات على غرار اليمين المتممة التي تعتبر وسيلة يلجأ إليها القاضي ليكمل اقتناعه بصدد وقائع النزاع المعروضة أمامه للبت فيها فاليمين الحاسمة وسيلة يخرج بها الخصم من ميدان القانون وقواعده الجامدة إلى ميدان العدالة الواسع بالاحتكام إلى ذمة وضمير خصمه، وبحسبان أن قوة الإيمان الباطن تستثار عند تذكيرها بعظمة الله ورقابته.

ويرى المرحوم الدكتور عبد الرزاق السنهوري⁽²⁾ إن اليمين الحاسمة: تصرف قانوني إذ هو إرادة الخصم الذي يوجه اليمين في أن يحتكم إلى ضمير خصمه، والاحتكام على هذا النحو يعتبر تصرفاً قانونياً يتم بإرادة منفردة ولا يحتاج إلى قبول، ويرتب القانون على هذا العمل القانوني آثاراً في ذمة صاحبه والتزاماً مقابلاً في ذمة الطرف الآخر.

ونعرض هنا لاجتهاد صادر عن محكمة النقض المصرية⁽³⁾ التي خلصت فيه إلى القول: من المقرر قانوناً وقضاءً أنه يجوز توجيه اليمين الحاسمة في أي نوع من أنواع النزاع ويعتبر كعقد قضائي بين الخصمين يضع حداً نهائياً للخصومة.⁽⁴⁾

¹ (29) د/سحر عبدالستار إمام، دور القاضي في الإثبات، مرجع سابق، ص ٦٩ .

² (30) عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني مرجع سابق، ص ٥١٦.

³ (31) المحكمة العليا طعن رقم: (44822) المؤرخ في 12/10/1988 المجلة القضائية لسنة 1990، العدد الثاني، ص 190: " من المقرر قانوناً وقضاءً أنه يجوز توجيه اليمين الحاسمة في أي نوع من أنواع النزاع، ويعتبر كعقد قضائي بين المتخاصمين يجعل حداً نهائياً للخصومة، ومن المقرر أيضاً أنه لا يجوز لمن وجه اليمين أو ردها أن يرجع في ذلك متى قبل خصمه تلك اليمين، ومن ثم فإن القضاء بخلاف هذين المبدئين يعد خرقاً للقانون يستوجب النقض، ولما كان من الثابت في قضية الحال أن قضاة الاستئناف ألغوا حكم المحكمة القاضي بتوجيه اليمين الحاسمة، وقضوا من جديد بالموافقة على تقرير الخبرة بالرغم من إثارة المادة 743 من القانون المدني من طرف الطاعن فإنهم بقضائهم كما فعلوا شابوا قرارهم بقصور التسبب وانعدام الأساس القانوني، ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه". مشار إلى هذا الحكم في رسالة دكتوراه شمام منير الموسومة بالسلطة التقديرية للقاضي المدني في الإثبات، مرجع سابق، ص ٢١.

⁽³²⁾ عرفت محكمة النقض على أنها إلهاد الله عز وجل على قول الحق [النقض المدني - الطعن رقم 152 - لسنة 54 ق - تاريخ الجلسة 1990/4/9 - مكتب فني (41) ج 1 - رقم الصفحة 971، وقد أتخذ المشرع اليمني من اليمين نظاماً

ومن خلال ما سبق لقد تباينت الآراء تبعاً لتباين الأساس الذي ارتكن إليه كل رأي في هذه الآراء، ونحن لا نرى أنها الملاذ الأخير الذي يلجأ إليها الخصم عند عجزه، بل قد يلجأ إليها الخصم ابتداء لغرض الاقتصاد في الإجراءات بغية سرعة الفصل في القضية، ولحسم مادة النزاع باحتكامه إلى ضمير خصمه، حيث يرى من الأسلم له أن يطلب اليمين حتى ولو كان لديه أدلة، لا سيما وأن المعلوم لكل ذي لب أن أدلة الإثبات هي ظنية لا تفيد اليقين فقد يرى الخصم أن الاحتكام للضمير مع جعل الله شاهداً على خصمه أنجح وأقنع، وأحسم للنزاع بأسرع الطرق.

من خلال ما تقدم تعتبر اليمين ملكاً للخصوم وحدهم، هم الذين يقررون اللجوء إليها من عدمه إلا أن الخروج من ميدان القانون الجامد بالاحتكام إلى نمة الخصم وضميره ليس مطلقاً من كل قيد بل له ضوابط تحكمه سواءً من حيث شروط قبول توجيه اليمين، أو الكيفية التي تتم بها وكذلك النتائج المترتبة على توجيهها.

المبحث الثاني

سلطة القاضي المدني في توجيه اليمين الحاسمة، ومدى تقيده بنتائج اليمين

قانونياً للاستدلال على حقيقة واقعة معينة، فهي لا تعد دليلاً يقدمه المدعى ليثبت به صحة دعواه، فهي لا تقدم إلى القاضي كما يقدم الدليل الكتابي، وإنما توجه إما من أحد الخصوم إلى خصمه، أو من المحكمة ذاتها لأحد الخصوم في الدعوى. وتنقسم اليمين إلى يمين قضائية ويمين غير قضائية، فأما اليمين غير القضائية: فهي التي يتفق على تأديتها في غير مجلس القضاء، ولا يقصد منها إثبات أو نفي لواقعة معروضة قضائياً، وهذه اليمين إنما لتأكيد عمل أو وعد ونحو ذلك، كاليمين التي يؤديها الموظفون عند توليهم وظائف معينة، فهي ليست ذات أحكام خاصة بل تسري عليها القواعد العامة. وأما اليمين القضائية: فهي تلك التي تؤدي في مجلس القضاء كطريقة من طرق الإثبات في القضية المنظورة. وهناك يمين أخرى تسمى بيمين الشهادة وهي تلك اليمين التي يحلفها الشاهد قبل أدائه للشهادة أمام هيئة المحكمة وإلا كانت شهادته باطلة، فهي إحدى إجراءات سماع الشهود وبالتالي فهي تختلف عن اليمين القضائية والتي تعد إحدى طرق الإثبات، وبذلك فإن اليمين، وهي عبارة عن قول يتخذ فيه الحالف الله شاهداً على صدق ما يقول أو على إنجاز ما يعد، ويستنزل عقابه إذا ما حنث (كذب).

إن اليمين الحاسمة هي ملك للخصوم وليس معنى هذا أن توجيه اليمين يكون من الخصم إلى خصمه مباشرة بل يجب أن يكون توجيهها عن طريق القاضي المدني⁽¹⁾ بطلب يقدم إليه ويجب أن يقدم هذا الطلب في الجلسة التي يرأسها القاضي وبواسطة العريضة الافتتاحية أو المذكرة الجوابية الرد على الدعوى يبين الخصم فيها بدقة الوقائع التي يريد استحلاف خصمه عليها. لذلك سنسلط الضوء على سلطة القاضي في توجيه اليمين وتعديل صيغتها في مطلب أول، ونتائج اليمين وسلطة القاضي إزائها في مطلب ثان على النحو الآتي:

المطلب الأول:

سلطة القاضي في توجيه اليمين وتعديل صيغتها

الفرع الأول: سلطة توجيه اليمين

يجب على القاضي المدني بعد مراعاة توافر الشروط المطلوبة لتوجيه اليمين الحاسمة، والتأكد من أن الخصم غير متعسف في طلب توجيهها، ومن ثم يصدر القاضي قراراً بتوجيهها ولا بد أن يتضمن هذا القرار أمرين هامين يترتب على تخلفهما أن يكون الحكم عرضة للنقض من المحكمة العليا:

الأمر الأول: بيان الصيغة المراد التحليف بها:

يحدد الخصم الصيغة التي يطلب أن تؤدي بها اليمين، وللمحكمة أن تقرها وتعديل فيها⁽²⁾، حيث يشترط بيان الصيغة المراد التحليف عليها في القرار، وأن تكون بعبارات واضحة لا يشوبها أي غموض وأن تحدد فيها بدقة وقائع موضوع الحلف كون الحكم من توجيه اليمين الحاسمة هو حسم النزاع وقطع دابره، وتبعاً لذلك فإذا جاءت صيغة اليمين بعبارات غامضة ولم تحدد فيها الواقعة موضوع الحلف لم يتحقق الغرض المطلوب من توجيهها⁽³⁾، كما يتنازل موجهها عن أدلة الإثبات الأخرى⁽⁴⁾، ليكمل بها ادعاءاته محل موضوع

¹ (33) سامح محمد كامل، دور القاضي في الإثبات المدني، مرجع سابق ص - 56.

² (34) نصت المادة (129) إثبات على سلطة المحكمة في إقرار اليمين ونصت المادة (140) إثبات، على سلطة المحكمة في تعديل صيغة اليمين .

³ (35) يحيى بكوش ، أدلة الإثبات في قانون الإثبات الجزائري والفقهاء الإسلامي، الناشر المؤسسة الوطنية 1988م ص ٣٢١ .

⁴ (36) شمام منير، سلطة القاضي المدني في الإثبات، مرجع سابق ص - ٣٣.

الحلف حيث يسقط بها الأدلة الأخرى ، وبناءً على ذلك يجب أن تصاغ اليمين الحاسمة بصيغة واضحة، لا لبس فيها ولا غموض فإذا تعددت الطلبات أو الوقائع المراد التحليف عليها فيجوز جمعها في صيغة واحدة والاكتفاء في شأنها بيمين واحدة.⁽¹⁾

ولا يلزم التحليف لكل منها على حدة، كما يراعى في صياغة اليمين أن تكون دائماً على النفي حتى يتأتى بها الاستيعاب، وهي إما على نفي الفعل، أو نفي علم الشخص غير المعني، بالواقعة محل مصدر الحق⁽²⁾، وعلى سبيل المثال: تكون اليمين الحاسمة بالصيغة الآتية: "أقسم بالله العظيم أنني لست مدينًا للمدعي بمبلغ مليون ريال يماني ولا أقل من ذلك، ولا أكثر"، كون الأصل عدم انشغال ذمة المدعى عليه فهو يؤديها على تأكيد ذلك للأصل عن طريق النفي، وتبعاً لذلك إذا كان الحلف أمام القاضي بالعبارات الشاملة المانعة من تجدد الادعاء فتكون اليمين الحاسمة جامعة مانعة.⁽³⁾

الأمر الثاني: تحديد وقت حلف اليمين الحاسمة أمام القاضي المدني:

إذا كان الخصم حاضراً وقد استوفى طلب اليمين شروطه فإن القاضي يقوم بتوجيه اليمين الحاسمة، وهنا يكون أمام الخصم عدة خيارات هي: إما أداء اليمين، أو ردها أو النكول الصريح، وقد يطلب أجلاً ومهلة لأدائها فهنا على القاضي تحديد الموعد، أما إذا كان الخصم غائب فإن على القاضي تدوين صيغة اليمين المقررة من المحكمة ويقوم بإعلان الصيغة للخصم وتحديد موعد الحضور لأدائها، وعلى القاضي التثبت في حال عدم حضوره التثبت من وصول الإعلان، ووصول العلم بالصيغة إلى الخصم لأنه تترتب آثاراً قانونية في حال عدم حضوره بعد التثبيت من الوصول، ونرى إن على القاضي التثبت من أنه لا يوجد عذر حال بينه وبين الحضور، ونرى أن يتم إعلانه إعلانين صحيحين مصحوبين بصورة طبق أصل من محضر الجلسة المتضمن صيغة اليمين.

¹ (37) سليمان مرقس، الوافي في شرح القانون المدني أصول الإثبات وإجراءاته في المواد المدنية، ج ١، ص ٣٩٤.

² (38) شمام منير، سلطة القاضي المدني في الإثبات، مرجع سابق ص ٣٤، وسليمان مرقس، أصول الإثبات وإجراءاته/ج 1/ مرجع سابق ص ٦٣٨.

³ (39) محمد عزمي البكري، الإثبات باليمين الحاسمة واليمين المتممة، دار محمود للنشر والتوزيع / ط ٢٠١٣م، القاهرة / ص ١٤٥.

كما نرى من المناسب في هذا الموضوع تناول مسألة متعلقة بسؤال مفاده: هل لطلب اليمين وقت محدد أو ترتيب قانوني؟ بمعنى هل يجب أن يكون بعد الرد على الدعوى ومعرفة موقف المدعى عليه من الدعوى، أم يكون بعد تقديم الأدلة؟ وبعد معرفة عدم كفايتها؟ وللإجابة نجد إن قانون الإثبات في المادة (142)⁽¹⁾ نص بقوله: تكفي اليمين الحاسمة لإثبات تخلص المدعى عليه من الدعوى ولا يجوز طلب إثبات الدعوى بالبنية بعدها، ونفهم من النص أنه لا وقت محدد للإدلاء ولا يشترط أن يكون المدعى قد عجز عن تقديم الأدلة، ويجوز أن توجه اليمين الحاسمة في أية حالة كانت عليها الدعوى، ويفهم من نص المادة المشار إليها أن المشرع أجاز للخصمين توجيه اليمين الحاسمة في أية حالة تكون عليها الدعوى أي مهما كان الوقت أو في أية مرحلة تسير فيها الدعوى مادام لم يصدر حكم نهائي حائز لقوة الأمر المقضي به. حيث يجوز توجيهها أمام المحكمة الابتدائية سواء بالعريضة الافتتاحية للدعوى أو في مذكرة لاحقة، ويجوز أن يكون طلب توجيهها قبل صدور أحكام تمهيدية أو بعد صدورها ويجوز أيضا طلب فتح باب المرافعة⁽²⁾ لغرض توجيهها وحسم النزاع بموجبها، حيث لا نرى مانعا من ذلك وإن كان قانون المرافعات اليمني قد حدد أسباب فتح باب المرافعات سواء الوجوبية أو الجوازية، ولم يتضمن النص على فتح باب المرافعة لغرض توجيه اليمين، حيث إن القاضي قد يستجيب للفتح إذا لم تكن الأدلة كافية وكذلك الحال اعتماداً على قاعدة أن طلب اليمين يسقط التمسك بالأدلة الأخرى. حيث يرى بعض الباحثين⁽³⁾: إن سقوط حق الخصم في تقديم طلب توجيه اليمين الحاسمة أمام المحكمة لا يكون إلا بدءاً من تاريخ النطق بالحكم الفاصل في الموضوع.

¹ (40) وكذلك نصت المادة (٣٤٤) فقرة (٣) من القانون المدني الجزائري صراحة بأن اليمين الحاسمة تعرجه في أي حالة كانت عليها الدعوى.

² (41) محمد حسين منصور، شرح قانون الإثبات العماني دار الجامعة الجديدة / ط ٢٠١١م ص ٢١٤، وعبد المنعم الصدة، الإثبات في المواد المدنية، 1955م مرجع ص ٤٣٨.

³ (42) شمام منير، سلطة القاضي المدني في الإثبات مرجع سابق، ص 33.

كما يمكن للخصم طلب توجيه اليمين الحاسمة حتى لأول مرة أمام محكمة الاستئناف، حتى ولو سبق رفض طلب توجيه هذه اليمين أمام المحكمة الابتدائية طبقاً للأثر الناقل للاستئناف⁽¹⁾ وقد نصت المادة (339) من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري على أنه: "تفصل جهة الاستئناف من جديد من حيث الوقائع والقانون."⁽²⁾

كما نصت المادة (344) من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري على أنه يجوز للخصوم التمسك بوسائل قانونية جديدة وتقديم مستندات وأدلة جديدة تأييداً لطلباتهم.⁽³⁾

والمعلوم أن محكمة الاستئناف لا يقتصر دورها على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة تطبيق القانون فحسب وإنما يترتب على الاستئناف نقل موضوع النزاع برمته في حدود طلبات المستأنف فيكون لقاضي الاستئناف السلطة الكاملة في جميع جوانبها سواء ما يتعلق منها بالوقائع أو بتطبيق القانون.⁽⁴⁾

ولا يسقط حق الخصم في توجيه اليمين الحاسمة أمام محكمة الاستئناف إلا من تاريخ إقفال باب المرافعة وحجز القضية للحكم.

أما عن تقديم طلب توجيه اليمين الحاسمة أمام المحكمة العليا فالمعلوم فإنها لا تنتظر إلى وقائع الدعوى وذلك لأن المحكمة العليا ينحصر دورها أساساً في مراقبة مدى تطبيق قضاة الموضوع للقانون تطبيقاً سليماً وتقديم طلب توجيه اليمين الحاسمة مرتبط بوقائع موضوع اليمين وهذا لا يدخل في اختصاص المحكمة

¹ (43) نصت المادة (288) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني بقولها: يطرح الاستئناف القضية المحكوم فيها أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها من جديد في الواقع والقانون مع مراعاة الأشياء الآتية:

(أ) لا تنتظر إلا فيما رفع عنه الاستئناف.

(ب) يجب على محكمة الاستئناف ألا تنتظر إلا الوجوه والحالات التي رفع عنها الاستئناف وفي حدود ما فصلت فيه محكمة الدرجة الأولى من تلك الوجوه والحالات.

(ج) يجب على محكمة الاستئناف أن تنتظر القضية المستأنفة على أساس ما يقدم لها من دفع وأدلة جديدة، وما كان قد قدم من ذلك أمام محكمة الدرجة الأولى.

² (44) نقلاً عن شمام منير، المرجع السابق ص 35.

³ (45) فريحة حسين، المبادئ الأساسية في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية ط 2010م ص 137.

⁴ (56) د/سحر عبد الستار إمام، دور القاضي في الإثبات، مرجع سابق ص 90.

العليا التي ينحصر دورها في مراقبة القاضي المدني لمعرفة مدى احترامه الشروط القانونية لتوجيه اليمين الحاسمة، ولكن لا نرى مانع إذا كان الطعن للمرة الثانية كون المحكمة العليا تصبح محكمة موضوع وهنا للخصم أن يطلب توجيه اليمين كوننا اعتمدنا قاعدة أن طلب اليمين يسقط التمسك بالأدلة الأخرى.

الفرع الثاني

سلطة القاضي المدني في تعديل صيغة اليمين الحاسمة

لقد أعطى المشرع اليمني⁽¹⁾ للقاضي المدني سلطة تعديل صيغة اليمين الحاسمة التي قد يطلبها ويعرضها ويوجهها الخصم سواء من تلقاء نفسه أو بناءً على اعتراض من الخصم الآخر.

ويجب أن تقتصر سلطة القاضي المدني في التعديل على إيضاح العبارات بما يتفق مع نية موجهها⁽²⁾، وللقاضي تعديل الصيغة بحيث تنصب على الواقعة المراد إثباتها.

ولا يجوز للقاضي المدني أن يعدل من جوهر موضوع اليمين الحاسمة بما يخرج بها عما قصد موجه اليمين؛ لأن القاضي المدني سلطته محدودة فلا يغير الصيغة تغييراً يؤثر في مدلولها ومعناها، كونها قررت لإثبات الحق أو نفيه، متربعاً لذلك لا تخرج عن هذا السياق والمطلوب.

فإذا تبين للقاضي أن يعدل في موضوع اليمين الحاسمة فعليه أن يعرض الصيغة المعدلة على موجه اليمين قبل توجيهها فإن قبلها بصيغتها الجديدة وجهت بها وإن رفضها امتنع على القاضي المدني أن يوجهها بهذه الصيغة لأنها لا تعبر عن قصد موجه اليمين الحاسمة⁽³⁾.

فإن فعل القاضي ذلك دون أن يعلم موجه اليمين بالتعديل فقد تجاوز سلطته ويجوز لطالب اليمين حينئذ أن يطعن في القرار الصادر بتوجيهها بالصيغة المعدلة لأنها لا تعبر عن إرادته⁽⁴⁾، فنحن نرى أن القانون اليمني قد أوضح نطاق التعديل بأن جعل تعديل الصيغة تنصب على الواقعة المراد إثباتها وهذا يدخل

¹ (47) وكذا المشرع الجزائري والمصري والسعودي والإماراتي والفلسطيني.

² (48) د/سحر إمام يوسف دور القاضي في الإثبات مرجع سابق ص ٩٧.

³ (49) مفلح عواد، في المواد المدنية والتجارية دار الثقافة، ط ٢٠٠٦ م عمان - الأردن ص ٢٢٥.

⁴ (50) محمد عبد اللطيف قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية دار النشر للجامعات المصرية ط ١، ج ٢، ص ٣١٠.

ضمن سلطته في مراقبة الخصوم ذلك أن القاضي يتقيد بالعمل في الحدود التي رسمها له الطرفان طبقاً للنظام المقيد للإثبات.

ولذلك كانت اليمين الحاسمة دليلاً لا يجوز تعديل موضوعه، أو تغييره إلا باتفاق الطرفين⁽¹⁾ في إطار ما نص عليه القانون.

ومن المقرر أيضاً أن كل من وجهت إليه اليمين الحاسمة بالصيغة التي أقرتها المحكمة فنكل عنها دون ردها على خصمه خسر دعواه ومن المقرر قانوناً وقضائاً أن اليمين الحاسمة ملك للخصم وليس للقاضي تغيير صيغتها تغييراً يؤثر على مدلولها أو معناها⁽²⁾، بحسب ما أوضحناه.

الفرع الثالث

طبيعة القرار الصادر بتوجيه اليمين الحاسمة

إذا عارض الخصم الذي وجهت إليه اليمين الحاسمة لعدم صحة توجيهها وذلك لعدم وجود صلة تربطها بموضوع الدعوى أو ليست متعلقة بشخصه أو ليست منتجة أو حاسمة للنزاع بصيغتها أو طلب تعديلها تعين على القاضي المدني أن يفصل في هذه المنازعة أو الاعتراض وذلك لكي يصدر حكماً بتوجيه اليمين أو برفضها⁽³⁾.

ويجوز لموجه اليمين أن يعدل عن توجيهها طالما لم تفصل المحكمة في هذه المنازعة ولا يجوز للقاضي اعتبار الخصم ناكلاً إلا بعد أن تفصل المحكمة في المنازعة التي أثبتت أمامها قبل أن يصدر حكماً بتوجيه اليمين أو رفضها⁽⁴⁾.

¹ (51) عبد الوهاب العشماوي، إجراءات الإثبات في المواد المدنية والتجارية، دار الجيل للطباعة مصر، ط ١، ١٩٨٥ ص ١٩٤.

² (52) شمام منير، سلطة القاضي المدني في الإثبات، مرجع سابق ص ٣٥.

³ (53) د/سحر إمام يوسف، دور القاضي في الإثبات، مرجع السابق ص ٩٩.

⁴ (54) آدم وهيب النداوي، دور الحاكم المدني في الإثبات، مرجع سابق ص ٢٨٤.

إن المشرع اليمني والقوانين محل المقارنة "المصري، والسعودي والإماراتي والقطري، والجزائري" منع من يوجه اليمين أو يردها أن يتراجع عن ذلك متى قبل خصمه أن يحلف حتى ولو كان قد صدر حكم بتوجيهها أو حتى بعد إعلان الحكم للخصم ما دام أن هذا الأخير لم يقبل الحلف.⁽¹⁾

والعبرة في ذلك أن توجيه اليمين الحاسمة يشكل في حد ذاته عملاً قانونياً غير ملزم للخصم الصادر منه بحيث يكون له حق الرجوع عنه طالما أن الخصم الآخر لم يبد قبوله بالحلف.

لكن متى أصدر القاضي المدني حكماً بتوجيه اليمين الحاسمة بالصيغة المقترحة من الخصم أو بتعديل الصيغة من طرف القاضي بناءً على اعتراض من الخصم ولم ينازع عليها الخصم الموجه إليه اليمين الحاسمة اعتبر قبوله ضمنياً بحلف اليمين وفي هذه الحالة يجوز لهذا الخصم أن يطعن بالاستئناف في القرار الذي أمر بها ولكن لا يجوز التمسك بها لأول مرة أمام المحكمة النقض.⁽²⁾

غير أنه إذا كان توجيه اليمين الحاسمة باطلاً بسبب من أسباب البطلان فيجوز لموجهها التراجع عنها حتى ولو قبل خصمه الحلف متى كان هذا التوجيه قد صدر منه وهو ناقص الأهلية أو نتيجة إكراه أو غش أو ما يمس عيوب الرضا وعلى ذلك إذا أمر القاضي المدني بتوجيه اليمين الحاسمة التي يمسها بطلان إلى الخصم الذي قبل الحلف أو أصدر القاضي حكماً في موضوع الدعوى على أساس هذه اليمين الباطلة جاز لموجهها أو الموجهة إليه الطعن في هذا الحكم بطريق الاستئناف أو الالتماس بحسب الأحوال.⁽³⁾

المطلب الثاني

حجية توجيه اليمين الحاسمة، وسلطة القاضي

إذا صدر قرار من القاضي المدني بتوجيه اليمين الحاسمة بناءً على طلب الخصم فيترتب تبعاً لذلك عدة نتائج عامة: تتمثل في سقوط من وجهها من حقه في لاستدلال بالأدلة الأخرى التي يمكن أن يثبت بها موضوع اليمين وهذا طبقاً لنص المادة (142) من قانون الإثبات اليمني.

⁽⁵⁵¹⁾ محمد شريف عبد الرحمن، المبادئ الأساسية في قانون الإثبات .

⁽²⁾ مصطفى عبد الحليم محمود، طقوس إجراءات وآثار حلف اليمين، الناشرون المتحدون - إيجبت للإصدارات والبرمجيات القانونية القاهرة / ط 1، ٢٠٠٩ م / ص 9.

⁽³⁾ شمام منير، سلطة القاضي المدني في الإثبات، مرجع سابق ص ٣٦.

كما لا يجوز لطالبا إثبات كذب اليمين الحاسمة بعد تأديتها من الخصم الذي وجهت إليه أو ردت عليه كونه احتكم لضميره وزكاه، وتنازل عن الأدلة الأخرى إلا أن القانون اليمني أجاز ذلك بحكم، ولا يكون ذلك إلا بحكم جنائي أثبت به كذب اليمين.⁽¹⁾

في هذه الحالة يكون له حق في الطعن على الحكم الذي صدر ضده غير أنه يمكنه أن يستعمل الدفع الموضوعية الأخرى⁽²⁾ المتعلقة بالنظام العام.

كالدفع بعدم الاختصاص _ في النظام الجزائري بخلاف القانون اليمني الذي لم يعتبره من النظام العام _ لأن هذا نوع من الدفع لا تعتبر كأدلة الإثبات بل من القواعد القانونية التنظيمية للاختصاص وجودها ضروري لتسهيل التقاضي وحسن سير العدالة ومن ثم يسمح إبدائها في أي مرحلة كانت عليها الدعوى⁽³⁾ ولو بعد توجيه اليمين الحاسمة.

فعند صدور قرار بتوجيه اليمين الحاسمة يتقيد القاضي المدني بالحجية المترتبة على الموقف الذي يتخذه الخصم، لذلك سنتناول هذا المطلب في حالة الحلف أو النكول أو الرد من خلال الفروع الآتية

¹ (58) المادة (142) إثبات يميني التي نصت بقولها: إذا ثبت كذب اليمين بحكم قضائي كان للخصم الذي أصابه ضرر منها أن يطالب خصمه بالتعويض دون الإخلال بما يكون له من حق الطعن (الالتماس) باعتبار ذلك حالة من حالات التماس إعادة النظر.

وطبقا للمادة (240) من قانون العقوبات الجزائري، ونصت المادة (346) من القانون المدني الجزائري بقولها "لا يجوز للخصم إثبات كذب اليمين بعد تأديتها من الخصم الذي وجهت إليه أو ردت عليه على أنه إذا ثبت كذب اليمين بحكم جزائي فإن للخصم الذي أصابه صدور منها أن يطالب بالتعويض دون إخلال بما قد يكون له من حق في الطعن على الحكم الذي صدر ضده.

² (59) إبراهيم نجيب سعد، القانون القضائي الخاص، منشأة المعارف، الجزء الأول، الإسكندرية، 1974، ص 637.

³ (60) فريجة حسين، المبادئ الأساسية في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، مرجع السابق ص 33-41.

الفرع الأول

مدى سلطة القاضي عند الحلف

من الشروط التي ألزم بها المشرع اليمني الحالف أن يكون حلفه بنفس الصيغة التي نص عليها القرار وإلا فقدت اليمين سمتها الحاسمة⁽¹⁾.

فإذا حلف الخصم اليمين الحاسمة بالصيغة الذي وجهها القاضي المدني حسم النزاع لأن اليمين تعد ذات حجة قاطعة⁽²⁾ فيتعين على القاضي المدني أن يصدر حكمه ضد من وجه اليمين دون أن يكون للقاضي أي سلطة تقديرية في هذا الشأن فيمنع على القاضي أن يتناول النزاع من جديد بأدلة أخرى لأن الخصم الموجه لليمين الحاسمة سقط حقه في ذلك فهي وسيلة احتياطية تحسم به الدعوى.

وإذا نكل أحد المدينين المتضامنين عن اليمين الموجهة إليه أو إذا وجه هذه اليمين إلى الدائن وأداها هذا الأخير فلا يضار بذلك باقي المدينين. وإذا اقتصر الدائن على توجيه اليمين الحاسمة إلى أحد المدينين المتضامنين وحلفها المدين فيستفيد منها الباقون.

ولكن هناك استثناء في حالة التضامن بين الخصم الذي أدى اليمين وبين غيره بحيث يستفيد المدينون المتضامنون من اليمين الحاسمة إذا حلفها أحدهم بالنفي أو إذ وجهها للدائن فنكل

عنها وكذا بالنسبة للدائنين المتضامنين إذ تطبق قاعدة النيابة التبادلية فيما ينفع لا فيما يضر⁽³⁾.

إن حجية اليمين الحاسمة قاصرة على طرفي النزاع ما لم ينص القانون على حلف بالعلم بذلك فمن وجه اليمين واحتكم إلى ضمير خصمه فيكون أثر هذا الاحتكام قاصر عليه هو، وورثته بصفتهم خلفاً.

⁽¹⁾ د/سحر عبد الستار إمام يوسف، دور القاضي المدني في الإثبات مرجع سابق ص 102، وشمام منير، سلطة القاضي المدني في الإثبات، مرجع سابق ص ٣٧.

⁽²⁾ (62) سامح محمد كامل السلطان، دور القاضي في الإثبات المدني، مرجع سابق ص 62.

⁽³⁾ (63) خالد السيد محمد عبد المجيد، شرح قواعد الإثبات الموضوعية دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، ط ١، ٢٠١٤، م، الرياض، ص ٤٣٦.

ومضمون هذا الحلف له حجية ملزمة للقاضي، فإذا تضمن إقراراً بدعوى المدعي حكم له بموجب إقرار الحالف أما إذا تضمن إنكاراً حكم برفض الدعوى؛ لعدم قيام دليل عليها، وبحسبان ذلك تخلص من الادعاء.⁽¹⁾

الفرع الثاني

حجية اليمين الحاسمة عند النكول

إن الخصم الذي يتمتع عن الحلف يكون في موقف سلبي يؤدي إلى خسارته دعواه ويقع النكول ممن وجهت إليه اليمين ولم يردها على خصمه ولم يحلف فيعد ناكلاً، أو يقع ممن ردت عليه اليمين فلم يحلف فإنه يعد ناكلاً⁽²⁾، ففي حالة حضور الخصم الموجهة إليه اليمين ورفض الحلف يترتب على نكوله أن يحكم القاضي لمصلحة موجه اليمين⁽³⁾، فإن وجهها المدعي وكل المدعى عليه حكم للمدعي وإن وجهها المدعى عليه ونكل المدعي فهذا يحلم برفض دعواه ويترتب على ذلك منع تحديدها مستقبلاً. وقد يكون النكول صريحاً أو ضمناً، كما إذا امتنع الذي وجهت إليه اليمين عن الحضور للجلسة التي حددها القاضي المدني لأداء اليمين الحاسمة بدون عذر فيعتبر القاضي ذلك نكولاً⁽⁴⁾، لكن لا يعد نكولاً إذا رفض الخصم أداء اليمين على واقعة غير متعلقة بشخصه كما في حالة التضامن فإذا نكل أحد المدينين كان نكوله حجة عليه وحده دون البقية.

الفرع الثالث

مدى حجية اليمين الحاسمة عند الرد

¹ (64) د/سحر عبد الستار إمام، دور القاضي المدني في الإثبات مرجع سابق، ص 102.
² (65) سامح محمد السلطان، دور القاضي المدني في الإثبات، مرجع سابق ص(62،61)
³ (66) د/سحر إمام يوسف، دور القاضي المدني في الإثبات مرجع السابق ص 103.
⁴ (67) نصت المادة (151) إثبات يمني بقولها: إذا كان من وجهت له اليمين غائباً كلفت المحكمة خصمه بإعلانه بالصيغة التي أقرتها المحكمة وبالميعاد المحدد للحلف، فإذا حضر وامتنع أو تخلف بغير عذر اعتبر ناكلاً، كذلك نصت المادة (149) إثبات: على إذا لم ينازع من وجهت إليه لا في جوازها ولا في تعلقها بالدعوى، وجب عليه حلفها فوراً، أو يردها إن كان ردها جائز وإلا أعتبر ناكلاً ويجوز للمحكمة أن تعطي ميعاداً للحلف وإذا تخلف عنه فيعتبر ناكلاً.

نصت المادة (130) إثبات يميني بقولها: رد اليمين هو طلب الخصم الذي وجهت إليه أصلاً بردها إلى خصمه ليحلفها هو بالصيغة التي تقرها المحكمة، أن يردها على خصمه ولمن وجهت إليه اليمين أن يردها على خصمه وإذا لم يفعل ولم يحلف حكم عليه.

أن رد اليمين الحاسمة يمكن أن يلجأ إليها الخصم الموجه إليه اليمين بأن يرد اليمين على من وجهها إليه أي يمكن لمن وجهت إليه اليمين أن يضع خصمه في المركز الذي وضعه فيه بدلا من أن الحلف أو النكول⁽¹⁾

ومن ردت عليه اليمين الحاسمة فله أن يحلفها أو ينكل عنها ولكنه لا يستطيع أن يردها على خصمه مرة ثانية إلا إذا كان رد اليمين عن وقائع غير الواقعة التي وجهت بشأنها اليمين أو عدلت صيغتها المردودة فيعتبر الرد عندئذ توجيهها ليمين حاسمة جديدة مختلفة عن الأصلية ولمن ردت عليه أن يردها مرة ثانية إلى خصمه.⁽²⁾

كما يتوجب فيمن رد اليمين أن يتمتع بكامل الأهلية وأن تخلو إرادته من العيوب التي تقصد الرضا ويجب أيضا أن يكون رد اليمين الحاسمة على الواقعة موضوع اليمين وتكون مشتركة بين الطرفين ولا يصح الرد في واقعة يستقل بها شخص من وجهت إليه اليمين إلا بالعلم أو عدم العلم طبقا لمبدأ يمين العلم فإذا وجه الشفيع اليمين الحاسمة إلى المشتري بخصوص ثمن المبيع.

فلا يجوز للمشتري أن يرد اليمين على الشفيع لأنه أجنبي عن الاتفاق الخاص بتحديد ثمن عقد البيع فلا يمكنه التأكد من حقيقة مقداره⁽³⁾، وكذلك إذا رفع الورثة دعوى المطالبة بدين مؤثرهم ووجهت إلى المدين اليمين الحاسمة في واقعة هذا الدين فلا يجوز للمدين أو المدعى عليه أن يرد اليمين على الورثة في شأن واقعة الدين لأنها لا تتعلق بشخص الورثة بل بمؤثرهم لكن يستطيع المدعى عليه _أي المدين_ أن يوجه

¹ (67) د/سعيد الخراشي، السلطة التقديرية للقاضي في اليمين، مرجع سابق ص 115.

² (69) عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ج ٢، ص ٥٢٥، ومحمد عزمي البكري، الإثبات باليمين الحاسمة واليمين المتممة، مرجع سابق ص ٢٨ .

³ (70) عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ج ٢، مرجع سابق ص ٥٦٤.

اليمين إلى الورثة على أنهم لا يعلمون بسبقه الوفاء به ذلك أن موضوع هذه اليمين يتعلق بمجرد علم الورثة أو عدم علمهم بها وهذه هي يمين العلم.⁽¹⁾

كما أنه بمجرد قبول الخصم الذي ردت عليه اليمين أن يؤديها يكسب دعواه أو ينكل ويخسر القضية أما إذا لم يقبل أداءها المعارضة صيغه الحلف فهذا يجوز لمن رد اليمين الرجوع عن رده لها مما يزيل آثار الرد فيعتبر كأن لم يكن وتعود اليمين مرة ثانية موجهة إلى من ردها ويتعين عليه أن يحلف وإلا اعتبر ناكلاً.⁽²⁾

الفرع الرابع

سلطة القاضي في إعطاء مهلة وقبول العذر في القانون اليمني

تُعَدُّ سلطة القاضي في إعطاء مهلة وقبول العذر من الجوانب الأساسية في إجراءات التقاضي حيث تُعطى هذه السلطة للمحاكم لتقدير الظروف المحيطة بكل حالة قضائية. بحسب المادة (149) إذا كان المدعى عليه حاضراً ولم يناع في أداء اليمين فإنه يجب عليه أن يؤدي اليمين فوراً أو يردها إلا أن القاضي يمكنه منح مهلة للحلف إذا رأى مصلحة في ذلك. في حالات غياب المدعى عليه تكلف المحكمة خصمه بإعلامه بشكل رسمي بصيغة اليمين المحددة وموعد الحلف وبالطبع عدم حضور المدعى عليه أو امتناعه عن أداء اليمين دون عذر يُعتبر بمثابة نكول. يعد العذر المقبول أمراً بالغ الأهمية في سياق القضية حيث يساهم في تحقيق العدالة وضمان إنصاف جميع الأطراف. وعادةً ما تكون مدة المهلة محددة من قبل القاضي وفقاً للملابسات مما يضمن أن تكون الإجراءات عادلة ومرضية، في النهاية تؤكد هذه السلطة على أهمية تقدير القاضي للأعذار ومراعاة الحقوق القانونية للمدعى عليه.

المطلب الثالث

⁽¹⁾ د/سحر إمام يوسف، دور القاضي في الإثبات، مرجع سابق ص ١٠٧، وشمام منير، سلطة القاضي المدني في الإثبات مرجع سابق، ص ٤٠.

⁽²⁾ (72) سامح محمد كامل السلطان، دور القاضي في الإثبات المدني، مرجع سابق ص 61.

نتائج اليمين الحاسمة

يترتب على اليمين عدة نتائج نوضحها من خلال البنود الآتية:

أولاً: تقييد سلطة القاضي التقديرية:

إن حجية اليمين الحاسمة قاطعة إذا ما حلف الخصم الذي وجهت إليه بالصيغة المحددة والمقرة من المحكمة، ومن ثم تكون اليمين الحاسمة حجة ملزمة للقاضي المدني، فلا يجوز أن يتدخل فيها وإنما يحسم النزاع بموجبها فالاحتمال في الحكم احتمالين لا ثالث لهما، كسب الدعوى أو خسارة الدعوى، إثبات الالتزام أو إثبات التخلص.

وإنما يقتصر دوره على التأكد من أن ترتيب الآثار القانونية لليمين الحاسمة يكون بشكل صحيح، فنتيجته ملزمة للقاضي المدني مهما كانت قناعته الشخصية تحدثه بغير ذلك.⁽¹⁾

إذ القاضي المدني يفقد سلطته التقديرية عندما يتم قبول توجيه اليمين الحاسمة.

فاليمين الحاسمة تعبر بشكل واضح عن مظهر عجز القاضي المدني أمام حجية اليمين الحاسمة وقوتها في الإثبات في ظل النظام المقيد للأدلة.⁽²⁾

وهذا الحكم الصادر من القاضي المدني والمبني أساساً على اليمين الحاسمة له قوة الشيء المقضي فيه غير قابل لأي من طرق الطعن _ كما يرى بعض الفقه وذهبت إلى ذلك بعض الأنظمة _ ما لم تكن اليمين الحاسمة يشوبها عيب في الشروط الموضوعية أو وجهت في غير الحالة التي نص عليها القانون أو على أساس إجراءات يمسها بطلان.

وهذا يجعل اليمين الحاسمة تنهي الدعوى القائمة بإرادة الخصمين لا بإرادة القاضي الناظر في الدعوى الذي ينحصر عمله إزاء اليمين في مراقبة الشروط التي نص القانون عليها وبذلك تكون سلطته التقديرية مقيدة حيالها.⁽³⁾

¹ (73) نصت المادة (143) إثبات بقولها: كل من وجهت إليه اليمين فنكل عنها دون أن يردها على خصمه، وكل من ردت عليه اليمين فنكل عنها خسر الدعوى، فإن كان المدعى عليه حكم للمدعي بطلباته، وإن كان المدعي حكم برفض دعواه.

² (74) شمام منير، السلطة التقديرية للقاضي المدني، مرجع سابق ص 40.

³ (75) د/سحر عبد الستار إمام يوسف، دور القاضي في الإثبات مرجع السابق، ص ١٠٤.

ثانياً: مدى تقييدها للخصم ومدى جواز إثبات كذب اليمين بعد المضي فيها ومدى تأثيرها على الأدلة المقدمة قبل الحلف.

وبعد الحلف تكفي اليمين الحاسمة لإثبات تخلص المدعى عليه من الدعوى ولا يجوز طلب إثبات الدعوى بالبينة بعدها كما لا يجوز للخصم أن يثبت كذب اليمين بعد أن يؤديها خصمه⁽¹⁾ على أنه إذا ثبت كذب اليمين بحكم قضائي كان للخصم الذي أصابه ضرر منها أن يطالب خصمه بالتعويض دون إخلال بما يكون له من حق الطعن على الحكم الذي صدر ضده بالطرق المبينة في قانون المرافعات.

ثالثاً: مدى تأثيرها على الأدلة الأخرى.

لما كان توجيه اليمين الحاسمة بمثابة آخر سهم في جعبة المدعي ولا يلجأ إليه إلا الخصم الذي يعوزه الدليل على ادعائه فهذا الطريق الاحتياطي من طرق الإثبات إذا ما قبله الخصم الذي وجهت إليه اليمين فإن ذلك لا يسمح بالتراجع عن توجيهها وإن النزاع سيحسم أما بالحلف أو بالنكول أو بالرد. ومن تم لا يجوز لمن وجهها أن يقدم أي دليل آخر لدحض بموجبه حجية هذه اليمين.⁽²⁾

وإذا مات من وجه اليمين أو حجر عليه قبل لزومها له انتقل حق الرجوع عن توجيهها إلى ورثته أو إلى من تكون له الولاية على ماله.

أما إذا مات من وجهت إليه اليمين أو حجر عليه قبل الحلف أو الرد سقط توجيه اليمين لاستحالة ردها أو أدائها ممن وجهت إليه لأن الواقعة المستخلف عليها يفترض أنها شخصية ومتعلقة بمن وجهت إليه اليمين ومن غير الممكن أن تكون هذه الواقعة متعلقة في نفس الوقت بالورثة أو القيم والتالي لا يجوز تحليفهم عليها باعتبارها غير شخصية بالنسبة لهم تقضي الفقرة الثانية من المادة (343) من القانون الجزائري على أنه: لمن وجهت إليه اليمين أن يردّها على خصمه، غير أنه لا يجوز ردها إذا قامت اليمين على واقعة لا يشترك فيها الخصمان بل يستقل بها شخص من وجهت إليه اليمين.⁽³⁾

ويستفاد من توجيه اليمين بعد قبولها ممن وجهت إليه أو بعد حلفها فعلاً أن موجهها قد تنازل عن حقه في

¹ (76) المادة (١٤٢) إثبات التي نصت بقولها: لا يجوز إثبات كذبها إلا بحكم قضائي.

² (77) بن شحات صالح، السلطة التقديرية للقاضي المدني في الإثبات مرجع سابق ص (175).

³ (78) همام محمد محمود زهران، أصول الإثبات في المواد المدنية و التجارية دار الجامعة الجديدة مصر 2016 ص 401.

الاستعانة بأي وجه آخر من أوجه الإثبات على الواقعة محل الاستحلاف وعلى خلاف المشرع الجزائري⁽¹⁾ فقد نصت بعض التشريعات صراحة على ذلك فالمادة (120) من قانون البيانات السوري تقضي بأن توجيه اليمين يتضمن التنازل عما عداها من البيانات بالنسبة إلى الواقعة التي ترد عليها. وتتص المادة (505) التزامات وعقود تونسي: من وجه اليمين حمل على أنه ترك بقية وجوه البيئة ونفس المعنى جاء في المادة (139) مرافعات عراقي أن عدم تطرق المشرع إلى التنازل عن باقي الأدلة الأخرى في حالة توجيه اليمين الحاسمة راجع إلى طبيعة هذه اليمين والآثار المترتبة عليها⁽²⁾ فاليمين الحاسمة لا يجوز لمن وجهها التراجع عنها وإن حلفها أو ردها على من وجهها أو النكول عنها يحسم النزاع نهائياً⁽³⁾.

المطلب السابع:

(سلطة القاضي التقديرية في القضاء بالنكول أو رد اليمين في الفقه الإسلامي)

اختلف الفقهاء فيما لو امتنع من توجهت إليه اليمين عن حلفها على خمسة أقوال نذكرها على سبيل الإجمال لغرض إظهار مدى سلطة القاضي التقديرية في هذه المسألة:-

القول الأول: أن القاضي يحكم بالنكول وحده

فلا يرد اليمين على الخصم، فالنكول طريق كاف للحكم وحده دون الحاجة لرد اليمين وهذا مذهب الحنفية⁽⁴⁾.

القول الثاني: أن القاضي لا يحكم بالنكول

ولكن عليه أن يرد اليمين إلى المدعي فإن حلف استحق وإن لم يحلف سقطت دعواه وهذا مذهب المالكية والشافعية وقول عند الحنابلة⁽⁵⁾.

¹ (78) قروف موسى الزين، سلطة القاضي المدني في تقدير الأدلة، مرجع سابق ص 148.

² (80) السيد بن شنات صالح، دور القاضي في الإثبات، مرجع سابق ص 177.

³ (81) شمام منير، السلطة التقديرية للقاضي المدني في الإثبات، مرجع سابق ص 38.

⁴ (82) بدائع الصنائع للكاساني ج 6، مرجع سابق 350.

⁵ (83) المغني لابن قدامة ج 14 مرجع سابق ص 233، المحرر 2/219، كشف القناع 6/338، 368، الخرشى على مختصر خليل 7/61، تبصرة الحكام ج 1 مرجع سابق ص 1/162.

القول الثالث: أن القاضي لا يحكم بالنكول ولا برد اليمين إذا امتنع المدعى عليه من اليمين ولكن يحبسهُ ونحو ذلك حتى يقر أو يحلف على نفي دعوى المدعي وهذا قول للحناابلة ووجهه عند الشافعية إذا تعذر رد اليمين ومذهب الظاهرية.⁽¹⁾

القول الرابع: إذا أمكن المدعي معرفة المدعى والعلم به ردت إليه اليمين فإن حلف استحق وإن لم يحلف لم يحكم عليه بنكول المدعى عليه وإن كان المدعي لا يعلم ذلك والمدعى عليه هو المنفرد بمعرفته والعلم به لم ترد اليمين وحكم عليه بالنكول.⁽²⁾

القول الخامس: إذا كان المدعي متهما رد القاضي اليمين إليه وإن لم يكن متهماً قُضي له بمجرد نكول خصمه وتقدير التهمة راجع للقاضي وهذا القول مروى عن ابن أبي ليلى.

فالأقوال الثلاثة الأولى لا يظهر فيها مجال إعمال السلطة التقديرية للقاضي وإنما يقضي القاضي بما ترجح عنده فإن كان القاضي يرى القضاء بالنكول عمل بموجب هذا القول وإن كان يرى رد اليمين على المدعي عمل بموجبه وهكذا القول في المذهب الثالث.

وأما القولان الرابع والخامس فيظهر فيهما دور إيجابي للقاضي في الدعوى فالقول الرابع يفرق بين حالين حال يتمكن فيه المدعي من معرفة المدعى والإحاطة به فترد عليه اليمين ولا يُقضى فيه بمجرد النكول وحال تتعذر معه معرفة المدعي للمدعى وإنما ينفرد بها المدعى عليه فإنه أن نكل لم ترد اليمين على المدعي وقضي له بنكول خصمه وأما القول الخامس فتتجلى فيه سلطة القاضي التقديرية في إمكانية رد اليمين على المدعي في حال التهمة والقضاء بالنكول وحده في حال انتفائها فإن ارتاب القاضي في المدعي وداخله الشك والريبة رد اليمين إليه ليحلف ويستحق وإلا أسقط دعواه ولم يقض له بنكول خصمه وإذا انتفت التهمة قُضي له بنكول خصمه.⁽³⁾

وهناك مسألة تناولها الفقهاء، وذلك فيما يتعلق بالتصريح بالنكول، وهل يشترط تعدده أم يُكتفى بمرة واحدة، وهل يعتبر الغياب نكولاً.

¹ (84) الحاوي ١٦/٣١٦، روضة الطالبين ٢١/٣٤، نهاية المحتاج ٨/٣٤٧، الطرق الحكيمة ص ١٢٧، المحلى ٢٤٦.

² (85) (١٣١) الطرق الحكيمة مرجع سابق ص ٩٧، ٩٦.

³ (86) د/سعد الخراشي، السلطة التقديرية للقاضي في اليمين. مرجع سابق ص

جاء في شرح الأزهار⁽¹⁾: قوله ويحكم بالنكول سواء نكل مرة أو أكثر. وقال أبو حنيفة: لا يحكم بالنكول إلا متى نكل ثلاث مرات في مجالس ثلاثة.⁽²⁾ ومذهب الهادي، والناصر: أنه لا يعتد بالنكول إلا إذا وقع في مجلس الحاكم⁽³⁾، وبذلك فلا يعتبر الغياب نكولاً.

وهناك من فقهاء الزيدية _ أبو طالب، والمؤيد بالله _ من يرى: أن المدعى عليه إذا سكت أو قال لا أقر ولا أنكر سمع الحكم بينة المدعي، وحكم عليه.⁽⁴⁾

ولكن لو نكل المدعى عليه عن اليمين، ثم أجاب إلى الحلف، وجب أن يقبل اليمين بعد النكول، وسقط عنه الحق، وله رد اليمين، بعد سبق نكوله.⁽⁵⁾

وكذلك الحال لو ادعى رجل على غيره حقاً فأنكر المدعى عليه، وحلف ثم أتى المدعى عليه بالبينه فلا حكم لهذه اليمين، ولو مردودة لأن النكول ليس بإقرار حقيقة ولا يجب به الحق إلا بعد الحكم⁽⁶⁾، وتقبل البينة بعدها ويحكم بها، وقد ذكر صاحب شرح الأزهار: أن ذلك القول للإمام زيد، وأبي حنيفة والشافعي أما ابن أبي ليلى والشافعي فإن رأيهم: عدم قبول البينة بعد اليمين، وقال مالك أن حلف عالماً ببينة لم تسمع، وقد رضي بسقوطها، وإن لم يعلم قبلت.⁽⁷⁾

إن قبول اليمين بعد النكول، والبينه بعد اليمين مشروط بعدم سبق الحكم فيهما، أي في النكول واليمين، فإما إذا كان الحاكم قد حكم على الناكل بالحق لأجل نكوله، لم تقبل يمينه بعد الحكم، أو حكم بسقوط الحق على المنكر لأجل يمينه لم تسمع بينة المدعي بعد الحكم.⁽⁸⁾

الفرع الثاني

¹ (87) شرح الأزهار، لأبي الحسن عبد الله بن مفتاح، مرجع سابق المجلد التاسع، ص ٢٩٨، ٢٩٧.

² (88) نقل ذلك القول من كتاب شرح الأزهار بلفظ نسبه إلى أبي حنيفة، الموضع السابق من المرجع السابق، ص ٢٩٨.

³ (89) شرح الأزهار، لأبي الحسن عبد الله بن مفتاح، مكتبة التراث، ط ١٤٢٤، ١ - ٢٠٠٣م المجلد التاسع، ص ٢٩٧.

⁴ (90) شرح الأزهار، لأبي الحسن عبد الله بن مفتاح، مكتبة التراث، ط ١٤٢٤، ١ - ٢٠٠٣م المجلد التاسع، ص ٢٩٩.

⁵ (91) ذكر صاحب الأزهار بأن هذا هو المذهب، المرجع السابق، ص 299.

⁶ (92) شرح الأزهار، لأبي الحسن عبد الله بن مفتاح، المجلد التاسع، مرجع سابق، ص ٢٩٩، وحاشيتها.

⁷ (93) المرجع السابق الموضع نفسه.

⁸ (94) المرجع السابق، ص ٣٠٠.

(مدى جواز استماع اليمين إلكترونياً)

لقد نص قانون الإثبات صراحة على أن أداء اليمين تكون أمام مجلس القضاء ولكن قد يكون لمن وجهة له اليمين عذراً يمنع من الحضور أمام القضاء فقد يكون مسافراً أو حصلت ظروف منعه كحالات الحروب التي تسبب في إغلاق المطارات أو أية أضرار أخرى وفي هذه الحالة نجد أن القانون لم ينظم سماع اليمين عبر الأنظمة الإلكترونية، على خلاف بعض الأنظمة الإثبات العربية فنجد النظام السعودي عند تنظيمه لأحكام الإثبات قد نص صراحة في المادة (11) الفقرة الأولى بقوله: يكون أداء اليمين أمام المحكمة وإن تعذر ذلك وكان من وجهة عليه اليمين مقيماً في نطاق اختصاص محكمة أخرى أن تنتقل أو تكلف احد مقيماً خارج نطاق الاختصاص المكاني للمحكمة فإنه يصار في هذه الحالة إلى سماع اليمين إلكترونياً ويجوز سماع اليمين إلكترونياً بشرط أن يراعى الآتي:

- 1- أن يتم في الجلسة شفاهة مباشرة.
 - 2- أن يكون نظر الحالف باتجاه عدسة الكاميرا.
 - 3- أن لا يتحدث مع أحد خارج الجلسة حتى انتهائها.
- ونحن لا نرى بأساً ولا مانعاً من أن يتبنى المشرع اليمني نصاً مثل ذلك

خاتمة: خلص البحث إلى أن اليمين الحاسمة تشكل وسيلة إثبات مميزة تمكن الخصم من الحسم بإرادة الخصوم، وهي تظهر بطبيعتها كتصرف قانوني يتضمن التزاماً ونتيجة مباشرة، وليست مجرد إجراء إثباتي ضعيف.

وعلى الرغم من قوتها في حسم النزاع إلا أن لها شروطاً موضوعية وشخصية تحكم توجيهها وصيغتها، ويجب ألا يُسمح بالتعسف في استخدامها، وعلى القاضي دور رقابي محدود لكنه جوهري في منع الانحراف عن الضوابط. كما أظهر البحث الحاجة لتحديث النصوص لمواكبة التطور التقني (سماح بأداء اليمين عن بعد بضمانات صارمة) وتوحيد معايير التعسف والتغليظ، مع توفير وسائل رقابية لمنع إساءة الاستخدام نتائج الدراسة ومناقشتها

السؤال الأول: ما تعريف اليمين الحاسمة وشروط توجيهها وأركانها وفقاً للشرعية والقانون المقارن؟

النتيجة:

خلصت الدراسة إلى أن اليمين الحاسمة هي إجراء قانوني مملوك للخصم يُستخدم لحسم النزاع مباشرة عند العجز عن الإثبات، ويُشترط فيها أن تكون متعلقة بالدعوى وجازمة في موضوعها، صادرة عن خصم ذي صفة وأهلية.

المناقشة:

اتفق الفقه الإسلامي مع العديد من التشريعات المقارنة في اعتبار اليمين الحاسمة طريقاً استثنائياً للإثبات، تُراعى فيها شروط دقيقة لتجنب التعسف، وهو ما يجعل ضبط شروطها وأركانها أمراً حيوياً لحماية حقوق الخصوم.

السؤال الثاني: ما طبيعتها القانونية: عقد، صلح، تصرف قانوني، أم أداة استثنائية في تنظيم عبء الإثبات؟

النتيجة: أظهرت الدراسة أن اليمين الحاسمة تُعد تصرفاً قانونياً إرادياً من الخصم، وليست عقداً أو صلحاً، وهي أداة إثبات ذات طابع استثنائي ينتقل بها عبء الإثبات من طالب الحق إلى خصمه.

المناقشة:

هذا التكيف يُسهم في تحديد حدود تدخل القاضي، ويُعزز من مكانة الخصوم كأطراف فعالة في تنظيم الخصومة، ويُقيّد استخدام القاضي لها من تلقاء نفسه، وهو ما تبنّته العديد من التشريعات الحديثة.

السؤال الثالث: ما مدى سلطة القاضي في مراقبة شروط الموضوع والشخص وصيغة اليمين، وفي منع التعسف أو تغليب اليمين؟

النتيجة: أثبتت الدراسة أن سلطة القاضي في اليمين الحاسمة تقتصر على الرقابة دون الإنشاء، وله أن يمنع توجيهها أو يرفضها إذا تبين له وجود تعسف أو مخالفة للضوابط الشرعية والقانونية.

المناقشة:

يؤكد ذلك على الطبيعة الإجرائية للوظيفة القضائية في هذا السياق، ويبرز أهمية دور القاضي في التحقق

من توافر شروط العدالة دون التدخل في محتوى الخصومة، بما يتماشى مع الاتجاهات القضائية الحديثة في الدول العربية المقارنة.

السؤال الرابع: ما آثار تأدية اليمين أو النكول أو الرد على مسار الدعوى وحجيتها تجاه الأطراف؟

النتيجة: تبين أن تأدية اليمين الحاسمة تحسم النزاع نهائياً، وتُعد حجة قاطعة تمنع تقديم أي دليل مخالف، إلا في حالة ثبوت الكذب بجريمة. أما النكول فيُعتبر إقراراً ضمنياً بالحق، وردّ اليمين يلزم طالباها إن حلف. المناقشة: هذا الأثر الجازم لليمين يعكس خصوصيتها، ويُحتم ضبط شروطها بدقة، ويُثبت أنها ليست مجرد إجراء بل أداة فاصلة تلزم القاضي والخصم معاً، مما يبرز الحاجة لتشريعات دقيقة تنظمها منعاً لأي غبن. السؤال الخامس: ما التعديلات التشريعية والإجرائية المطلوبة لمواءمة النصوص مع الواقع (كأداء اليمين عن بُعد) وحماية الحقوق؟

النتيجة:

أوضحت الدراسة وجود فراغ تشريعي في كثير من النظم بخصوص أداء اليمين عن بعد، وأن الأداء الإلكتروني يتطلب تنظيمًا دقيقاً من حيث التحقق من الهوية، وضمان سرية الإجراءات، وتحديد الجزاءات القانونية.

المناقشة: تطور وسائل الاتصال يستوجب تعديلات تشريعية عاجلة، بما يُراعي التطورات التكنولوجية ويحمي المتقاضين من التلاعب أو الانتحال، وهو ما بدأت بعض الدول في تنظيمه جزئياً، إلا أنه لا يزال بحاجة لتقنين شامل.

التوصيات:

- ١_ تقنين اليمين الحاسمة بصورة واضحة في التشريعات اليمنية، من حيث شروطها وضوابطها وصياغتها، بما يمنع إساءة استخدامها، ويُحدد بوضوح سلطة القاضي الرقابية دون الإنشائية.
- ٢_ التمييز التشريعي بين اليمين الحاسمة واليمين المتممة، وبيان آثار كل منهما، وتحديد آلية التعامل

القضائي مع النكول أو الرد بما ينسجم مع مبادئ العدالة.

٣_ وضع معايير دقيقة لمنع التعسف في توجيه اليمين، منها:
أن يكون الحق المدعى به جازماً.

ألا تهدف اليمين إلى الإضرار بالخصم أو إحراجه أخلاقياً أو اجتماعياً.

مراعاة الحالة النفسية والاجتماعية لمن توجه إليه اليمين.

٤_ تعديل القوانين للسماح بأداء اليمين عن بُعد عبر وسائل الاتصال المرئي، شريطة:
التحقق الإلكتروني من هوية الشخص الحالف.

تسجيل الأداء وتوثيقه.

فرض عقوبات على التزوير أو الانتحال.

٥_ تدريب القضاة وأعضاء النيابة على الضوابط الحديثة المتعلقة باليمين الإلكترونية، لضمان سلامة التطبيق العملي وحماية أطراف الدعوى.

٦_ دعوة المشرع اليمني إلى مراجعة النصوص المتعلقة بطرق الإثبات، ومواءمتها مع المتغيرات التقنية، بما يضمن حماية الحقوق الإجرائية للمتقاضين ويُعزز عدالة الإجراءات.

قائمة المراجع:

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المعاجم اللغوية

[2] معجم القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار الحديث، القاهرة، 2008

م.

[3] معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن زكريا، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001 م.

ثالثاً: كتب الفقه والشرعية الإسلامية

[4] التاج المذهب الجامع لأحكام المذهب، للعلامة أحمد العنسي الصنعاني، ج 6، دار إحياء الكتب

العربية، 1947 م.

[5] الذكر الكبير للدردير، مجلد 2.

[6] القواعد والضوابط الفقهية من كتاب المغني لابن قدامة، لعبد المجيد بن محمد بن عبد الله السبيل،

كلية الشريعة، 1424 هـ.

[7] وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية، د/ محمد الزحيلي، ج 2، مكتبة دار البيان، دمشق، 1994

م.

[8] مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المغربي (الخطاب)، ج 6،

دار الفكر، 1978 م.

6. كتب الفقه الأخرى:

[9] ابن أبي شيبة، مصنفه، كتاب البيوع والأقضية، باب فيما يستحلف به أهل الكتاب؟، رقم 20374.

[10] ابن حزم الظاهري، المحلى.

[11] ابن فرحون المالكي، تبصرة الحكام.

[12] البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الشهادات، باب يحلف المدعى عليه في حق نفسه على البت.

[13] الدردير، الشرح الكبير.

[14] الذهبي، الكاشف.

- [15] الكاساني، بدائع الصنائع. بيان سلطة القاضي في تقدير الدليل.
- [17] الفتاوى الهندية.
- [18] كتاب مواهب الجليل.
- [19] آدم وهيب النداوي، دور الحاكم المدني في الإثبات، رسالة ماجستير، الناشر العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر، عمان، 2001 م.
- [20] برنابا كورينا لوبنق أقيرا، السلطة التقديرية للقاضي المدني في نطاق الرابطة العقدية في الإثبات (دراسة مقارنة)، بحث دكتوراه، جامعة النيلين، 2017.
- [21] د/ سحر عبدالستار إمام يوسف، دور القاضي في الإثبات دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2004 م.
- [22] سامح محمد كامل سلطان، دور القاضي المدني في الإثبات، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2019.
- [23] سعدي محمد، الأدلة الملزمة للقاضي في المواد المدنية، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، 2009.
- [24] د/ شمام منير، السلطة التقديرية للقاضي المدني في الإثبات، أطروحة دكتوراه، جامعة عبدالحميد بن باديس، الجزائر، 2019.
- [25] قروف موسى، سلطة القاضي المدني في تقدير أدلة الإثبات، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.
- خامساً: المنشورات في المجالات العلمية
- [26] سعد بن عمر الخراشي، سلطة القاضي في تقدير اليمين، بحث محكم، المجلة القضائية، وزارة العدل، 1433 هـ.

سادساً: الكتب القانونية

- [27] إبراهيم نجيب سعد، القانون القضائي الخاص، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1974.
- [28] د/ محمد حسين الشامي، الوجيز في شرح قانون الإثبات اليمني مقارن، دار النشر الجيل الجديد ناشرون، صنعاء، 2023 م.
- [29] خالد السيد محمد عبد المجيد، شرح قواعد الإثبات الموضوعية دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014 م.
- [30] د عبد الرحمن بن يوسف اللحيدان وعبد العزيز العساف، تسهيل نظام الإثبات، الجمعية العلمية القضائية السعودية.
- [31] عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982 م، ج 2.
- [32] عبد العزيز أبو الليل، حق الدفاع وضماناته في الدعوى المدنية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- [33] عبد الوهاب العشماوي، إجراءات الإثبات في المواد المدنية والتجارية، دار الجيل للطباعة، مصر، 1985.
- [34] عبدالرؤوف هاشم، شرح قانون الإثبات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- [35] د/ عبدالله علي الخياري، الوسيط في شرح القانون اليمني الجديد دراسة مقارنة، 2015 م.
- [36] علي أحمد علي سمارة، الإثبات في المواد المدنية والتجارية، دار النهضة، القاهرة، ط 2015.
- [37] فريحة حسين، المبادئ الأساسية في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- [38] محمد حسين منصور، شرح قانون الإثبات العماني، دار الجامعة الجديدة، 2011.
- [39] محمد شريف عبد الرحمن، المبادئ الأساسية في قانون الإثبات.
- [40] محمد عبد اللطيف، قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية، دار النشر للجامعات المصرية، ط 1، ج 2.

- [41] محمد عزمي البكري، الإثبات باليمين الحاسمة واليمين المتممة، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013 م.
- [42] محمد يحيى الشميري، التحقيق في المحررات وأثره في الإثبات، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2018 م.
- [43] مصطفى عبد الحليم محمود، طقوس إجراءات وآثار حلف اليمين، الناشر المتحدون، القاهرة، 2009 م.
- [44] مفلح عواد، في المواد المدنية والتجارية، دار الثقافة، عمان - الأردن، 2006.
- [45] همام محمد محمود زهران، أصول الإثبات في المواد المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2016.
- [46] يحيى بكوش، أدلة الإثبات في قانون الإثبات الجزائري والإسلامي، الناشر المؤسسة الوطنية، 1988 م.
- [47] سليمان مرقس، الوافي في شرح قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية، دار الكتب القانونية، القاهرة.

القاضي حسين المهدي عمدة المسير في

سابعاً: القوانين والأحكام القضائية

1. [48] حكم محكمة النقض المصرية، الطعن رقم 1107 لسنة 46 قضائية، جلسة 1980/12/29 م.
2. [49] قانون الإثبات المصري رقم (25) لسنة 1968 م.
3. [50] قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية الإماراتي، المرسوم بقانون اتحادي رقم (35) لسنة 2022 م.
4. [51] قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري، المواد (165-166).
5. [52] المادة (54) من قانون الإثبات السوداني لسنة 1994 م.
6. [53] المادة 313 قانون رقم (13) لسنة 1990 م بشأن المرافعات المدنية والتجارية القطري.

7. [54] نصت المادة 19 من القانون رقم 1 لسنة 2021 م المعدل للقانون رقم 40 لسنة 2002 م بشأن المرافعات والتنفيذ المدني اليمني.
8. [55] نصت المادة 122 من قانون الإثبات اليمني رقم (21) لسنة 1992 م.

متطلبات تربوية مقترحة لإيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية

Suggested requirements to create an incubating media environment in the Jordanian society to develop Arabic language skills

الدكتورة رويدة زهير العابد

دكتوراه في فلسفة أصول التربية

الجامعة الأردنية، الأردن

rovadaalabed89@gmail.com

تاريخ قبول البحث: 1 / 12 / 2025

تاريخ استلام البحث: 4 / 10 / 2025

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح متطلبات تربوية لإيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية. وقد تكوّن مجتمع الدراسة من المجتمع الأردني، وبلغت عينة الدراسة (500) من الذكور والإناث، وتم استخدام المنهج المسحي الوصفي التطويري. ولجمع بيانات الدراسة تمّ تطوير استبانة، تكونت من (17) فقرة، لقياس مدى أهمية إيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية. وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة على نحو عام كانت مرتفعة لدرجة أهمية إيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية. كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لأثر متغير الجنس، في حين أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير العمر ولصالح الفئة العمرية (20-35). واعتماداً على نتائج الدراسة، قامت الباحثة بتطوير متطلبات تربوية مقترحة لإيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية. وبناءً عليه؛ توصي الباحثة وزارة الإعلام باعتماد المتطلبات المقترحة.

الكلمات الدالة: متطلبات تربوية، الإعلام، اللغة العربية، الأردن.

Abstract

This study aimed to suggest proposed requirements for creating an incubating media environment in the Jordanian society for the development of Arabic language skills. The study population consisted of the Jordanian community, and the study sample amounted to (500) males and females, and the developmental descriptive survey method was used. To collect the study data, a questionnaire was developed, consisting of (17) items, to measure the importance of creating an incubating media environment in the Jordanian society for the development of Arabic language skills. The results of the study showed that the degree in general was high to the point of the importance of creating an incubating media environment in the Jordanian society for the development of Arabic language skills. The results also indicated that there were no statistically significant differences due to the effect of the gender variable, while the results indicated that there were statistically significant differences according to the age variable and in favor of the age group (20-35). Depending on the results of the study, the researcher developed proposed educational requirements to create an environment A media incubator in the Jordanian society to develop Arabic language skills, and accordingly, the researcher recommends the Ministry of Information to adopt the proposed requirements.

Keywords: requirements, media, Arabic language, Jordan.

مقدمة

يشهد العالم اليوم في ظل العصر التقني ومد طوفان الإعلام بجميع وسائله حالة من الانفتاح والتنوع الثقافي والتبادل المعرفي والغوي واقتباس العديد من السلوكيات والقيم وتظهر حالة من التطبيع اللغوي للغات الأخرى أو اللجوء لاستخدام لهجات بعيدة عن اللغة العربية الأصيلة. مما يستوجب الأمر إلى الاهتمام باللغة العربية وإيجاد بيئة حاضنة لها تدعمها وتغرس حبها في نفوس الناشئة.

فكما هو متعارف عليه أن اللغة العربية تمتاز بإمتلاكها لينا ومرونة يمكنها من التكيف مع متطلبات ومقتضيات العصر، فعلى الرغم من أوجه الاختلاف بين اللهجات العربية في النغمة واللحن، والرمز والاستعارة، فإن إمكانية الفهم المتبادل بينها أمراً ممكناً، لاسيما في ظل بقاء اللغة العربية الفصحى قاسماً مشتركاً بينها. غير أن الواقع اللغوي في العالم العربي يتعرض لغزو يضفي هيمنة شرسة للهجات العربية المحلية فبالنسبة إلى اللهجات المحلية، نجد أنها تهيمن على معظم أنماط التواصل في البلدان العربية، ومنها البرامج التلفزيونية والإذاعية، ومختلف أنواع الدراما، وصولاً إلى مواقع التواصل الاجتماعي، فضلاً عن المشهد الإعلامي في الوطن العربي، الذي يوحي بأن معظم المؤشرات ربما تدل على أن اللغة العربية ربما ستخسر معركتها في ظل التزايد المستمر لوسائل الإعلام المتعددة، بالإضافة إلى ظهور منصات الإعلام الجديد أو ما يسمى بصحافة المواطن (الشمري، 2017).

وتتبع أهمية اللغة العربية من حيث أنها أهم المقومات التي تعمل على بيان الهوية العربية، حيث تم من خلالها نقل تاريخ والحضارات العربية والثقافات عبر الأجيال المتلاحقة، وكانت اللغة العربية من أهم مقومات الوحدة العربية التي عملت على توحيد العروبة، وبعد نزول القرآن الكريم أصبحت ليست فقط لغت قبيلة تخص قبائل بل لغت أمه إسلامية قادت الحضارات لعقود متتالية، حيث برزت أهميتها كاللغة للحضارة العالم لوقت طويل، وقدرتها على التعبير عن الكثير من العلوم بسبب تنوع الألفاظ والتراكيب المختلفة، فهي لغة ثابتة في جذورها ومتجددة بسبب المميزات والخصائص التي تتمتع بيه، ومساعدتها على إيجاد اتصال بين مختلف الأجيال، ومساعدتها على نقل تعاليم الدين الإسلامي عبر الأجيال، وتعتبر من أفضل الطرق لتسجيل الأفكار والأحاسيس (الاسماعيلي، 2015).

ومما يُميز اللغة العربية أنها بالعديد من الخصائص التي تُميزها عن غيرها من اللغات، ومنها نزول القرآن الكريم باللغة العربية، و هي لغة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم. لغة التراث الإسلامي، والأصوات التي تتميز اللغة العربية بأنها مركز الجاذبية في النطق، وتتميز بمجموعة كاملة من الأصوات التي لا

وجود لها في أي لغة سامية، حيث تُعتبر معاجم اللغة العربية من أغنى معاجم اللغات، وتحتوي على أكثر من مليون مُفردة، اللفظ والتهجّي الذي يُميّز اللغة العربية عن بعض اللغات الأوروبية، فتهجئة الكلمة موافق لطريقة لفظها الصرف، حيث تقوم صيغ الصرف العربي على نظام الجذر، وغالباً ما يكون ثلاثياً، أو رباعياً، كما يُقسّم الاسم العربي إلى جامد ومُشتق، وتتميّز العربية عن اللغات الأخرى بوجود صيغة للمثنى، وتنفرد هذه اللغة باستعمال جمع التكسير، والجمع السالم، وتُصنّف الأسماء إلى مُذكر ومُؤنث، وهنالك أيضاً الخط العربي الذي يميّز بجماله الفني، وأشكاله المتنوعة، وهو بذلك مناسب لإبداع الخطّاطين الذين برعوا في كتابة القرآن، ومن هذه الخطوط: النسخ، والتُّلث، والفارسي، والديواني، والكوفي، والخطوط المغربية (الودغيري، 2013).

وبالرغم من الخصائص التي تمتاز بها اللغة العربية إلا أنها تواجه تحديات ومن أبرز تلك التحديات التي تواجهها اللغة العربية ويمكن تصنيفها إلى نوعين النوع الأول تحديات الداخلية: وتتمثل في الأزمة الحضارية التي تعيشها الأمة العربية، حيث وجد هناك من يدعون إلى ترك هذه اللغة الفصيحة العاميات المحكية بها أو مزجها بالعاميات بدعوى التسهيل والتيسير، واستبدالها باللغات الأجنبية بدلاً عنها، وكأن التطور لا يكون إلا بالانسلاخ من اللغة العربية، علماً أن هنالك أمماً كثيرة قد تطورت مع حفاظها على لغتها القومية كاليابان والصين وروسيا وسائر الدول الأوروبية. فليست اللغة إلا وسيلة للبيان، ولا يمكن أن نحملها مسؤولية الفوضى والتقهقر الحضاري الذي تعيشه الأمة على مختلف الأصعدة. والنوع الثاني تحديات خارجية، وتتمثل في منافسة اللغات الأخرى لها، والغزو الفكري الوافد من الأمم الأخرى، والتمثل أخيراً في العولمة التي تريد محو ثقافات الأمم والشعوب، والقضاء على هذا التنوع الغوي في العالم، حتى وجدنا دولة عظمى تضج من زحف العولمة، ويقر زعمائها بأن التنوع ضرورة، وذلك حفاظاً على لغتهم من الانحسار والضياع بعد ذلك. ، يمكن التغلب على التحديات الخارجية إذا تمسكنا بثوابتنا الثقافية وقيمنا الدينية وشخصيتنا القومية، وخصائصنا النفسية والاجتماعية، مع تعلم لغات الآخرين والاطلاع على ثقافتهم، وهو عنصر أساسي من أي مشروع حضاري لنهضة هذه الأمة، ولكننا نرى أن الأولوية في التعليم ينبغي أن تكون للغة الأم وهي اللغة العربية، هذه اللغة التي كانت لغة العلم والحضارة في العالم ذات يوم، والتي يمكن لها أن تكون ذات مستقبل باهر، وذلك لأن أكثر من ربع سكان والخطر الأكبر على هذه اللغة هي في التحديات الداخلية، وهي تأتي من أناس يعيشون بيننا، وينطقون بلساننا، ولكنهم يدعون إلى نبذ هذه اللغة، أو استبدالها بالعاميات تحت شعار الواقعية، أو باللغات الأوروبية الحديثة تحت شعار الدعوة إلى التقدم والتطور (الحساوي، 2011). فتحديات اللغة العربية كثيرة ومتنوعة في

حيرة واغتراب واختبار وحالت اضطراب، حيث يوجد هنالك مشكلات والتحديات التي تواجهها، والتي يجب علينا مواجهتها، ومن هذه التحديات عدم عناية مدرسي اللغة العربية وغيرهم من مدرسي المواد الأخرى باستخدام اللغة العربية الصحيحة، ومنهج تعليم اللغة العربية إلي إيجاد القارئ المناسب والمواكب للعصر، وعدم توافر قاموس لغوي حديث في كل مرحلة من مراحل التعليم العام، والافتقار إلى أدوات القياس الموضوعية في تقويم التعليم اللغوي، وقلة استخدام المعينات التعليمية والتقنيات الحديثة في تعليم اللغة، ازدحام النحو بالقواعد، وكثير منها ليس وظيفيا، وصعوبة القواعد النحوية واضطرابه، وافتقار طرائق تعليم القراءة للمبتدئين إلى دراسات علمية، الانتقال الفجائي في التعليم من عامية الطفل إلى اللغة الفصيحة، أيضا اضطراب المستوى اللغوي بين كتب المواد؛ بل بين كتب المادة الواحدة في الصف الواحد، و دراسة الأدب والنصوص لاتصل التلميذ بنتائج حاضره وت ارث ماضيه وصال يظهر أثره في حياته، و طغيان الماضي على الحاضر في تدريس الأدب، نقص عدد المعلمين المتخصصين وانخفاض مستواهم، و من التحديات بعد اللغة التي يتعلمها التلاميذ في المدارس عن فصحي العصر، وصعوبات الكتابة العربية (اليسد، 2022).

وبالنظر للإعلام بشكل عام نجد انه يمثل عملية قديمة وجدت مع وجود الإنسان، فكانت بالبداية بشكل بسيط كالإشارة وإشعال النار والأصوات والرسائل المكتوبة على الحجارة، ولكن الإعلام لم يبقى على حاله بل تطورت تطور كبير وملاحظ بما يلبي حاجات الإنسان عبر العصور، ويعمل الإعلام على خلق بيئة معرفية كبير ووعي وإدراك بما يحدث لدى المتلقي المادة الإعلامية مما يعمل على تنوير الرأي العام وتحقيق الأهداف التي تخص المشكلة، وهو نشاط موضوعي وليس ذاتي وهو تعبير للمواضيع العقلية وهو نشاط يتصف بأنه نشاط موضوعي وليس نشاط ذاتي. وهو تعبير لميول الأفراد واتجاهاتهم، وله تأثير واضح وكبير على عقول الأفراد ويؤدي ذلك إلى إحداث تطور ونمو وتكيف حضاري في المجتمع، أما في ما يتعلق بأهمية الإعلام في المجال التربوي فهي تساهم بشكل كبير بشكل لا يقل عن دور المؤسسات التربوية، ويظهر ذلك من خلال التربية المستدامة والمستمرة حيث تعتبر مستمرة مدى الحياة للأفراد منذ بداية حياتهم، والتعليم يستخدم وسائل الإعلام لإيصال المواد التعليمية للطلاب كالأفلام والأسطوانات التعليمية والخرائط والتسجيلات الصوتية، فاستخدام هذه الوسائل لصالح العملية التربوية يساعد على إيصال المعلومات للطلاب (صالح، 2004).

وكما أن للإعلام وظائف عديدة ومتنوعة فوظيفة الإعلام لا تقتصر على نقل المعلومات والأخبار للمشاهد بل تتعدى إلى أبعد من هذا حيث تختلف وظيفتها باختلاف عناصر ومشاركين وأشكال تقديم هذا للإعلام

ويمكن أن يكون للإعلام وظائف بشكل يعمل على مساعدة الأفراد على تحقيق الهوية الشخصية والتعرف عليها أي التعرف على الذات وذلك عن طريق تعزيز القيمة الذاتية أو الشخصية والسلوك المقبول، والعمل على توحيد قيم الفرد مع الجماعة التي يعيش معها المجتمع وتحديد وظيفة الفرد في مجتمعه مما يؤدي إلى وصول الفرد إلى تحقيق ذاته من خلال قيام الفرد بمقارنة نفسه مع الآخرين والتي أطلع عليها من خلال وسائل الإعلام، ويعمل الإعلام على التفاعل الاجتماعي والتماسك، أي تعرف الفرد على الأوضاع والظروف للآخرين، وتحقيق ما يعرف بالانتماء للجماعة، والمجتمع الذي يعيش فيه وتعزيز القدرة لدى الأفراد على الحوار مع الآخر وهي كوسيلة إعلامية يعتبر بديل عن الألفة في الحياة الحقيقية، ويعمل أيضا التسلية والترفيه، تعمل وسائل الإعلام على مساعدة الفرد للهروب من مشاكله اليومية والعمل على ملء أوقات الفراغ وتلبية حاجات الفرد. وهناك علاقة أكيدة وقوية بين الاتصال والأعلام حتى يكون هنالك معلومات وأفكار منقولة يجب أن توفر وسائل لنقل هذه المعلومات وتعزيزها ونشرها، ويقصد بالتأثير الإعلامي هو القوة أو السلطة التي من خلالها يسيطر على الأفراد فيصبحوا يطيعون أو يذعنون للقوة التي تسير الإعلام أو تعظيم وتوحيد التشابه في الفكر والسلوك بين المرسل والمستقبل، وهنالك اختلاف التأثير عن التعليم والعلم واكتساب المعلومات، ويمكن أن يجمع بينها جميعاً، أن التأثير هو الذي يحصل نتيجة عملية الاتصال فالمرسل عندما يقوم بالبداية بعملية التخطيط للاتصال بعمل هذه العملية، حيث يتم استخدام وسائل مناسبة يستخدمها المرسل لنقل فكرة ومشاعر للمتلقي على شكل رسالة، ومن المتوقع أن يكون هناك رد فعل للمتلقي على هذه الرسالة، قد تكون إيجابية أي الوصول إلى تحقيق التأثير المقصود، وقد يكون رد فعل سلبياً أي أن التأثيرات المطلوبة من عملية الاتصال سلبية، ويمكن القول أن التأثير هو نتيجة الاتصال والنتيجة النهائية، ويظهر من خلاله تغير في سلوك المتلقي نتيجة لاستقبال الرسالة، بالاتصال الفعال أو المؤثر هو الذي يحدث عنه تغير في سلوك الأفراد الذي كان يقصده المصدر وأشكال التأثير هي تغير في المعلومات و تغير في الاتجاهات و تغير في السلوك العلني أو الفعلي (عبد الفتاح، 2014).

وهنالك أساليب تأثير على الفرد ومنها الجاذبية، وهنالك أساليب جذب للأفراد تعمل على جذبهم إليها وتزايد مع التطور التقني والعلمي وانتشار أجهزة وأدوات الإعلام الحديث وزيادة من يتأثر بها من الأفراد، و التكرار وهو ما يكون موجود من خلال كتب وقصص ومجلات الأطفال، والكتب التي تحتوي على الصور والسينما والتلفاز والإذاعة وهدف وسائل الإعلام من التكرار هو إحداث تأثير معين وتعريف الأفراد بأشياء متنوعة عن الحياة، والعودة إلى المشاركة هنا يوجد مشاركة ودعوة للمشاركة الفعلية للأفراد إذا كان ذلك ممكن، أو من خلال عمل الكتابة والرسم من أجل إبداء رأي أو حل مشكلة حول موضوع معين (الرشدان، 2005).

وكما يرى إبراهيم (2017) أن فشل المؤسسات الإعلامية العربية المشتركة أو عجزها أو تكبيلها عن تأدية واجباتها تجعل من العمل الإعلامي العربي المشترك ليس أكثر من صيغ بيانية، تقتقد في اغلب الأحيان إلى مصداقيتها نظراً لأنها لا تجد مجالات لتطبيقها ويعاني الإعلام العربي المشترك من الكثير من المشكلات التي سيتم التعرف لها لاحقاً. وإذا كانت هذه هي بعض المشكلات التي يعاني منها الوطن العربي أن الإعلام العربي يعاني من مجموعة مشكلات أيضاً أبرزها: ضعف مستوى الكوادر الإعلامية العربية، وعدم وجود سياسة اتصالية عربية محددة وموحدة، وغياب التنسيق والتعاون في المجال التالي بين الأجهزة وبعضها بل أيضاً الضمور في الموازنات المعتمدة بما يؤدي إلى تقليص أنشطتها وشل فعاليتها. ولعل أهم ما يعاني منه الإعلام العربي بالإضافة إلى ما سبق هو عدم قدرته على بلورة رؤية واحدة ثابتة وسليمة تنطلق من سياسات ثابتة وموحدة معبرة عن المستفيدين منها، وعدم بلورة الرؤية يؤدي إلى عدم وضوحها بل وضبابيتها، وبالتالي ينعكس على المهام وطرف الأداء الإعلامي التي تتسم بضعف الوعي وربما تؤدي هذه الأسباب إلى فقدان الإعلام العربي لشخصيته وهويته بل واستقلاليته.

فضلاً عما سبق ذكره يمكن القول أن اللغة العربية يجب أن تكون اللغة الرسمية المستخدمة في الإعلام العربي وذلك من شأنه التخلص من نظام الاستعباد والاستعمار الثقافي الذي يهدف إليه من قبل الغزو الفكري ومد العولمة بشتى أبعادها وذلك من خلال تفعيل وسائل الإعلام المختلفة بجميع أنواعها لتمثل دور حيوي وفعال في تجسيد اللغة العربية في جميع البرامج المقدمة للجمهور. وفي ضوء ما تقدم تأتي أهمية إجراء الدراسة الحالية التي تهدف إلى بناء متطلبات مقترحة لإيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية.

مشكلة الدراسة

في ظل الألفية الثالثة والتطورات والتغيرات الهائلة على كافة الأصعدة والمجالات، وبالأخص التقدم التقني والإعلامي ودخوله في الميدان التربوي؛ أصبح العالم اليوم بفعل وسط الإعلام كقرية صغيرة مما سهل ذلك التبادل الثقافي والتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بالمجتمعات الأخرى. والجدير بالذكر أن الإعلام يمثل سلاح ذو حدين يحمل في طياته الطابع الإيجابي والطابع السلبي؛ فبالرغم من إيجابيات ذلك الوسط إلا أنه يؤثر بشكل واضح في العديد من جوانب صقل شخصية الفرد والمجتمع عامة من جانب اللغة فاللغة هي الوعاء الذي يعبر به الفرد والمجتمع عن ثقافته ولكون اللغة العربية تحتل أهمية كبيرة والتي شاع استخدامها منذ القدم فلا بد من احتضانها والمحافظة على خصوصيتها وممارستها بشكل واع يدرك فيه الفرد ضوابط وقواعد ومعاني ورموز اللغة العربية. ومما سبق من خلال استقراء الأدب النظري والدراسات

السابقة تم رصد وملاحظة أن اللغة العربية الفصحى في معظم وسائل الإعلام تعاني من طفرة بين الواقع والمأمول من ناحية تعدد اللهجات المحلية تم دون التقيد بضوابط وقواعد اللغة العربية العريقة. ذلك الأمر عزز القناعة لدى الباحثة واستدعها للقيام بالدراسة الحالية الممثلة بمتطلبات تربوية مقترحة لإيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية.

أسئلة الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح متطلبات لإيجاد بيئة إعلامية حاضنة لتنمية مهارات اللغة العربية، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما درجة أهمية إيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية؟
2. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لأهمية إيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية تعزى لمتغير الجنس والعمر؟
3. ما المتطلبات التربوية المقترحة لإيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية؟
4. ما مدى ملاءمة المتطلبات المقترحة لإيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية من وجهة نظر الخبراء والمختصين؟

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تعرف أهمية إيجاد بيئة إعلامية حاضنة لتنمية مهارات اللغة العربية من وجهة نظر المجتمع الأردني.
2. كما تهدف إلى معرفة اثر متغيرات الجنس والعمر لأفراد المجتمع الأردني.
3. كما تهدف إلى وضع متطلبات تربوية مقترحة لإيجاد بيئة إعلامية حاضنة لتنمية مهارات اللغة العربية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعها وهو متطلبات تربوية مقترحة لإيجاد بيئة إعلامية حاضنة لتنمية مهارات اللغة العربية. كما تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي يقوم به الإعلام في التأثير بالجمهور سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عبر المنهج الخفي للإعلام لتنمية مهارات اللغة العربية خصوصاً في ظل العصر الرقمي والمجتمعات الافتراضية. كما تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها مصدر مهم يهيئ ويوفر بيئة حاضنة لتنمية مهارات اللغة العربية وكذلك حسن استثمار البيئة الإعلامية لتنمية مهارات اللغة العربية.

ومن المؤمل أن تستفيد الجهات التالية من نتائج هذه الدراسة:

- القادة في قطاع الإعلام والتربية من مخططي مناهج اللغة العربية: إذ تأمل الباحثة أن يستفيد المسؤولون من أصحاب القرار في قطاع الإعلام وبالتعاون مع قطاع وزارة التربية والتعليم من المتطلبات المقترحة لإيجاد بيئة إعلامية حاضنة تنمي مهارات اللغة العربية ومما يعزز الأخذ بهذه المتطلبات المقترحة انه تم تطويرها في هذه الدراسة بالطرق العلمية الصحيحة لاتخاذ الإجراءات والقرارات المناسبة في كل ما يتعلق بإستراتيجية تفريد التعليم في ظل جائحة كورونا في وزارة التربية والتعليم.
- الباحثون والمهتمون، وطلبة الدراسات العليا، ليوصلوا البحث عما هو جديد في هذا المجال، والاستفادة من نتائج الدراسة من المنهجية المتبعة في بناء متطلبات مقترحة لإيجاد بيئة إعلامية حاضنة لتنمية مهارات اللغة العربية في أبحاث ودراسات لاحقة.

مصطلحات الدراسة:

من خلال الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، فقد تم تحديد مصطلحات الدراسة على النحو الآتي:

- **المتطلبات التربوية:** ويقصد بالمتطلبات إجرائياً الخصائص والاستعدادات والواجبات التربوية الواجب توافرها لتحقيق الأهداف المنشودة من إيجاد بيئة إعلامية حاضنة تنمي مهارات اللغة العربية لدى الجمهور.
- **البيئة الإعلامية الحاضنة:** تعرف إجرائياً بأنها البيئة الإعلامية المهيئة لتقديم محتوى إعلامي ينمي مهارات اللغة العربية لدى فريق العمل أولاً من خلال عقد دورات تأهيله وتثقيفهم بمهارات اللغة العربية،

ومن ثم ثانياً العمل على تنمية تلك المهارات لدى الجمهور بتقديم الرسائل الإعلامية بكل دقة وإتقان لمهارات اللغة العربية.

- **مهارات اللغة العربية:** وتعرف إجرائياً باكتساب السرعة والدقة والكفاءة والسلامة اللغوية في ممارسة اللغة العربية قراءة وكتابة واستماع ومحادثة في إعداد وتقديم اللغة العربية.

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على أفراد المجتمع الأردني في عام 2022/2023.

الدراسات السابقة ذات الصلة:

تعرض الباحثة في هذا الجزء الدراسات السابقة؛ العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، والتي تناولت موضوع الإعلام واللغة العربية، وقد تم ترتيب الدراسات حسب تسلسلها الزمني من الأقدم إلى الأحدث، وذلك على النحو الآتي:

دراسة ليونبارخو (2010) والتي تهدف استراتيجيات السلطة في محطات البث العالمية متعددة اللغات، كيف تشكل الـ BBC والـ CNN والجزيرة نشرات الأخبار الخاصة بالشرق الأوسط. "تناقش هذه الدراسة كيفية تقديم أخبار الشرق الأوسط في ثلاث شبكات إعلامية عملاقة أثبتت وجودها في المحيط الإعلامي العالمي وكانت بشكل عام المسؤولية الرئيسية عن تشكيل آرائنا حول أحداث العالم. فقوة هذه الشبكات التي اختارها الكاتب لتكون موضوعاً لدراسة تحليلية مقارنة (الجزيرة والـ BBC والـ CNN) والتي تمكن في عدم التحفظ وتحري الصدق في نقل المعلومات لم يسبق لها مثيل في تاريخ التواصل الإنساني على الإطلاق. فالجيوش الاتصالية والمعلوماتية لهذه المؤسسات العملاقة - الجزيرة والـ BBC والـ CNN لم يسبق لها مثيل في تاريخ في تاريخ التواصل البشري. فالـ BBC على سبيل المثال تبث بثلاث وثلاثين لغة ولها جيش من الإعلاميين قوامه نحو عشرة آلاف موظف تقريباً. والجزيرة فقد تحولت خلال عقد فقط من الزمن إلى قوة إعلامية لا يمكن لصناع القرار وواضعي السياسات تجاهلها. النسخة الإنكليزية لهذه المؤسسة التي تم إطلاقها سنة 2006 حولت الشبكة إلى لاعب دولي مؤثر. وأما الـ CNN الفضائية العالمية التي تبث على مدار الأربع والعشرين ساعة، فتقدم خدماتها باثنتي عشرة لغة تغطي الأركان الأربعة للكرة الأرضية. الدراسة ليست عن الشبكات الثلاث كظواهر جديدة في الإعلام الدولي، بل تهدف أساساً إلى معالجة تقارير هذه المحطات عن الشرق الأوسط وبصورة أدق عن كيفية تمثيل أصوات أطراف الصراع في العراق وبين الفلسطينيين 66 والإسرائيليين. ويهتم بصورة أساسية بلغة الخطاب الخاص بالأخبار الساخنة وكيف يتم إنتاج أو إعادة إنتاج

مفردات لغوية معينة لدى هذه الفضائيات سواء كان عن قصد أو بغير قصد لتفسير السياقات السياسية والاجتماعية للأحداث التي تحملها.

وقام شيه وشيه (Shih & Shih, 2013) بدراسة هدفت التعرف إلى تأثير وسائل الإعلام التربوية الإخبارية على معتقدات المعلمين التربوية في تايوان عندما يتعرضون لأخبار تربوية سلبية أو ايجابية. واستخدمت الدراسة المنهج شبه التجريبي، والاختبار القبلي البعدي كأداة للدراسة، وتم اختيار عينة بلغت (215) معلماً من المعلمين ما قبل الخدمة، وتم توزيعهم عشوائياً إلى مجموعتين، وتم اختيار سبعة أخبار تربوية وتم تصنيفها إلى أخبار سلبية وأخبار ايجابية، وتعرضت إحدى المجموعتين للأخبار الإعلامية التربوية الايجابية، والثانية للأخبار التربوية السلبية. وأظهرت نتائج الدراسة وجود دور كبير للإعلام التربوي في التأثير على معتقدات المعلمين وطريقة تفكيرهم؛ إذ أن المعلمين الذين تعرضوا للأخبار التربوية الايجابية كانوا أكثر ايجابية في التفكير وميولاً نحو استخدام الاستدلال والاستنتاج والتفسير، بينما المجموعة التي تعرضت للأخبار السلبية، كانوا أكثر سلبية في التفكير التربوي وخاصة عند قراءة الأخبار السلبية عن المشاركة بالإدارة المدرسية، واستناداً لهذه النتائج أوصت الدراسة بتفعيل دور الإعلام التربوي في توجيه المعلمين ما قبل الخدمة لكيفية التعامل مع الأخبار التربوية السلبية والاييجابية.

قام كوكس وماكليود (Cox & Mcleod, 2014) بدراسة هدفت التعرف إلى استثمار وسائل الإعلام الاجتماعية لدى مديري المدارس في أميركا في نقل الرسالة التربوية، كتوجيه وإرشاد الطلبة، والمعلمين، والمجتمع المحلي. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج النوعي، والمقابلة كأداة للدراسة، وتم مقابلة (12) مدير مدرسة ممن يستخدمون وسائل الإعلام الاجتماعية. وأظهرت نتائج الدراسة أن وسائل الإعلام تسهل الأعمال التربوية من خلال التواصل مع أصحاب المصالح (مالكي المدارس، ومموليها، والراعين لأعمالها)، ومع المعلمين، وتساعد مديري المدارس الاطلاع على التطورات العالمية في مجال التربية والعلوم، وتساعد مدير المدرسة على تطوير نفسه أكاديمياً ومهنياً، وإرشاد الطلبة والمعلمين والمجتمع لذا فان تفعيل الإعلام التربوي أصبح ضرورة وليس خيار.

أجرى الضبياني (2019) دراسة هدفت إلى التعرف على دور الإعلام الجامعي في تعزيز اللغة العربية لدى الطلبة، من خلال المحاولة الجادة لتقديم خلفية نظرية عن الإعلام الجامعي وماهيته ودوره في تعزيز اللغة العربية لدى طلبة الجامعة. ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الكيفي كونه الأنسب لمثل هذه الدراسات، كما اعتمد الباحث على الملاحظة كأداة لجمع المعلومات وتنظيمها بهدف تفسيرها ومقارنتها والحكم عليها. وفي ضوء ذلك توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات الآتية: دعوة الإعلام

الجامعي باعتباره مستوى متقدم من مستويات الإعلام التربوي، إلى إتقان اللغة العربية والحفاظ عليها. أن الإعلام الجامعي يهدف إلى تعزيز مكانة اللغة العربية في نفوس الطلبة والاعتزاز بها وإفساح المجال للدفاع عنها. أن الإعلام الجامعي يُسهم في تعزيز اللغة العربية ونشر الوعي اللغوي واللغة العربية الفصحى لدى الطلبة بهدف الارتقاء بالعامية لديهم وإن الصحافة الجامعية بأنواعها، والمسرح الجامعي والإذاعة التعليمية تعد من أهم وسائل الإعلام الجامعي التي تسهم في تنمية المهارات اللغوية لدى الطلبة وزيادة الثروة اللغوية والفكرية لديهم. وأنه يمكن للإعلام الجامعي بوسائله المختلفة أن يكون بمثابة الدرس التطبيقي في التعامل مع اللغة العربية، توظيفاً، ونطقاً، وإبداعاً، وإحياءً أو تجديدًا.

أجري زغاري (2019) دراسة هدفت إلى تحديد مدى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على التلوث اللغوي لدى طلاب عمادة البرامج التحضيرية بجامعة الإمام محمد بن سعود من وجهة نظرهم، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتحديد مفهوم التلوث اللغوي، وتصنيفاته، وأسبابه، وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي وعلاقتها بالتلوث اللغوي، وقام الباحث ببناء استبانة تضمنت (8) محاور هي التلوث اللغوي بشكل عام، والتلوث الهجيني، والتلوث الصوتي، والتلوث الصرفي، والتلوث التركيبي، والتلوث الدلالي، والتلوث الإملائي، والتلوث العامي، ثم قام الباحث بتطبيق الاستبانة على (167) طالب من طلاب عمادة البرامج التحضيرية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً لوسائل التواصل الاجتماعي بشكل جزئي على التلوث اللغوي لدى عينة الدراسة.

ملخص الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

من خلال اطلاع الباحثة على الدراسات السابقة ذات العلاقة، تبين لهما أن هذه الدراسات تناولت مواضيع تتعلق بالمفاهيم الرئيسة في هذه الدراسة وهي الإعلام وتأثيره في اللغة العربية كدراسة كل من دراسة ليونبارخو (2010) شيه وشيه (2013) ودراسة كوكس وماكليود (2014) (Cox & Mcleod, 2014) ودراسة زغاري (2019) ودراسة الضبياني (2019).

وقد تباينت مجتمعات الدراسات السابقة وعدد أفراد عيناتها ومواقعهم والوظيفية والفئة التي تم استهدافها وطبيعة المؤسسة التي تمت فيها الدراسة. وتتنوع في الدراسات السابقة منهجيات البحث ووسائل الحصول على المعلومات لاختلاف مجتمعاتها وعدد أفراد عيناتها ومنهجية اختيارها. واختلاف الدراسات السابقة في نتائجها باختلاف أهدافها ومتغيراتها وبالتالي اختلاف منهجيات البحث فيها وفي منهجية تحليل بياناتها واستخراج دلالاتها.

أما أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة فأن هذه الدراسات قد شكلت للباحثة المصدر الأساسي لكثير من المعلومات المهمة، التي وجهتها في دراستها الحالية من حيث اختيارها وتحديد مشكلتها ومنهجيتها والإجراءات الملائمة لتحقيق أهدافها.

وتتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بتناولها لإحدى الأساليب الحديثة المتبعة في تعزيز مهارات اللغة العربية لدى فريق العمل في قطاع الإعلام ولدى الجمهور المتلقي للرسائل الإعلامية من خلال إيجاد بيئة حاضنة تأصل قواعد اللغة العربية لدى المتلقين عبر تفعيل المتطلبات المقترحة لإيجاد بيئة إعلامية تنمي مهارات اللغة العربية وهو ما لم يبحث في الدراسات السابقة، بحيث تكون الدراسة مرجع يستفاد منه أصحاب القرار في قطاع الإعلام.

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي المسحي التطويري للتعرف إلى أهمية تفعيل الإعلام لتنمية مهارات اللغة العربية.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع أفراد المجتمع الأردني.

عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة، تكونت من (500) ذكور وإناث، منهم (224) ذكور و (226) إناث.

أداة الدراسة: بعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة التي تناولت ، واستشارة بعض المختصين في المناهج وأساليب التدريس والإعلام، قامت الباحثة بتصميم أداة الدراسة التي تكونت من (17) فقرة، والتي تناولت مقياس درجة أهمية إيجاد بيئة إعلامية حاضنة لتنمية مهارات اللغة العربية. وقد صممت طريقة الإجابة على فقرات الأداة وفقاً لمقياس متدرج من نوع ليكرت (Likert) الخماسي من خمس درجات للموافقة، مرتبة تنازلياً على النحو الآتي: خمس درجات للبديل (بدرجة كبيرة جداً)، وأربع درجات للبديل (بدرجة كبيرة)، وثلاث درجات للبديل (بدرجة متوسطة)، ودرجتين للبديل (بدرجة قليلة)، ودرجة واحدة للبديل (بدرجة قليلة جداً). ولغايات الحكم على درجة الأهمية، تم تحديد معيار الحكم على متوسطات أداة الدراسة من خلال تقسيمها إلى ثلاثة مستويات: منخفض، ومتوسط، ومرتفع، وفقاً للمعادلة الآتية: القيمة العليا للبديل (5 درجات)، مطروحاً منها القيمة الدنيا للبديل (1 درجة)، مقسوماً على عدد المستويات (3)، فيكون الناتج: $1.33 = 3/4 = 1 - 5$ ، وهو طول الفئة.

وعليه فقد تم استخدام المعيار الآتي لغرض الحكم على درجة أهمية إيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية:

- المستوى المنخفض: $(1+1.33=2.33)$ ، أي (2.33 فأقل).
- المستوى المتوسط: $(2.34-3.67)$.
- المستوى المرتفع: $(3.68$ فأكثر).

صدق أداة الدراسة: للتأكد من صدق الأداة، تم استخدام صدق المحتوى (Content Validity)، وذلك من خلال عرضها على (10) محكمين من ذوي الخبرة والكفاءة في الجامعات الأردنية في الإعلام والمناهج وأساليب التدريس، وذلك للتأكد من وضوح صياغة الفقرات، وصلاحياتها لقياس ما صممت لقياسه، وأية ملاحظات تجود الأداة. وقد اعتمدت الباحثة موافقة المحكمين على محتوى كل فقرة من الفقرات بنسبة (80%) فأكثر مؤشراً إلى صدق الفقرة، وعليه فقد تم اعتماد الفقرة التي حصلت على إجماع (8) محكمين. ومع الأخذ بعين الاعتبار الاستفادة من ملاحظات ومقترحات المحكمين، فقد عدّلت الفقرات في ضوءها، وعليه أصبح عدد الفقرات (17) فقرة.

ثبات أداة الدراسة: للتحقق من ثبات الأداة، قامت الباحثتان بحساب معامل الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لاستخراج معامل الاتساق الداخلي لكل مجال من مجالات الدراسة، على عينة مكونة من (30) من أفراد المجتمع الأردني ومن خارج عينة الدراسة. إذ تراوحت قيم معاملات الثبات (0.96) ، وتعد هذه المعاملات مناسبة لأغراض الدراسة. كما تم استخراج معامل ارتباط بيرسون، من خلال إعادة التطبيق وإعادته على العينة الاستطلاعية سائلة بطريقة الاختبار وإعادته test- retest بفواصل زمني مقداره أسبوعين بين التطبيقين الأول والثاني، وجدول (1) يوضح ذلك:

جدول (1): قيم معاملات ثبات الاتساق الداخلي لفقرات مجال الدراسة

المجال	كرونباخ الفا	معامل بيرسون
أهمية إيجاد بيئة إعلامية حاضنة لدى المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية	0.96	0.82

متغيرات الدراسة: اشتملت الدراسة على المتغيرات التالية:

1. المتغير المستقل: درجة أهمية إيجاد بيئة إعلامية حاضنة لدى المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية.

2. المتغيرات المستقلة الوسيطة، وتتمثل فيما يلي:

أ. الجنس، وله فئتان: (ذكر، أنثى).

ب. العمر وله ثلاثة فئات: (18-34، ومن 35 فأكثر).

3. المتغير التابع: تصورات أفراد عينة الدراسة لدرجة أهمية إيجاد بيئة إعلامية في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية.

المعالجات الإحصائية: للإجابة عن أسئلة الدراسة تم الآتي:

1. للإجابة عن السؤال الأول، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

2. للإجابة عن السؤال الثاني تم استخدام اختبار تحليل التباين الثنائي (two way Anova) لمعرفة دلالة الفروق الإحصائية تبعاً لمتغير الجنس والعمر.

3. للإجابة عن السؤال الثالث، تم بناء المتطلبات المقترحة من خلال نتائج الدراسة التي حصلت عليها الباحثة من تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الأداة المستخدمة في هذه الدراسة، واعتماداً على مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة، والتأكد من صدق البناء لأداة الدراسة.

4. للإجابة عن السؤال الرابع، تم عرض المتطلبات المقترحة على عدد من المحكمين وذوي الاختصاص في الجامعات الأردنية الحكومية.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

الجدول (2): وصف عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتها

الرقم	المتغير	المستوى/ الفئة	العدد	النسبة
1	الجنس	ذكر	224	45.7%
		أنثى	276	54.3%
		المجموع	500	100 %
2	العمر	20-35	170	34.5%
		36-50	206	40.1%
		51 وأكثر	124	25.4%
		المجموع	500	100%

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما درجة أهمية إيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية؟

للإجابة عن السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات مقياس ما درجة أهمية إيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية، كما هو مبين في الجدول (3):

الجدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مقياس درجة أهمية إيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية مرتبة تنازلياً.

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة فاعلية
1	17	إلزام القنوات الفضائية الوطنية باتخاذ اللغة العربية السليمة أساس لتقديم المحتوى الإعلامي.	4.08	1.03	مرتفعة
2	6	بث حب اللغة العربية في نفوس الناشئة عبر تصميم برامج للأطفال هادفة لتنمية مهارات اللغة العربية لديهم.	3.99	1.08	مرتفعة
3	7	تحسين معدي المحتوى الإعلامي من المؤثرات الحضارية الضارة بالقيم المستمدة من اللغة	3.97	.92	مرتفعة
3	14	اختيار ألفاظ واضحة تبعد عن الألفاظ الوضعية الغريبة المألوفة	3.97	.92	مرتفعة
4	13	وضع اختبار مهارات اللغة العربية كتابة ونطقاً وصياغةً من أسس تعيين العاملين في الإعلام.	3.96	.78	مرتفعة
5	3	إرشاد الجمهور لأهمية إتقان اللغة العربية عبر بث برامج توعوية لهم.	3.92	1.02	مرتفعة
6	10	اختيار المادة الإعلامية وتنفيذها وفق منهج رصين.	3.91	1.09	مرتفعة
7	11	تقديم محتوى إعلامي يراعي خصوصية اللغة المستهدفة	3.89	1.14	مرتفعة
8	4	التعاشي مع التغير في جميع مجالات الحياة مع المحافظة على هوية اللغة العربية.	3.80	.89	مرتفعة
9	12	بث برامج مخطط لها لتنمية مهارات اللغة العربية عبر التنسيق بين مختصين اللغة العربية والإعلام.	3.71	.99	مرتفعة
10	2	توظيف تكنولوجيا الإعلام لتقوية اللغة العربية لدى الجمهور.	3.69	1.12	مرتفعة

متوسطة	1.11	3.62	تنبه معدي البرامج الإعلامية للعولمة وأبعادها.	5	11
متوسطة	1.46	3.58	عقد دورات تأهيلية للعاملين في قسم الإعلام تنمي لديهم مهارات اللغة العربية.	8	12
متوسطة	1.46	3.58	تجنب التكلفة في صياغة النصوص الإعلامية.	15	12
متوسطة	1.25	3.49	تبني محتوى إعلامي يراعي خصوصية اللغة العربية.	1	13
متوسطة	1.36	3.06	تفعيل دور الجامعات في تنمية مهارات اللغة العربية لدى طلبة كلية الإعلام.	16	14
متوسطة	1.36	3.05	ضبط وسائل التواصل الاجتماعي ووجود رقابة مستمرة على المحتوى الإعلامي المقدم في كافة وسائل التواصل الاجتماعي.	9	15
مرتفعة	3.23	3.72	الكلية		

اتضح من الجدول (3) أن درجة أهمية إيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية، كانت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد الدراسة على مقياسها (3.72)، وبانحراف معياري (3.23). كما أظهرت النتائج أن المتوسطات الحسابية للفقرات تراوحت بين (3.05-4.08)، حيث جاءت الفقرة (17) والتي تنص على "اتخاذ التشريعات الرسمية التي تلزم القنوات الفضائية الوطنية باتخاذ اللغة العربية السليمة أساس لتقديم المحتوى الإعلامي" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.08) وبدرجة تقدير مرتفعة وقد يعزى ذلك إلى احترام المواطنين للقانون وإدراكهم لسيادة اللغة العربية ولأهمية تطبيق مهارتها تبعاً للتشريعات الرسمية، ثم جاءت الفقرة (9) التي تنص "وجود رقابة مستمرة على المحتوى الإعلامي المقدم في كافة وسائل التواصل الاجتماعي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.05) وبدرجة متوسطة. وقد يعزى ذلك إلى أن عملية ضبط المحتوى الإعلامي المقدم قد يختلف باختلاف اللهجات واستخدام اللغة العامية لكون مواقع التواصل الاجتماعي متاحة لكل دون وجود ضوابط ورقابة.

- النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لأهمية إيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية تعزى لمتغير الجنس والعمر؟

أولاً: متغير الجنس

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واستخدام اختبار Independent Sample T- test لحساب قيمة (ت) لإجابات أفراد العينة للكشف عن دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة حول درجة أهمية إيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية تعزى لمتغير الجنس، كما هو مبين في الجدول (4):

الجدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار Independent Sample T- test لدلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة حول أهمية إيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية وفقاً لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
ذكر	224	3.71	.329	498	.729-	.466
أنثى	276	3.73	.320			

أشارت نتائج اختبار (ت)، حسب الجدول (4)، إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة حول درجة أهمية إيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية تعزى لمتغير الجنس (ذكر، أنثى)، استناداً إلى قيمة (ت) المحسوبة والبالغة (-.729)، وبمستوى دلالة بلغ (.466). وقد يعزى ذلك إلى أن المجتمع الأردني مجتمع عربي يهتم باللغة العربية فهي لغة الأم وكلاً من الجنسين يتحدث بها، وأيضاً كلا من الذكور والإناث يتلقى نفس سياسة التعليم والمناهج والمقررات تدرس باللغة العربية التي تؤكد أهمية اللغة العربية.

ثانياً: متغير العمر

تم استخدام اختبار (One Way Anova) لحساب قيمة (ف) لإجابات أفراد العينة للكشف عن دلالة الفروق في استجابات أفراد المجتمع الأردني حول درجة أهمية إيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية تعزى لمتغير العمر، كما هو مبين في الجدول (5):

الجدول (5): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لدرجة أهمية إيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية وفقاً لمتغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.892	2	.446	4.320	.014
داخل المجموعات	51.314	497	.103		
المجموع	52.206	499			

أشارت نتائج الجدول (5) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد الدراسة حول درجة أهمية إيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية، وفقاً لمتغير العمر، استناداً إلى قيمة ف المحسوبة والبالغة (4.320)، وبمستوى دلالة (0.014). وهي قيمة دالة إحصائية، ولمعرفة مصادر هذه الفروق تم تطبيق طريقة شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية، الجدول رقم (6) يوضح ذلك.

الجدول (6) نتائج طريقة شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية على أهمية إيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية تبعاً لمتغير العمر

العمر	المتوسط الحسابي	35-20	50-36	51 وأكثر
35-20	3.75		.011	.103*
50-36	3.74			.092*
51 وأكثر	3.65			

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يظهر من الجدول رقم (6) أن مصادر الفروق كانت بين مستويات العمر (35-20، 50-36، 51 وأكثر) لصالح مستوى العمر (35-20) بمتوسط حسابي (3.75). وقد يعزى ذلك كون الإعلام هو أحد أهم الوسائط المؤثرة التي يستقي منها الفرد معلوماته وتعليمه وتواصله مع الآخرين فاللغة العربية تمثل عامل مهم من عوامل التواصل الاجتماعي السليم ولغة الأم إذا تم إتقانها لدى هذه الفئة العمرية فتمكنهم من إتقان أي

لغة أخرى. وكما قد يعزى ذلك إلى أن جيل هذا الفئة العمرية جيل واع يدرك مخاطر عدم إتقان مهارات اللغة العربية الذي يؤدي به إلى عدم الحصول على وظيفة لكون إتقان امتحان الكفاءة للغة العربية هو إحدى شروط الحصول على وظيفة في العصر الراهن.

3. السؤال الثالث، والذي ينص على: ما المتطلبات المقترحة لإيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية؟

للإجابة عن هذا السؤال، قامت الباحثة ببناء متطلبات مقترحة لإيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية وفقاً لمجموعة من الخطوات، وذلك على النحو الآتي:

1- مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة، للاسترشاد في بناء المتطلبات.

2- مسح درجة أهمية إيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وبناءً على نتائج الأسئلة ومراجعة الخبراء والمحكمين التربويين، تم تحديد الحاجة لبناء المتطلبات المقترحة لإيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية والتخفيف من حدة الآثار السلبية المترتبة على عدم إتقان مهارات اللغة العربية على مستوى قطاع الإعلام والتعليم في الأردن والاستمرار في تطوير إستراتيجيات تطويرية لاحتضان اللغة العربية وإتقانها بما يتناسب مع المستجدات الإعلامية التقنية والتربوية في العصر الراهن.

اسم المتطلبات: المتطلبات المقترحة لإيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية:

تعريف المتطلبات المقترحة لإيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية: مجموعة من الإجراءات والخطوات والإرشادات، تقدم في الإعلام الأردني لاحتضان اللغة العربية وتنمية مهاراتها لدى الجمهور.

رؤية المتطلبات التربوية المقترحة لإيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية: أن تكون اللغة العربية لغة عالمية، والريادة والتميز للعملية الإعلامية بما تحتويه من ناحية اللغة والمحتوى لتشكيل وبناء شخصية الفرد العربي المثقف باللغة العربية والمتقن لها من جميع الجوانب (لغة الاتصال بالعربية والمحتوى و مراعاة قواعد اللغة العربية السليمة).

حدود المتطلبات المقترحة: تشمل هذه المتطلبات المقترحة مجموعة من الإجراءات والعمليات (وهي مجموعة من الأنشطة يؤدي تنفيذها والعمل بها إلى تحويل المدخلات إلى مخرجات محددة وهادفة بالاعتماد على تسلسل واضح)، يقوم بها المختصون الإعلاميون والتربويون المختصون بالمناهج لتحقيق الأهداف العامة والخاصة لوزارة التربية والتعليم الأردنية وكليات الإعلام في الجامعات ومن خلال أساليب التدريس الفاعلة بإتقان مهارات اللغة العربية.

الفئات المستفيدة من المتطلبات: يتوقع أن يستفيد من هذا المتطلبات المقترحة صانعو القرار في التخطيط للعملية الإعلامية والمخططين للأساليب التدريسية المستخدمة في العملية التعليمية، كما يؤمل أن يستفيد منه أيضاً الإعلاميون في تنمية قدراتهم على توظيف مهارات اللغة العربية عبر الإجراءات المتخذة في العملية الإعلامية، وكما يؤمل أن يستفيد منها الجمهور المتلقي للمحتوى الإعلامي.

أهداف المتطلبات المقترحة لإيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية:

1. معالجة نواحي الضعف والقصور في إتقان مهارات اللغة العربية لدى المعدين للمحتوى الإعلامي والمقدمين للبرامج الإعلامية ولدى الجمهور.
2. تحقيق فرص تنمية مهارات اللغة العربية حسب إمكانيات كل فرد من ناحية الاتجاهات والميول والمرحلة العمرية.
3. مساعدة الفرد على تحقيق الاستقلالية باللغة الأم من خلال القدرة على التكيف مع التغيرات الحضارية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية الحاصلة في جميع جوانب الحياة.

الطريقة والإجراءات:

- جعل اللغة العربية لغة عالمية.
- اتخاذ التشريعات الرسمية التي تلزم القنوات الفضائية الوطنية باتخاذ اللغة العربية السليمة أساس لتقديم المحتوى الإعلامي.
- تبني محتوى إعلامي يراعي خصوصية اللغة العربية.
- استثمار تكنولوجيا الإعلام لتقوية اللغة العربية لدى الجمهور.
- بث برامج توعوية للجمهور تقديم الإرشاد عن أهمية إتقان اللغة العربية.

- دعوة الجمهور على التعايش مع التغير في جميع مجالات الحياة مع المحافظة على هوية اللغة العربية.
 - إدراك مخطوط البرامج الإعلامية لمغازي العولمة.
 - تصميم برامج للأطفال هادفة إلى بث حب اللغة العربية في نفوسهم.
 - تحصين معدي المحتوى الإعلامي من المؤثرات الحضارية الضارة بالقيم المستمدة من اللغة العربية.
 - تقديم دورات تأهيلية للعاملين في قسم الإعلام لتنمية مهارات اللغة العربية.
 - وجود رقابة مستمرة على المحتوى الإعلامي المقدم في كافة وسائل التواصل الاجتماعي.
 - التخطيط الممنهج في اختيار المادة الإعلامية وتنفيذها.
 - تبني محتوى إعلامي يراعي خصوصية اللغة العربية.
 - التنسيق بين مختصين اللغة العربية والإعلام من أجل بث برامج مخطط لها لتنمية مهارات اللغة العربية لدى المشاهدين.
 - اختيار العاملين في الإعلام بعد اجتياز اختبار مهارات اللغة العربية كتابة ونطقاً وصياغةً.
 - على وسائل الإعلام الابتعاد عن الألفاظ الوضعية الغريبة الغير مألوفة.
 - عدم التكلف في صياغة النصوص الإعلامية.
 - ضرورة تقديم مقررات دراسية في الجامعات تنمي مهارات اللغة العربية لدى طلبة كلية الإعلام.
4. السؤال الرابع، والذي ينص على: ما درجة ملاءمة المتطلبات المقترحة لإيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية من وجهة نظر الخبراء والمختصين؟

- للإجابة عن هذا السؤال، تم عرض المتطلبات المقترحة لإيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية بصورته الأولية على مجموعة من الخبراء في علم الإعلام، للتأكد من درجة فاعلية المتطلبات المقترحة من وجهة نظرهم. وبعد إجراء التعديلات التي أوصى بها الخبراء، كتعديل بعض الأخطاء الإملائية والنحوية والفكرية، تم اعتماد هذه المتطلبات.

التوصيات:

- دعوة أصحاب وصناع القرار في قطاع الإعلام لتوظيف الوسائل الإعلامية لتنمية مهارات اللغة العربية من خلال سياسة إعلامية قوية رصينة مبنية وفق أسس علمية منطقية واقعية شاملة لجميع قواعد واس اللغة العربية.
- دعوة صاحبوا القرار في قطاع الإعلام؛ لتبني المتطلبات المقترحة لإيجاد بيئة إعلامية حاضنة في المجتمع الأردني لتنمية مهارات اللغة العربية.
- توجيه الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات حول تنمية مهارات اللغة العربية من خلال توظيف الوسائل الإعلامية الحديثة، على عينات مختلفة تتواءم والظروف الطارئة.

المصادر والمراجع:

- إبراهيم، علي (2017). التكامل بين الإعلام التقليدي والجديد. دار المعتر للنشر والتوزيع.
- الاسماعيل، محمد (2015). لغة الضاد و أهميتها للإعلام العربي المعاصر، مقال منشور صحيفة البيان الإماراتية، مؤسسة دبي الإعلامية العدد .
- بارخوليون، (2010)، وعنوانها "أخبار من الـ BBC والـ CNN والجزيرة، كيف تغطي المحطات الثلاث الشرق الأوسط " باللغة الإنكليزية - السويد رسالة غير منشورة .
- الحسناوي، محمد مصطفى (2011)، واقع اللغة العربية المعاصر، دار أسامه، عمان: الاردن .
- زغاري، محمد (2019). مدى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على التلوث اللغوي لدى طلاب عمادة البرامج التحضيرية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظرهم. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية. (2). 161-177.
- السيد، محمود أحمد (2002) في قضايا اللغة التربوية، الكويت، الطبعة الأولى، دار العلم، بيروت.

الشمري، علاء مكي (2017). أشكال ومظاهر تراجع استعمال اللغة العربية في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية. مجلة كلية التربية الأساسية. 23(99). 1-24.

صالح، جبر. (2004). أهمية الإعلام: وقائع اللقاء لمسؤولي للإعلام التربوي في الدول الأعضاء، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ص 1_5 ورقة عمل.

الضبياني، عامر (2019). الإعلام الجامعي ودوره في تعزيز اللغة العربية لدى الطلبة. المؤتمر الدولي الثامن للغة العربية (11-13) ابريل. بيروت: المجلس الدولي للغة العربية.

عبد الفتاح، علي. (2014). الإعلام الاجتماعي. دار اليازوري، الأردن: عمان.

الودغيري، عبد العلي (2013)، اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية، الدار العربية للعلوم والنشر، بيروت لبنان.

<https://www.albayan.ae/five-senses/culture/2015-07-30-1.2426414>

المراجع الأجنبية:

Cox, D. & Mcleod, M. (2014), Social Media Strategies For School Principals, **Nassp Bulletin**, 98(1), 5-25.

Shih, H. & Shih, C. (2013), How Did The Meanings Constructed By Taiwanese Pre-Service Teachers From Educational News Media Affect Their Beliefs?, **Educational Media International**, 50 (2), 135-147.

توظيف الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية

Employing artificial intelligence in international relations

Asst.Lec Ameer Mohsin Obaid Alsarraf

م.م امير محسن عبيد الصراف

researcher

الباحث

University of Kufa – college Education for girls

جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات

موبايل : 07804352534

بريد الالكتروني :

ameerm.alsarraf@uokufa.edu.iq

تاريخ قبول البحث: 2025 / 12 / 13

تاريخ استلام البحث: 2025 / 10 / 18

المخلص :

تعد عملية توظيف الذكاء الاصطناعي في ادارة العلاقات الدولية بين اجزاء الوحدات السياسية في المحفل الدولي ذات الاهمية البالغة حيث تسعى كل الدول وعلى وجه الخصوص الدول المتقدمة قبل النامية لذلك التفاوت الحاصل بينهما فقد مرت عملية الذكاء الاصطناعي بعدة مراحل على مر العقود الماضية وصولا لما نحن عليه اليوم , ان عملية التوظيف تدخل ضمن مجال واسع النطاق في العلاقات الدولية متأثر بذلك في التسابق بين الدول الكبرى امثال الولايات المتحدة الامريكية والصين ,

وفي ضوء ذلك يعد توظيف الذكاء الاصطناعي كقوة ذات نطاق واسع للدولة متأثر في التكنولوجيا وكذلك الامن السيبراني والاستخبارات والقدرة على تحليل الموضوعات ومعالجة المعلومات والقدرة على التنبؤ في الازمات قبل حدوثها اما ضمن الاطار القانوني والاخلاقي فهي لم يتم التطرق لها ضمن اتفاقيات تعاونية عابرة للحدود .

Abstract:

The use of artificial intelligence (AI) in managing international relations among political entities within the international arena is of paramount importance, as all countries, particularly developed and developing countries, seek to address this disparity. AI has gone through several stages over the past decades, leading to the current state of affairs. The use of AI falls within a broad scope of international relations, influenced by the competition between major powers such as the United States and China.

In light of this, the use of AI as a broad-based force for the state is influenced by technology, cybersecurity, intelligence, the ability to analyze issues, process information, and the ability to predict crises before they occur. However, within the legal and ethical framework, it has not been addressed in cross-border cooperation agreements.

المقدمة :

تسعى دول العالم اليوم للوصول الى الرقي والحداثة والتقدم والازدهار من خلال مواكبة الحداثة العالمية والتطور والذي يتسابق اليها الوحدات في المجتمع الدولي حيث بات مفتاح الكثير من الدول طموحاً ووصولاً للكمال من خلال مواكبة عصر الاستشراق الحديث لما يحمل في طياته الكثير من التطورات من جوانب شتى عسكرية وسياسية واقتصادية الخ .

ان الادارة الحديثة للدول ومن خلال الادوات التي تنهض بها الوحدات السياسية الدولية في المحفل الدولي تعمل على توظيف التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات لجوانب شتى للمجتمع تضمن التميز والتفوق في ادارتها التي تلبي متطلباتها للحوكمة الادارية اذ تسعى الى تطبيق الذكاء الاصطناعي وتوظيفه في ميادين العمل كافة حيث يتسم الذكاء الاصطناعي في يومنا هذا جزء من ادارة المجتمع لا يمكن ان نستغني عنه لما يتسم بمحاكاة القدرة الذهنية للإنسان وانماط عمله وقد يعد هذا جيلاً حديثاً من اجيال الحاسوب الالي الذي يهدف الى طريقة واسلوب تحاكي بعملية الذكاء الذي يتم داخل العقل البشري ولدية القدرة في اتخاذ القرارات وحل المشاكل بأسلوب منطقي مماثل لم يقوم به العقل .

اهمية الدراسة: تكتسب الدراسة اهميتها من خلال التغييرات الحاصلة في المجتمع الدولي وكذلك في ادارة الوحدات السياسية اذ يسعى صانعون قرار سياسي الى الاستفادة من التطورات الحاصلة للذكاء الاصطناعي وأدواته من اجل تعزيز القدرات الدولة والتنبؤ والاستباق الاحداث والازمات التي تساهم في دورها الى صياغة استراتيجية اكثر تطور وفاعلية تتواءم مع تطورات التكنولوجيا التي تخدم النظام الدولي .

اشكالية الدراسة : تكمن اشكالية الدراسة في التساؤل التالي كيف يمكن ان يغير الذكاء الاصطناعي من قواعد اللعبة في العلاقات الدولية ؟ وهذا السؤال يتجزأ الى مجموعة اسئلة اهمها تتمحور بين توزيع القوى بين الدول الكبرى والصغرى , والتوازن بين الأمتة والاخلاق

في العملية استخباراتية والحربية وكذلك الاثار الناتجة على الاتفاقيات الدولية والتشريعات بالإضافة الى الازمات الامن السيبراني .

فرضية الدراسة: تقوم فرضية الدراسة على الاتي :-

1. الاعتماد المتزايد على الاستخدام الذكاء الاصطناعي من الدول يؤدي بدوره الى تعزيز مركزها وكذلك العمل على تطوير هذه التكنولوجيا .
2. ان استخدامات الذكاء الاصطناعي في الجانب الامني والاستخباراتي سيؤدي بدوره الى مبدا سباق التسلح بين الدول .
3. خلق بيئة اكثرها شاشة وتعقيد من خلال عمليات التحليل البيانات بين الكمية والنوعي.

منهجية الدراسة : تقوم منهجية الدراسة على المنهج التحليلي والوصفي والمقارنة بين الدول على الصعيد الدولي التي تعمل على توظيف الذكاء الاصطناعي في السياسة الدولية في استراتيجيات مختلفة متمثلة في حالة الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين .

المبحث الأول : مفهوم الذكاء الاصطناعي وادواته :

المطلب الأول : مدلول الذكاء الاصطناعي

قد اصبح الحديث اليوم عن استخدامات الذكاء الاصطناعي جزءا من حياتنا اليومية لدخول في مجالات وتخصصات متنوعة في المجتمعات لا يمكن الاستغناء عنها حيث انه لم يكن وليد الساعة او اليوم بل كان له تاريخا حافلا بين الانتكاسات والنجاح . (بونية، 1993)

ترجع بداياته الاولى عن طريق فكرة ايجاد محاكي او اله تعمل عمل العقل البشري ومجاريه لفكر الانسان فكانت اللبنة الاولى لفكرة الذكاء الاصطناعي من قبل عالم الرياضيات والحاسوب (الان تورينج) بريطاني الجنسية حيث كان يعرف آنذاك بابو (الحوسبة الحديثة) في عام 1950م ومن خلال ورقه عمل كانت تحت عنوان (الات الحوسبة والذكاء) والتي

اقترح فيها اختيار تورينج كطريقة لتحديد ما اذا كان يمكن اعتبار الاله الذكية . (الويكيبيديا موسوعة حرة، 2025)

ففي عام 1956م برز دور جون ماكرثي والذي يعد من اوائل الاخرين المفكرين الذين طرحوا فكر الذكاء الاصطناعي امثال مارفن مينيسكي كلود شانون الذي قاموا على تأسيس اول مختبر وابحث الذكاء الاصطناعي في جامعة دارثموث حيث كانت الاعلان عنها من خلال مؤتمر العقد في نفس العام المذكور انفاً حول الابحاث الجارية وامكانية تصميم اله ذكيه لها القدرة محاكاة العقل البشري وعملة حيث اتخاذ هذا الموضوع صدى واسع وتم تطويره على فترات زمنية متعاقبة . (Norving, 2022)

شهدت فتره الستينات من القرن الماضي في الدخول نظام الخير المسمى في بداياته (داندرا) والذي يعرف على انه يمكن استخدامه نموذج الخبرة الانسانية في اتخاذ القرارات او تقديم المقترحات من خلال ادخال مجموعة كبيرة من البيانات والقواعد في نظام الحاسوب الالي وبذلك يخدم جوانب محدده تتمثل في الطب والهندسة والاعمال التجارية . (فيران، 2021)

نظام ماسين برز هذا نظام عام 1970م هو الذي يعد نظام حاسوبي استشاري يقوم على مساعدة الاطباء في تشخيص الامراض وتحديد العلاج الملائم لها . (shortliffle, 1976)

تعد فترة ما بين الثمانينيات والتسعينيات على تطوير بين الشبكات العصبية والاصطناعية والتي تقاد الفكرة منها على ان الجهاز الانسان المعالج يقوم على خلايا عصبية في المخ والتي تعتمد على خلايا عصبية نيرون , واسارة الى ذلك تم تمثيل وتطوير الخلية العصبية الاصطناعية على اقرار هذه الفكرة وذلك من خلال تركيبات لمعالجه متوازنة تقوم على اساس المعالجة والقادة على اداء وظيفة ذاكرة محلية مع عمليات لمعالجات مختلفة . (الشرقاوي، 1996)

وأما في العقود الأخيرة من القرن الحادي والعشرين فقد تم العمل على تطوير بشكل لا يصدق من خلال ادخال المعلومات والخوارزميات في التحليل حيث وصف بالحقل الذي يتم من خلاله تقديم المعرفة . (المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 2024)

ومن خلال ما مر به هذا المصطلح من تغييرات زمنية يمكن تعريفه على (هو المجال من مجالات علوم الحاسوب يدرس كيفية تقليد الآله الذكاء نظائريهم من البشر وعلى مدار العقد الماضي ، **الذكاء الاصطناعي** (علم يهتم بصناعه الآلات تقوم بتصرفات يعتبرها الانسان تصرفات ذكية) وكما عرفة راسل بيل والذي يعد احد الناشطين في هذا المجال (جعل الآلات العادية تتصرف كآلات التي نراها في الافلام الخيال العلمي) حيث يمكن الهدف من ذلك جعل الحاسوب الالكتروني وغيره من الآلات تكتسب صفة الذكاء ليكون لها القدرة على ادائها كالنكير والتعلم والابداع والتخاطب من خلال مجموعة من الادوات التي تتسم بالمعرفة . (النور، 2005)

والجدير بالذكر هنالك اربعة انواع للذكاء الاصطناعي حسب السلوك والقدرات وكالاتي :

1. الآلات التفاعلية : يعد هذا النوع من الذكاء الاصطناعي ذات الاستجابة السريعة للحالة الحالية وتتميز على عدم الاحتفاظ بالحالات التي سبقته حيث يكون فوري وتفاعلي وذات مهام محددة وغير قادرة على التعلم او التنبؤ، وبذلك يتميز بمجموعة خصائص :
 - أ. محدودية التكاليف : ليس له القدرة في ضبط وترتيب خطته على ما تم بناؤه سابقا .
 - ب. دون ذاكرة : ليس له ذاكرة في حفظ السياقات التاريخية والعلمية .
 - ت. سهولة وقابلية التحقق : يكون لها نماذج ثابتة في اختيار والشرح لأنها تعتمد على القواعد . (كامل، الذكاء الاصطناعي كفاعل جديد في النظام الدولي وتأثيره على العلاقات بين الدول ، 2025)

2. الذاكرة المحدودة : يقوم هذا النوع على فكرة اساسية هي الاحتفاظ في معلومات محددة بمقدار على سبيل المثال معلومات (تاريخية ، الحالات ، ميزات ، امثلة) الهدف منها

تحسين القدرات المستقبلية حيث يعد هذا من أنظمة التعلم الآليه المعاصرة ويتميز بمجموعة من الخصائص الآتية :

- أ. التعلم من البيانات : تعتمد على البيانات في التدريب والاختبارات .
- ب. ذاته امد قصير : تكون فيها الذاكرة محدودة .
- ت. تحسين الأداء : نطاق مهامها يتأقلم مع البيئة المتغيرة . (مؤلفين، سلسلة الذكاء الاصطناعي للتنفيذ ، 2024)

3. نظريه العقل : تكمن فكرته الاساسية الى بناء أنظمة تهدف الى فهم وتمثيل حالات العقل البشري في سبيل المثال (المشاعر، النوايا ، المعتقدات) وتدمج ذلك في اتخاذ القرارات الاجتماعية يتميز هذا النوع بأهم الخصائص الآتية :

- أ. نمذجه اجتماعية : تشرح الاشارات الاجتماعية والانفعالية .
- ب. توقع سلوك الآخرين : تعتمد على ما يفكر به الآخرين من فرضيات وسلوكيات واخلاقيات .

ت. تعقيد معرفي : يهدف ذلك الى فهم المعنى وسياقات وفي اطار ذلك تمثل عميق يتجاوز الإشارة . (مؤلفين، الذكاء الاصطناعي ، 2021)

4. الوعي الذاتي : تكمن فكرته الأساسية في ادراك ما تملكه ذاته حيث هدفه الاساسي في التأثير الاجتماعي والاخلاقي فهو يبقى موضوعا فلسفيا واخلاقيا ويتميز بأهم الخصائص الآتية :

- أ. انعكاسية ذاتية : يراقب الحالات النزاع الداخلي .
- ب. اتخاذ القرارات مع مراعاة الذات : يزن الاهداف الخاصة وكذلك النتائج الخارجية .
- ت. قضايا اخلاقية كبيرة اهمها الحقوق وضمانات السلامة . (السحيتي، 2024)

المطلب الثاني

مكونات الذكاء الاصطناعي :

يعد الحديث عن مكونات الذكاء الاصطناعي نمط يتميز بالدقة والتعقيد لما مر فيه من تطورات زمنية وعصرية حديثة مروراً في الاستشراق في الحروب الا انه لا يختلف عن كونه نظام او آله من حيث وجود قواعد اساسية تحكم عملة , يتكون الذكاء الاصطناعي من مجموعة مكونات هي : (كريم، 2023)

1. القاعدة المعرفية او ما يسمى بالهيكل المعرفي : وهي قاعدة تقوم على مجموعة من الحقائق والفرضيات والاحتمالات من اجل معالجة وبدء الحلول التي يتطلب معرفتها حيث تصف على انها منطقة رياضية وتوصف على انها تقسم المشكلة كبيرة الحجم الى تصنيفات صغيرة وتعد الاختيار الأمثل للمفاهيم الاساسية مثل (جداول , شبكات , دالية) . (فيران، 2021)

وفي اطار ذلك تقوم على ضبط التفاعل بين التعليم الالي والقواعد المعرفية والجدير بالذكر تستخدم هذه القاعدة المعرفية في الانظمة الطبية وكذلك الروبوتات وبذلك فقد تعد طرق المعرفة في هذه القاعدة ضمن الانظمة الخبيرة وكالاتي (Taddy, 2018)

أ. النظام المعرفة المثبتة على القواعد

ب. نظام المعرفة المثبتة على الاطار

ت. نظام المعرفة المثبتة على الوضوح

ث. نظام المعرفة المثبتة على الحالة . (فيران، 2021)

2. تمثيل البيانات : هي عملية معالجة البيانات او المشكلات واظهارها بشكل مناسب دون فقدان قيمتها ويتمثل هذا النوع من البيانات في ملفات (SCU) في الصور الفيديو النصوص . (باحثين، 2019)

3. **التعلم الآلي (الخوارزميات)** هي مجموعة من القواعد والعمليات الحسابية والرياضية التي تهدف الى تحليل البيانات واستنباط الانماط والترقب بالنتائج المستقبلية او اتخاذ القرارات بناء على هذه الانماط حيث تتضمن مكوناتها من الآتي : (فيران، 2021)
- أ. التعلم الخاضع للإشراف التصنيف الانحدار .
 - ب. التعلم غير الخاضع للإشراف تجميع تخفيض ابعاد .
 - ت. التعلم المعزز وكيل يتعلم بالتجربة والمكافئة .
 - ث. التعلم العميق شبكات عصبية صناعية متعددة الطبقات . (Chrisrey, 2000)
4. **التكامل وبنية النظام يتألف هذا النمط من الآتي :**
- أ. خدمات مصغرة يتكون من التجميع مستقل للصيانة اسهل .
 - ب. حاويات Kubernetes و Docker للنشر المرن .
 - ت. طبقة (API) وسيطة للربط بين الواجهة الامامي ومكونات التعليم .
 - ث. نظام التوصيات يعمل عبر Microservices للتجميع واخرى للتصنيف .
 - ج. مراقبة الاستدلال في الزمن الفعلي .
 - ح. خط انتاجها في ذكي يراقب جودة المنتج بالصورة ثم يوجه للذكاء الاصطناعي في التعلم . (القامري، 2024)

المبحث الثاني

دور الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية

يعد العقد الأخير انتقال جذري شهدها العالم في مفهوم القوة الدولية بسبب التطورات التي طرأت في العقد الأخير من تغييرات وتحولات جذرية في مفهوم القوى الدولية لم تكن على جنبه واحد مثل القوى العسكرية والاقتصادية في محورها الأساسي بل اتسمت الى بروز عوامل عدة تمثلت بتطورات على مستوى دولي حيث أصبح الذكاء الاصطناعي جزءاً لا يتجزأ منها في تأثيره على ادوات النظام الدولي , فالدول الحائزة على التقنيات الذكاء الاصطناعي وتوظيفها في مجالات الدبلوماسية والأمنية أصبحت تتمتع بقدرة كبيرة على فرض سياستها وإدارتها في النظام الدولي. (M. L. Cummings, 2018)

المطلب الأول

دور الذكاء الاصطناعي كأداة للقوة

1. الذكاء الاصطناعي ودوره في القوة الجيوإتكنولوجية : تعد الجغرافية والموارد الطبيعية التي يتمتع بها البلد هي التي تحدد قوتها أما اليوم بعد التحولات التكنولوجية بدلاً من الجيوسياسية أصبح توظيف الذكاء الاصطناعي يلعب دوراً أساسياً ورئيسياً في معيار تصنيف الدول . (معهد ترنيد للبحوث الاستشارية، 2024)

وفي ضوء ذلك فإن القوة الكبرى أصبحت تنافس على سيادة العالم اليوم في تطوير الذكاء الاصطناعي وهذا ما يعكسه التحول في ميزان القوى العالمية وفي إشارة الى ذلك التنافس الأمريكي والصيني في هذا المجال . (معهد ترنيد للبحوث الاستشارية، 2024)

2. دور الذكاء الاصطناعي في القوة العسكرية وتطبيقاتها: يمكن تلخيص ذلك من خلال اجزاء كالآتي :-

أ. الأسلحة ذاتية التشغيل : والتي تمثل بذلك الثورة التكنولوجية مثل الطائرات بدون طيار وكذلك الغواصات الذكية والأسلحة الموجهة بالذكاء الاصطناعي فهي بذلك تدعم القدرة الدول في الردع والهجوم دون التدخل البشري وبشكل مباشر . (tinnirello, 2022)

ب. الحروب السيبرانية : ان التطور التكنولوجي في العقد الاخير جعل شكل اخر من الحروب في الدول المنافسة فعلى صعيد ذلك بدأت الدول العالم في تعزيز قدراتها من اجل الحفاظ على امنها السيبراني في حين هنالك دول وكذلك منظمات تقوم في شن هجمات سيبرانية والتي تمثل في التخريب السيبراني , الارهاب السيبراني , التجسس السيبراني والدعاية السيبرانية وفي ضوء ذلك ان الدول المتنافسة تسعى الى استخدام الذكاء الاصطناعي في شن هجمات الكترونية وتخريب البنى التحتية للدول منافسة . (M. L. Cummings, 2018)

ت. تحليل البيانات الاستخبارية : تدعى عملية التجميع البيانات وتحولها الى معلومات استخبارية وتشمل هذه العملية جمع البيانات تقسيمها وتحليلها وتركيبها وتقديمها تؤدي هذه العملية الى دعم صانع القرار السياسي في فهم التهديدات المحتملة والقيام بما يناسب الامور وفي ضوء ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي القدرة على التنبؤ في الازمات وتحليلها وتقديمها وتقييمها الى صانع القرار السياسي . (بيرديول، 2014)

المطلب الثاني

دور الذكاء الاصطناعي على الامن الدولي

تناولت فترة الخمسينات من القرن العشرين بداية علاقة وثيقة بين التحديات التي شهدتها الذكاء الاصطناعي والمراحل التي مر بها الامن الدولي في تطوير الخلايا العصبية الاولى وكذلك موضوع التحكم والاتصالات مما يسر في ذلك لفهم عملية المراقبة الامنية للذكاء الاصطناعي وامكانية توظيف الآلات والحواسيب في القيام باتخاذ القرارات التي تكون مبنية على عملية تحليل البيانات واتخاذ الاجراءات المناسبة واسرع من البشر . (international

journal of Creative Research thoughts, 2024)

يتضمن دور الذكاء الاصطناعي على صعيد الامن الدولي عدة مجالات ولكن ابرز ما سوف يتم تناولها كالآتي :

1. التطبيقات العسكرية وتأثيرها على موازين القوة :-

أ. الأسلحة المستقلة القاتلة (Laws) : تعد من الانظمة التي تنفذ هجوما دون التدخل البشري بصوره مباشرة ويمكنها تحديد الاهداف وبدقة وتتميز بذات قدرة تدميرية عالية ويتم توجيهها بواسطة الذكاء الاصطناعي ببرمجة مسبقة بناء على خوارزميات . (PUSCAS, 2024)

ب. الطائرات والمركبات دون طيار (UAVs ,U6Vs) : هي مركبات مجهزة بأعلى المواصفات التقنية والفنية مصممة لتزويد الجيش بمجموعة واسعة من المعلومات الاستخبارية ويتم التحكم بها عن طريق الذكاء الاصطناعي . (مؤمن، 2016)

ت. التحليلات التنبؤية : هي عملية متقدمة ظهرت نتائج مستقبلية من التنبؤ بالأحداث قبل وقوعها والتي تستخدم بها تقنيات احصائية بما في ذلك الخوارزميات , وهي عملية نمذجة متطورة تقوم على تحليل البيانات القديمة والحديثة والحالية من اجل تقييم احتمالية حدوث الازمات قبل وقوعها والتي يمكن من خلالها اعتماد القادة العسكريين في اتخاذ الاجراءات الاستباقية . (Hasina Maik, 2024)

ث. الامن السيبراني والدفاع الالكتروني : يعد لهذا المصطلحان ارتباطا وثيقا متبادل في العمل معا ضمن بيئة الانظمة الالكترونية فالأمن السيبراني هدفة حماية الانظمة والشبكات والبرامج من التهديد والهجوم السيبراني وكذلك الهجمات الرقمية بينما الدفاع الالكتروني هو القيام بالإجراءات المناسبة التي تؤمن الحماية من الهجوم السيبراني والجدير بالذكر ان الامن السيبراني هو الهدف والدفاع الالكتروني هو الوسيلة لتحقيق الهدف

وفي ذلك يعد الذكاء الاصطناعي من الادوات الهامة التي تؤدي الى كشف المبكر ضد الهجمات والقرصنة في الوقت الفعلي .

2. **الاطار التنظيمي القانوني** : ان اهم المخاطر الناتجة عن استخدامات الذكاء الاصطناعي في الامن الدولي يتطلب الاتي :-
 - أ. القيام بالعمل على ادراج معايير دولية في استخدامات الاسلحة الألية .
 - ب. دور المجتمع الدولي في القيام بوضع قيود على الأسلحة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي وبقائها تحت تصرف البشر . (PUSCAS, 2024)
 - ت. انشاء لجان رقابية تقوم على مراجعة الحوادث حيث تعتمد على خبراء قانونيين وتقنيين .
 - ث. القيام باتفاقية متعددة او ثنائية الاطراف بهدف منع التسليح في الذكاء الاصطناعي . (انعكاسات الذكاء الاصطناعي على الامن الدولي، 2024)
3. تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الدبلوماسية :

المبحث الثالث

الافاق الدولية للذكاء الاصطناعي والتحديات والسياسات المستقبلية

تعد ابرز التحديات التي يواجهها الذكاء الاصطناعي في موازين القوى العالمية اذ انه يقوض قدرة الدول على الابتكار والقيادة التكنولوجية بالإضافة الى ذلك تعميق الفجوة الرقمية بين المركز والهامش , وفي ضوء ذلك تعد عملية تحليل البيانات والتنبؤ تحديا جديدا في الامن السيبراني وحوكمة البيانات وهذا الامر يدعو الى صيانة أطر بين السيادة والتعاون الدولي ذات الأطراف المتعددة كما وان للخوارزميات دوراً في التسليح الذاتي للأنظمة الذكية ومخاطر تصعيد النزاعات وتقويض ثقة المجتمع الدولي . (Hasina Maik, 2024)

المطلب الأول

التحديات والمخاطر

تعد اهم المخاطر والتحديات التي يواجهها الذكاء الاصطناعي في الاستخدامات من عدة جوانب والتي يمكن ادراجها وكالاتي :

1. الامن السيبراني : ان اهم التحديات التي يواجهها الذكاء الاصطناعي في الامن السيبراني هو ان من خلال العمليات التهديد المستخدمة ضد الدولة المالكة ففي حالة اختراق الانظمة الذكية للذكاء الاصطناعي العسكري وتحولها الى هجمات ضد الدولة نفسها من خلال اختراق الثغرات الامنية واستغلال البيانات الدولة المالكة .

والجدير بالذكر حيث يعد الامن السيبراني احد اخطر التحديات في عصر تطور التكنولوجيا وعلى وجه الخصوص الأنظمة العسكرية التي تواجهها الدول حيث تعد هذه الأنظمة التي تعتمد على تحليل البيانات عالية الدقة والقدرات الفائقة وفي ذات الوقت فأنها تحتوي على ثغرات امنية يمكن استغلالها من قبل العدو فأنها سوف تحول هذه الأنظمة اتجاه الدولة المالكة ذاتها في الهجوم السيبراني عبر وقد تحول هذه الأنظمة من وسيلة دفاعية الى وسيلة هجومية حيث يعد هذا النوع من الهجوم الذي يهدد البنى التحتية العسكرية مما يؤدي بدوره الى عملية الابتزاز السياسي او تضليل المعلومات الاستخباراتية والاتصالات الدبلوماسية ، وهذا بحد ذاته يمكن تنفيذ هجوم سيبراني معقد بقدرة فائقة وبسرعة وتكون له القدرة في التكيف مع الانظمة الدفاعية ،

وفي ضوء ذلك يمكن القول ان الامن السيبراني في عصر الذكاء الاصطناعي هي معركة مستمرة بين الهجوم والدفاع وتسعى الدول الى كسب التطورات الجديدة من التقنيات ومن اجل حماية امنها القومي من الداخل والخارج بينما يعمل العدو او الخصوم وبشكل حثيث في استغلال وايجاد الثغرات التي تمكنه من التفوق الاستراتيجي وهذا ما يدعوه بدوره الى مجال التعاون الدولي بين الدول ضمن محفل دولي وضمن الاطر القانونية والاخلاقية .

(international journal of Creative Research thoughts, 2024)

2. التصعيد والادراك للغاية : يعد استخدام الذكاء الاصطناعي في الخصوص أنظمة (AI) في المراقبة والاستهداف يؤدي بدوره الى تحليل وفهم النوايا الخصوم مما يمكن ان يجعل في ذلك تصعيد العسكري بين الدول او في المجتمع الدولي .
3. سباق التسلح تعد التطورات الحاصلة في استخدام الذكاء الاصطناعي وفي وجه الخصوص المعدات العسكرية يؤدي بذلك الى تهديد بين افراد المجتمع الدولي ووحدات المجتمع الدولي الى سباق التسلح وهذا ما ينافي من مبدا انتشار الأسلحة الفتاكة وكذلك الاتفاقيات الدولية المبرمة ، شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورات غير مسبوقة في استخدام الذكاء الاصطناعي داخل المعدات العسكرية مثل الطائرات المسيّرة، الروبوتات القتالية، وأنظمة الاستهداف الذكية هذه التقنيات تمنح الدول قدرات جديدة في جمع المعلومات، تحديد الأهداف، وتنفيذ العمليات بدقة عالية، لكنها في الوقت نفسه تُثير مخاوف أمنية عميقة إذ أن امتلاك بعض الدول لهذه القدرات يدفع دولاً أخرى إلى الإسراع في تطوير أنظمة مماثلة، مما يؤدي إلى سباق تسلح تقني جديد يتجاوز الأسلحة التقليدية . (PUSCAS, 2024)

المطلب الثاني

الذكاء الاصطناعي كأداة الدبلوماسية

تعد الدبلوماسية الركيزة الأساسية في العلاقات الدولية والتي تبني من خلالها ودورها مقوم السياسة الخارجية والداخلية على حد سواء فهي ذات ارتباط وثيقا وصلة بين اقطاب الوحدات السياسية في المحفل الدولي فان تطور الحاصل بين الفترات الزمنية والتكنولوجيا جعلت من الذكاء الاصطناعي كأداة للدبلوماسية . (Martin Rauchboura, 2023)

وفي ضوء ذلك لا يتعلق الامر باستبدال الدبلوماسية بل هو تعزيز للقدرات البشرية ايضا التي تمكن من استخدام الذكاء الاصطناعي وأدواته في هذا المجال من خلال تحليل كميات هائلة من البيانات والنصوص التي تهدف في دورها الى تحديد الاتجاهات القانونية وكذلك سهولة التوصل بما يسمى حواجز اللغة بين الوحدات السياسية في المحفل الدولي وفي ضوء ذلك

يمكن للدبلوماسية ان تكون اكثر اطلاعا وكفاءه من خلال تمكين ادواتها وكالاتي : (خليفة، 2023)

1. **تحليل البيانات الضخمة** : تعرف هذه العملية في ادارة الازمات بقوة التنبؤ حيث تستطيع جمع وحشد الكثير من البيانات والمعلومات من مصادر مختلفة والكميات هائلة ويكون الغرض منها استنباط الانماط في العلاقات الدولية التي ستتنبأ في وقوع ازمة محتملة حيث انها تساعد هذه التقنية المؤسسات الحكومية على اتخاذ الاجراءات اللازمة قبل وقوع الازمة وهذا ما يسمى في سرعة الاستجابة للازمة قبل تفاقمها وفي ضوء ذلك يمكن معرفة كيفية التعامل هذه العملية من خلال عدة مراحل اساسية وكالاتي :-

أ. **جمع البيانات** : يتم عادة جمع البيانات من مصادر متعددة متمثلة في الاخبار , اخبار الانترنت , وسائل التواصل الاجتماعي, تقارير المؤسسات, بيانات الأجهزة الذكية , أجهزة الاستشعار وغيرها من المصادر الاخرى حيث تعد هذه الوسائل التي توفر كم هائلا وسريعا من البيانات وذلك للتدقيق وتنوع في البيانات .

ب. **معالجة البيانات** : يتم ذلك عادة باستخدام ادوات المعالجة وتحليل هذه البيانات التي قد تكون منظمة او شبه منظمة او غير منظمة . (حسن، 2025)

ت. **تحليل الأنماط** : توجد خاصيات وتقنيات عالية في الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي أنماط الغير المرئية حيث تتمكن هذه التقنيات من تحديد الازمة قبل وقوع بها والتنبؤ بها وبمستقبلها .

ث. **تحليل التنبؤي** : يقوم هذا النوع من التحليلات على التنبؤ السابق للازمات بما قد يحدث في المستقبل بناء على الانماط والعلاقات المكتشفة . (عبد، 2023)

ج. **المحاكاة** : يعد هذا الاسلوب الحاسوبي نموذجا جديدا للمحاكاة الازمات الحاصلة او المحتمل وقوعها واختيارها العلاقات بين المتغيرات المختلفة مما يساعد على فهم التشابك المعقد ووضع استراتيجيه اللازمة والاكثر استجابة لها .

2. الترجمة الآلية : تعد عملية الترجمة الآلية من الأدوات الأكثر ضروريا التي تهدف الى فهم وتوليف من اجل معالجتها وترجمتها على طبيعة اللغات المختلفة باستخدام هذه الأداة ويمكن تسهيل الترجمة السريعة الى مئات اللغات المختلفة وتسهيل عملية المحادثة متعددة اللغات في الوقت الفعلي سواء في الاتصالات الداخلية او الخارجية .
3. المفاوضات الافتراضية : باستخدام أنظمة المحاكاة تعد الأنظمة الافتراضية للمحاكاة من الوسائل التي تتيح انشاء مفاوضات افتراضية من اجل ممارسة وكسب الخبرة وتطوير المهارات ضمن سيناريوهات واقعية لكنها اقل مسؤولية ومنخفضة المخاطر حيث تسمح هذه الانظمة بالاتي :- (جماعي، 2024)
- أ. ممارسة مهام متعددة : يستطيع المستخدمون هذه المهام سيناريوهات تفاوض متنوعة مما يعزز قدراتهم في اتخاذ القرار .
- ب. التعلم من التجربة : يمكن من المستخدمين التعلم من خلال تجربة استراتيجيات متنوعة ومختلفة ومشاهدة التأثيرات دون عواقب حقيقية .
- ت. التدريب على المهارات الشخصية : يستطيع المحاكاة من خلال دعم برنامج الذكاء الاصطناعي تقييم وتحليل البيانات التي تهدف الى اكتساب المهارات الشخصية مثل الاستماع النشط التعاطف والاقناع .
- ث. تحسين الاداء العملي : يقيد هذه المحاكاة تدريب شخصي من اجل الحصول على اكبر قدر من الفائدة التي يمكن ان تفيد في الواقع الحقيقي من اجل تحسين اداء وسرعة الاجراء في بيئة العمل الفعلي . (كامل، الذكاء الاصطناعي كفاعل جديد في النظام الدولي وتأثيره على العلاقات بين الدول ، 2025)
4. الامن السيبراني وحمايه البعثات الدبلوماسية : يتضمن هذا الجانب عدة اجراءات وتطبيقات من اجل حماية الاتصالات والبيانات والأنظمة الرقمية من مخاطر الهجمات السيبرانية ، بالإضافة الى ذلك هنالك مخاطر وتحديات خاصة مثل الحصانة الدبلوماسية الى جانبها السرية في العمل حيث يتطلب لهذه المخاطر والتحديات فريقاً خاصاً مدرباً من

الموظفين وكذلك نوعاً من التعاون الدولي والتقنيات الدفاعية ضد أي هجمات السيبرانية من أجل تعزيز الدبلوماسية وفي ضوء ذلك تتضمن أهم التحديات في حماية البعثات الدبلوماسية .
(النبي، 2023)

أ. **الحصانة الدبلوماسية** : تتضمن الحصانة الدبلوماسية في الدول المضيفة عدة جوانب وبروتوكولات من ضمنها عدم الوصول إلى المحفوظات الدبلوماسية إلا في حالات استثنائية والتي تتعارض مع أمنها القومي .

ب. **غياب التنسيق الدولي** : عدم وجود آلية قوية دولية في مواجهة الهجمات السيبرانية .

ت. **تقنيات الاتصالات الجديدة** : هنالك المشاكل في أمن البيانات والمعلومات بالإضافة إلى مشاكل في البروتوكولات وتحديد الأسبقية في المؤتمرات والاجتماعات والجدير بالذكر فإن ذلك تحديات أمنية إضافية .

ث. **تطور الهجمات السيبرانية** : صعوبة مواجهة ومراقبة التطورات المتسارعة في التقنيات المستخدمة وخصوصاً في الهجمات السيبرانية .

ج. **نقص الموارد** : هنالك بعض البعثات الدبلوماسية التي تعاني نقصاً من الموارد وندرة الكوادر والموظفين المتخصصين في مجال الأمن السيبراني بالإضافة إلى ذلك نقص في الموارد التقنية . (حجي، 2025)

السياسات والتوصيات المستقبلية

يمكن إيجاز أهم السياسات والتوصيات المستقبلية كالآتي :

1. العمل بإجراءات تدابير بناء الثقة (CBMs) الوحدات السياسية في المجتمع الدولي والذي يشمل تبادل المعلومات الفنية والتقنية حول الأنظمة العسكرية وقدراتها المستخدمة في الذكاء الاصطناعي .

2. العمل على عدم حدوث الأزمات الأمنية الناتجة عن استخدامات الذكاء الاصطناعي أي التي تعطي سيناريوهات مستقبلية من خلال تطوير الآلات والتنبؤات الراجع . (PUSCAS, 2024)

3. التعاون بين الوحدات السياسية في المجتمع الدولي لتعزيز وتطوير وضبط التسليح التي تعتمد على أنظمة (AI) أو الذكاء الاصطناعي .
4. التشجيع بالقيام على افضل الممارسات الدولية التي تهدف بدورها الى نشر استخدامات الذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية والمدنية وتبادل الخبرات وهذا ما يدعو بدوره الى الشفافية . (tinnirello, 2022)

الخاتمة

يمكن القول ان عملية توظيف الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية لا يختصر على تطوير الجهد الاستخباراتي او الامن السيبراني او ادارة الازمات بل يشمل ظهور مفهوم جديد في ادارة العمليات في العلاقات الدولية من خلال قدرات الاله الذكية في ادارتها من اجل بسط النفوذ السياسي والاستراتيجي , ويبين لنا ذلك من خلال الدول الكبرى المتقدمة في هذا المجال التي تبنت استراتيجيات جديدة تدعم الذكاء الاصطناعي وبين ان ذلك ان الوحدات السياسية في الصعيد الدولي يجب اعادة النظر في صياغة جديده للاستراتيجيات و التعاون الدولي وكذلك الامني والدبلوماسي .

الاستنتاجات

1. تعد توظيف الذكاء الاصطناعي صاغاً بعداً جديداً لمفهوم القوى في العلاقات الدولية يقوم على امتلاك البيانات والتحليلات .
2. اثنتين له القدرة في التنبؤ في القدرات الدول والاستجابة المبكرة للآزمات قبل وقوعها ويعمل في بعض الحالات سوء فهم في تفسير البيانات والمعلومات .
3. يظهر الذكاء الاصطناعي فجوة تقنية بين الحداثة والتكنولوجية وبين التأخر فيها بين الدول المتقدمة والنامية وهذا الامر يمثل التفاوت في تعددية الاطراف بين الدول
4. دور الدبلوماسية المدعوم في الذكاء الاصطناعي يتيح لها استخدام وسائل هدفية واكثر تطور .
5. عدم وجود حوكمة دولية موحدة وهذا ما يجعل ويزيد من خطر التسلح الرقمي والقرصنة .

مراجع

1. (2024, 7, 20). تم الاسترداد من معهد ترنيد للبحوث الاستشارية :
<https://trendsresearch.org/ar/winners-papers/> إدارة-العلاقات-الدولية-في-عصر-الذكاء-ا
2. ابو نقيير و كريم. (العدد 2 المجلد 11, 2023). وظيف صحافة الذكاء الاصطناعي في التحرير الصحفي من وجهة نظر النخبة الإعلامية الفلسطينية. مجلة الحكمة للدراسات الاعلامية والاتصالية .
3. احمد عقيل عبد. (7, 7, 2023). العلاقات الدولية في عصر الذكاء الاصطناعي . مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية .
4. اسلام دسوقي عبد النبي. (10, 3, 2023). دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية . المجلة القانونية - جامعة القاهرة .
5. ألان بونية. (1993). الذكاء الاصطناعي. الكويت: عالم المعرفة .
6. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والادارية. (سبتمبر, 2024). المجلد السادس عشر، صفحة عدد خاص .
7. الويكيبيديا موسوعة حرة. (20, 7, 2025). تم الاسترداد من الويكيبيديا موسوعة حرة :
https://ar.wikipedia.org/wiki/الان_تورنغ
8. انعكاسات الذكاء الاصطناعي على الامن الدولي. ASIP. (2, 19, 2024) .
9. ايهاب خليفة. (22, 5, 2023). هل يقود الذكاء الاصطناعي المهام الدبلوماسية. المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة .
10. طاهر شوقي مؤمن. (6, 12, 2016). النظام القانوني للطائرات بدون طيار. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية .
11. عادل عبد النور عبد النور. (2005). مدخل الى عالم الذكاء الاصطناعي. السعودية: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية .

12. علي صاحب عباس / سجي حمزة كامل. (15 10, 2025). الذكاء الاصطناعي كفاعل جديد في النظام الدولي وتأثيره على العلاقات بين الدول . مجلة العلوم الانسانية / كلية التربية للعلوم الانسانية ، صفحة 26 .
13. علي صاحب عباس / سجي حمزة كامل. (11 9, 2025). الذكاء الاصطناعي كفاعل جديد في النظام الدولي وتأثيره على العلاقات بين الدول . مجلة العلوم الانسانية / كلية التربية للعلوم الانسانية .
14. مارك بيرديول. (2014). مستقبل الاستخبارات في القرن الحادي والعشرين. الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
15. ماهر موكلي حسن. (4 6, 2025). دور الذكاء الاصطناعي في تشكيل جديد للعلاقات الدولية . مجلة السياسية العالمية .
16. مجموعة باحثين. (2019). تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الاعمال. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية .
17. مجموعة مؤلفين. (25 3, 2021). الذكاء الاصطناعي . معهد الدراسات المصرفية .
18. مجموعة مؤلفين. (19 4, 2024). سلسلة الذكاء الاصطناعي للتنفيذ . الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي .
19. محمد بن فوزي القامري. (2024). الذكاء الاصطناعي في التعليم. الرياض .
20. محمد حجي / عبد الحق حجي. (16 11, 2025). دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العلاقات الدولية . مجلة المعرفة ، صفحة 26 .
21. محمد علي الشرقاوي. (1996). الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية. مصر: مركز الذكاء الاصطناعي للحاسوب .
22. مؤلف جماعي. (2024). قواعد التاهيل في السلك الدبلوماسي والنفصلي . برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية .

23. نجوى فيران. (2021, 12 2). خوارزميات الذكاء الاصطناعي ودورها في التحليل الآلي

للغة العربية على المستوى المصرفي. مجلة علمية دولية (دراسات معاصرة)، 02. (05)

24. هاني فهم السحيتي. (2024, 4 15). الذكاء الاصطناعي مغمومة وأهميته في مجال

المالي والحكومي . دائرة المالية في دبي .

المراجع الأجنبية

1. Chrisrey, R. (2000). Concept of artifical intelligence. German.
2. Hasina Maik, S. A. (2024). The Role artifical intelligence modern warfare and international Security.
3. international journal of Creative Research thoughts. (2024, 3 3). IJCRT.org.
4. M. L. Cummings, H. M. (2018). Artificial Intelligence and. us: Chatham House,.
5. Martin Rauchboura, P. l. (2023). Tech diplomacy practice in the san Francisco Bay area. swissnex.
6. Norving, S. R. (2022). Artificail intelligence A modern Apprach. UK: pearson.
7. PUSCAS, I. (2024). AI and International security. UNIDIR.
8. shortliffle, E. H. (1976). Computer Based Medical Consultations Mycin. New york: Elsevier.
9. Taddy, M. (2018). Nber working paper the Technological elements of artifical intelligence. Combrrige: Bureauof.
10. tinnirello, M. (2022). The Clobal political artificial intelligence. London: CRC.

المرأة العراقية بين جدلية الصراع والتمكين دراسة تحليلية في ظل البناء الاجتماعي المعاصر

د. مروان سليم عويد الهيتي

المديرية العامة لتربية الأنبار

heetkum@gmail.com

تاريخ قبول البحث: 15 / 12 / 2025

تاريخ استلام البحث: 2 / 10 / 2025

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع المرأة العراقية في المجتمع المعاصر بين الصراع والتمكين وصولاً إلى أهم عوامل هذا الصراع ومعوقات التمكين الحقيقي. في حين تتلخص أهمية الدراسة في كونها تقدم مقارنة تحليلية تربط بين الواقع الاجتماعي وظواهر التغيير فيه التي أثرت في الوعي الجندري، مما يسهم في إثراء المجال الأكاديمي حول قضايا المرأة والتنمية الاجتماعية، كما وتتطرق الدراسة من تساؤل مفاده ماهي عوامل الصراع الجندري في المجتمع العراقي المعاصر، ولماذا عملية التمكين ما تزال تواجه تحديات بنيوية اجتماعية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي للبيانات والأدبيات المتوفرة حول الموضوع والواقع المعاش، ومؤشرات التنمية البشرية المستدامة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من بينها إن تطور وضع المرأة العراقية على الصعيد السياسي يكاد لم يتجاوز التطور الرقمي داخل البرلمان العراقي، وكان من بين أهم المقترحات على واضعوا السياسات الاجتماعية في العراق تبني مشاريع تنمية وطنية نسوية غير مستوردة وطويلة الأمد ومقسمة على مراحل، ليسهل استيعابها اجتماعياً.

الكلمات المفتاحية: الصراع الجندري، التمكين الاجتماعي، البناء الاجتماعي

Abstract

This study focuses on analyzing the reality of Iraqi women in contemporary society, examining the tensions between conflict and empowerment, and ultimately focusing on this conflict and the obstacles to genuine empowerment. The study's significance lies in its exploration of the nature of gender conflict in the modern era, highlighting the ongoing socio-economic challenges to empowerment. The study employs a formal descriptive analysis, drawing on relevant literature, lived reality, and human development indicators, and arrives at conclusions based on the latest developments in society. Iraqi women have seen little progress in the political sphere, particularly within the Iraqi digital parliament. Among the most important proposals to social development planners in Iraq was the creation of sustainable, long-term, and phased development projects for women, designed to facilitate their social integration.

Keywords: Gender conflict, social empowerment, social construction

أولاً: المقدمة

على الرغم من مجموع التحولات الاجتماعية الكبيرة التي شهدتها البناء الاجتماعي العراقي المعاصر، ألا أن المرأة العراقية ما تزال تعيش بين قوتين متضادتين، متمثلتين بالصراع القائم على محور النوع الاجتماعي الذي يركز على العادات والتقاليد الاجتماعية، والدينية، والنسق الثقافي التقليدي من جهة، والتمكين الاجتماعي الذي تتبناه بشكل ما، الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني وطروحات حقوق الإنسان العالمية؛ الأمر الذي يضعف من فعالية دورها في الحياة العامة، والتنمية، وصنع القرار، وفجوة في توزيع الأدوار الاجتماعية، والتعليم، والعمل، والتمثيل السياسي، وانطلاقاً من ذلك تركز مشكلة دراستنا على التساولين الآتيين:

1- ما هي أبرز عوامل الصراع الجندي في بنية المجتمع العراقي المعاصر؟

2- ما سيرورة عمليات التمكين الاجتماعي للمرأة العراقية الحالية؟

كما وتكمن أهمية دراستنا بكونها تناولت قضية تمكين وصراع المرأة العراقية بما تحمله من أبعاد اجتماعية، وثقافية، واقتصادية، وسياسية، موفرةً فهماً أكثر عمقا في ظل التحولات التي طرأت وتطراً على بنية المجتمع العراقي الحالي، وما انطلت عليه من تغيير في المنظومة القيمية للجنسين، كما وتتجلى أهمية هذه الدراسة في دورها في إغناء أدبيات السوسيولوجيا الخاصة بالجنس في إطار علم الاجتماع العراقي، وعبر تحليلها لجدلية التمكين والصراع؛ بغية تقديم رؤية علمية سوسيولوجية من شأنها أن تساعد في تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية الجندية. أما بخصوص أهداف الدراسة فتتمحور في:

1- التعرف على أبرز عوامل الصراع الجندي في البناء الاجتماعي العراقي المعاصر.

2- الكشف عن مسارات عملية تمكين المرأة العراقية اجتماعياً.

كما واعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي بالاستناد إلى مجموع البيانات والمصادر العلمية المتاحة حول موضوع الدراسة.

ثانياً: مفاهيم الدراسة:

1-الصراع: مصدر الصراع في اللغة من أصل صَرَغ أي صَرَغ الشخص أو الشيء بمعنى تغلب عليه وطرحه في الأرض⁽¹⁾، أما في الاصطلاح فيشير مفهوم الصراع إلى النزاع والنضال والقتال بين طرفين أو أكثر⁽²⁾، بسبب تعارض بين الرغبات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمع والمجتمع الآخر، يظهر بصورة إدراك محسوس وتنافسي بعدم الانسجام والتوافق في المصالح، تقضي بالنتيجة إلى نزاع معلن أو قد يكون مخفياً، وقد يكون ذلك الصراع بشكل مباشر، وقد يكون بالإنابة وقد يكون مستمراً أو مؤقتاً⁽³⁾، وبشكل أكثر تحديداً فنحن نقصد بهذا الصراع هو الصراع القائم على أساس النوع الاجتماعي (الصراع الجندي) الذي يقوم على مجموع الاختلافات من ناحية الحقوق والواجبات والالتزامات والمسؤوليات والمكانة الاجتماعية أي العوامل المبنية على أساس الاختلاف في التنشئة أي الاختلافات القابلة للتغير عبر التنشئة الاجتماعية نفسها⁽⁴⁾.

2-التمكين: مفهوم التمكين في اللغة من مَكَّنَ وتمَكَّنَ ومَكَّنَهُ أي زاده قدرةً على الشيء وساعده فيه⁽⁵⁾، اصطلاحاً يعني تدعيم وتعزيز وضع المرأة العراقية بصفاتها عضواً اجتماعياً فاعلاً له دور في تدعيم البناء الاجتماعي والتنمية، عبر إمدادها ودعمها بالعوامل المساعدة على ذلك، كدعمها اقتصادياً وثقافياً وسياسياً وقانونياً وإزاحة المعوقات وعوامل الصراع التي تقف في سبيل ذلك، وصولاً إلى المشاركة الحقيقية والفاعلة في نهضة المجتمع⁽⁶⁾، فالتمكين ممارسة وفعل وإجراء ونشاط يعمل على تنمية قدرة المرأة، بخلق الظروف

(1) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، 2004، ص767

(2) Pruitt deang, Jeffrey Z. Rubbin, Teori konflik social pustaka pelajar, 2004, p.9

(3) International Encyclopedia of the social sciences, Edited by Daivid L. sills, the Macmillan company and the free press, 1986 Vol 3, p.p. 220-242

(4) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مفهوم النوع الاجتماعي، الوحدة الأولى، ط 4، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2001، ص 4 - 5

(5) محمد أبو بكر الرازي، مختار الصحاح، مطبعة دار المعارف، القاهرة، 1953، ص279

(6) نادية كاظم عنون العزاوي، التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة المخطط والتنمية، العدد 31، 2015، ص20

المواتية؛ مما يجعلها مساهمة حقيقية في تحسين وضعها الاجتماعي، من ثم المجتمع ككل بصفتها شريكة بالمجتمع وبالعملية التنموية مع الرجل⁽¹⁾، فهو يعبر عن قضية إنسانية وأخلاقية وتنموية عادلة وشاملة ولا تقف عند عتبة الاقتصاد فحسب⁽²⁾.

3- البناء الاجتماعي: لغة يراد بمفهوم البناء بعملية وضع الشيء على الشيء بغرض الثبوت⁽³⁾، أما في الاصطلاح فيعرف البناء الاجتماعي بأنه إطار تنظيمي يضم كل جوانب السلوك البشري داخل مجتمع معين بما فيها القواعد والنظم الاجتماعية التي تتحكم بالنشاط الإنساني داخل ذلك المجتمع؛ لذا فهو وحسب تعبير (بارسونز) مجموعة من الأنساق الاجتماعية وتلك الأنساق بدورها تضم مجموعة من الأفراد المتفاعلين اجتماعياً فيما بينهم؛ بغية تحقيق أكبر قدر من طموحاتهم ورغباتهم، إلى جانب تفاعل تلك الأنساق المتعددة فيما بينها⁽⁴⁾، فهو هيكل تنظيمي يضم وحدات متنوعة مثل الجماعات الاجتماعية والشخصيات، وما تضمنه من علاقات اجتماعية متبادلة فيما بينهم، أي هو تعبير عن مجموع العلاقات الاجتماعية في مكان وزمان معينين⁽⁵⁾.

ثالثاً: تحولات البناء الاجتماعي العراقي، وواقع المرأة

يمكن القول أن المجتمع العراقي حين يتكلم عن الفرد العراقي فهو حقاً يعني الفرد العراقي المذكر ولا يتحدث عن الجنسين، فهو مجتمع إلى درجة كبيرة ما يزال يفضل الذكور على الإناث في كل برامج الحياة، وبالأخص التنمية والثقافية منها، بذلك يمكن القول أن مثل هكذا مجتمع هو قد أسقط الأنثى من حسابات بوصفها نصف المجتمع الآخر بشكل كبير⁽⁶⁾، فالصراع وعدم المساواة الجندرية في البناء

(1) الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 1997، 96-97

(2) علي توفيق الصادق، التدريب على إدارة الاقتصاد، ضمن كتاب: تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، منشورات صندوق النقد العربي، الإمارات، 1998، 193

(3) جمال الدين الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1993، ص161

(4) فردريك معنوق، معجم العلوم الاجتماعية، أكاديميا للطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص241

(5) حامد السيد، البنائية: كلود ليفي ستراوس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص43

(6) سمير عبده، المرأة العربية بين التخلف والتحرر، ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1980، ص280

الاجتماعي العراقي تقريباً يبدأ مع ولادة الأنثى، إذ تصحو الأنثى في عائلة ومجتمع يفضلان الوليد الذكر على الأنثى، وسواءً على مستوى المجتمع الريفي أو الحضري، يأتي ذلك الواقع متجاوزاً كل التشريعات السماوية والقانونية المحلية والدولية التي تدعو إلى المساواة الجندرية⁽¹⁾، سرعان ما يتحول هذا الشعور والإحساس إلى واقع حقيقي تكون فيه فاقدة للقدرة على الاندماج في المجتمع الكلي بصفقتها جزء منه واللبننة الأولى لبنائه؛ فيصبح عجزها أشبه بقيمة اجتماعية متوارثة بين الإناث من جيل إلى جيل⁽²⁾، وسط استحواذ شبه تام للرجل على الأعمال الرئيسة المنتجة وانزواء المرأة تجاه المهن الثانوية المحدودة والتي تكاد تخلو من المجال الذي من الممكن أن تظهر فيه المرأة ابداعاتها، كالأعمال المنزلية أو الريفية غير المأجورة، حتى باتت شبه مقتنعة بواقعها الاجتماعي بسبب هذا التتميط، وقناعة أخرى من قبل المجتمع الكلي بأن هذا الوضع هو الوضع الطبيعي للحياة الاجتماعية وأن أي محاولة من أي طرف للخروج عليه سيؤدّ مشاكل اجتماعية أشد تأثيراً⁽³⁾.

إن وضع المرأة في أي مجتمع ما هو إلا انعكاس لطبيعة بنائه الاجتماعي، إذ أن الواقع الاجتماعي الكلي يفرض على أفرادها بما فيهم النساء مجموعة من الأدوار والعوامل ليس من اليسير تغييرها أو حتى تقويمها أو الإضافة عليها؛ لأنها من العوامل الوجودية لذلك المجتمع واستمراريتها مرتبطة بشكل واسع بدوام واستمرار تلك العوامل وتلك البنية الاجتماعية بقيمتها وعاداتها وتقاليدها المتأتمية من السلطة العليا كالأُسرة أو المجتمع الكبير نفسه، وبتعبير آخر أن وضع المرأة في مجتمع ما هو ليس بمنأى عن وضعها داخل أسرتها⁽⁴⁾، فوضع المرأة العراقية منذ بدايات القرن العشرين لم يكن أحسن حالاً من باقي نساء البلدان النامية والنساء

(1) هناء حسن سدخان البدري، المعوقات الاجتماعية لدور المرأة في التنمية الاجتماعية دراسة اجتماعية ميدانية لمجموعة من الوظائف في مدينة الديوانية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 27، 2016، ص280

(2) افتخار زكي عليوي، المرأة العراقية واشكالية التعليم والتنمية وسوق العمل، مجلة لاراك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 15، 2014، ص15

(3) مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، ط10، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2007م، ص200-213

(4) سمير عبده، مصدر سابق، ص13

العربيات بالتحديد، فهي محاطة بمجموعة القيم والحروب والاحتلالات والحصار والعمليات الإرهابية⁽¹⁾، والأزمات الاقتصادية وانخفاض نسبة الإنفاق الحكومي، والتي أثرت بشكل واسع على مركز البنية الاجتماعية العراقية بما يضمنه من نساء⁽²⁾، إذ أثر ذلك سلباً على مجمل المكتسبات التي حصلت عليها المرأة العراقية في أوقات سابقة كالزيادة الحاصلة في حجم خياراتها الاجتماعية وانخفاض حجم العائلات الممتدة، أي انخفاض عدد المتحكمين بحياتها، إذ تدهورت تلك المكتسبات وإعيد تدوير القيم الطائفية والاجتماعية القبلية والعودة إلى كنف الحياة الاجتماعية الأبوية التي كانت سائدة وإلى حد كبير ما تزال سائدة⁽³⁾، ومع الانفتاح على العالم بعد أحداث عام 2003م وحصول بعض التعديلات على وضعها الاجتماعي وبالذات السياسي، ألا أن هذا الأمر جعلها تعيش بين عالمين متناقضين، عالم جديد يدعوها للفردانية وللتحرر، وعالم قائم منذ عهود لا يسمح لها بالخروج عن إطاره⁽⁴⁾.

إن هيمنة سلطة الذكور يمكن ردها إلى الخلفيات القبلية للمجتمع واختلال الموازين الثقافية فيه، مثل التسامح مع سلوكيات الذكور حتى وإن كانت سلبية ومضرة بالأسرة والمجتمع وعدم مسامحة الإناث في سلوكيات أبسط من تلك⁽⁵⁾، ففي زواج الريفيات تحديداً من الصعب أن تبادر المرأة العراقية في اختيار شريك حياتها، ناهيك عن إهداء المرأة كشكل من أشكال التعويض في بعض الفصول العشائرية، أو تزويج البنت كبديلة لبنت من الطرف الآخر (المقايضة)⁽⁶⁾، أو أن تقبل بزواجها من أحد أقاربها وبالتحديد ابن العم من دون قيد أو شرط*، مع حقه بمنع أي شخص من التقدم لخطبة ابنة عمه من دون الرجوع إلى

(1) نبيل خالد أبو علي، دور المرأة في بناء مجتمع عراقي جديد، بحث مقدم لمؤتمر منتدى نساء البحر المتوسط (النساء والهجرة وحوار الثقافات، أكتوبر/ 2013، ص 8

(2) عمار سعدون وسجى أحمد قاسم، الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العراقية واثره على دورها المجتمعي للمدة (1921-2003)، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية، عدد شهر 1، 2024، ص 4

(3) إبراهيم الحيدري، الشخصية العراقية، مرحلة ما بعد السقوط، وتشوهات الشخصية، ط1، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2019، ص 114 - 11

(4) سمير عبده، مصدر سابق، ص 9

(5) قيس النوري، الأسرة مشروعاََ تنموياً جامعة بغداد، كلية الآداب، علم الاجتماع، 2005، ص 105 - 109

(6) علي الورد، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العاني، بغداد، 1965، ص 2011-213

* يسمى هذا النوع من الزواج في العراق بزواج النهوة أي أنهى ذوي المرأة واتخذ الأمر بشأن مصير زواجها

رأيها أو حتى رأي ذويها⁽¹⁾. فالذكر العراقي ما يزال يرى أن الأنثى جزء من ممتلكاته ويرى بأنها مجرد امتداد مكاني وزماني لوجوده في المجتمع، وينظر البعض على أنها تمثل شريكاً له في الحياة بشروط من شأنها أن تحفظ ذلك التسلط وتلك التبعية من المرأة له، كما يرفض مجمل العراقيين بأن تتولى المرأة قيادة المجتمع⁽²⁾.

رابعاً: المرأة بين مسارات التمكين وعوامل الصراع في المجتمع العراقي المعاصر*

1- **على الصعيد الاقتصادي:** أن التمكين الاقتصادي للمرأة بشكل عام يركز على دعمها في الحصول على فرص عمل لائقة من ثم حصولها على دخل مادي يكفي لسد الاحتياجات الحياتية الرئيسة، وعادل بالمقارنة مع الرجل، عبر مجموعة خطوات أبرزها إزاحة كافة عوامل وصور التمييز الاجتماعي ضدها، الحائلة من دخولها إلى سوق العمل، كالتزود بالمهارات الحياتية والتعليمية اللازمة لذلك، من خلال التشريعات القانونية والإجراءات الإدارية والتنفيذية والتمويلية⁽³⁾.

لقد أقر العراق مجموعة من النصوص القانونية التي من شأنها أن تعزز من وضع المرأة العراقية اقتصادياً أبرزها قانون العمل العراقي لعام 2015م الذي نص على ضمان وحماية المرأة العراقية العاملة من أي شكل من أشكال التمييز⁽⁴⁾، كذلك قانون الرعاية والحماية الاجتماعية لسنة 2014م الذي نص على حماية المرأة ضد البطالة⁽⁵⁾، والاستراتيجية الوطنية لتقليل حدة الفقر بين عامي 2018-2022م وخطة التنمية العراقية للأعوام ذاتها، وبعد انقضاء عام 2022م ارتفعت نسبة الفقر في العراق من 24% إلى ما يفوق الـ30%

(1) احسان محمد الحسن، العائلة والقرابة والزواج، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص62

(2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم احصاء التنمية الاجتماعية، نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، 2011

* تشير لفظة المعاصر للمدة الزمنية التي يعيشها الشخص فعلياً، إذ أن (المعاصر) يشير إلى الزمن الحالي. للمزيد: عبد

الرحمن بن معلا، الغلو في حياة المسلمين المعاصرة، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت 1412هـ، ص21

(3) تقرير خاص بمؤتمر فيلادلفيا الدولي التاسع عشر، بعنوان: المرأة، التجليات وآفاق المستقبل، جامعة فيلادلفيا، كلية الآداب والفنون، 2014، ص142

(4) قانون العمل العراقي برقم 37 لسنة 2015

(5) قانون الحماية والرعاية الاجتماعية العراقي رقم 11 لسنة 2014

ومن المؤكد أن نصيب المرأة هو الأعلى في ذلك⁽¹⁾، فالمرأة العراقية الحضرية والريفية على حد سواء تمارس عملاً إضافياً إلى جانب عملها الأساسي إذا ما كانت موظفة في عمل ما أو عملها في الأعمال الزراعية وهو العمل المنزلي غير المأجور وغير المعترف به كعمل حقيقي، على الرغم من أهميته، فالمرأة بشكل عام وحسب التقارير الأممية للتنمية تعمل بعدد من الساعات الإضافية التي تصل إلى ثلاث ساعات فوق معدل ساعات العمل الرسمية كما وينتجن ما يقارب نصف المواد المنتجة حول العالم، من جانبه لا يحصل إلا ما قدره 15% فقط من حجم الدخل المتحصلة جراء ذلك الإنتاج⁽²⁾. ففي العراق وبسبب طبيعة البناء الاجتماعي الذي عمل على تحجيم دور المرأة في العملية الإنتاجية وسوق العمل العراقي، لم يبلغ معدل مشاركتها في العملية الإنتاجية وقوة العمل سوى 14,2% حتى عام 2003م و18,4% حتى عام 2008م، إلى درجة أن باتت بعض التقارير الأممية والوطنية تتحدث عن انتشار ظاهرة تأنيث الفقر في العراق، يأتي ذلك في ظل انتشار ظاهرة العمل غير النظامي للمرأة العراقية والمنتشر على مساحات واسعة بين المزارع والمنازل والذي من الصعب جداً حصره أو السيطرة عليه أو تنظيمه؛ الأمر الذي يجعل منه عملاً لا يخضع لقوانين العمل ولا حتى للنقابات العمالية⁽³⁾.

2- على الصعيد السياسي: إن إجراءات تمكين المرأة سياسياً تركز بشكل مباشر على دعم الدولة المعاصرة للمرأة في هذا الصدد، عبر مجموعة من السياسات الاجتماعية العامة والبرامج والإجراءات التي تهدف لدمج المرأة بالعملية السياسية؛ من أجل إخراجها من حالة الضعف والتهميش الاجتماعي التي توارثتها منذ مدد تاريخية طويلة⁽⁴⁾، ولهذه المسألة ارتباط مباشر بتحقيق الذات والحضور الحقيقي للمرأة بشكل

(1) جمهورية العراق، المفوضية العليا لحقوق الإنسان، تقرير واقع المرأة العراقية لعام 2020، ص6

(2) عبد الحسين الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة - قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2008م، ص33

(3) افتخار زكي عليوي، مصدر سابق، ص13-14

(4) حسام الدين علي مجيد، زالة سعيد يحيى الخطاط، نظام الكوتا النسوية بوصفه مدخلاً لبناء المجتمع العادل: دراسة في تمكين المرأة الكوردستانية، مجلة العلوم السياسية، العدد 55، 2018، ص308

ملموس على أرض الواقع، من خلال المشاركة الفعالة في كل الفعاليات السياسية، وصولاً إلى مراكز اتخاذ القرار في الدولة والمجتمع، لتكوّن تلك الحالة منطلقاً صحيحاً نحو تغيير واقعها الاجتماعي⁽¹⁾.

يكاد القانون العراقي الذي سن عام 1925م وفي سياقه المعدل لعام 1943م وحتى بداية سبعينيات القرن المنصرم* لم يعترف بشكل حقيقي بحقوق المرأة العراقية، إذ لم تمنح المرأة في العراق حق العضوية في مجلس الأعيان ولا مجلس النواب العراقي آن ذاك كما أن القانون لم يمنحها حتى حق التصويت في الانتخابات التشريعية، رغم تحسن وضعها الاجتماعي وحتى المهني نوعاً ما، إذ باتت الطبيبة والمعلمة والأديبة والعاملة⁽²⁾، إذ أن القانون العراقي آن ذاك أبعدّها بصورة أو بأخرى عن العمل القيادي والعمل في الدولة كمشرّعة ذات مناصب عليا؛ يأتي ذلك بسبب خلفية المجتمع التقليدية والدينية التي لا تحبذ أن تتولى النساء أمور إدارة الدولة⁽³⁾. ولا يمكن إغفال صعودها للبرلمان العراقي عام 1980م وفوزها في انتخاباته التي كانت تجرى كمرشحة للعضوية بـ16 نائبة، وفي عام 1984 بـ33 عضوة لكن بقي دورها السياسي شكلياً لا يعتد به كونها كانت نائبة ضمن منظومة سياسية رجعية تعتمد على فلسفة الحزب الواحد⁽⁴⁾. أما في دستور العراق الذي أقر عام 2005م فقد نص قانون الانتخابات على أن نسبة تمثيل المرأة في البرلمان العراقي يجب أن لا تقل عن 25% من مجموع المقاعد وهو ما أطلق عليه تعبير (كوتا) النساء⁽⁵⁾. وبشكل

(1) إبراهيم أمهال وآخرين، الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، قطر، 2016، ص32

* منذ تأسيس الدولة العراقية حتى نهاية سبعينيات القرن الماضي لم تتسلم المرأة العراقية إلا وزارتين بنشاطين لا يكاد ينكران وهما (نزيهة الدليمي) في مدة الخمسينيات، و(سعاد خليل) في السبعينيات. للمزيد مراجعة وصال نجيب العزاوي، المرأة العربية والتغيير السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012،

(2) سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1945-1958، ط1، شركة الخنساء للطباعة المحدودة، بغداد، 2009، ص66

(3) أحمد محمد علي العوادي، الحركة النسوية في العراق، دراسة فكرية سياسية، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد6، 2022، ص169

(4) طيف مكي عبد الخالق، السلوك السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2003م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013، ص186

(5) الدستور العراقي لعام 2005، المادة 49، الفقرة الرابعة

عام تبني النظام العراقي بعد عام 2003* م سياسات عامة تسعى لتطوير عمل المرأة بالمجال السياسي ومراعاة العدالة الجندرية، عبر العديد من القنوات التي تبنتها وتحديداً وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فضلاً عن الرقابة الحكومية المستمرة لأوضاع المرأة العراقية وموقعها من التشريعات الرسمية⁽¹⁾، كذلك من خلال منظمات المجتمع المدني النسوية البالغ عددها 191 منظمة حتى عام 2018م والتي دعمتها الحكومة العراقية.

إن وضع المرأة العراقية سياسياً لم يتطور حتى بعد انضمام العراق إلى اتفاقية (سيداو)، وحتى بعد صدور العديد من الأحكام والقوانين العراقية والدستورية العامة ذات الشأن⁽²⁾، وما زاد من تعقيد الوضع النسوي قيام مجلس الحكم الانتقالي الذي تشكل بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003م بحل القانون العراقي الخاص بالأحوال الشخصية الذي كان يمنع زواج المرأة تحت سن الـ 18 عام واستبدل بآخر قابل للتأويل حسب وجهة نظر كل طائفة دينية في العراق، الأمر الذي أحدث العديد من الضغوط الشعبية والمدنية التي أجبرت السلطات القائمة آن ذاك على التراجع عنه⁽³⁾، واستمر الحال حتى بعد إقرار مشروع (كوتا) النساء في البرلمان العراقي إذ باتت المرأة تعبر عن توجه السلطات الحاكمة، بل وجزءاً من نظام المحاصصة القائمة⁽⁴⁾، إلى درجة أن باتت السياسية العراقية فكرة تكاد تخلو من كل فلسفة فكرية واضحة تعيد قراءة

* في الحكومة التي تشكلت عام 2004م تبوأَت المرأة العراقية 6 حقائب وزارية وظل الرقم بالتناقص حتى وصلت في الحكومة الحالية إلى حقيبة واحدة.

(1) البيان الخاص بالوفد العراقي في مؤتمر وضع المرأة، والذي كان بعنوان إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم التدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهم في ذلك، نيويورك، 2011، ص 3

(2) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير ادماج النوع، ط4، 2001، ص 134

(3) ايزول كولمان، المرأة بين الإسلام والعراق الجديد، ترجمة أحمد عبد العزيز، مجلة حوار الفكر، العدد 2، المركز العراقي للبحوث والدراسات المستقبلية، بغداد، بدون تاريخ، ص 36

* أعيد العمل بالقرار بعد مصادقة البرلمان العراقي على الأحكام الشرعية لمسائل الأحوال الشخصية حسب المذهب الشيعي الجعفري بالقرار رقم 10، والذي يشترط (البلوغ) للزواج ولم يحدد عمر لذلك لذا عادت المسألة تقديرية حتى ولو كانت الزوجة دون الـ 14 عام. للمزيد مراجعة جريدة الوقائع الرسمية لجمهورية العراق، العدد 4843، 6/ تشرين الأول، 2025،

(4) سعاد زايد العريمي، النسوية العربية إمكانات ومعوقات دراسة تحليلية لواقع الحركة النسوية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2015، ص 78-79

علاقة المرأة بالرجل⁽¹⁾، والأمر مشابه بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني الخاصة بوضع المرأة العراقية**، التي تأسست بمعظمها أما في أمريكا أو بتمويل أمريكي⁽²⁾، لكن لتأرجح الوضع السياسي العراقي وعدم جدية النخبة السياسية في العراق وضعفها وعدم استيعابها لأهمية دور المرأة في الحياة الاجتماعية العراقية؛ جعل من تلك البرامج التنموية تسير بشكل غير متزن على الصعيد التنموي؛ الأمر الذي زاد من حدة الهوة بين النصوص والبنود التشريعية التي تتعلق بالجندر، والواقع الفعلي للمرأة⁽³⁾.

3- على الصعيد التعليمي: يسعى التمكين التعليمي للمرأة إلى زيادة معارفها وعلومها ومحو أميتها؛ من أجل رفع مكانتها اجتماعياً وتعزيز قوة أدوارها الاجتماعية ضمن حيز الأسرة والمجتمع والدولة⁽⁴⁾. وقد تبني العراق عدة تشريعات بهذا الخصوص كمشروع القضاء على كل أشكال التمييز الخاص بالمرأة عام 1967م، ومخرجات مؤتمر اليونسكو لعام 1974م، والقرار الوطني الخاص بمحو الأمية ومجانية التعليم في العراق لعام 1971م، والذي أعيد طرحه بشكل معدل عام 2011م، كذلك تبني العراق للقرار الأممي لعام 2006م الخاص بالحد من التمييز ضد النساء ومساواتهن الكاملة بالذكور من ناحية التعليم⁽⁵⁾، ألا أنه ما تزال هناك هوة كبيرة بين حظوظ الذكور بالتعليم بالنسبة لحظوظ الإناث⁽⁶⁾، إذ أن المرأة العراقية لم

(1) منى جلال عواد، آفاق تمكين المرأة في العراق بعد عام 2003 دراسة في المعوقات والمقومات، مجلة دراسات دولية، العدد 84، 2021، ص38

** مثل منظمة المعهد العراقي ومنظمة نساء لعراق حر، ومنظمة تحالف المرأة من أجل عراق ديمقراطي وغيرها
(2) هيفاء زنكنة، تطور دور النسويات الاستعماريات في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015، ص321
(3) اسراء علاء الدين نوري وناصر زين العابدين أحمد، الواقع السياسي والاجتماعي للمرأة في العراق بعد عام 2003 المعوقات وسياسات الارتقاء، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 26، العدد 9، 2019، ص347
(4) بشرى نواف سلطي، التمكين والذمة المالية المستقلة للمرأة العاملة وعلاقتها بالعنف الأسري، دار الخليج للنشر، ط1، عمان 2019، ص44

(5) جمهورية العراق، المفوضية العليا لحقوق الإنسان، تقرير واقع المرأة العراقية لعام 2020، ص2
(6) محمد عب العزيز الذهب، التربية والمتغيرات الاجتماعية، في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ط1، ص148
الى 150

تحصل على حيز تعليمي يساوي الرجال ولو بنسب بسيطة⁽¹⁾، فالسمة الشائعة في العراق والبلدان العربية هي زيادة معدلات الأمية بين الإناث؛ بسبب مجموعة من العوامل أبرزها الموروث الاجتماعي الثقافي الذي يرى أن مكانها المنزل ووظيفتها هي الإنجاب وتربية الأبناء والمحافظة على شرف الأسرة، ناهيك عن الأسباب التي تتعلق بقلة أو عدم وجود مدارس قريبة خاصة بالإناث، وتحديدًا بالمناطق الريفية، تلك المناطق التي يمارس المجتمع فيها عملية فصل جندي على مستويات عالية⁽²⁾، إذ تشير البيانات أنه هناك نسب كبيرة جداً من الفتيات اللواتي هن في سن الدراسة حالياً هن خارج مقاعد الدراسة⁽³⁾، إذ أنه هناك ما نسبته 40% من النساء الريفيات، وما نسبته 20% من النساء الحضرية خارج مقاعد الدراسة الابتدائية حتى عام 2012م⁽⁴⁾، بلغت نسب الأمية بين إناث العراق من عمر 15 عام فصاعداً قد بلغت 20,1% يقابله 8,9% بين الذكور للفئة العمرية ذاتها⁽⁵⁾. فالوضع التعليمي الحالي للمرأة العراقية ما هو إلا انعكاس للوضع التعليمي العام المتأزم أبان النظام العراقي السابق وسياساته غير المتزنة، والتي تسببت باستنزاف واسع للبنى التحتية للمؤسسة التعليمية، إلى درجة أن بلغ نسبة الإناث المنضمت للتعليم الثانوي لا يتجاوز الـ 40% من فتيات العراق حتى سنة 2000م؛ وذلك بعد أن تدهورت نظرة المجتمع نحو الشخص المتعلم ذكراً كان أم أنثى وصار ينظر إلى الواجهة نظرة مادية وليست تعليمية⁽⁶⁾.

(1) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة د. محمود حسن حسيني و د. محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009، ص 374-375

(2) Amal Salem, (2013), Determinants of Empowering Rural Women Breadwinners in Fayoum Governorate, Unpublished Master's Thesis, Fayoum University, p. 14

(3) محمد عبد العزيز الذهب، مصدر سابق، ص 151

(4) افتخار زكي عليوي، مصدر سابق، ص 9-10

(5) World Bank, World Development, Report (2020)

(6) علاوة فوزي، مساهمة في دراسة الأسباب السوسيو اقتصادية لظاهرة عمل الأطفال، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2005، ص 90

إن وضع المرأة الحالي، يدل على أن التعليم العراقي لم يستغل إلى الآن بصفته أداة فعالة للتغيير الاجتماعي البناء ولم يحقق إلى الآن المضامين الاجتماعية التي تركز على نوعية التعليم ووظائفه وعدالته⁽¹⁾، ويتضح ذلك بشكل جلي من خلال الفجوة التي ما تزال تتسع بين متطلبات سوق العمل الفعلية وبين التوجهات الدراسية للمرأة العراقية التي ما تزال تذهب تجاه التخصصات التعليمية والصحية بعيداً عن التخصصات الفنية والتقنية⁽²⁾.

خامساً مناقشة وتحليل

تمثل مسألة المرأة عنصراً نعه من أهم العناصر التنموية في البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي، بعد أن مرّ المجتمع في سلسلة متقطعة من الحروب والأزمات والانتكاسات الاجتماعية والحصار وظروف الاحتلال والإرهاب ومجموعة العوامل القيمية كالأعراف والتقاليد والفهم الديني، والتي بدورها خلّفت إفرزات مباشرة وغير مباشرة، آنية منها، وطويلة الأمد في البعض منها، على المجتمع الكبير، إذ أن العوامل الاقتصادية والسياسية والتعليمية عملت بشكل مباشر وملحوس في استمرارية وزيادة حدّة الصراع الاجتماعي القائم على أساس الجندر، ذلك الصراع الذي نرى بأنه واقعي لكنه غير معن بشكل رسمي إلى الآن.

فالحكومات العراقية المتعاقبة حاولت محاولات عديدة من شأنها أن تعزز من وضع المرأة العراقية على الصعد الاقتصادية والسياسية والتعليمية، لكن في رأينا أنه مجمل تلك المحاولات لا تعدو أن تكون محاولات نظرية لم تغير الكثير من أوضاع المرأة، فبعد عام 2014م لم تضم الكابينة الوزارية في الحكومات العراقية أي حقيبة للمرأة خصوصاً بعد أن ألغيت وزارة شؤون المرأة عام 2014م سوى حقيبة واحدة لوزارة غير سيادية، وهي من حصة الأقليات وتحديداً وزارة الهجرة والمهجرين، إذ استبدلت الوزارة بهيئة عرفت بدائرة المرأة، ثم تحولت إلى لجنة ممثلة للمرأة في كل وزارة، إذ بقيت تلك الهيئات واللجان ذات نتائج ونظام عمل غير واضحة، وهذا قد يشير على أن الحكومات العراقية لم تكن جادة بشكل حقيقي بشأن مسألة

(¹) عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، (مدخل إسلامي)، نهضة الشرق، القاهرة، 1982، ص 267-277

(²) معن خليل العمر، علم اجتماع الجندر، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2015، الطبعة 1، الإصدار 1، ص 130-

تمكين المرأة، وقد أشار التقرير العالمي بخصوص الفجوة الجندرية بأن العراق جاء في ترتيب 154 من أصل 156* دولة شملها التقرير وذلك في آخر إحصائية ضمت العراق؛ لأن التقارير اللاحقة لم تضم العراق؛ بسبب ضبابية وضع المرأة فيه وعدم تقديم العراق لبيانات جندرية للمنظمة التي يصدر عنها التقرير. على صعيد العامل السياسي نرى أنه مجمل إجراءات التمكين لم تساهم بانتشال الوضع القائم للمرأة العراقية ولم تخفف من حدة الصراع الجندري إلى الآن، إذ أننا نرى أن الديمقراطية في العراق تكاد تكون فكرة مفرغة من محتواها التنموي، فهي فرضت فرضاً بين ليلة وضحاها فأقحمت المرأة العراقية في العملية السياسية من غير أن تكون مهياً لهذه المرحلة وكذلك لم يكن المجتمع نفسه مهياً لها، وفي اعتقادنا أنه لولا فرض نظام (كوتا) النساء في البرلمان العراقي لبات من الصعب جداً على المرأة العراقية أن تفوز بمقعد برلماني؛ لأنه وحسب رأي (كارل ماركس) والذي نميل إليه، حدث التغيير بالبناء الفوقي والذي يتمثل هنا في (القانون والثقافة والسلطة والأدوار) بعيداً وفي منأى عن القاعدة التحتية التي تتمثل في (المجتمع ونظامه الاقتصادي) لذلك وحتى مع وجود نظام (الكوتا) فمشاركة المرأة العراقية في العملية السياسية نرى بأنها منقوصة أو حلقة غير مكتملة؛ إذ هي تشارك في البرلمان العراقي كنائبة لكنها بالنهاية تعمل ضمن تكتل سياسي أخضعها لنظام التسويات السياسية والمحاصصة الطائفية أو العرقية أو الدينية، الذي يعمل على أساس حجم المكاسب الضيقة وليس على أساس الكفاءة، وهذا الأمر جعل منها تعمل ضمن نطاق سياسي ضيق بالنهاية يدار من قبل الرجال، ولم تتمكن إلى الآن من قيادة أو تشكيل كتلة سياسية نسوية، أو تبني القضايا النسوية، ومن جانب آخر لم تتمكن المنظومة السياسية العراقية كذلك إلى الآن من بلورة نظام سياسي مدني من شأنه أن يتبنى المسألة النسوية بشكل حقيقي ويخفف من عوامل الصراع الجندري من ثمّ زيادة فرص التمكين.

على الصعيد الاقتصادي فالمرأة العراقية تعيش في بلد ذو اقتصاد ريعي أحادي الجانب يعتمد بشكل شبه كلي على تصدير النفط، وهذه العملية تجعل الاقتصاد العراقي رهين الأسعار العالمية للنفط صعوداً ونزولاً،

* للمزيد مراجعة مؤشر الفجوة بين الجنسين: World Economic Forum, Global Gender Gap Report, 2022,

وهذه الأنواع من الاقتصادات وخصوصاً في العراق حيث تنامي الفساد الإداري والمالي* تصبح تقريباً شبه عاجزة عن خلق فرص عمل كقطاع خاص، بعيداً عن الوظائف الحكومية والتي باتت بشكل كبير تأخذ صفة العمل المكتبي غير المنتج، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة وخصوصاً بين النساء، وتأكيداً على ذلك فإن نسبة من يمتلكن مشاريع خاصة ومسجلات بشكل رسمي داخل العراق قليلة جداً ولا تكاد تذكر، إذ بلغت النسبة عام 2021م 5,1% فقط⁽¹⁾، وفي رأينا قد تضافرت مجموعة من العوامل أثرت على وضع المرأة في تكوين مشروعها الخاص، فغياب النموذج الحقيقي لمرأة رائدة أعمال في العراق يجعل من المرأة منكفئة على ذاتها اجتماعياً ونفسياً خصوصاً مع وجود احتمالية لفشل المشروع، كما أن المحيط الاجتماعي للمرأة العراقية الذي فرض عليها أدوار نمطية لا تتجاوز حدود المنزل أو مكان العمل الذي يعتمد على الفصل الجندي في أحسن الأحوال، يعد محيط غير مشجع لأن تكون المرأة رائدة عمل حر، خصوصاً وأن الأعمال الحرة تتطلب جهوداً ذاتية كبيرة من أجل إدامته وتطويره؛ وهذا يجعل من الصعوبة على المرأة أن توفق ما بين أدوارها الأسرية ودورها في قيادة عملها الحر، يضاف إلى ذلك المعوقات التي تتعلق بالتمويل وصعوبة الحصول عليه وصعوبة توفير الضمانات الاقتصادية للجهة المقرضة، وتؤكد البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية هذا الجانب إذ بينت إحصائيات عام 2018م أن معدل مشاركة المرأة العراقية في قوة العمل لم تتجاوز حد الـ 14% على مستوى المناطق الحضرية والباقي للذكور أما في الريف فلم تتجاوز مشاركتها الـ 8,6% والباقي للذكور⁽²⁾، في دلالة واضحة على حجم فجوة العمل المبنية على أسس جنديرية.

فيما يخص التعليم، فإن واقع المرأة العراقية التعليمي ينتابه شيء من التعقيد ويحمل في مضامينه مبادرات تمكينية وعوامل تدفع للتهميش والصراع الجندي إذ أنه وصول الفتاة إلى مقعد الدراسة بل وحتى تخرجها لا يعني أنه قد اكتملت حلقة تمكينها أو أنها نالت نصيبها الاجتماعي كما ناله الذكور، بل أنها ستعيش

* يحتل العراق الترتيب 162 على مؤشر مدركات الفساد العالمي حسب التقرير الأخير الذي صدر عام 2023م من بين

179 دولة حسب البلدان الأكثر فساداً في العالم. للمزيد مراجعة تقرير مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام 2023

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير المرأة والرجل، 2021، ص51

(2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير واقع المرأة الريفية في العراق، 2019، ص16

مرحلة أخرى تدفع باتجاه التهميش والصراع الجندي على صعد أخرى كسوق العمل أو المجال السياسي، فعلى الرغم من كل الالتزامات التي قطعتها الحكومات العراقية المتعاقبة على نفسها بشأن العدالة التعليمية الجندرية، وعلى الرغم من تأكيدها على الأهمية التنموية العظمى لتعليم المرأة ألا أنه ما يزال هناك بون شاسع في هذا الخصوص، إذ أشارت تقارير وزارة التخطيط العراقية على أنه ما نسبته 65,2% من فتيات المناطق الحضرية يلتحقن بالتعليم المتوسط في حين لم تبلغ نسبتهن في الريف العراقي سوى 42,2% فقط، أما على صعيد التعليم الإعدادي فبلغت نسبة فتيات الحضر 41,2% في حين عند فتيات الريف فلم تتجاوز النسبة 26,2% ليس إلا⁽¹⁾. في دلالة كبيرة جداً على أنه احتمالية استمرار الفتاة العراقية في الدراسة تتضاءل كلما تقدمت في العمر أو في المرحلة الدراسية، لمجموعة عوامل أبرزها في رأينا العوامل الاجتماعية التي تقيد من فرصة تعلم المرأة كلما اقتربت من سن يؤهلها للزواج، ناهيك عن قضية زواج القاصرات وبالذات في المناطق الريفية، فقد أشارت تقارير حكومية أن نسبة زواج الفتيات العراقيات تحت سن الـ 18 عام بلغت 24% وللريف العراقي الحصة الأكبر في ذلك⁽²⁾، في حين يؤثر العامل الاقتصادي على فرصة الإناث في التعلم خصوصاً في مجتمع ما يزال فيه فصل جندي على مستويات عالية إذ أنه فيما لو باتت العائلة العراقية أمام خيارين الفتى أم الفتاة أيهما سيكمل دراسته على حساب الآخر فستفضل العائلة بنسبة كبيرة اختيار الفتى، بعدّ مكان الفتاة الطبيعي هو بيت الزوجية وليس مقاعد الدراسة، كما تلعب نقص البنى التحتية وقلة أعداد المدارس الخاصة بالإناث وبالذات في المناطق الريفية والنائية الدور المهم في تدني مستويات الالتحاق بالتعليم من قبلهن، خصوصاً وأن مجتمعنا ونظامنا التعليمي يعتمد على الفصل الجنسي بين الطلاب من المرحلة الابتدائية حتى الجامعية، إذ يكون الدوام مختلطاً لكن هناك شبه فصل جندي داخل الفصول الدراسية، يأتي ذلك بالتزامن مع عدم تواجد معلمات في تلك المدارس، إذ أنه وجود كوادر تدريسية من الذكور في بعض المدارس المختلطة وبالذات في الأرياف قد يساهم بطريقة ما بتردد بعض العوائل من إرسال بناتها للمدرسة.

(¹) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات التنمية البشرية، واقع المرأة الريفية في العراق، 2019، ص 13

(²) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير المرأة والرجل، 2021، ص 17-19

سادساً الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

- 1- إن أي محاولة تنموية تسعى لإخراج المرأة من وضعها الحالي ستكون ذات نتائج أكثر سلبية من الوضع القائم فيما لو كانت تلك سريعة وقادمة من الخارج وليست نابعة من ذات المجتمع.
- 2- إذا تم زج النساء في الأعمال الهامشية داخل المجتمع العراقي بغية تمكينهن سيعمل ذلك على زيادة هامشيتهن.
- 3- تكاد مجمل التشريعات القانونية والدينية لم تتمكن إلى الآن من محو صورة المرأة الضعيفة النمطية من الذهنية العراقية، لذلك توجد فجوة بين النصوص التشريعية والواقع الفعلي للمرأة.
- 4- الأزمات الاجتماعية وسلسلة القطوعات التاريخية التي حصلت في المجتمع العراقي أفقد المرأة جزء كبير من المكتسبات التي حصلت عليها في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.
- 5- إن هشاشة وضع المرأة على الصعد الاقتصادية والسياسية والتعليمية مع كل بوادر التمكين التي تطرحها الحكومة يدل على أن عوامل الصراع متأصلة في بنية المجتمع وتراثه الاجتماعي.
- 6- إن تطور وضع المرأة العراقية سياسياً هو تطور شبه رقمي داخل البرلمان، فهي جزء من نظام المحاصصة الفئوية، ولم تتبنى مشروع نسوي يعمل على تحقيق العدالة الجندرية إلى الآن.
- 7- إن مشاكل المرأة العراقية على صعيد التعليم هي مشاكل ناجمة عن سياسات وظروف غير متزنة ومتخبط متوارثة منذ بداية سبعينيات القرن الماضي إلى اليوم.
- 8- يمثل كل من غياب نموذج المرأة العراقية الرائدة، والمحيط الاجتماعي غير المشجع، وصعوبة الحصول على القروض، إضافة إلى عمل المرأة الإضافي في المنزل من الأسباب الرئيسة في عدم وجود تحسن حقيقي في وضعها الاقتصادي.
- 9- إن اكمال المرأة العراقية للدراسة الجامعية لا يعني بالضرورة أنه تم تمكينها في المجتمع إذ أنها ستواجه عوامل جديدة تحدث الصراع الجندري أبرزها ما يتعلق بسوق العمل.

ب: المقترحات

- 1- على واضعوا السياسات الاجتماعية في العراق تبني مشاريع تنموية وطنية نسوبة غير مستوردة وطويلة الأمد ومقسمة على مراحل، ليسهل استيعابها اجتماعياً.
- 2- ضرورة اقحام المرأة في المؤسسات الانتاجية بشكل عادل تماشياً مع امكانياتهن الجسدية.
- 3- على أعضاء البرلمان العراقي من النساء أن يتبنين مشروع نسوي من شأنه أن يحسن من وضع المرأة العراقية ويمكنها على الصعد المختلفة.
- 4- بات من الضروري على وزارة التربية وضع منهجاً خاصاً بتنمية المرأة في مدارس التعليم الأولي.
- 5- من الأهمية الكبيرة أن يطلع واضعوا السياسات الاجتماعية في العراق على تجارب العراق التنموية النسوية في الخمسينيات والستينيات، بغية إكمال السلسلة التنموية وتصحيح أخطاء الماضي.

سابعاً: المصادر والمراجع

- 1- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، 2004، ص767
- 2- Pruitt deang, Jeffrey Z. Rubbin, Teori konflik social pustaka pelajar, 2004, p.9
- 3- International Encyclopedia of the social sciences, Edited by Daivid L. sills, the Macmillan company, 1986 Vol 3, p.p. 220-242
- 4- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مفهوم النوع الاجتماعي، ط4، 2001
- 5- محمد أبو بكر الرازي، مختار الصحاح، مطبعة دار المعارف، القاهرة، 1953، ص279
- 6- نادية كاظم عنون، التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، مجلة المخطط والتنمية، العدد 31، 2015
- 7- الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 1997
- 8- علي توفيق الصادق، التدريب على إدارة الاقتصاد، ضمن كتاب: تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، منشورات صندوق النقد العربي، الإمارات، 1998
- 9- جمال الدين الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1993
- 10- فردريك معتوق، معجم العلوم الاجتماعية، أكاديمية للطباعة والنشر، بيروت، 2001
- 11- حامد السيد، البنائية: كلود ليفي ستراوس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996
- 12- سمير عبده، المرأة العربية بين التخلف والتحرر، ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1980
- 13- هناء حسن سدخان البدري، المعوقات الاجتماعية لدور المرأة في التنمية الاجتماعية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 27، 2016
- 14- افتخار زكي عليوي، المرأة العراقية وأشكالها التعليمية، مجلة لاراك، العدد 15، 2014
- 15- مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، ط10، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2007م
- 16- نبيل خالد أبو علي، دور المرأة في بناء مجتمع عراقي جديد، بحث مقدم لمؤتمر منتدى نساء البحر المتوسط) النساء والهجرة وحوار الثقافات، أكتوبر/ 2013
- 17- عمار سعدون سلمان، الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العراقية واثره على دورها المجتمعي للمدة (1921- 2003)، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، عدد شهر 1، 2024
- 18- إبراهيم الحيدري، الشخصية العراقية، مرحلة ما بعد السقوط، ط1، عدنان، بغداد، 2019
- 19- قيس النوري، الأسرة مشروعاً تنموياً جامعة بغداد، كلية الآداب، علم الاجتماع، 2005
- 20- علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العاني، بغداد، 1965

- 21- احسان محمد الحسن، العائلة والقرابة والزواج، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2001
- 22- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج المسح المتكامل للمرأة العراقية، 2011
- 23- عبد الرحمن بن معلا، الغلو في حياة المسلمين المعاصرة، الرسالة، ط1، بيروت ١٤١٢هـ
- 24- تقرير خاص بمؤتمر فيلادلفيا الدولي التاسع عشر، بعنوان: المرأة، التجليات وآفاق المستقبل، جامعة فيلادلفيا، كلية الآداب والفنون، 2014
- 25- قانون العمل العراقي برقم 37 لسنة 2015
- 26- قانون الحماية والرعاية الاجتماعية العراقي رقم 11 لسنة 2014
- 27- جمهورية العراق، المفوضية العليا لحقوق الإنسان، تقرير واقع المرأة العراقية لعام 2020
- 28- عبد الحسين الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة - قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2008م
- 29- حسام الدين علي مجيد، زالة سعيد يحيى الخطاط، نظام الكوتا النسوية بوصفه مدخلاً لبناء المجتمع العادل: دراسة في تمكين المرأة الكوردستانية، مجلة العلوم السياسية، العدد 55، 2018
- 30- إبراهيم أمهال وآخرين، الإسلاميون وقضايا الدولة، المركز العربي للأبحاث، ط1، قطر، 2016
- 31- وصال نجيب العزاوي، المرأة العربية والتغيير السياسي، دار أسامة، ط1، عمان، 2012
- 32- سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1945-1958، ط1، شركة الخنساء للطباعة المحدودة، بغداد، 2009
- 33- أحمد محمد علي العوادي، الحركة النسوية في العراق، المجلة العراقية، العدد 6، 2022
- 34- طيف مكي عبد الخالق، السلوك السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2003م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013
- 35- الدستور العراقي لعام 2005، المادة 49، الفقرة الرابعة
- 36- البيان الخاص بالوفد العراقي في مؤتمر وضع المرأة، والذي كان بعنوان إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم التدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك، نيويورك، 2011
- 37- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي، تقرير ادماج النوع، ط4، 2001
- 38- ايزول كولمان، المرأة بين الإسلام والعراق الجديد، ت. أحمد عبد العزيز، مجلة حوار، العدد 2،
- 39- جريدة الوقائع الرسمية لجمهورية العراق، العدد 4843، 6/ تشرين الأول، 2025

- 40- سعاد زايد العريمي، النسوية العربية إمكانيات ومعوقات دراسة تحليلية لواقع الحركة النسوية في الوطن العرب، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2015
- 41- منى جلال، آفاق تمكين المرأة في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات، العدد 84، 2021
- 42- هيفاء زنكنة، تطور دور النسويات الاستعماريات، دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015
- 43- اسراء علاء الدين، الواقع السياسي والاجتماعي للمرأة في العراق بعد عام 2003 المعوقات وسياسات الارتقاء، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 26، العدد 9، 2019
- 44- بشرى نواف، التمكين والذمة المالية المستقلة للمرأة العاملة، دار الخليج، ط1، عمان 2019
- 45- جمهورية العراق، المفوضية العليا لحقوق الإنسان، تقرير واقع المرأة العراقية لعام 2020
- 46- محمد عب العزيز، التربية والمتغيرات الاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، ط2، 2001
- 47- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ت. محمود حسن حسيني، دار المريخ، الرياض، 2009
- 48- Amal Salem, (2013), Determinants of Empowering Rural Women, Unpublished Master's Thesis, Fayoum University
- 49- World Bank, World Development, Report 2020
- 50- علاوة فوزي، مساهمة في دراسة الأسباب السوسيو اقتصادية لظاهرة عمل الأطفال، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2005
- 51- عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، نهضة الشرق، القاهرة، 1982
- 52- معن خليل العمر، علم اجتماع الجندر، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ط 1
- 53- World Economic Forum, Global Gender Gap Report, 2022
- 54- تقرير مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام 2023
- 55- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير المرأة والرجل، 2021
- 56- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير واقع المرأة الريفية، 2019

(التَّعْبِيرُ الْقُرْآنِيُّ فِي سُورَةِ الزَّلْزَلَةِ)

م. د. أشواق باقر محسن

مديرية تربية محافظة النجف الأشرف / العراق

ashwakbaqer467@gmail.com

تاريخ قبول البحث: 2025 / 12 / 9

تاريخ استلام البحث: 2025 / 10 / 7

الملخص :

عُرف القرآن بلغته المتينة المتماسكة التي شهد بها العلماء جميعاً ، الذي ولد تعبيراً فريداً مازه عن غيره قصد فيه كل حرف ولفظ ، فقد وضع وضعاً فنياً مقصوداً رُوعي في ذلك التعبير القرآني كله ، والمتفحص للقرآن لا يجد فيه كلمة معيبة نابية في موضعها ، بل أن الألفاظ مختارة بعناية ومنقاة بروية ، فضلاً عن ذلك تأتي مناسبة للمقام المستعمل ، ولو حاولنا وضع لفظ مكان لفظ آخر ، لا يأتي مأثاه ولا يسد دلالاته العامة ضمن السياق ، أو الخاصة ، فقد وقف المختصون عند مواضع استعمال الكلمة القرآنية ليجدوها قد استعملت في القرآن في محال عديدة ، وكل محل يختلف فيه المعنى ضمن السياق عنها في معناها مفردة ، فضلاً عن بلاغتها التي توجز شرحاً طويلاً وهذا ما عرفه العرب ، فلم يتحدوه من قريب ولا بعيد ، على الرغم من تحديه لهم بأن يأتوا بمثله ، ولو بأية واحدة ؛ لتيقنهم بالخسارة المؤكدة إن قبلوا.

Summary:

The Quran is known for its strong and coherent language, which has been attested to by all scholars, and which gave rise to a unique expression that distinguishes it from others, in which every letter and word is carefully chosen , Scholars have examined the various uses of this Quranic word and found that it appears in numerous contexts, each with a different meaning depending on the context and the word's meaning in isolation. Furthermore, its eloquence is so concise that it succinctly conveys a lengthy explanation. The Arabs were well aware of this, yet they never dared to challenge it, despite being challenged to produce anything comparable, even a single verse, knowing full well the inevitable failure they would face if they attempted such a feat..

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين أبي القاسم
المجبول رحمة للعالمين وعلى آله الطيبين الطاهرين .

إنَّ القرآن هو كلام الله -عزَّ وجلَّ- المنزَّل على صدر النبي محمد (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)
المعجز المتعبد بتلاوته ، وذلك يبنى على الإعجاز القرآني الذي يشتمل بدوره على أنواع عديدة
أهمها : الإعجاز الإخباري ، والإعجاز البياني وتأتي أهمية الإعجاز البياني ؛ كون العرب قد
وصلوا وقتذاك إلى أعلى مراتب الفصاحة والبلاغة والبيان في النثر والشعر كليهما ، أما أهمية
الإعجاز الإخباري فتتمثل في نقل قصص الأنبياء والمرسلين ، ومن خلا من الأمم الماضية
بدقة ملحوظة ، والإخباري يقل أهمية أمام البياني .

فالعرب مازوا بلاغة القرآن وفصاحته بفطرتهم التي أخبرت عجزهم عن الإتيان بمثل
الصيغة القرآنية وهذا ما تحداهم به القرآن الكريم ، فصيح القرآن تفرع باب النفس بجزالتها
وعذوبة ألفاظها وجودة سبكها ، وحملها لأشرف المقاصد بأدق نظم في سياق دلالي متناسق ،
فتيقنوا بعجزهم أمامه ، وقد وصف ذلك في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ
عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ (88/الإسراء) .

فالتعبير القرآني هو ((تعبير فني يقصد فيه كل لفظة بل كل حرف وضع وضعاً فنياً
مقصوداً ، ولم ترع في هذا الموضع الآية وحدها ولا السورة وحدها بل روعي في هذا الوضع
التعبير القرآني كله))⁽¹⁾ ، فالآية مع الآية والسورة مع السورة لتشكّل كلاً متناسقاً متناغماً ،
وصورة فنية رسمت بدقة يكمل بعضها البعض .

¹ () ظ:التعبير القرآني : د. فاضل السامرائي ، مطبعة ابن كثير ، ط3، 2018 .

المبحث الأول : (مهاده نظري عن سورة الزلزلة) :

سورة الزلزلة (الزلزال) هي سورة مدنية عدد آياتها ثماني آيات، تقع في الجزء الثلاثين من القرآن الكريم ، ترتيبها في النزول جاء بعد نزول سورة النساء ، وقد سميت (الزلزلة) على أول آية منها ، تتحدث عن شرائط قيام الساعة ، وما يحدث يوم الفزع الأكبر ⁽¹⁾ ، وتحكي صدور الناس من قبورهم للجزاء ، ودهشتهم في ذلك اليوم، وما يترتب عليه من رؤيتهم لصحيفة أعمالهم وما سُجِّل فيها ، أو المعرفة بكيفية الأعمال ، أو رؤية الأعمال نفسها ⁽²⁾ .

سبب النزول :

يُذكر أن سبب نزول الآيات الشريفة كان لإكثار الكافرين من سؤال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عن يوم الحساب ، فكانوا يسألونه : متى يوم القيامة ، ومتى هذا الوعد ، فنزلت هذه الآية ، وذكرت لهم علامات هذا اليوم دون بيان لموعده ، ليعلموا أنهم لن يعرفوا متى هذا اليوم الذي سيعرض الخلائق فيه على ربهم فيحاسبهم بعدله ورحمته فيثيب مَنْ أطاعه واجتنب نواهيه ويعاقب من عصاه، وأن هذا الحساب سيكون دقيقاً فيشمل كل الأعمال صغيرة كانت أم كبيرة ⁽³⁾ ، ومن باب آخر أخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير قال لما نزلت الآية : ﴿وَيُطْعَمُونََ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾ كان المسلمون يرون أنهم لا يؤجرون على الشيء القليل إذا أعطوه وكان آخرون يرون أنهم لا يلامون على الذنب اليسير - الكذبة والنظرة والغيبة وأشباه ذلك - ويقولون إنما وعد الله النار على الكبائر ، فأُنزل الله تعالى ((فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره)) ⁽⁴⁾ .

فضلها :⁽¹⁾ () ظ: تفسير الميزان: 392/20.⁽²⁾ () ظ: تفسير الأمثل: ج 20/230.⁽³⁾ () ظ: الموسوعة القرآنية: خصائص السور: 94/12.⁽⁴⁾ () لباب النقول في أسباب النزول : 215.

التَّعْيِيرُ الْقُرْآنِي فِي سُورَةِ الزَّلْزَلَةِ

روي عن الإمام علي (عَلَيْهِ السَّلَام) أنها أحكم آية في القرآن وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يسميها الجامعة⁽¹⁾.

وفي كتابي: (ثواب الأعمال) ، و(المجمع) عن الصادق (عَلَيْهِ السَّلَام) أنه أوصى الناس أن لا يملوا قراءة: ((إذا زلزلت الأرض)) فإن من كانت قراءته في نوافله لم يصبه الله بزلزلة أبدًا ولم يمت بها ، ولا بصاعقة ، ولا بآفة من آفات الدنيا فإذا مات أمر به الى الجنة فيقول الله - عز وجل - عبدي أبحتك جنتي فاسكن منها حيث شئت وهويت لا ممنوعا ولا مدفوعا⁽²⁾.

مناسبة السورة :

خارجيًا : إن الله تعالى لما وصف حال الكفار وحال الذين آمنوا في آخر سورة البينة ، بقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ ... إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ... جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ عَذْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ ﴾ ، جاز أن يسأل الإنسان : متى ذلك ؟ وهو أول سؤال في هذا الموضع⁽³⁾ ، فكانت الإجابة قول الله تعالى في أول الزلزلة : ((إِذَا زُلْزِلَتْ)) ، أي موعدها .

داخليًا :

أما داخليًا فقد تناسبت آياتها الشريفة ؛ كونها قسمت حال الناس يومئذٍ إلى ثلاثة أقسام يكمل بعضها بعضًا :

. الخائفون المذعورون من هول مارأوا يسألون متعجبين : مالها ! من الآية الأولى إلى الآية الخامسة .

⁽¹⁾ (مجمع البيان ، الشيخ الطبرسي : 10 / 320.

⁽²⁾ (بحار الأنوار ، العلامة المجلسي : 39/82 .

⁽³⁾ (الموسوعة القرآنية : 12 / 99.

. والمتربون المتحلون بالهدوء والسكينة في الآية المباركة السادسة .

. والخاضعون المستسلمون لأمر الله وعدله عند عرض أعمالهم عليهم في الآيتين السابعة والثامنة .

المعنى العام :

سورة الزلزلة وتسمى سورة الزلزال مدنية عن ابن عباس وقتادة ، ومكية عن الضحاك وعطاء ، عدد آياتها ثمان آيات عند الكوفي والمدني الأول ، وتسع آيات عند الباقيين ، ويختلف الفريقين في آية (أشتاتا) ، فالفريق الأول قال إنها آية واحدة ، والثاني قال آيتين . وقوله تعالى ((إذا زلزلت الأرض زلزالها)) ، أي اضطرابها ⁽¹⁾ ، و ((وأخرجت الأرض أثقالها)) أي من الدفائن والأموات ، و(أثقالها) جمع ثقل وهو متاع البيت ، والقمي قال من الناس ، و ((وقال الإنسان مالها)) ، أي يقول مدهوشا متعجبا من تلك الزلزلة ؛ كونها زلزلة شديدة هائلة: ما للأرض تتزلزل هذا الزلزال، وقيل أن المراد بـ(الإنسان) هو الكافر غير المؤمن بالبعث ⁽²⁾ . وقيل هو أمير المؤمنين (عليه السلام) ، وإياه تحدث أخبارها ⁽³⁾ ، فعن تميم بن حاتم قال كنا مع علي (عليه السلام) حيث توجهنا إلى البصرة قال فبينما نحن نزول إذا اضطربت الأرض فضربها علي (عليه السلام) بيده وقال لها مالك ، ثم أقبل علينا بوجهه الكريم ثم قال لنا أما إنها لو كانت الزلزلة التي ذكرها الله - عز وجل - في كتابه العزيز لأجابتنى ولكنها ليست بتلك ⁽⁴⁾ .

وعن محمد بن أحمد عن أبي عبد الله الرازي عن أحمد بن محمد بن نصر عن روح بن صالح عن هارون بن خارجة رفعه عن فاطمة (عليها السلام) قالت: أصاب الناس زلزلة على عهد الخليفة أبي بكر ففرع الناس إليه وعمر فوجدوهما قد خرجا فرعين إلى علي (عليه السلام) ، فتبعهما

⁽¹⁾ (التفسير الصافي : 357/5).

⁽²⁾ ظ: تفسير الميزان ٢٠٠ / ٣٤٢.

⁽³⁾ (المصدر نفسه : الصفحة نفسها .

⁽⁴⁾ (علل الشرائع : 555/2).

الناس إلى أن انتهوا إلى باب علي فخرج إليهم (عليه السلام) غير مكتثر لما هم فيه فمضى وأتبعه الناس حتى انتهى إلى تلة ، ففقد عليها وقعدوا حوله وهم ينظرون إلى حيطان المدينة ترتج جائية وذاهبة ، فقال لهم علي (عليه السلام) : (كأنكم قد هالكم ماترون قالوا: وكيف لايهلونا ولم نر مثلها قط قالت فحرك شفتيه ، ثم ضرب الأرض بيده ، وقال : مالك اسكني فسكنت ، فعجبوا من ذلك أكثر من تعجبهم أول الأمر ، قال لهم : فإنكم قد عجبتم من صنعتي ؟ قالوا: نعم ، قال أنا الرجل الذي قال الله تعالى فيه : ((إذا زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها)) وإياي تحدث وأنا الإنسان الذي يقول لها مالك⁽¹⁾ ، وقوله تعالى : ((وقال الإنسان مالها)) ومعنى (ما لها) أي ما لها زلزلت . وقيل : ما لها أخرجت أثقالها ، وهي كلمة تعجب ؛ أي لأي شيء زلزلت ، ويجوز أن يحيي الله الموتى بعد وقوع النفخة الأولى ، ثم تتحرك الأرض فتخرج الموتى وقد رأوا الزلزلة وانشقاق الأرض عن الموتى أحياء ، فيقولون من الهول : ما لها! ⁽²⁾ ، والمراد بـ(يصدر الناس اشتاتاً) له وجهان الأول: متفرقين يومئذ لانصرافهم عن الموقف إلى منازلهم في الجنة والنار ، فيتميز أهل السعادة والفلاح من أهل الشقاء والهلاك ، وإراءتهم جزاء أعمالهم بالحلول فيه أو مشاهدتهم أعمالهم نفسها بناء على تجسم الأعمال ، والوجه الآخر : خروجهم من قبورهم إلى الموقف متفرقين متميزين بسواد الوجوه وبياضها وبالفرع والأمن وغير ذلك لإعلامهم جزاء أعمالهم بالحساب والتعبير عن العلم بالجزاء بالرؤية وعن الاعلام بالإراءة ⁽³⁾ ، وهو نظير ما في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَجْدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا ﴾ (آل عمران : 30) .

⁽¹⁾ (ظ: الميزان : ج 343/20 .⁽²⁾ (ظ: تفسير القرطبي : 132/20 .⁽³⁾ (ظ: الميزان : ج 343/20 .

وروى عكرمة عن ابن عباس : في النفخة الأولى يزلزلها لقوله تعالى: ((يوم ترجف الراجفة تتبعها الرادفة)) ثم تزلزل ثانية ، فتخرج موتاهها التي ذكرها - تعالى - بـ (الأثقال) ، وذكر المصدر للتأكيد ، ثم أضيف إلى الأرض وحسن ذلك لموافقة رؤوس الآي بعدها⁽¹⁾.

وقوله تعالى (فمن يعمل) هذه الآية تفريع على ما تقدم من إراءتهم أعمالهم وفيه تأكيد في أنه لا يستثنى من الإراءة من عمل خيراً أو شراً ، كبيراً كان أو صغيراً ، وبيان حال كل من عمل الخير والشر في جملة مستقلة⁽²⁾ ، فهما مشتركان في رؤية الأعمال وهذا عدل الله الذي شمل به عباده.

المبحث الثاني : الجانب التطبيقي في سورة الزلزلة :

في هذا المبحث نتناول أدوات التعبير القرآني من اختيار اللفظ ، والفاصلة القرآنية ، والتقديم والتأخير في القرآن الكريم عامة ، ونقف عليها في السورة المباركة خاصة .

أولاً : اختيار اللفظ :

يمكن للمتمعن في كتاب الله تعالى إدراك ما للكلمة القرآنية من أهمية وخصوصية تمتاز بها من غيرها ، فطريقة تكوينها ووضعها في السياق القرآني يحيطانها بهالة من التفرد والتميز ؛ الأمر الذي جعل استبدال الكلمة القرآنية بغيرها من الكلمات الرديفة أمر صعب ؛ كونه يخرجها من دائرة الإعجاز التي تميز بها كتاب الله تعالى ، فنجد - عز من قال - يستعمل ألفاظاً دون أخرى في القرآن الكريم أجمع ، وفي السورة الكريمة خاصة :

1. فنرى في قوله تعالى ((يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا)) أن استعمال (الأخبار) بدلاً من (الأنباء) مناسب للسورة لأن ما في السورة إخبار ، أما الإنباء فيستعمل لما هو أعظم و(الخبر والنبأ): بينهما تقارب دلالي إذ يشتركان في ملمح العلم بالشيء ، ويتميز النبأ بأنه أخص من الخبر

⁽¹⁾ (تفسير القرطبي : 20 / 147).

⁽²⁾ (تفسير الميزان : 20 / 342).

(1). فقد ذكر تعالى الزلزلة في السورة أنه إنباءً ففي يوم القيامة سيكون هناك أحداث أعظم من الزلزلة ، فالزلزلة حدث دنيوي يستطيع الناس مشاهدته في حياتهم.

2. وفي قوله تعالى : ((فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ)) استعمال (مِثْقَالَ ذَرَّةٍ) أي زنة ذرة ، والذرة أصغر من النَّمْلِ كما قال الكلبى (2) ، فجاءت الكلمة مناسبة جدًا للآية لأنه ليس هناك أقل من مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فذكر الأقل لما هو أعظم .

3 ذكر لفظ (العمل) دون (الكسب) ، وقد ورد (الكسب) في عدة مواضع من القرآن الكريم متعلقًا بالأموال أي مادي ، فالكسب منوط بالمال في الغالب ولهذا يقول تعالى : ﴿تِلْكَ أُمَمٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: 134) جعلها كالأموال وكسب الإنسان ، أما العمل فمتعلق بالجانب المعنوي .

4 اختيار لفظ (أشتاتًا) دون غيرها هو أنسب ؛ لما في الشين من إنتشار، تخبر عن حال الناس يومئذٍ.

ثانيًا : التقديم والتأخير :

لقد تكلم علماء العربية عن معنى التقديم والتأخير وعن دوافعه وأسبابه مستشهدين بشواهد قرآنية وشعرية كثيرة ، ومعنى التقديم والتأخير أنهم وضعوا للكلام مراتبًا وما خالف تلك المراتب عدّ تقديمًا ، والذي قُدّم عليه عدّ تأخيرًا (3) ، فمن ((التقديم والتأخير فن رفيع يعرفه أهل البصر بالتعبير والذين اوتوا حظًا من معرفة مواقع الكلام وليس ادعاء يدعى أو كلمة تقال ، وقد بلغ القرآن الكريم في هذا الفن الذروة في وضع الكلمات الوضع الذي تستحقه في التعبير ، بحيث تستقر في مكانها المناسب)) (4) ، فقد ورد عن علماء العربية أنهم يقدمون في الرتبة الأهم بيانًا إن كان خلافًا للأصل وهو ما تجلّى في كتاب الله تعالى كثيرًا

¹ () معجم الفروق اللغوية : 62 .

² () تفسير الرازي : 61/32 .

³ () البرهان في علوم القرآن : 279 / 3 .

⁴ () التعبير القرآني : 65 .

كما في قوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (5) (الفاتحة: 5) ، وفي قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (الفتح: 7) .

ونرى ذلك في سورة الزلزلة فقد أحرّ لفظ الأرض في قوله تعالى : (إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا) ((أما الأحداث الأخرى فتقدم كما في قوله تعالى: ((إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ (1) وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ (2) وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ (3) وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ (4) وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ (5) وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ (6) ((1-6: التكوين) ، وهو ما نجده في قوله تعالى: ((إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ (1) وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ (2) وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ (3) وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ (4) (((1-4 : الانفطار)، ولم يقل (إذا الأرض زلزلت) ؛ كون مشهد الزلزال موجود في الدنيا ، لكنه أكبر يوم القيامة من كل زلزلة مُشاهدة ، أما في الأحداث الأخرى التي لم تحصل أمامنا فلم يُر أن النجوم منتثرة ، ولا البحار مسجرة ، ولا السماء منشقة ، ولا القبور مبعثرة ، ولا غيرها إذن هناك أمور أعظم من الزلزلة يوم القيامة هذه أخبار فكيف بأبناء الساعة ! وفيها يقول تعالى : ((وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا)) (الواقعة : 5) ، وقوله : ((وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً (14))) (الحاقة : 14).

ثالثاً : الصيغ الصرفية :

كان لاستعمال الصيغ الصرفية في القرآن عامة أثر كبير في تأكيد المعنى وتقويته ، وإيصاله للمتلقي ، فوضع غيرها -الصيغة الصرفية- محلها لا يأتي بثمره ، والصيغ الصرفية التي وردت في السورة المباركة : الأول : تكرار المقطع الواحد في الوزن (فَعَلَّ) ، والتكرار في هذا الوزن يدل على الحركة ، ففي قوله (إذا زلزلت الأرض) إهتزّت واضطربت بعنف وشدة ⁽¹⁾ ، والذي زاد المشهد رعباً وجود حرف الزاي (المجهور الشديد) ، وتكراره .

الثاني : استعمل فيها وزن (فَعَلَّ) بالتضعيف ، فقال سبحانه (تَحَدَّثْ) ، ومن معاني هذا الوزن الدلالة على التكثير والمبالغة⁽²⁾ ، وذكر هذا الوزن مع الزمن المضارع يدلّ على المبالغة في تحديثها والتجدد والإستمرار فيه ، وقد حذف من الفعل الفضلة ، وهي لمن تحدث .

⁽¹⁾ (الموسوعة القرآنية: 12/ 93).

⁽²⁾ ظ: كتاب شذا العرف : 29 .

الثالث: استعمل فيها الفعل على وزن (أَفْعَل) الذي من معانيه الدلالة على الكثرة والتعدية⁽¹⁾.
 الرابع: استعمال الفعل المبني للمجهول في السورة الشريفة؛ لتحاشي ذكر لفظ الجلالة لتعارضه مع المقام .
 رابعاً: الفاصلة القرآنية:

يتخذ القرآن الفاصلة القرآنية عنصراً أساسياً من عناصر التصوير باللوحة القرآنية ؛ لما يقتضيه تتبع مكان التصوير الصوتي في تلك الفواصل ، ونجد الفاصلة القرآنية في سورة الزلزلة ثلاثة أقسام :
 أولاً:- الفاصلة القرآنية في الآية الأولى والثانية والثالثة مطردة على الألف الممدودة وهو ما يطلق عليها بالفاصلة المتوسطة الطول أو المتوازية بحسبان وزن القافية وحرف الروي فيها .
 لقد كان للتصوير الصوتي في تلك الفواصل أثر نفسي كبير ، فاختيار صوت الألف أسهم في تعميق المحتويين الفكري والعاطفي لدلالته على قدرة الله _ سبحانه _ وأن ما أتى به أمر هين لايحتاج جهداً ، ، والاطلاق والمد غير المحدود يدل على سعة المدة بين الزلزلة وصدور الناس ، واستمرارية اندهالهم ، والألف من حروف المد الواضحة بل أشد الحروف وضوحاً الأمر الذي يخفي قباليته شك الشاك أنه أمر الله ، وصفة الجهر ففي نطق الألف يهتز الوتران الصوتيان ويتحركان ليخرجا الصوت وهو ما يحصل في زلزلة الأرض ففي حركتها غير المستقرة وسيلة لإخراج أثقالها ، وحركة الناس المستمرة المتواصلة العشوائية المعبرة عن حالة الذعر والهلع التي كانوا فيها ، والألف من الحروف التي تستند على غيرها ، وفي السورة المباركة استند على حرف الهاء الذي تجمعت فيه كل صفات الضعف مثل : الهمس والرخاوة والإنفتاح والاستفحال والسكون والصمت والخفاء ، فيقرب من الصوت الخارج من فضاء الفم ، كأنه لايعتمد على مخرج ، فعند نطقه :
 - لايهتز الوتران الصوتيان : كالدنيا التي تتمكن من صاحبها وهو لايشعر ، فتغمسه في ملذاتها لتجعله أسيراً لها ولايلتفت ، فهو كما قال أمير المؤمنين - : ((مَثَلُ الدُّنْيَا كَمَثَلِ الْحَيَّةِ ، لَيِّنٌ مَسُّهَا ، وَ السَّمُّ النَّاقِعُ فِي جَوْفِهَا ، يَهْوِي إِلَيْهَا الْغُرُّ الْجَاهِلُ ، وَ يَحْذَرُهَا ذُو اللَّبِّ الْعَاقِلُ)) (2) ، فشبها (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بالحية التي تأتي صيدها متخفية بقناعٍ لئِن رقيق حتى تصيده ؛ لتفرغ سمها المميت فيه.

⁽¹⁾ () ظ: المصدر نفسه : 27 .

⁽²⁾ () نهج البلاغة ، تح : صبحي الصالح: 489 .

- ويسمح بخروج كمية كبيرة من الهواء ما يجعل الشفتين متباعدتين فلا يحتاج المتكلم جهداً في نطقه ، ما يشبه ذلك الإنسان النائم الغافل الضعيف المستسلم .

فنلاحظ أن الألف استند على الهاء في فاصلة الآية الأولى والثانية والثالثة ، كما استندت الزلزلة على غفلة الناس وتناسيهم لأوامر ربهم والانغماس في معاصيه والتجاهر بها ، وهذا يتوافق مع قوله - عزّمن قال ﴿لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ (ق/22) ، وفي ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام): ((الناس نيام إذا ماتوا إنتبهوا)) ، فهم نائمون نوم الغفلة ماداموا في الحياة الفانية والقوى المتناهية، فإذا ماتوا وصاروا أحياء بالحياة الباقية الدائمة تيقظوا وزالت غفلتهم ثم وقعوا في الندم على ما كانوا عليه ⁽¹⁾ ، أي أن الغفلة مستمرة حتى يصدرون .

ثانياً: الفاصلة القرآنية الثانية (الميم) التي تمثلت بآية كريمة واحدة ، والميم حرف شفوي خيشومي جاء ساكناً، من صفاته الجهر والبينية والاستفال والانفتاح وغيرها ، يبدأ بانحباس النفس ثم ينتهي بإطباق الشفتين؛ الأمر الذي يمثل انتقال حال الناس من الذعر الذي حبس أنفاسهم إلى حالة الترقب وما يرافقها من الهدوء والسكون .

ثالثاً: الفاصلة القرآنية الثالثة (الهاء) ، وشملت آيتين ، والهاء حرف تجمعت فيه صفات الضعف كلها ، ما يعني وصول الناس لأبعد حالة من حالات الضعف الذي يرافقه الاستسلام التام لأمر الله ، والله أعلم .

¹ () شرح كلمات أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع): 6.

الخاتمة والنتائج :

- 1- إن التعبير القرآني أسلوب انماز به القرآن الكريم كله ومنه سورة الزلزلة المباركة .
- 2- كان لأدوات التعبير القرآني في سورة الزلزلة من اختيار اللفظ المناسب دون غيره , والفاصلة القرآنية , وأسلوب التقديم والتأخير إلى الصيغ الصرفية أثرها الواضح في إعطاء الصورة المتناسقة المتكاملة المعالم في الدلالة على الحدث العظيم الذي يبدأ بالزلزال الذي يشابه زلزال الدنيا , لكنه يخالفه في العظم والأثر .
- 3- للفواصل القرآنية الأثر الكبير في تفرد التعبير القرآني من غيره صرفياً وصوتياً , فكان لأصوات الحروف تناسباً طردياً دقيقاً يتمشى مع حالة الناس يومئذٍ من هلعهم وخوفهم وانتشارهم , إلى هدوئهم ورضاهم وطمأنينتهم .

المصادر

- الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل ، ناصر مكارم الشيرازي ، بيروت - لبنان، مؤسسة الأميرة، ط 2، 1430 هـ.
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، تح: أحمد البردوني وآخر ، دار الكتب المصرية- القاهرة ، ط2، 1964م .
- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، الشيخ محمد باقر المجلسي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت- لبنان ..
- التفسير الصافي ، الفيض الكاشاني ، مكتبة الصدر ، طهران .
- شرح كلمات أمير المؤمنين ، عبد الوهاب ، طبع ونشر وتصحيح وتعليق : مير جلال الدين الأرموي ، 1390.
- علل الشرائع : الشيخ الصدوق ، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعاتها في النجف ، 1966 م.
- لباب النقول في أسباب النزول ، جلال الدين السيوطي ، ضبطه وصححه: الاستاذ أحمد عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- الفروق اللغوية ، أبو هلال العسكري ، تح: مؤسسة النشر ، قم المقدسة ، ط1، 1412 هـ .
- مجمع البيان ، الشيخ الطبرسي : دار المرتضى _ بيروت ، ط1 ، 2006.
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) ، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازي ، دار إحياء التراث العربي -بيروت ، ط3، 1420 هـ .
- الموسوعة القرآنية: خصائص السور ، جعفر شرف الدين ، تح: عبد العزيز التويجزي ، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية ، بيروت - لبنان ، ط1، 1420 هـ .
- الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي ، قم - إيران، دار المجتبى، ط 1، 1430 هـ.
- نهج البلاغة ،الامام علي عليه السلام ، جمعه : الشريف الرضي ، تح : صبحي الصالح ، دار الكتاب المصري ، ودار الكتاب اللبناني ، ط4 ، 2004م.

دور التشريعات الجنائية الوطنية والاتفاقيات الدولية في الحماية من جرائم الأمن السيبراني

The role of national criminal legislation and international conventions in protection
against cyber security crimes

اعداد الدكتور/ عبد الوهاب عبد الكريم محمد المبارك

الأستاذ المشارك بكليات الخليج

قسم القانون العام

EMAIL

A.whhabb@hotmail.com

تاريخ قبول البحث: 2025 / 12 / 14

تاريخ استلام البحث: 2025 / 10 / 16

مستخلص البحث

في ظل الثورة المعلوماتية الهائلة والتطور المتسارع في وسائل الاتصال، أصبحت هناك مشكلات قانونية موضوعية واجرائية تثيرها جرائم الأمن السيبراني وقد تصدى المشرعون في كافة دول العالم لهذه الجرائم الخطيرة سواء كان على الصعيد الداخلي كسن القوانين أو الصعيد الدولي كإبرام الاتفاقيات الدولية التي تعمل على مواجهة هذه الجرائم.

ولا شك أن هذه الجرائم لم تأت إلا نتيجة لإساءة استخدام وسائل الاتصال الالكترونية، لذلك يأتي هذا البحث متناولاً دور التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية في الحماية من جرائم الأمن السيبراني. قسمت هذا البحث الى أربعة مباحث وتحت كل مبحث مطلبين أو أكثر، تناولت في المبحث الأول المفاهيم العامة لمصطلحات هذا البحث، مثل مفهوم التشريعات الجنائية، فالتشريع الجنائي الإسلامي لا يأبى الاستفادة من ثمرات الجهود العلمية الحديثة طالما كانت متفقة مع أحكامه، كما أن مجال التعزيز في الشريعة الإسلامية مجال واسع يسمح لولي الأمر الاستفادة من ذلك في تشريع بعض الأحكام وتطبيقها. أما المبحث الثاني تناولت فيه خصائص الجرائم السيبرانية وأنواعها وقسمته الى مطلبين، احتوى المطلب الأول على خصائص الجرائم الالكترونية واشتمل المطلب الثاني على أنواع الجرائم الالكترونية وقد اتضح للباحث أنه ليس من السهولة اكتشاف الجرائم السيبرانية لضعف المقدرات الفنية لدى الضحية وذلك مقارنة بالمجرم.

وقد جاء المبحث الثالث متناولاً طبيعة الجرائم السيبرانية، فهي في بعض الأحيان تقع على الأنشطة التي تمس الأمن القومي للدولة كاختراق الأنظمة الحكومية ونشر المعلومات الحساسة التي تهدد السلامة العامة مثل تعطيل المطارات حول العالم بسبب الاختراقات الالكترونية والحوادث السيبرانية.

أما المبحث الرابع تناولت فيه آليات مكافحة الجرائم السيبرانية والتحديات التي تواجه هذه الآليات على المستوى الوطني والمستوى الدولي، فالأمن المعلوماتي يعد جزءاً حيوياً من الأمن الداخلي والدولي، كما أن هذا الأمر يجب التعاون فيه على الصعيدين من أجل ضمان توقيع العقوبات المناسبة لمرتكبي هذه الجرائم. وأخيراً ختمت البحث بأهم النتائج والتوصيات التي تصلحت إليها.

الكلمات المفتاحية: التشريعات الوطنية الدولية الحماية الجرائم السيبرانية

ABSTRACT

Considering the enormous information revolution and the rapid development of communication technologies, substantive and procedural legal problems have emerged as a result of cyber security crimes. Legislators in all countries of the world have addressed these serious crimes, whether at the domestic level by enacting laws or at the international level by concluding international agreements aimed at combating such crimes.

Undoubtedly, these crimes have arisen as a result of the misuse of electronic communication tools. Accordingly, this research examines the role of national legislation and international agreements in protecting against cyber security crimes.

This research is divided into four chapters, each containing two or more sections. The first chapter addresses the general concepts of the terms used in this study, such as the concept of criminal legislation. Islamic criminal legislation does not reject benefiting from the outcomes of modern scientific efforts so long as they are consistent with its principles. Moreover, the scope of discretionary punishment (ta'zīr) in Islamic law is broad, allowing the ruler to benefit from it in legislating and applying certain rulings.

The second chapter discusses the characteristics and types of cybercrimes and is divided into two sections. The first section addresses the characteristics of electronic crimes, while the second addresses their types. The researcher has found that cybercrimes are not easy to detect due to the victim's limited technical capabilities compared to those of the perpetrator.

The third chapter examines the nature of cybercrimes, as they sometimes target activities that affect a state's national security, such as hacking government systems and disseminating sensitive information that threatens public safety—for example, the disruption of airports around the world due to electronic breaches and cyber incidents.

The fourth chapter addresses mechanisms for combating cybercrimes and the challenges facing these mechanisms at both the national and international levels. Information security is a vital component of both domestic and international security, and cooperation at both levels is necessary to ensure the imposition of appropriate penalties on perpetrators of these crimes.

Finally, the research concludes with the most important findings and recommendations reached.

Keywords Legislation National International Protection Cybercrime

المقدمة:

يعد التطور الذي يعيشه العالم اليوم من ثورة في المعلومات والاتصالات سبباً رئيسياً في أفرا ز العديد من أنواع الجرائم المستحدثة الأشد خطورة والتي أفرزت بدورها جملة من التحديات على المجتمع السوداني لصعوبة إثباتها ومعرفة مرتكبيها لأنها بطبيعتها جريمة عابرة للحدود والقيود.

وتعد الجرائم السيبرانية من أكبر التحديات في العصر الرقمي لأنها في تطور مستمر وتظهر بشكل جديد يصعب التعرف عليها بسهولة مما يجعل الأفراد والمؤسسات وحتى الحكومات فريسة لها، لذا فهي خطر إذ لم يتم مواكبة سرعته سيلحق أضراراً جسيمة بالدول ويهدد أمنها القومي.

فتزايد الاعتماد على التكنولوجيا والإنترنت فتح المجال أمام أنواع جديدة من الجرائم التي تؤثر على الأفراد والشركات على حد سواء.

كما أن العمل على إرساء قواعد قانونية قوية في مجال التكنولوجيا ومكافحة الجرائم السيبرانية التي تتم عبر الفضاء السيبراني بات أمراً قضائياً وأمنياً ضرورياً ولازماً لمواجهة مخاطرها وهو أمر لا فكاك منه في ظل هذا التطور التكنولوجي المتلاحق في أساليب تلك الجرائم.

كما إن شبكة الإنترنت هي حلقة الوصل بين القوائم بالجريمة والضحية الأمر الذي دعا إلى ضرورة تطوير نظم للحماية والحد من هذه الجرائم.

ويتطلب الأمر مدى الحاجة إلى المراجعة الدورية لتشريعات مكافحة جرائم تقنية المعلومات، لتكون أكثر توافقاً مع التطورات التكنولوجية التي يشهدها المجتمع السوداني، ولتوفير أكبر قدر للحماية من خطر الوقوع في براثن هذه الجرائم واستغلال مرتكبيها المحترفين.

كما يتطلب الأمر أن يكون الأفراد على دراية بالمخاطر المحتملة وكيفية التصرف عند مواجهة أي نوع من الهجمات السيبرانية.

ويمكن أن يساعد التدريب المناسب في حماية الأصول والمعلومات الهامة

وعلى ذلك فإن المعلومات ليست مستهدفة بذاتها وإنما يراد منها الوصول إلى تحقيق أهداف أخرى مثل الاستيلاء على الأموال من الجهاز المصرفي أو الوصول إلى الأشخاص أو الجهات المستهدفة وبناء على ما تقدم يمكن الجزم بأن جرائم الأمن السيبراني تستهدف النظم المعلوماتية وهو الحد الفاصل بينها وبين صور الجرائم الأخرى بما فيها جريمة السرقة.

فجرائم الأمن السيبراني تهدد العديد من الأفراد والمؤسسات، ولكن من خلال الوعي والإجراءات الوقائية، يمكن تقليل المخاطر بشكل كبير.

ولذلك نتناول في هذا البحث دور التشريعات الجنائية الوطنية والاتفاقيات الدولية في حماية الأمن السيبراني.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دعنتي لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- 1- الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والإنترنت والذي أدى إلى زيادة فرص ارتكاب الجرائم الإلكترونية بما فيها جرائم الأمن السيبراني.
- 2- الهجمات الإلكترونية المتزايدة في العالم: مثل الهجمات التي تستهدف أنظمة المعلومات لسرقة بيانات حساسة.
- 3- صعوبة توفير الحماية القانونية الفعالة ضد الأمن السيبراني في ظل غياب تشريعات متكاملة تكفل الوقاية والملاحقة القضائية المتقدمة.
- 4- الاعتماد الكامل على التكنولوجيا في حفظ المعلومات والبيانات السرية أدى إلى سرعة انتشار الجرائم السيبرانية التي تخترق هذه البيانات.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية البحث في دور التشريعات الجنائية في حماية الأمن السيبراني في المشكلات الموضوعية والاجرائية التي تثيرها جرائم الأمن السيبراني على الصعيدين التشريعي والعملي ونظراً لطبيعة المشكلات التي تثيرها هذه الجرائم فقد جاءت هذه الدراسة لبيان طبيعة هذه المشكلات وإيجاد الحلول التشريعية والعملية لمواجهتها.

أهداف البحث:

- 1- بيان ماهية جرائم الأمن السيبراني وفقاً للتشريعات الجنائية السودانية.
- 2- توضيح التحديات القانونية الناتجة عن جرائم الأمن السيبراني في كثير من دول العالم
- 3- بيان موقف بعض التشريعات الجنائية من الجرائم التي تؤثر الأمن السيبراني
- 3- المساهمة في إيجاد الحلول التشريعية للمشكلات القانونية الموضوعية والاجرائية التي تثيرها جرائم الأمن السيبراني.
- 4- تفعيل آليات مكافحة هذه الجرائم واستحداث خطوط دفاع وسن قوانين وتوعية الناس بخطورة هذه الجرائم.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التشريعات الجنائية في حماية الأمن السيبراني في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- 1- ما الأمن السيبراني وما الجرائم المتعلقة بالأمن السيبراني؟
- 2- ما التحديات القانونية الناتجة عن جرائم الأمن السيبراني؟
- 3- ما دور التشريعات الجنائية في مواجهة الجرائم السيبرانية؟
- 4- ما هي آليات مكافحة توعية المجتمع عن خطورة جرائم الأمن السيبراني؟

منهج البحث:

سوف يتبع الباحث المنهج الاستقرائي التاريخي حيث أجمع المعلومات من مصادرها الأصلية وأعزو كل قول الى قائله، كما أقوم بجمع وتحليل الوقائع والأحداث الماضية، ثم نقدتها ومقارنتها، وصولاً إلى استنتاج علاقات أو مبادئ عامة تتعلق بدور التشريعات الجنائية في حماية الأمن السيبراني.

خطة البحث: سوف أتناول هذا البحث في ثلاث أربعة وتحت كل مبحث مطلبين كالآتي:

المبحث الأول:

مفاهيم مصطلحات البحث

المطلب الأول: مفهوم التشريعات الجنائية

المطلب الثاني: مفهوم الأمن السيبراني

المطلب الثالث: مفهوم جرائم الأمن السيبراني

المبحث الثاني:

خصائص الجرائم السيبرانية وأنواعها

المطلب الأول: خصائص الجرائم السيبرانية

المطلب الثاني: أنواع الجرائم السيبرانية

المبحث الثالث:

طبيعة الجرائم السيبرانية وأثرها على الأمن القومي.

المطلب الأول: طبيعة الجرائم السيبرانية

المطلب الثاني: أثر الجرائم السيبرانية على الأمن القومي.

المبحث الرابع:

آليات مكافحة الجرائم السيبرانية والتحديات التي تواجهها

المطلب الأول: دور التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية

المطلب الثاني: تحديات مكافحة الجرائم السيبرانية

الخاتمة: وتحتوي على النتائج والتوصيات

المبحث الأول

مفاهيم مصطلحات البحث

تمهيد:

يحظى التشريع الجنائي باهتمام كبير كفرع من فروع القانون العام، وذلك لأنه يحقق العديد من الغايات والمصالح للمجتمع المسلم أفرادًا وجماعات.

كما تعد حماية الأمن السيبراني عنصرًا أساسيًا في تعزيز، وبناء الثقة، وتحقيق النمو الاقتصادي في عالم يتقدم ويتطور تقنيًا يوماً بعد يوم.

وقد أدركت العديد من الدول أهمية وضع تشريع خاص لمكافحة الجرائم السيبرانية، نظراً لخصوصية هذه الجرائم وعدم كفاية القوانين التقليدية في التعامل معها، وقد اتخذت هذه التشريعات أشكالاً مختلفة من تعديل للقوانين القائمة الى سن قوانين خاصة بالجرائم السيبرانية

وقد ضاعفت دول العالم جهودها لتأمين بنيتها التحتية الرقمية من خلال استراتيجيات شاملة وتقنيات متطورة بالإضافة إلى الأطر التشريعية.

وتهدف هذه الجهود إلى حماية المجتمع وقطاع الأعمال والمؤسسات من التهديدات المتزايدة مع التوعية وبناء القدرات والتعاون العالمي.

ومن خلال تحقيق التوازن بين الابتكار والضوابط الصارمة، يسعى المختصون بالقانون الجنائي في كثير من دول العالم الى بناء منظومة قانونية متكاملة تواكب التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا وتحمي الأمن السيبراني ولذلك يأتي هذا المبحث متتولاً مفاهيم مصطلحات البحث في المطالب الآتية:

المطلب الأول: مفهوم التشريعات الجنائية:

إن التشريع الجنائي الإسلامي، لا يرفض ولا يأبى الاستفادة من ثمرات الجهود العلمية، طالما كانت متفقة مع أحكامه، بلا أدنى تعارض أو تناقض، وإن مجال التعزير الإسلامي مجال خصب، يسمح لولي الأمر، أن يستفيد إلى أبعد مدى من تلك الثمرات في تشريع بعض الأحكام وتطبيقها، فيما يحتاج إليه المجتمع الإسلامي خارج إطار الحدود والقصاص (1)

التشريع الجنائي لغةً هو وضع القوانين والنظم، أما شرعاً فهو مجموعة القواعد الإلهية المنظمة للسلوك، حيث يُعرّف في الفقه الإسلامي بأنه: محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير " (أي فعل محرم شرعاً عقوبته معلومة أو تقديرية)

1- د. عبد الفتاح الصيفي، التعزير والاتجاهات الجنائية المعاصرة، معهد الإدارة الرياض، 1399هـ، ص5

بينما يعرفه القانونيون بأنه فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يعاقب عليه القانون، وتدور محاوره حول أركان الجريمة (شرعية، مادية، معنوية) ومصادرها في الشرع (القرآن والسنة والإجماع) (1)

ويمكن تعريف التشريعات الجنائية بأنها: مجموعة القواعد القانونية التي تضعها الدولة لتحديد الأفعال التي تُعتبر جرائم، وتبيان العقوبات المقررة لها، وتنظيم الإجراءات اللازمة للقبض على المتهمين ومحاكمتهم وتنفيذ العقوبات، وذلك بهدف حماية المجتمع وضمان الأمن والنظام العام،

وتحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد، وتختلف عن القانون المدني في تناولها الجرائم ضد المجتمع ككل، لا المظالم فيها فردية.

فالتشريع الجنائي في الإسلام هو جزء من التشريع الإلهي العام، ويُعنى بتحديد الأفعال التي تخل بالنظام العام للمجتمع، وتُسَنّ لها العقوبات للردع وتحقيق العدالة.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن السيبراني:

استخدم مصطلح الفضاء السيبراني لأول مرة من قبل كاتب الخيال العلمي ويليام جيبسون William Gibson في رواية نشرها في العام 1984م بعنوان Neuromancer وصف فيها الفضاء السيبراني بأنه شبكة من الحواسيب في عالم ملئ بكائنات الذكاء الاصطناعي ، وفي وقت لاحق استعير هذا المفهوم لوصف شبكات الاتصالات وتقنيات الواقع الافتراضي الناتجة عن تشابك مئات الملايين من الحواسيب وغيرها من مكونات البنية التحتية للإنترنت ، ويقول ويليام في روايته عن الفضاء السيبراني: أنه هلوسة توافقية يتعرض لها يومياً الملايين من المشغلين الشرعيين وفي كل دولة تعقيد لا يمكن تصوره تباينت فيه خطوط الضوء في الفضاء اللامركزي للعقل ومجموعات البيانات. (2)

وقد ردت عدة تعريفات للأمن السيبراني نذكر منها ما يلي:

- 1- هو النشاط الذي يؤمن حماية الموارد البشرية والمالية المرتبطة بتقنية الاتصالات والمعلومات، ويضمن إمكانات الحد من الخسائر والأضرار التي تترتب في حال تحقق المخاطر والتهديدات، كما يتيح إعادة الوضع الى ما كان عليه بأسرع وقت ممكن، بحيث لا تتوقف عجلة الإنتاج ولا تتحول الأضرار الى خسائر دائمة.
 - 2- وفي تعريف آخر هو القيام بحماية المعلومات التي قد تكون على هيئة وثائق ورقية أو الكترونية وحمايتها من الوصول غير المصرح به. (3)
 - 3- حماية الشبكات وأنظمة تقنية المعلومات وأنظمة التقنيات التشغيلية ومكوناتها من أجهزة وبرمجيات، وما تقدمه من خدمات، وما تحويه من بيانات، من أي اختراق، أو تعطيل، أو تعديل، أو دخول، أو استخدام، أو استغلال غير مشروع.
 - 4- الأمن السيبراني (Cybersecurity) هو مجموعة من الممارسات والتقنيات والإجراءات التي تهدف إلى حماية الأنظمة الرقمية، الشبكات، الأجهزة، والبيانات من أي تهديدات أو هجمات إلكترونية قد تؤدي إلى تسريب، أو سرقة، أو تخريب، أو تعطيل هذه المعلومات والخدمات. (4)
- ومن خلال هذا التعريف يمكن تقسيم الأمن السيبراني إلى خمس مجالات رئيسية: أمن الشبكات، أمن التطبيقات، أمن البيانات، أمن الأجهزة، وأمن السحابة. كل مجال من هذه المجالات يشمل العديد من التخصصات والتهديدات التي يجب التعامل معها بفعالية.

1- <https://www.google.com/search?q>

2- سعد مفلح الصويلح، المواجهة الأمنية للاختراقات الالكترونية المؤثرة على الامن القومي، المجلة العربية للدراسات الأمنية، 2024م، ص19

3- <https://www.monshaat.gov.sa/sites/default/files>

4- <https://www.rmg-sa.com>

وهناك فرق بين أمن المعلومات والأمن السيبراني يتمثل في الآتي:

- 1- أمن المعلومات يهتم بمجالات ضخمة كالتشفير والتخزين والتأمين الفيزيائي والمعايير الأمنية، وإدارة أمن المعلومات والمخاطر وغيرها من المجالات أما الأمن السيبراني يهتم بأمن المعلومات التي يتم نقلها أو تخزينها أو معالجتها في أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات كما يهتم بوسائل الحماية والدفاع عن كل أنظمة الحواسيب والشبكات الذكية؛ فهو لا يركز كثيراً على الوسائل التأسيسية كوسائل مثال بقدر تركيز على الاستفادة من هذ التشفير الوسائل في الدفاع الرقمي.
- 2- أمن المعلومات يهتم بحماية المعلومات بطريقة لا تقل أهمية عن توافر الخدمات الإلكترونية، أما الأمن السيبراني فإنه يعمل على توفير الخدمات وسلامتها من خلال تقديمها عبر الفضاء السيبراني.
- 3- أمن المعلومات يهتم النسخ الاحتياطي للبيانات أما الأمن السيبراني يهتم بنسخ البيانات وتشفيرها.
- 4- أمن المعلومات يعمل على تحديث الأنظمة وزيادة أمنها أما الأمن السيبراني فيهتم بتحديث الأنظمة وحمايتها والتوعية ومحاربة البرمجيات الخبيثة، لذلك نجد أن أمن المعلومات أشمل وأوسع من الأمن السيبراني.
- 5- الأمن السيبراني يهتم بإنشاء أنظمة حماية متطورة تمنع الاختراقات وتحافظ على البيانات من التلاعب أو التسريب، بينما تُشير أمن المعلومات إلى الأفعال التي يقوم بها الجناة لاستغلال ثغرات تلك الأنظمة بهدف الحصول على مكاسب غير مشروعة. (1)

محاور الأمن السيبراني:**1- محور أساسيات الأمان:**

- أ- السرية: هي الحفاظ على خصوصية البيانات ومنع الإفصاح عنها للأشخاص غير المصرح لهم، وتتم عن طريق حماية البيانات والخصوصية.

ب- السلامة: وتعني دقة وتطابق البيانات في كل مراحلها من تخزين واسترجاع ونقل وأن يتم التعديل عليها من قبل الأشخاص المصرح لهم. ويتم التأكد من سلامة البيانات بعدة طرق:

ج - توفر البيانات دقيق، بالإضافة لاكتشاف ضعف وبطء النظام عند حدوثه، وتعني ضرورة توفر المعلومات بشكل وبالتالي العمل على تخفيف الضغط على النظام .

د- الهوية الشخصية وهي كل ما يدل على شخص بعينه، حيث هناك نوعين من الهوية الشخصية

هـ - الهوية الحقيقية: وهي المعلومات الشخصية الحقيقية التي يعرفك بها الناس في الواقع •

و- الهوية الإلكترونية: هي كل ما اخترت مشاركته ونشر عنك في الفضاء الإلكتروني

ز- الأثر الرقمي: وهي البيانات التي تدل على الشخص إما بشكل مباشر أو غير مباشر

محاور الأمن السيبراني نسخة احتياطية صحيحة الاسترجاع للبيانات المفقودة التحكم في الإصدار للتعديل على البيانات من يخص واحد التحقق من السلامة بمطابقة البيانات المرسله بالمستقبله لمنع فقدان المعلومات.

ح- ملفات الارتباط: هي ملفات برمجية نصية صغيرة جدا تخزن في جهاز المستخدم عند زيارته لموقع ما بحيث تسهل عملية تصفح المواقع وتعتبر هذ الملفات نصية غير تنفيذية لذلك التصنيف ولا تعامل على أنها برامج خبيثة بالرغم من أنها أول ما يتم سرقتها من قبل المخترقين لمعرفة الحسابات وكلمات المرور الخاصة بالجهاز .

2- محور حالة المعلومات: البيانات المخزنة، البيانات المعالجة، البيانات المنقولة

3- محور الاحتياطات:

أ- التوعية والمعرفة بأساليب الاختراق والحروب السيبرانية

ب- عمل نسخ احتياطية بشكل دائم وحفظها في مكان آمن

ج- تحديث البرامج ونظام التشغيل بشكل مستمر

د- فحص الأجهزة والبرامج قبل استخدامها.

المطلب الثالث: مفهوم جرائم الأمن السيبراني:

تتعدد التعريفات لمصطلح الجرائم السيبرانية تبعاً لتعدد اختلاف وجهات نظر الباحثين، ومن أبرزها ما يلي:

1- Cyber secure هي كلمة انجليزية، ولقد عرّف قاموس أكسفورد كلمة سيب أرني، أو Cyber، بأنها صفة

ألي شيء مرتبط بثقافة الحواسيب أو تقنية المعلومات أو الواقع الافتراضي. (1)

2- كل نشاط إجرامي يلحق الضرر بأجهزة الحاسوب أو الشبكات أو الأنظمة الخاصة بالشركات وتتم من

قبل قراصنة الإنترنت مجهولي الهوية وتتم هذه الجرائم بغرض تدمير الشركات وعرض المعلومات السرية لبعض الأفراد المهمين كما تتم لغرض تحقيق المكاسب المالية، أو لنشر معتقدات سياسية ودينية خاطئة.

3- الدخول بغير وجه حق إلى جهاز حاسب مستقل أو مرتبط بآخر بواسطة شبكة محلية بغرض ارتكاب فعل يجرمه الشرع والقانون.

4- استخدام الأجهزة التقنية الحديثة مثل الحاسب الآلي في تنفيذ أغراض مشبوهة وأمور غير أخلاقية لا يرضيها المجتمع لأنها منافية للأخلاق العامة

1- د. وليد أحمد الروضان، الفرق بين أمن المعلومات والأمن السيبراني، صحيفة الجزيرة الإلكترونية، مؤسسة الجزيرة للصحافة والنشر. العدد 16631، هـ 1431.

- 5- فعل غير مشروع ناتج عن إرادة يقرر لها القانون عقوبة، بحيث يتم ارتكابها بواسطة نظام حاسوبي ويُقصد بها أي جريمة يتم ارتكابها في البيئة المعلوماتية.
- 6- أفعال غير مشروعة ترتكب باستخدام الحاسب الآلي وشبكات الاتصالات أو تكون موجهة ضدهما.
- 7- أي جريمة يمكن ارتكابها عن طريق نظام حاسوبي أو شبكة حاسوبية والجرائم التي تشمل حيازة معلومات غير قانونية ونشرها وعرضها عبر نظام حاسوبي أو شبكة حاسوبية. (1)
- وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة بأنها: أي جريمة يمكن ارتكابها بواسطة نظام حاسوبي أو شبكة حاسوبية أو في نطاق حاسوبي أو شبكة حاسوبية. (2)
- وفي القانون المصري فإننا لم نجد للجريمة السيبرانية تعريفاً محدداً، بل يتم التعامل معها من خلال نصوص متفرقة في قانون العقوبات (خاصة جرائم السب والقذف والابتزاز الإلكتروني عبر المادة 309 مكرر) وتكملها «قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018» الذي يضع إطاراً قانونياً شاملاً للأفعال غير المشروعة باستخدام الحاسبات والشبكات، ويعاقب على الاختراق والعبث وحماية البيانات، مما يغطي الجرائم التي تحدث في الفضاء السيبراني.
- وفقاً للقانون المصري، يتم تصنيف الجرائم الإلكترونية ضمن الجرائم الجنائية، ويُعامل مرتكبوها بعقوبات مشددة لما تمثله من خطر على الأمن العام، الاقتصاد الوطني، وحقوق الأفراد.
- وقد عرف الجرائم الإلكترونية بأنها: بأنها الأفعال غير القانونية التي تتم عبر الإنترنت أو الأجهزة الإلكترونية، وتتعدد بين انتهاك الخصوصية، الاحتيال الإلكتروني، التسلل إلى الأنظمة المعلوماتية، القرصنة الإلكترونية، والابتزاز الإلكتروني. تشمل هذه الجرائم كل الأنشطة التي تهدف إلى الإضرار بالأفراد أو المؤسسات أو الحكومات من خلال استغلال التقنيات الحديثة. (3)
- وقد عرفها المشرع السعودي في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية رقم م/17/ بتاريخ 1428/3/8هـ بأنها: أي فعل يرتكب متضمناً استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام هذا النظام. (4)

- 1- مهدي رضا، الجرائم السيبرانية وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، 2021م، العدد2، ص 111
- 2- عدنان إبراهيم وبشير فايز خضر، الأدلة الرقمية وإثبات الجرائم السيبرانية ما بين التأصيل والتأويل، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، 2021م العدد1 ص 129- 152
- 3- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018، المادة 209.
- 4- رانا مصباح عبد المحسن، آليات مكافحة الجرائم المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية، المجلة القانونية، العدد5 2023م، ص1398

أما في القانون السوداني، تُعرّف الجريمة السيبرانية بشكل عملي من خلال الأفعال المجرمة في قانون جرائم المعلوماتية 2007 وتعديلاته، والتي تشمل الاعتداء على الأنظمة والشبكات المعلوماتية (إيقاف، تعطيل، إتلاف بيانات، برامج، أو معلومات)، والاعتداء على المحتويات الفكرية والأدبية والبحثية (نشرها دون وجه حق)، والاعتداء على خصوصية الأفراد (الاطلاع أو الحصول على معلومات سرية دون إذن أو نشرها)، والاعتداء على المعاملات والتجارة الإلكترونية (التعديل أو الإفساد)، مع عقوبات تتراوح بين الغرامة والسجن، وتتضمن التجريم أيضاً أفعالاً مثل التحريض على الجرائم عبر الإنترنت. (1)

ومن خلال التعريفات السابقة يرى الباحث أن الجريمة السيبرانية هي: كل فعل أو امتناع عن فعل يرتكب عمداً وينشأ عنه اعتداء على الأنظمة المعلوماتية، يتم تنفيذه باستخدام وسيلة إلكترونية سواء كانت هذه الوسيلة الإلكترونية محلاً للاعتداء أم أداء لتنفيذه ويكون معاقباً عليه قانوناً.

المبحث الثاني

خصائص الجرائم السيبرانية وأنواعها

المطلب الأول: خصائص الجرائم السيبرانية

للجرائم السيبرانية عدة خصائص نذكر منها:

1- جرائم خفية :

فليس من السهولة اكتشافها لضعف القدرة الفنية للضحية وذلك مقارنة بالمجرم، ولربما أيضاً لمهارات المجرم الفنية والعلمية المتقدمة لقدرته على إخفائها، أو لخوف الضحية من البالغ عن الجريمة تجنباً لإساءة السمعة. (1)

وخاصية الخفية في الجريمة السيبرانية هي قدرة المجرم على ارتكاب الجرائم دون أن يُكشف، مستفيداً من غياب الرقابة الأمنية المباشرة وصعوبة تعقب الأثر الرقمي، مما يتطلب تقنيات متقدمة للكشف ويتيح للمجرمين استخدام أدوات مثل المواقع المظلمة (Web Dark)

والبرامج الخبيثة المتخفية (حصان طروادة) للاختراق والتسلل وتنفيذ مخططاتهم من بُعد، مما يجعل اكتشافهم ومعاقبهم تحدياً كبيراً وغالباً ما يستخدم المجرمون تقنيات متطورة لإخفاء هويتهم الحقيقية وتغطية آثارهم، مما يجعل تحديدهم صعباً.

2- جرائم سريعة التنفيذ:

لذلك يمكن تنفيذ هجمات معقدة بسرعة فائقة (بكبسة زر)، مما يقلل وقت اكتشافها وزمن استجابة الضحية. حيث تتميز بالسرعة والكفاءة العالية في التنفيذ بفضل التقنيات الرقمية، ويمكن للمجرم استهداف كميات هائلة من البيانات في وقت قصير جداً ومن أي مكان، دون الحاجة إلى جهد عضلي كبير أو التواجد الفعلي في موقع الجريمة، مما يجعلها عابرة للحدود وسهلة التخفي.

3- جريمة يتم تنفيذها عن بعد:

فالمجرم لا يحتاج للانتقال مادياً، بل ينفذ الفعل الإجرامي من جهاز حاسوب في دولة أخرى، مما يسرع العملية بشكل كبير.

1- د. محمود عمر محمود، الجرائم المعلوماتية والإلكترونية، خوارزم العلمية، الطبعة الأولى، 2015 م،

4- التقنية العالية:

تتطلب الجرائم السيبرانية تقنية عالية سواء في ارتكابها أم في التحقيق فيها وكشفها ما يتطلب توفير كوادرات متخصصة في مجال الأمن السيبراني والتحقيق الرقمي. (1)

5- صعوبة الإثبات:

وتكمن صعوبة إثباتها إلى أن متابعتها واكتشافها عن طريق الصدفة، ومن الصعوبة حصرها في مكان معين، حيث إنها لا تترك أثراً واضحاً للعيان، أو تشاهد بالعين المجردة، فما هي إلا أرقام تدور في السجلات والمواقع الإلكترونية، كما أن الجرائم التي لم تكتشف هي أكثر بكثير من تلك التي كشف عنها، وتعود الصعوبة لعدة أسباب:

أ- إنها جريمة لا تترك أثراً بعد ارتكابها.

ب- صعوبة الاحتفاظ الفني بآثارها إن وجدت

ج- تحتاج لخبرة فنية يصعب على المحقق التقليدي التعامل معها.

د- تعتمد على الخداع في ارتكابها، والتضبيب في التعريف على مرتكبيها

هـ- تعتمد على مستوى من الذكاء المرتفع في ارتكابها. (2)

6- جرائم ترتكب بواسطة أجهزة الكترونية:

وهما الأداتان فقط لارتكابها لأنهما يمكنان من دخول الانترنت وليس غيرهما

7- جرائم عابرة للحدود:

تتجاوز الجرائم السيبرانية الحدود الجغرافية للدول فيمكن أن يكون الجاني في دولة والضحية في دولة أخرى ووسيلة ارتكاب الجريمة في دولة ثالثة، ما يثير إشكالية تتعلق باختصاص القضائي وتطبيق القانون. (3)

1- عدنان إبراهيم وبشير فايز محمد، الأدلة الرقمية وإثبات الجرائم السيبرانية ما بين التأصيل والتأويل،

مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، العدد 1، 2021م، ص 129

2- محمود أحمد القرعان، الجرائم الإلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2017، ص 11

3- بوطلاعة وداد بوكور ومنال، الهجمات السيبرانية على البنية التحتية الحرجة، دراسة في ضوء القانون الدولي العام، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، العدد 2، 2022م، ص 355

8- جريمة طبيعتها اقتصادية:

تتمثل في تحويل الأنشطة غير القانونية إلى أرباح مادية ضخمة عبر الإنترنت، مستهدفة الأفراد والمؤسسات والحكومات، وتتراوح بين الاحتيال المالي وسرقة الملكية الفكرية، مما يسبب خسائر بمليارات الدولارات، ويعطل النمو الاقتصادي، ويزيد من تكاليف الأمن السيبراني ويُنشئ سوقاً سوداء للبيانات المسروقة والخدمات الإجرامية، ويُشكل تحدياً عابراً للحدود يتطلب استراتيجيات مكافحة معقدة ومواكبة للتطور التكنولوجي

وغالباً ما تكون الدوافع وراء ارتكاب الجرائم السيبرانية اقتصادية، مثل الاحتيال الإلكتروني، سرقة البيانات المالية، الابتزاز الإلكتروني، ما يؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة. (1)

فالجريمة السيبرانية لها تأثير على الجانب الاقتصادي، خاصة نتيجة ما يمر به الاقتصاد العالمي نتيجة العولمة وتحرير التجارة الدولية وتحول الاقتصاد العالمي من مرحلة الاقتصاد التقليدي إلى مرحلة الاقتصاد الرقمي مما أدى إلى تصاعد خطورة الجريمة الإلكترونية واتساع حجمها، لقد أصبحت تسبب هذه الجرائم تهديداً حقيقياً للأمن المجتمعي والاقتصاد من خلال عمليات الاحتيال والسرقة والقرصنة التي تتم من خلال الانترنت. (2)

ويرى الباحث أن خصائص هذه الجريمة تدل على أنها من الجرائم الخطيرة على الأمن السيبراني السوداني لذلك لابد من تطوير إستراتيجية وطنية شاملة للوقاية منها وهذه الاستراتيجية تركز على تعزيز وعي الأفراد والمؤسسات، وتطوير البنية التحتية الأمنية. وإنشاء هيئة وطنية مستقلة للوقاية من الجرائم السيبرانية تعمل على التنسيق بين الجهات المعنية، وتوطيد التعاون الدولي علاوة على تعزيز التعاون الإقليمي من خلال تبادل المعلومات والخبرات حول الجرائم السيبرانية.

1- عماد الدين محمد كامل عبد الحميد، الجرائم السيبرانية في زمن كورونا وآثارها على الأمن القومي الاقتصادي، دراسة التحديات القانونية والاقتصادية واستراتيجية المواجهة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد1، 2022م ص 18

2- كريمة صراع، جمال دقيش، الأبعاد الاقتصادية للجريمة الإلكترونية، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، العدد1، 2018م، ص 35-36

المطلب الثاني: أنواع الجرائم السيبرانية:

تتعدد الجرائم السيبرانية وتتطور بشكل كبير، ويمكن أن نذكر بعضاً من أنواعها:

1- الاحتيال عن طريق البريد الإلكتروني أو الإنترنت.

يشير الاحتيال عبر البريد الإلكتروني إلى مجموعة متنوعة من عمليات نصب والأنشطة الخبيثة التي تُنفذ عبر البريد الإلكتروني. تتراوح هذه الهجمات بين عمليات نصب بسيطة تتطلب دفع رسوم مسبقة وتستهدف الأفراد غير المتوقعين، وصولاً إلى هجمات اختراق البريد الإلكتروني للشركات (BEC) المعقدة التي تهدف إلى خداع أقسام المحاسبة الكبيرة لدفع فواتير مزورة. غالباً ما يستخدم مهاجمو الاحتيال عبر البريد الإلكتروني أساليب الهندسة الاجتماعية، مثل انتحال شخصية موثوقة أو استخدام لغة الهندسة الاجتماعية البريد الإلكتروني أساليب

عاجلة أو مشحونة عاطفياً، للتلاعب بضحاياهم وحملهم على اتخاذ إجراءات تضر بهم أو بمؤسساتهم.

ويعدّ الاحتيال عبر البريد الإلكتروني ممارسة خطيرة باتت شائعة بشكل متزايد في عصرنا الرقمي.

وعادةً ما يكون الهدف الرئيسي للمهاجمين هو سرقة الأموال أو البيانات الشخصية، أو كليهما. ويستخدمون أساليب متنوعة، مثل رسائل التصيد الاحتيالي وعمليات النصب، لخداع الضحايا وحملهم على كشف أساليب متنوعة، مثل رسائل التصيد الاحتيالي وعمليات النصب، لخداع الضحايا وحملهم على كشف معلومات حساسة أو تحويل أموال إلى حسابات وهمية.

ويمكن أن تكون آثار الاحتيال عبر البريد الإلكتروني وخيمة، تتراوح بين الخسائر المالية وسرقة الهوية وتشويه السمعة. (1)

ويرى الباحث أن عمليات الاحتيال عبر البريد الإلكتروني ظاهرة مستمرة، ولا يمكن القضاء عليها تمامًا من خلال برامج التوعية والتدريب، ولكن لابد من قوانين وتشريعات قوية تضمن ملاحقة مرتكب الجريمة في أي دولة من دول العالم

2- الجرائم المتعلقة بتزوير الهوية من خلال سرقة المعلومات الشخصية واستخدامها ضد الشخص.

هي جرائم إلكترونية خطيرة تشمل انتحال الشخصية، حيث يسرق المجرمون بياناتك (مثل الاسم، رقم الهوية، الحسابات البنكية) لاستخدامها في الاحتيال المالي، فتح حسابات، الحصول على قروض، أو ارتكاب جرائم أخرى باسمك، وغالباً ما تتم عبر هجمات التصيد الاحتيالي (Phishing) أو المواقع المزيفة لخداع الضحية للكشف عن معلوماته، وتُعاقب هذه الجرائم بشدة بموجب الأنظمة المعلوماتية لمخالفتها سرية وسلامة بيانات الأفراد.

وقد عاقبت المادة الرابعة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية على هذه الجريمة بعقوبة قاسية قد تصل الى ثلاث سنوات والغرامة قد تبلغ مليوني ريال.

فالوصول - دون مسوغ نظامي صحيح - إلى بيانات بنكية، أو ائتمانية، أو بيانات متعلقة بملكية أوراق مالية للحصول على بيانات، أو معلومات، أو أموال، أو ما تتيحه من خدمات يعاقب (1)

أما في قانون جرائم المعلوماتية السوداني الصادر في العام 2007م فإننا نجد أن المادة 11 منه عاقبت على هذه الجريمة أشد من النظام السعودي إذ نصت على أنه: كل من يتوصل عن طريق شبكة المعلومات أو أحد أجهزة الحاسب الآلي وما في حكمها عن طريق الاحتيال أو استخدام اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة بغرض الاستيلاء لنفسه أو لغيره على مال أو سند أو توقيع للسند يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز أربع سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً.

3- هجمات في الأنظمة والتي تعرض شبكة الانترنت للخطر.

الهجوم السيبراني (بالإنجليزية: cyberattack) هو أي نوع من المناورة الهجومية التي تستهدف أنظمة معلومات الحاسوب، أو البنية التحتية، أو شبكات الحاسوب، أو أجهزة الحاسوب الشخصية.

فالمهاجم هو شخص يحاول الوصول إلى البيانات أو الوظائف أو المناطق المحظورة الأخرى في النظام دون الحصول على إذن، ويحتمل أن يكون ذلك بقصد الضرر

ويمكن أن تكون الهجمات الإلكترونية جزءًا من الحرب الإلكترونية أو الإرهاب الإلكتروني. كما يمكن استخدام الهجوم الإلكتروني من قبل دول ذات سيادة، أو أفراد، أو مجموعات، أو مجتمع، أو منظمات أو حتى عصابات، وقد تنشأ هذه الهجمات الإلكترونية (السيبرانية) من مصدر مجهول.

وقد يسرق الهجوم الإلكتروني هدفًا محددًا أو يغيره أو يدمره عن طريق اختراق نظام حساس. وتتراوح الهجمات الإلكترونية بين تثبيت برامج التجسس على جهاز حاسوب شخصي ومحاولة تدمير البنية التحتية لدول بأكملها. يسعى الخبراء القانونيون إلى قصر استخدام المصطلح على الحوادث التي تسبب أضرارًا جسيمة، وتمييزه عن خروقات واختراقات البيانات الروتينية وأنشطة القرصنة الأوسع نطاقًا. (2)

ومن أشهر الاختراقات الإلكترونية "السيبرانية" القضية التي حازت على أوساط شبكات التواصل الاجتماعي والشوارع الأمريكية وهي قضية التأثير على الانتخابات الأمريكية عام 2016.

وقد رصد الباحثون في معهد IBM ، أن الخسائر التي تكبدتها الولايات المتحدة بسبب هذه القضية وصلت الي ما يزيد عن 35 مليون دولار أمريكي، وعلى الرغم من توجيه البعض أصابع الاتهام إلى روسيا بتنفيذ تلك الاختراقات إلا أن مهندسي تقنية المعلومات يدركون جيداً أن هذا الاتهام هو (هراء تقني) لا يمكن أن يستند على أي دليل تقني يؤكد لهم صحته أو إثباته وخاصة أن الشخص المخترق مهما كان بسيطاً إلا أنه لا يمكن أن يكون غيباً إلى درجة أن يترك الأثر الرقمي IP واضحاً للعيان، كما أنه يمكنه الاختفاء إلكترونياً تحت نطاق أي دولة يختارها سواء عبر مناطق روسيا أو كوريا الجنوبية بينما هو قابع في أحد شقق ميامي أو لوس أنجلوس. (3)

1- نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي 1428 هـ

2- <https://ar.wikipedia.org/wiki>

3- نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي، 1428هـ، المادة 5

ونجد أن المنظم السعودي يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على أربع سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كل شخص يرتكب أيًا من الجرائم المعلوماتية الآتية:

- الدخول غير المشروع لإلغاء بيانات خاصة، أو حذفها، أو تدميرها، أو تسريبها، أو إتلافها، أو تغييرها، أو إعادة نشرها.

- إيقاف الشبكة المعلوماتية عن العمل، أو تعطيلها، أو تدمير، أو مسح البرامج، أو البيانات الموجودة، أو المستخدمة فيها، أو حذفها، أو تسريبها، أو إتلافها، أو تعديلها.

- إعاقة الوصول إلى الخدمة، أو تشويشها، أو تعطيلها، بأي وسيلة كانت. (1)

4- الابتزاز الإلكتروني من خلال برامج الفدية:

هو استخدام التكنولوجيا والإنترنت لتهديد شخص ما بنشر معلومات حساسة أو محرجة بهدف الحصول على المال، أو إجباره على فعل شيء ما، مادي أو جنسي.

أما القضية الأكثر شهرة في مجال الجرائم الإلكترونية على مستوى العالم فقد كانت قضايا طلب دفع الفدية Pay Ransom والابتزاز الإلكتروني Cyber Extortion، حيث قام كثير من المجرمين الإلكترونيين الهاكرز (Hackers) باختراق أجهزة أشخاص ومنظمات وحصلوا من خلال تلك الأجهزة على معلومات حساسة أو وثائق سرية أو وسائل متعددة ثم قاموا بنسخ تلك البيانات إلى أجهزةهم وابتزاز أصحابها بمبالغ مادية حتى يقوموا بإعادة تلك المعلومات لهم، أو حتى يقوموا بعدم نشرها على الإنترنت.

ويُعاقب عليها بموجب نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المادة 3 بعقوبة أساسية وعقوبة مشددة.

العقوبة الأساسية: السجن لمدة تصل إلى سنة، وغرامة تصل إلى 500,000 ريال سعودي، أو كليهما.

العقوبات المشددة: قد تصل العقوبة إلى السجن 3 سنوات وغرامة 2 مليون ريال سعودي في حالات التشهير، أو الإضرار بالسمعة، أو الاستغلال الجنسي، حسب جسامة الفعل.

وفي القانون المصري جريمة الابتزاز الإلكتروني تجرمها المادة 26 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018، التي تعاقب بالسجن المشدد الذي قد يصل لخمس سنوات وغرامة كبيرة (500 ألف إلى مليون جنيه) كل من استخدم التكنولوجيا لتهديد شخص بنشر بيانات مسيئة أو إفشاء أسرار لدفعه لفعل شيء ما، مع تجريم الأفعال التي تمس السمعة والخصوصية عبر الإنترنت، وتتضمن العقوبات السجن والغرامات، ويتم التعامل معها عبر بلاغات لمباحث الإنترنت والجهات المختصة. (1)

أما في السودان فإن جريمة الابتزاز الإلكتروني تُعالج بشكل رئيسي بموجب قانون جرائم المعلوماتية لسنة 2007 تعديل 2018، وتحديداً المادة 10 التي تعاقب بالحبس لمدة تصل سنتين، أو الغرامة، أو كليهما، كل من استخدم الشبكة المعلوماتية في تهديد شخص أو ابتزازه لحمله على فعل أو الامتناع عنه (ولو كان مشروعاً).

وتشدد العقوبات لتصل إلى 7 سنوات إذا كان التهديد بالقتل أو الأذى الجسيم، مع وجود تعديلات حديثة (2025) تزيد من العقوبات وتثير مخاوف حول حرية التعبير، مع التأكيد على عدم جواز دفع المال للمبتز وضرورة الإبلاغ.

5- جرائم التجسس الإلكتروني من خلال الوصول إلى البيانات السرية من قبل المتسللين.

هي اختراقات غير قانونية للأنظمة لسرقة معلومات حساسة (ملكية فكرية، استراتيجيات عمل، بيانات عملاء) عبر تقنيات مثل البرامج الضارة، التصيد الاحتيالي، واستغلال الثغرات، وتُعاقب عليها الأنظمة القانونية بغرامات مالية كبيرة بالسجن حسب خطورة الجريمة، بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية أو إضرار بالمنافسين، وتتضمن العقوبات في السعودية السجن والغرامات تصل لملايين الريالات، مع تشديدها إذا تم حذف البيانات أو تعطيل النظام..

1- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018م

أما جرائم التجسس الإلكتروني في السودان، التي تشمل اختراق بيانات الشركات السرية، تُعالج بموجب قانون جرائم المعلوماتية لسنة 2007، وتتضمن أركان مادية ومعنوية تتمثل في نية اختراق النظام وسرقة البيانات لغرض التنافس أو الإضرار، وتُعاقب بالسجن والغرامة، وتعتمد على التجسس الاقتصادي عبر استغلال الثغرات الأمنية أو المتعاونين من الداخل للوصول إلى أسرار تجارية لتحقيق مكاسب تنافسية أو إلحاق الأذى بالمؤسسات.

ومن خلال ما ورد فإن الباحث يرى أن التشريعات الجنائية الوطنية لحماية الأمن السيبراني غير كافية خاصة ما يتعلق بجرائم التجسس لأنها صعبة الإثبات، بل أن الجاني يصعب الحصول عليه.

المبحث الثالث:

طبيعة الجرائم السيبرانية وأثرها على الأمن القومي

المطلب الأول: طبيعة الجرائم السيبرانية:

أدى ظهور أنماط مستحدثة من الجرائم السيبرانية التي رافقت مسيرة ونشأة التقدم في التقنية، الكثير من التساؤلات التي تتعلق بتحديد طبيعتها باعتبارها جريمة مستحدثة وتمييزة عن باقي الجرائم التقليدية من خلال موضوعها وخصائصها، وكذلك تعدد المحاولات الرامية إلى تصنيفها وتحديد صورها المختلفة. فلم تعد تقتصر الجرائم السيبرانية على إقليم دولة واحدة، بل تجاوزت حدود الدول وهي جرائم مبتكرة ومستحدثة تمثل ضرباً من ضروب الذكاء الإجرامي، لذلك استعصى إدراجها ضمن الأوصاف الجنائية التقليدية في القوانين الجنائية الوطنية والأجنبية، وتثير مسألة الإثبات في جرائم الأمن السيبراني العديد من المشكلات وعلى مستويات مختلفة، منها ما يتعلق بإجراءات البحث والتحري، ومنها ما هو متعلق بخصائص وطبيعة الدليل المعلوماتي.

كما قد يشكل تشفير البيانات المخزنة معلوماتياً أو المنقولة عبر بروتوكولات خاصة عبر شبكة الإنترنت عائقاً كبيراً أمام كشف هذه الجرائم وإثباتها، ومن المؤكد أن ارتباط هذا النوع من الإجرام بالجانب التقني والتطور السريع للتكنولوجيا، جعل له طبيعة خاصة تجعل من الإجراءات الكلاسيكية في إثبات الجرائم التقليدية عاجزة عن التعامل مع مسرح جريمة افتراضي يتطلب معرفة تقنية متطورة ونمطاً فريداً من المهارات الفنية في استخلاص الأدلة، الأمر الذي حتم على المشرعين في مختلف دول العالم، على الإسراع في إرساء دعائم منظومة قانونية، لتوفير الإطار الإجرائي والموضوعي لمكافحة هذه الظاهرة الإجرامية. ومن طبيعة جرائم الأمن السيبراني قد يكون السلوك الإجرامي فيها بصورة بسيطة كما في جريمة القذف، وقد تكون بصورة معقدة كما في جرائم الجماعات الارهابية.

فالقانون الجنائي لا يعول كثيراً على الوسيلة التي ارتكبت بها الجريمة أو وقع بها السلوك ولا يعتد بزمان أو مكان وقوع الجريمة إلا عند تقديره للظروف المشددة أو المخففة، فيستوي القتل أن يكون بمسدس أو بالسكين، أو حتى عن طريق الريموت كنترول أو بواسطة أجهزة الحاسوب. (1)

1- عبد العزيز غرم الله آل جارالله، جرائم الإنترنت وعقوباتها وفق نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي دراسة مقارنة، دار الكتاب الجامعي، الرياض، الطبعة الأولى، 2017 م ص 88

ومن طبيعتها أنها في بعض الأحيان تقع على الأنشطة التي تمس أمن الدولة السيبراني، كاختراق الأنظمة الحكومية أو نشر معلومات حساسة تهدد السلامة العامة.

كما تختلف فيها العقوبات بحسب نوع الجريمة وآثارها، إذ تمتد من السجن لمدة سنة إلى عشر سنوات، ومن غرامة مالية بسيطة إلى غرامة مالية كبيرة.

المطلب الثاني: أثر الجرائم السيبرانية على الأمن القومي:

إن التطور الهائل في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بالرغم من أنها تتيح إمكانات هائلة لتنمية المجتمعات، فإنها تخلق فرصاً جديدة للجناة، وقد تسهم في زيادة معدل الأنشطة الإجرامية وتنوعها، وقد يكون لها آثار ضارة على الدول والمؤسسات وعلى رفاه الأفراد والمجتمع ككل،

لأن استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يؤثر كثيراً على حجم الجرائم السيبرانية وسرعتها ونطاقها، بما في ذلك الجرائم ذات الصلة بالإرهاب والجرائم المنظمة عبر الوطنية، مثل الاتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، لذلك تعددت آثار الجرائم السيبرانية ويمكننا أن نذكر بعضاً منها كما يلي:

1- تأسيس المواقع الالكترونية الإرهابية والإجرامية عبر الشبكات:

إن من أخطر وسائل الإرهاب الالكتروني إنشاء مواقع افتراضية تمثل التنظيمات الإرهابية وهي مواقع آخذة في الازدياد مع ازدياد المنظمات الإرهابية، حيث تعلن عبر هذه المواقع تحملها مسؤولية إحدى الهجمات التي ارتكبت، أو بيانات تنفي أو تعلق على أخبار صادرة من منظمات أو جهات دولية أخرى، فالإرهاب الالكتروني يعتمد على استخدام الإمكانات العلمية والتقنية واستغلال وسائل الاتصال والشبكات المعلوماتية من أجل تخويف وترويع الأمنيين، وإلحاق الضرر بهم أو تهديدهم بما يضرهم. (1)

1- محمد بن عبد العزيز بن محمد العقيل، التحريض الالكتروني على الإرهاب، ص16

وسخرت التنظيمات الإرهابية الشبكة الرقمية والفضائيات لأغراضها الدعائية، منذ شرع تنظيم القاعدة الإرهابي قبل نحو عقد من الزمن في بث بياناته عبر الانترنت وبعض القنوات التلفزيونية العربية والعالمية، حتى برز في السنوات الخمس الأخيرة نشاط "رقمي" فعال للجماعات المتطرفة لتسويق بياناتها وصور فعاليتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي لاسيما "فيسبوك" و"تويتر"، في سعيها لتعزيز إستراتيجية "بروباغندا" لا تهدف إلى نشر ثقافتها المتطرفة و"التكفيرية" فحسب، بل إلى شن حرب نفسية للتأثير في الخصوم، والسعي إلى استقطاب الشباب للتطوع في صفوفها والقتال في البلدان التي تحارب فيها مثل أفغانستان والعراق وسوريا واليمن ودول أخرى.

وفيما يتعلق بتنظيم القاعدة الإرهابي مثلاً فهناك مواقع الكترونية تقوم بنشر أفكاره مثل موقع البتار، فهي مجلة عسكرية الكترونية متخصصة تصدر عن التنظيم الإرهابي وتختص بالمعلومات الميدانية والعسكرية والقتالية. (1)

عموماً تلجأ الجماعات الإرهابية لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي للترويج لأفكارها وتجنيد الشباب والشابات من مختلف جنسيات العالم مما كان له الأثر الواضح في الأمن القومي الوطني والإقليمي والدولي.

2- تدمير المواقع والبيانات الالكترونية:

وهو عبارة عن هجوم ضار يهدف إلى الوصول بشكل غير قانوني إلى البيانات أو تعطيل العمليات الرقمية أو إتلاف المعلومات، إذ يقوم بهذا الهجوم جواسيس الشركات والقرصنة والجماعات الإرهابية والدول القومية المعادية والمنظمات الإجرامية والمتسللون المنفردون والموظفون الساخطون.

وقد شهدت السنوات الأخيرة شن العديد من الهجمات الإلكترونية رفيعة المستوى، وهو ما نتج عنه كشف بيانات حساسة، وعلى سبيل المثال، ففي عام 2017 اخترق مهاجمون وكالة Equifax، وهو ما أدى إلى اختراق البيانات الشخصية لحوالي 143 مليون مستهلك، كما أفادت شركة ماريوت الدولية في عام 2018 تسلل مهاجمون إلى خوادمها وسرقة بيانات ما يقرب من 500 مليون عميل. (2)

1- أحمد عبد الباقي الناهي، صدام عبد الستار رشيد، السياسة الاعلامية لتنظيم داعش، الأهداف وسبل المعالجة، المجلة السياسية والدولية، العراق: الجامعة المستنصرية، العدد 30، 2016، ص 27.

2- <https://bakkah.com/ar/knowledge-center>

3- السيطرة على تطبيقات الذكاء الاصطناعي:

لا تتوقف أخطار الذكاء الاصطناعي عند الجانب الاقتصادي المتمثل في فقدان الوظائف، بل تتعدى ذلك إلى الجانب الأخلاقي، لكن العالم يفتقد حالياً إلى جهة رقابية للسيطرة على ذلك

فإذا كان البشر لا يتفوقون على مجموعة واحدة من المبادئ والقيم فإن المشكلة ليست في الذكاء الاصطناعي بحد ذاته لكنها في البشر أنفسهم، إذ تتعلم الآلة في الوقت الحالي سلوكياتها من المستخدمين.

وفي ظل ازدياد خطورة هذا النوع الجديد من الجرائم بات من الضروري تضافر الجهود الوطنية الدولية، لمكافحته، وذلك عن طريق وضع إستراتيجية أمنية وقضائية عالمية من شأنها ملاحقة وتفكيك شبكات السيطرة على تطبيقات الذكاء الاصطناعي والحد من أثارها الوخيمة، لأن القوانين الوطنية لا يمكن وحدها أن تكافح هذه الجريمة الخطيرة.

4- تعطيل المطارات حول العالم بسبب الاختراقات الالكترونية والحوادث والسيبرانية:

تعتمد جميع وظائف المطارات بشكل كبير على أنظمة مترابطة، مما يجعلها أهدافاً جذابة للمجرمين الإلكترونيين، ويتسبب الهجوم في تعطيل أنظمة تسجيل الوصول في العديد من المطارات الرئيسية، مثلاً الهجوم على مطار هيثرو وبروكسل وبرلين في يوم 2025/10/22م، شمل نطاق التأثير: تعطلت عمليات معالجة الركاب، ومناولة الأمتعة، وأكشاك الخدمة الذاتية، واضطرت شركات الطيران إلى اللجوء إلى إجراءات يدوية احتياطية، مما أدى إلى طوابير طويلة وبقاء ركاب عالقين. (1)

المبحث الرابع**آليات مكافحة الجرائم السيبرانية والتحديات التي تواجهها****المطلب الأول: دور التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية في مكافحة الجرائم السيبرانية:****أولاً: دور التشريعات الوطنية:**

الجرائم السيبرانية، من الموضوعات الحديثة التي فرضت نفسها بقوة على المستويين الوطني والدولي والتي تطرح على المشرع الجنائي ضرورة مواجهتها بإجراءات قانونية حاسمة وراعية لمكافحتها وعقاب مرتكبيها، مع ارساء قواعد موضوعية وإجرائية متكاملة فيما بينها لتشكل حلقات الحماية للمصالح الاجتماعية المتعاظمة في أمن الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات المعاصرة. (2)

فالتدخل التشريعي لمواجهة القصور في القوانين الحالية أو تحديثها بالنص صراحة على العقوبات الرادعة والقاسية في حالة ثبوت ارتكاب جريمة الأمن السيبراني التي تتسبب في الاضرار بأمن الدولة من الداخل ومن الخارج.

1- <https://www.google.com/search?q=>

2- باكر الطاهر، مكافحة الجرائم الالكترونية بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، العدد 4، ديسمبر 2022م ص 39

وتهدف قوانين مكافحة الجرائم السيبرانية للحد من هذه الجرائم وآثارها الخطيرة وذلك بتحديد العقوبات المترتبة عليها، للمساعدة في تحقيق أمن المعلومات، وحماية المصلحة العامة والأخلاق، وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية وحماية الأمن والاقتصاد الوطني. (1)

فالأمن المعلوماتي هو جزء حيوي من الأمن القومي، وإن المسؤولية يجب أن يتعاون فيها كل من الجهات التقنية والأمنية والقضائية ولا بد من تحديث الأنظمة والإجراءات الجنائية بما في ذلك اتخاذ تدابير من أجل ضمان أن تكون الجزاءات بشأن سلطات التحقيق وقبول الأدلة على نحو ملائم، وإصدار مراسيم من أجل تنظيم تكوين محققين ورجال شرطة وقضاة على التقنية

المعلوماتية والمعرفة الكافية لجرائم الانترنت. (2)

ثانياً: دور الاتفاقيات الدولية:

تلعب الاتفاقيات الدولية دوراً محورياً في مكافحة جرائم الأمن السيبراني عبر توفير إطار عالمي للتعاون بين الدول، حيث تُجرّم أفعالاً سيبرانية مشتركة، وتُسهّل تبادل المعلومات وتجميد الأصول الإجرامية، وتدعم بناء القدرات التقنية للدول النامية، مما يعزز القدرة على منع التحقيقات في الجرائم العابرة للحدود وحماية الأفراد والمجتمعات من تهديدات إلكترونية متزايدة.

ولم تعد الجرائم السيبرانية تقتصر على ما نشاهده من هجمات إلكترونية، ومن إساءة استخدام لوسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر ومدونات و واتس آب وغيرها بل سوف يستحدث ما هو اشد وانكأ ضرراً منها ، و عليه فإن مكافحة هذه الجريمة تعد مسؤولية مشتركة تتطلب أعلى درجات التعاون و التنسيق بين الدول، و الاستعداد الكامل لتبادل المعلومات الأمنية بأسرع ما يمكن بين الأجهزة المعنية و عبر وسائل آمنة، مع ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق مع المؤسسات الدولية المعنية بمواجهة هذا المشكلة وبخاصة الإنترنت لمواجهة كافة أشكال جرائم السيبرانية. (3)

1- <https://www.ncc.gov.sa/ar/AboutUs/Pages/Cybersecurity.aspx>

2- الطاهر بن يحيى ناعوس، مكافحة الإرهاب الإلكتروني ضرورة بشرية وفريضة شرعية، ص26

3- د. سليمان مبارك، الإرهاب الإلكتروني وطرق مكافحته، ص16

الأهداف الرئيسية للاتفاقيات الدولية

- 1- **التجريم المشترك:** توحيد تعريف وتجريم الأفعال السيبرانية مثل الوصول غير المشروع، وإفساد البيانات، والاعتداءات الجنسية على الأطفال عبر الإنترنت.
 - 2- **إنشاء آليات التعاون الفوري بين سلطات إنفاذ القانون،** بما في ذلك إنشاء شبكات اتصال على مدار الساعة لتبادل المعلومات.
 - 3- **المساعدة التقنية وبناء القدرات:** تقديم الدعم الفني وتدريب الكوادر في الدول الأقل نمواً لتعزيز قدراتها على مكافحة الجرائم السيبرانية.
 - 4- **حماية الضحايا:** التركيز على حماية الضحايا والفئات الضعيفة، وتوفير سبل الانتصاف والعدالة لهم.
 - 5- **تجميد ومصادرة العائدات:** تجميد ومصادرة العائدات الإجرامية الناتجة عن هذه الجرائم، مما يحرم المجرمين من الاستفادة من أفعالهم.
- تعزيز التعاون والتنسيق مع المؤسسات الدولية المعنية بمواجهة ذات المشكلة وبخاصة الإنتربول لمواجهة كافة أشكال جرائم الأمن السيبراني، والعمل على دراسة ومتابعة المستجدات على الساحة العالمية خاصة فيما يتعلق بعمليات الجرائم السيبرانية
- أمثلة على الاتفاقيات الدولية:**

1- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم السيبرانية (اتفاقية هانوي):

هي أول صك عالمي ملزم يُنشئ إطاراً قانونياً دولياً لمكافحة الجريمة السيبرانية، اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2024م، إذ جرى إعداد الاتفاقية في إطار أعمال اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية.

2- **اتفاقية مجلس أوروبا (اتفاقية بودابست):** اتفاقية سابقة ساهمت في مواءمة القوانين وتعزيز التعاون في التحقيقات، هي أول معاهدة دولية شاملة لمواجهة الجرائم الإلكترونية، تم تبنيها في بودابست عام 2001، وتُعد إطاراً قانونياً موحداً لتوحيد القوانين الوطنية، وتحسين أدوات التحقيق، وتسهيل التعاون الدولي في مكافحة الجرائم السيبرانية مثل الاحتيال الإلكتروني والمواد الإباحية للأطفال، وتتضمن تجريم أفعال

معينة، وتوفير صلاحيات إجرائية للتحقيق وجمع الأدلة الإلكترونية، وتقديم المساعدة المتبادلة بين الدول لحماية البنية التحتية الرقمية والمجتمعات. (1)

3- الاتفاقية العربية لمكافحة الجرائم المعلوماتية: اتفاقية إقليمية تهدف إلى مواجهة الجريمة المعلوماتية في العالم العربي، وتعزيز التعاون وتدعيمه بين الدول العربية في مجال مكافحة جرائم تقنية المعلومات، لدرء أخطار هذه الجرائم حفاظاً على أمن الدول العربية، ومصالحها، وسلامة مجتمعاتها، وأفرادها. (2)

المطلب الثاني: تحديات مكافحة الجرائم السيبرانية:

هناك العديد من الصعوبات العملية، في تحديد استراتيجية فعالة، على الأقل في الوقت الراهن لمكافحة الجريمة السيبرانية وذلك للأسباب الآتية:

1- صعوبة التوصل إلى الأدلة الرقمية والتحفظ عليها:

تتمثل صعوبة التوصل للأدلة الرقمية والتحفظ عليها في هشاشتها وتغيرها السريع، والتعقيد التقني لجمعها وتحليلها، والحاجة لخبراء متخصصين، وصعوبة إثبات سلامتها من التلاعب، والتحديات القانونية المتعلقة بموثوقيتها، مما يتطلب بروتوكولات دقيقة ومهارات فنية لضمان قبولها كدليل قانوني.

كما أنها صعبة الإثبات لأسباب ترجع إلى الجاني أو إلى المجني عليه، وإلى وسيلة تنفيذها، حيث تتم هذه الجريمة بشكل منظم من إقليم دولة واحدة باستخدام الإنترنت، إضافة إلى أن الجاني مجرم محترف لا يترك أثراً جانبية خارجية للجريمة مما يصعب إثباتها كما أن المجني عليه غالباً مؤسسات عامة أو خاصة يحجمون عن التبليغ عنها تجنباً للإساءة إلى السمعة وهز الثقة فضلاً عن إمكانية تدمير الدليل في مدة زمنية قياسية. (1)

1- <https://www.google.com/search?q>

2- المادة (1) من الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، 2016م

3- د. يونس عرب، جرائم الكمبيوتر والإنترنت المركز العربي للبحوث والدراسات الجنائية، 2002 ص8.

2. القصور التشريعي في تحديد مفهوم الجريمة الالكترونية:

لم يستقر الفقه على وضع تعريف محدد للجريمة السيبرانية، كون الجرائم المستحدثة تتطور من حين إلى آخر، وهناك من أطلق على هذه الجريمة المعلوماتية، أو جرائم الحاسوب والكمبيوتر، أو جرائم الإنترنت، أو جرائم الشبكة العنكبوتية، أو جرائم تقنية المعلومات.

وتعد الجريمة السيبرانية من أكبر التحديات التي تواجهنا في عالمنا المعاصر، ومكان الخل في القصور التشريعي ومفاهيم الجريمة الالكترونية، فالإشكالية الأساسية فيها هي: ما مدى وفاء وفعالية هذه التشريعات في مكافحة هذه الجرائم الخطيرة، وما مدى نجاعة قواعدها الموضوعية والإجرائية في تحقيق الردع العام؟ ثم كيف يمكن سد الفراغات والنقائص الملموسة على أرض الواقع؟ (1)

3- قصور النصوص التشريعية الخاصة بمواجهة تلك الجرائم:

تكمن المشكلة في عدم قدرة تطبيق النصوص القانونية التقليدية على الجرائم الإلكترونية، وعدم وجود التشريعات القادرة على التعامل مع هذا النوع من الجرائم، وبما أن مبدأ الشرعية الجنائية ينص على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ومدلول ذلك أن القاضي لا يستطيع أن يتوسع في تفسير النصوص التقليدية لتطبيقها على الجرائم الإلكترونية، وقد ثار هذا الموضوع في القضاء الفرنسي للنظر في مدى تطبيق النصوص التقليدية على مثيلتها المرتكبة في الجرائم الإلكترونية، ومن ذلك صدور حكم من القضاء الفرنسي باعتبار قيام موظف بإحدى الشركات بتصوير التصميمات الخاصة بآلة لتصنيعها وتسويقها بمشروع آخر بالاستعانة بهذه التصميمات سرقة دون البحث فيما إذا كانت هذه التصميمات محمية ببراءة الاختراع. (2)

1- فاطمة الزهراء رضاني، القصور التشريعي الجنائي في مجال الجريمة المعلوماتية، مجلة الأستاذ الباحث للعلوم القانونية والسياسية، يونيو 2022م العدد 2، ص 878

2- د. مدحت رمضان، جرائم الاعتداء على الأشخاص والإنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000 ص. 18.

4- قصور التعاون بين الدول في مجالات مكافحة:

إن المسؤولية عن منع الجريمة السيبرانية ومكافحتها تقع على عاتق جميع الدول، التي لا بد لها أن تتعاون فيما بينها، بدعم ومشاركة من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، وكذلك المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، وكيانات القطاع الخاص، إذا أرادت لجهودها في هذا المجال أن تكون فعالة.

ويأتي سبب قصور التعاون بين الدول في مكافحة هذه الجريمة من تحديات قانونية، تقنية، سياسية، واختلاف التشريعات، مثل صعوبة تحديد الاختصاص القضائي لدول متعددة، تباين تعريف الجرائم السيبرانية، بطء الاستجابة القانونية لسرعة التطور التكنولوجي، وعدم توفر إرادة سياسية كافية أو آليات تنفيذ فعالة للاتفاقيات، رغم الجهود الدولية كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية (اتفاقية هانوي 2024م) لتجاوز هذه العقبات. (2)

إن جرائم الإنترنت في الدول العربية تختلف عن مناطق أخرى في العالم، فيجب أن ندرك بأن أمن المعلومات في هذه المنطقة يتأثر بكثير من العوامل مثل نمو قاعدة المستخدمين، وضعف الوعي الأمني، وانعدام التدريب اللازم للقائمين على هذا الأمر، وعدم وجود اللوائح الأمنية والقوانين التي تعاقب مرتكب هذا النوع من الجرائم.

الخاتمة:

وبعد أن استعرضنا دور التشريعات الجنائية الوطنية والاتفاقيات الدولية في الحماية من جرائم الأمن السيبراني يتبين للباحث مدى أهمية تكامل الجهود المحلية والدولية في عالمنا اليوم وعلينا ان نحث الخطى في هذا المجال لسن القوانين الرادعة التي تكافح هذه الجريمة ونختتم هذا البحث بأهم النتائج والتوصيات كالآتي:

أولاً: النتائج:

- 1- الأمن السيبراني يهتم بإنشاء أنظمة حماية متطورة تمنع الاختراقات وتحافظ على البيانات من التلاعب أو التسريب.
- 2- تعتمد جرائم الأمن السيبراني على مستوى من الذكاء المرتفع في ارتكابها
- 3- فرض التطور المستمر في وسائل تكنولوجيا المعلومات تحديات جديدة على المشرع لمواجهة جرائم الأمن السيبراني.
- 4- وفرت البيئة الرقمية الجديدة فرصة كبيرة للمجرمين لتنفيذ جرائمهم دون التقيد بمكان معين.
- 5- أثر التباين الواضح في التزام الدول بتنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بجرائم الأمن السيبراني مما أدى الى الحد من فعالية مواجهة الجرائم العابرة للحدود.
- 6- صعوبة الإثبات لأسباب ترجع إلى الجاني أو إلى المجني عليه، وإلى وسيلة تنفيذها، حيث تتم هذه الجريمة بشكل منظم من إقليم دولة واحدة باستخدام الإنترنت.
- 7- الوعي المجتمعي يمثل خط الدفاع الأول في مواجهة الجرائم السيبرانية
- 8- الرؤية المستقبلية الفعالة لمكافحة الجرائم السيبرانية تستلزم الجمع بين التطور التكنولوجي والمرونة القانونية.

ثانياً: التوصيات:

- 1- يوصي الباحث بالعمل على تشريع العقوبات الرادعة التي تشمل السجن والغرامات للحد من ارتكاب هذه الجرائم، وتشديد العقوبات حتى على الشروع والمساعدة فيها.
 - 2- الاهتمام بإنشاء أنظمة حماية متطورة تمنع الاختراقات وتحافظ على البيانات من التلاعب
 - 3- تفعيل الاتفاقيات الدولية في هذا المجال وتوسيع دائرة الانضمام اليها لتصبح اتفاقيات شارع
 - 4- تبادل المعلومات بين الدول فيما يتعلق بالجرائم السيبرانية وتوحيد آليات تسليم المجرمين
 - 5- العمل على بناء ثقافة أمنية استباقية، مما يقلل الخسائر المالية ويحافظ على خصوصية البيانات ويعزز الثقة الرقمية للمجتمع ككل.
 - 6- توعية المجتمعات بواسطة المنظمات والجمعيات ذات العلاقة لأنها تمثل خط الدفاع الأول في مواجهة الجرائم السيبرانية.
- المراجع والمصادر:
- 1- د. عبد الفتاح الصيفي، التعزير والاتجاهات الجنائية المعاصرة، معهد الإدارة الرياض، 1399هـ.
 - 2- سعد مفلح الصويلح، المواجهة الأمنية للاختراقات الالكترونية المؤثرة على الامن القومي، المجلة العربية للدراسات الأمنية، 2024م.
 - 3- الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، 2022م
 - 4- د. وليد أحمد الروضان، الفرق بين أمن المعلومات والأمن السيبراني، صحيفة الجزيرة الإلكترونية، مؤسسة الجزيرة للصحافة والنشر. العدد 16631، هـ 1431.
 - 5- مهدي رضا، الجرائم السيبرانية وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، 2021م، العدد2.
 - 6- عدنان إبراهيم وبشير فايز خضر، الأدلة الرقمية واثبات الجرائم السيبرانية ما بين التأصيل والتأويل، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، 2021م العدد1.
 - 7- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018، المادة 209.

- 8- رانا مصباح عبد المحسن، آليات مكافحة الجرائم المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية، المجلة القانونية، العدد 5 2023م.
- 9- د. محمود عمر محمود، الجرائم المعلوماتية والإلكترونية، خوارزم العلمية، الطبعة الأولى، 2015 م.
- 10- عدنان إبراهيم وبشير فايز محمد، الأدلة الرقمية واثبات الجرائم السيبرانية ما بين التأصيل والتأويل، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، العدد 1، 2021م.
- 11- محمود أحمد القرعان، الجرائم الإلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2017م.
- 12- بوطلاعة وداد بوكور ومنال، الهجمات السيبرانية على البنية التحتية الحرجة، دراسة في ضوء القانون الدولي العام، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، العدد 2، 2022م.
- 13- عماد الدين محمد كامل عبد الحميد، الجرائم السيبرانية في زمن كورونا وآثارها على الأمن القومي الاقتصادي، دراسة التحديات القانونية والاقتصادية واستراتيجية المواجهة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 1، 2022م.
- 14- كريمة صراع، جمال دقيش، الأبعاد الاقتصادية للجريمة الإلكترونية، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، العدد 1، 2018م.
- 15- عبد العزيز غرم الله آل جارالله، جرائم الإنترنت وعقوباتها وفق نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي دراسة مقارنة، دار الكتاب الجامعي، الرياض، الطبعة الأولى، 2017 م.
- 16- محمد بن عبد العزيز بن محمد العقيل، التحريض الإلكتروني على الإرهاب.
- 17- أحمد عبد الباقي الناهي، صدام عبد الستار رشيد، السياسة الاعلامية لتنظيم داعش، الأهداف وسبل المعالجة، المجلة السياسية والدولية، العراق: الجامعة المستنصرية، العدد 30، 2016، م.
- 18- باكر الطاهر، مكافحة الجرائم الإلكترونية بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، العدد 4، ديسمبر 2022م.
- 19- الطاهر بن يحيى ناعوس، مكافحة الإرهاب الإلكتروني ضرورة بشرية وفريضة شرعية،
- 20- د. سليمان مبارك، الإرهاب الإلكتروني وطرق مكافحته،
- 21- د. يونس عرب، جرائم الكمبيوتر والإنترنت المركز العربي للبحوث والدراسات الجنائية، 2002 م.

- 22- فاطمة الزهراء رمضان، القصور التشريعي الجنائي في مجال الجريمة المعلوماتية، مجلة الأستاذ الباحث للعلوم القانونية والسياسية، يونيو 2022م العدد 2.
- 23- د. مدحت رمضان، جرائم الاعتداء على الأشخاص والإنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000م،
- 24- نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي 1428 هـ
- 25- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصري، رقم 175 لسنة 2018م
- 26- قانون مكافحة جرائم المعلوماتية السوداني 2007م
- 27- <https://www.google.com/search?q>
- 28- <https://www.monshaat.gov.sa/sites/default/files>
- 29- <https://www.rmg-sa.com>
- 30- <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- 31- <https://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page>
- 32- <https://bakkah.com/ar/knowledge-center>
- 33- <https://www.ncc.gov.sa/ar/AboutUs/Pages/Cybersecurity.aspx>
- 34- <https://www.unodc.org/unodc/index.html>

تطور التشريعات في بلاد الرافدين: من قانون أورنمو إلى قانون حمورابي

إعداد:

م. د. أحمد محمد سعدون الموسوي

وزارة التربية

مديرية تربية بغداد / الرصافة الثالثة

البريد الإلكتروني:

ahmeedalshraa@gmail.com

رقم الهاتف:

07709705212

تاريخ قبول البحث: 13 / 12 / 2025

تاريخ استلام البحث: 18 / 10 / 2025

الملخص بالعربية

يتناول هذا البحث دراسة تطور التشريعات في حضارات بلاد الرافدين القديمة، بدءًا من شريعة أورنمو وصولًا إلى شريعة حمورابي. يركز البحث على الأبعاد القانونية والاجتماعية والدينية للقوانين في المجتمعات القديمة، مع تحليل مفهوم العدالة والحق في الفكر السومري. كما يدرس البحث النصوص القانونية في مدن لكش وأوروك وأيسن، موضحة كيفية تعامل هذه المجتمعات مع الجرائم والعقوبات وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. يسلط البحث الضوء أيضًا على دور الدين في صياغة التشريعات وأثر السلطة الملكية في تحقيق النظام والاستقرار الاجتماعي. ويهدف البحث إلى تقديم رؤية متكاملة ودقيقة للنصوص القانونية القديمة، مع إبراز خصوصية الفكر القانوني الرافديني وأهميته في تأسيس أقدم النظم القانونية المكتوبة في التاريخ.

Abstract (English)

This study investigates the development of legislation in ancient Mesopotamian civilizations, from the Code of Ur-Nammu to the Code of Hammurabi. The research emphasizes the legal, social, and religious dimensions of laws in these early societies, analyzing the concept of justice and rights in Sumerian thought. It examines legal texts from cities such as Lagash, Uruk, and Isin, illustrating how these communities managed crimes, punishments, and social-economic relations. The study also highlights the role of religion in shaping legislation and the influence of royal authority in maintaining social order and stability. The research aims to provide a comprehensive and precise understanding of ancient legal texts, demonstrating the distinctiveness of Mesopotamian legal thought and its significance in establishing the earliest codified legal systems in history.

الكلمات المفتاحية / Keywords

التشريع الرافديني / Mesopotamian Legislation
شريعة حمورابي / Code of Hammurabi
النصوص القانونية القديمة / Ancient Legal Texts
النظام الاجتماعي والديني / Social and Religious Order
قانون أورنمو / Code of Ur-Nammu
العدالة في سومر وبابل / Justice in Sumer and Babylon

المقدمة :

تُعتبر حضارة وادي الرافدين من أبرز الحضارات التي أسست نظامًا قانونية واجتماعية متقدمة منذ العصور الأولى للتاريخ. فقد حرص السومريون على تنظيم المجتمع عبر وضع قوانين مكتوبة وأطر قضائية تحكم حقوق الأفراد وواجباتهم، بما يضمن استقرار المجتمع والعدالة (بوتيرو، 2006؛ كريمر، 1981). وكانت هذه القوانين تعكس الاهتمام بالعلاقات الإنسانية، والملكية، والتجارة، والدين، حيث كان للآلهة دور محوري في تشريع القوانين ومراقبة تنفيذها، إذ عُدَّ الملك نائبًا عن الإله في تطبيق العدالة على الأرض (Oppenheim, 1977؛ الصراف، 1990). ومن أبرز الأمثلة على ذلك نصوص قانونية واضحة مثل: «من سرق حقلاً للغير يدفع خمسة أضعاف قيمته» و*«لا يظلم اليتيم ولا يُسلب حق الفقير»*، وهي نصوص تؤكد حرص السومريين على حماية البنية الاجتماعية وضمان حقوق الفئات الضعيفة في المجتمع (Kramer, 1963؛ فراس السواح، 2002).

التطور القانوني والتشريعات السومرية

يُعد قانون أوروكاجينا (Urukagina) في مدينة لكش، حوالي 2350 ق.م، أول محاولة إصلاحية واضحة في تاريخ التشريع، إذ ركّز على حماية الفقراء والحد من استغلال السلطة، ومكافحة الفساد الإداري، وقد ورد في نصوصه: «لا يجوز للنبلاء أخذ أجر الفقراء»، وهو ما يعكس وعيًا اجتماعيًا مبكرًا بمفهوم العدالة الاجتماعية (الصراف، 1990؛ بوتيرو، 2006).

لاحقًا، جاء قانون أور-نمو في مدينة أور حوالي 2100 ق.م، ليضع إطارًا قانونيًا أكثر تنظيمًا للمعاملات المدنية والتجارية، مع تحديد عقوبات واضحة للسرقة والاعتداء، ومن ذلك النص: «من سرق الأغنام يعيد خمسة أضعافها»، مما يدل على اعتماد مبدأ التعويض بدل العقاب البدني في كثير من الحالات (Kramer, 1963؛ Oppenheim, 1977).

ثم ظهر قانون إيش-نونا، الذي مثّل مرحلة أكثر تطورًا في التشريع، حيث توسّع في تنظيم شؤون الديون، والبيع والشراء، والأسعار، مع مراعاة أوضاع الفقراء والضعفاء، وهو ما يعكس تطورًا اقتصاديًا واجتماعيًا متقدمًا في مدن وادي الرافدين (السواح، 2002؛ بوتيرو، 2006).

كما لعبت التشريعات المرتبطة بالإلهة عشتار دورًا مهمًا في الحياة القانونية والاجتماعية، إذ ارتبطت بالحماية الإلهية للمرأة واليتيم والضعفاء، وظهرت نصوص تؤكد أن «من يظلم اليتيم يُعاقب»، مما يبرز البعد الديني والأخلاقي للتشريع السومري، ويؤكد تداخل القانون مع العقيدة الدينية (الصراف، 1990؛ Kramer, 1981).

إن هذا التسلسل القانوني: أورو كاجينا → أور-نمو → إيش-نونا → قوانين عشتار، يُظهر تطور الفكر القانوني والاجتماعي لدى السومريين، ويُعد أساسًا مهمًا لدراسة نشأة القانون القديم في وادي الرافدين وتأثيره في التشريعات اللاحقة (Oppenheim, 1977؛ بوتيرو، 2006).

وانطلاقًا من هذه الخلفية التاريخية والقانونية، قُسم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية:

الفصل الأول: الجذور الحضارية والقوانين السومرية القديمة

يستعرض هذا الفصل قوانين أورو كاجينا وأور-نمو، مع تحليل النصوص المسماة المكتوبة، وبيان العلاقة الجدلية بين القانون والدين والمجتمع في الفكر السومري المبكر (Kramer, 1963؛ الصراف، 1990).

الفصل الثاني: التشريعات الدينية وقوانين عشتار وإيش-نونا

يركز هذا الفصل على التوازن بين القانون المدني والتشريعات الدينية، مع إبراز حقوق الضعفاء، والأيتام، والمرأة، وتحليل النصوص القانونية ذات البعد الأخلاقي والاجتماعي (السواح، 2002؛ بوتيرو، 2006).

الفصل الثالث: التحليل المقارن والتأثير الحضاري

يتناول هذا الفصل أثر القوانين السومرية في المجتمعات اللاحقة، من خلال مقارنة بين النظم القانونية في وادي الرافدين والقوانين الحديثة، مع إبراز تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي في الحضارات القديمة التي تلتها (Oppenheim, 1977؛ Kramer, 1981).

وبهذا الشكل، توفر المقدمة مدخلًا علميًا متكاملًا لفهم تاريخ القانون والحياة الاجتماعية في وادي الرافدين، مع ربط منهجي متسلسل بين فصول البحث الثلاثة، بما يعزز السياق التاريخي والتحليلي للدراسة.

الفصل الأول:

الجنور الأولى للتشريع في سومر: دراسة تحليلية في شريعة أورنمو

المقدمة

تُعد حضارة بلاد الرافدين واحدة من أقدم الحضارات التي أسهمت بشكل فاعل في تطور الفكر البشري في مجالات القانون والتنظيم الاجتماعي، إذ اعتُبرت سومر مهذاً لتدوين القوانين والأنظمة التي نظمت الحياة اليومية للمواطنين منذ آلاف السنين. وبرزت شريعة أورنمو كأول محاولة لتأسيس مجموعة قوانين مكتوبة تنظم الحقوق والواجبات وتحمي الممتلكات، وتضع أسس العدالة الاجتماعية والاقتصادية (سامي سعيد الأحمد، 2002، ص. 45).

ورث السومريون والأكديون حضارات الألف الرابعة قبل الميلاد ومزجوها بحضاراتهم وطوروها في الألف الثالثة قبل الميلاد. ولم يمنحنا العلماء المنقبون والدارسون للتاريخ العراقي القديم حتى الآن أية معلومات عن تشريعات صادرة في الألف الثالث قبل الميلاد فيما عدا تلك التي اكتشف في منتصف القرن الأخير من الألفية الثالثة. والذي أطلق عليه "قانون أور نمو".

تتميز شريعة أورنمو بوضوح نصوصها القانونية وترابطها مع الممارسات الاجتماعية والدينية، حيث كان الملك يمثل السلطة الإلهية على الأرض، ويُتوقع منه تطبيق القانون بعدالة بين الناس. وقد تضمنت الشريعة مواد أساسية تتعلق بالقصاص، وحماية الممتلكات، وتنظيم الزواج والأسرة، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاجتماعي وضمان حقوق الأفراد (عامر سليمان، 2010، ص. 78؛ سامي سعيد الأحمد، 2002، ص. 44).

• المادة الأولى (شريعة أورنمو): «إذا قتل رجل آخر عمداً، يُقتل هو» (فوزي رشيد، 2015، ص. 109؛ عبد الأمير الصراف، 1990، ص. 133).

• المادة الثانية (شريعة أورنمو): «إذا سرق رجل ممتلكات الغير، يعاد المال ويُقرض العقوبة وفق تقدير الملك» (عامر سليمان، 2010، ص. 79؛ خزعل الماجدي، 2013، ص. 201).

كما أظهرت الدراسات العربية أن شريعة أورنمو لم تكتفِ بتحديد العقوبات، بل اهتمت بتنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بما يضمن استمرار النظام والمساواة بين أفراد المجتمع. وقد تضمنت المواد الثالثة والرابعة نصوصاً واضحة حول حقوق الزوجة، والطلاق، والمهور، وهو ما يعكس وعياً مبكراً بأهمية حماية الحقوق الفردية داخل الأسرة السومرية (فوزي رشيد، 2015، ص. 112؛ سامي سعيد الأحمد، 2002، ص. 46).

• المادة الثالثة (شريعة أورنمو): «إذا تزوج رجل امرأة، وكان لها مهر، فلا يجوز لها الانفصال إلا بموافقة الملك» (عبد الأمير الصراف، 1990، ص. 136؛ خزعل الماجدي، 2013، ص. 204).

• المادة الرابعة (شريعة أورنمو): «إذا رفض الزوج إنفاق حقوق زوجته، تُفرض غرامة مالية» (عامر سليمان، 2010، ص. 80؛ فوزي رشيد، 2015، ص. 113).

يهدف هذا الفصل إلى تحليل الجذور الأولى للتشريع في سومر، وفهم المبادئ القانونية التي أرسنها شريعة أورنمو، وكذلك دراسة أثر هذه الشريعة في النظم القانونية اللاحقة في بلاد الرافدين، بالاعتماد على مراجع عربية أكاديمية موثوقة بعيدة عن أي استئلال رقمي أو توظيف غير علمي.

المبحث الأول: مفهوم العدالة في الفكر السومري

ارتبط مفهوم العدالة في الفكر السومري ارتباطاً وثيقاً بالسلطة الدينية والسياسية، حيث كان الملك يجمع بين وظيفتي الحكم والقضاء. وقد ركزت شريعة أورنمو على مبدأ القصاص بوصفه وسيلة لتحقيق العدالة وضبط السلوك الاجتماعي، وهو ما يُعد تطوراً مهماً في تاريخ القانون الجنائي القديم (سامي سعيد الأحمد، 2002، ص. 48؛ عبد الأمير الصراف، 1990، ص. 129).

• المادة الخامسة (شريعة أورنمو): «إذا تسبب شخص بإصابة رجل آخر عمداً، يُلزم بدفع تعويض مالي حسب الضرر الواقع» (عامر سليمان، 2010، ص. 81؛ خزعل الماجدي، 2013، ص. 207).

• المادة السادسة (شريعة أورنمو): «إذا قدم شخص شهادة زور في قضية، يُعاقب بالسجن أو الغرامة» (فوزي رشيد، 2015، ص. 115؛ سامي سعيد الأحمد، 2002، ص. 49).

توضح هذه المواد أن القصاص لم يكن هدفة العقاب المجرد، بل حماية المجتمع وتحقيق التوازن الاجتماعي. وقد أشار عامر سليمان إلى أن اعتماد مبدأ القصاص أسهم في ترسيخ هيبة القانون والحد من التجاوزات، بما يضمن احترام النظام العام (عامر سليمان، 2010، ص. 80).

كما اعتمدت المحاكم السومرية على الشريعة في الفصل في النزاعات المالية والأسرية، وتطبيق العقوبات وفق مواد قانونية مكتوبة، مما يعكس نظاماً قضائياً متقدماً في حماية حقوق الفرد والمجتمع معاً (عبد الأمير الصراف، 1990، ص. 131).

المبحث الثاني: تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية

تضمنت شريعة أورنمو تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بدقة واضحة، إذ تناولت قوانين الزواج، والطلاق، والميراث، فضلاً عن تنظيم التجارة والمعاملات المالية وحماية الملكية الخاصة. وقد أكد فوزي رشيد أن هذه القوانين هدفت إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتعزيز العدالة الاقتصادية داخل المجتمع السومري (فوزي رشيد، 2015، ص. 118؛ خزل الماجدي، 2013، ص. 210).

• المادة السابعة (شريعة أورنمو): «إذا رفض الزوج دفع مهر الزوجة، تُفرض غرامة مالية» (عامر سليمان، 2010، ص. 82؛ عبد الأمير الصراف، 1990، ص. 137).

• المادة الثامنة (شريعة أورنمو): «إذا ورث الأبناء ممتلكات الأب، يتم تقسيمها بالتساوي تحت إشراف الملك» (سامي سعيد الأحمد، 2002، ص. 51؛ فوزي رشيد، 2015، ص. 119).

كما نظمت الشريعة العقود والمعاملات التجارية، وحددت العقوبات المفروضة على المخالفين، وهو ما يعكس إدراك السومريين لأهمية العدالة الاقتصادية وحماية الممتلكات الفردية. ويشير عامر سليمان إلى أن هذا التنظيم القانوني أسهم في ترسيخ الثقة بين الأفراد وضمان استقرار النشاط التجاري (عامر سليمان، 2010، ص. 82).

المبحث الثالث: تأثير شريعة أورنمو على النظم القانونية اللاحقة

أسهمت شريعة أورنمو في وضع الأسس القانونية التي استند إليها لاحقاً قانون حمورابي، إذ تظهر الاستمرارية في المبادئ الجوهرية مثل القصاص، وحماية الملكية، وتنظيم العلاقات الأسرية والاجتماعية (فوزي رشيد، 2015، ص. 120؛ سامي سعيد الأحمد، 2002، ص. 53).

• قانون حمورابي، المادة (6): «إذا سرق رجل من معبد أو منزل، يُقتل هو ومن استلم منه المسروقات» (عبد الأمير الصراف، 1990، ص. 145).

• قانون حمورابي، المادة (7): تنظيم العقود وحماية التجارة بين الأفراد (عامر سليمان، 2010، ص. 85).

وقد أكد الباحثون العرب أن التدوين القانوني المبكر في بلاد الرافدين أسهم في ترسيخ المعايير الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وكان حجر الأساس لتطور النظم القانونية اللاحقة وحتى الحديثة (خزل الماجدي، 2013، ص. 215).

وتوضح دراسة شريعة أورنمو أن بلاد الرافدين كانت سباقة في وضع أسس قانونية مكتوبة جمعت بين العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وحماية الحقوق الفردية والجماعية. وقد أسست هذه الشريعة لمبادئ قانونية أثّرت بوضوح في القوانين اللاحقة، ولا سيما قانون حمورابي، مع الحفاظ على روح العدالة والمساواة داخل المجتمع.

ويؤكد الباحثون العرب مثل سامي سعيد الأحمد، عامر سليمان، فوزي رشيد، طه باقر، وعبد الأمير الصراف على الدور المحوري لشريعة أورنمو في تأسيس الفكر القانوني المبكر، وإسهامها في بناء قواعد العدالة المنظمة التي شكّلت أساس التشريع في بلاد الرافدين.

الفصل الثاني: تطور القانون في عصر حمورابي: دراسة تحليلية للشريعة البابلية

المقدمة

بعد شريعة أورنمو، شهدت بلاد الرافدين مرحلة أكثر تطوراً في المجال القانوني مع ظهور قانون حمورابي في العصر البابلي، والذي يعد من أقدم القوانين المكتوبة والمنظمة في التاريخ البشري. تميز قانون حمورابي بشموليته ودقته، إذ نظم الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية في مملكة بابل، وضم المبادئ القانونية الأساسية لضمان العدالة وحماية الحقوق (سامي سعيد الأحمد، 2002، ص. 65).

ان أول سابقة قضائية في تاريخ البشر وردت مسجلة في إحدى الوثائق السومرية تعود الى أواخر الألف الثاني قبل الميلاد و تحدثت هذه الوثيقة عن ثلاثة رجال اشتركوا في جريمة قتل و لسبب مجهول أخبروا زوجة القتل بجريمتهم و كانت يد القانون قوية ، فتمّ إلقاء القبض على المجرمين و تمّ عرض قضيتهم أمام الملك أور - نينورتا في العاصمة و قام الملك بدوره بتحويل القضية إلى جمعية الشعب في مدينة نُرّ و موقعها الآن قريب من مدينة عفك، لكي تنظر الجمعية في هذه الجريمة و تتخذ القرارات المناسبة لمعاقبة المجرمين، و تشير الوثيقة الى أن سبعة رجال من الجمعية قاموا بمهمة الإدعاء العام و أعلنوا ان طائلة العقاب يجب أن لا تطال المجرمين الثلاثة فقط و إنما تشمل زوجة القتل التي تسترت على الجريمة، و قد انبرى من هذه الجمعية رجلان قاما بمهمة الدفاع عن الزوجة و أثبتا ان الزوجة بريئة من الجريمة و بالفعل صدر قرار الحكم بإدانة المجرمين الثلاثة و تبرئة ساحة الزوجة.

هذه الواقعة تؤكد بما لا يقبل الجدل ان تطبيق العدالة التي تعتبر واحدة من أهم حقوق الإنسان الأساسية قد تمّ تطبيقها بالفعل و بشكل متطور يكاد يقترب مما يحصل في هذا العصر، حيث ان تقاليد هذه المحاكمة لا تكاد تختلف عن تقاليد المحاكمات التي تحدث الآن رغم انها حدثت في زمن موغل في القدم و هذه الواقعة نموذج واحد من نماذج تاريخية عديدة.

ان الشرائع العراقية القديمة تسبق أقدم ما هو معروف من شرائع و قوانين في سائر المجتمعات و الحضارات الأخرى بعشرات القرون ، فالقانون اليوناني ، لا يتعدى تدوينه القرن السادس قبل الميلاد و يعود القانون

الروماني بتاريخه أيضاً ليقف عند حدود القرن الخامس قبل الميلاد، و تعتبر إصلاحات أور كاجينا من بلاد ما بين النهرين التي تعود الى عام 2355 قبل الميلاد، من أهم و أقدم الإصلاحات الإجتماعية و الإقتصادية المعروفة في تاريخ البشر.

- شرائع سبقت شريعة حمورابي:

سبقت شريعة حمورابي، التي تعتبر من أهم و أقدم الشرائع في التاريخ، شرائع أخرى بالغة الأهمية فهي الممهدات الأولى التي ساعدت و سارعت بالوصول الى شريعة بالغة الأهمية في التاريخ و نعني بها شريعة حمورابي، و حقيقة الأمر ان حمورابي بذكائه و فطنته استفاد من جميع الشرائع التي سبقتة، فأخذ أهم ما فيها من تشريعات اضافة الى تشريعاته.

وقد أكد فوزي رشيد أن قانون حمورابي شكّل ثورة قانونية حقيقية في تاريخ التشريع القديم، إذ لم يقتصر على العقوبات الجنائية، بل شمل تنظيم المعاملات التجارية، وشؤون الزواج والأسرة، والميراث، وهو ما يعكس مستوى متقدماً من الوعي الاجتماعي والسياسي لدى البابليين (فوزي رشيد، 2015، ص. 135؛ عبد الأمير الصراف، 1990، ص. 142).

• المادة الأولى (قانون حمورابي): «إذا بنى شخص منزلاً وأضرّ بجارٍ، يُلزم بتعويض الضرر كاملاً» (طه باقر، 1986، ص. 312؛ فوزي رشيد، 2015، ص. 136).

• المادة الثانية (قانون حمورابي): «إذا ارتكب شخص جريمة سرقة، تُفرض العقوبة وفق قيمة المسروقات وقد تشمل الإعدام» (عبد الأمير الصراف، 1990، ص. 145؛ سامي سعيد الأحمد، 2002، ص. 66). يعكس هذا القانون مدى اهتمام البابليين بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وحماية الممتلكات الفردية والجماعية، مع فرض عقوبات رادعة للحد من التجاوزات. ويهدف هذا الفصل إلى دراسة تطور القانون في عصر حمورابي، وتحليل تأثيره في النظم القانونية اللاحقة، واستكشاف المبادئ القانونية الأساسية التي أرستها الشريعة البابلية (عامر سليمان، 2010، ص. 93).

المبحث الأول: العدالة الجنائية وتنظيم العقوبات

تتميز العدالة الجنائية في قانون حمورابي بالدقة والصرامة، حيث اعتمدت على مبدأ القصاص وتناسب العقوبة مع الجريمة. وقد أشار عامر سليمان إلى أن هذا القانون سعى إلى تحقيق توازن دقيق بين العقوبة والحق، بما يمنع الظلم ويضمن استقرار المجتمع (عامر سليمان، 2010، ص. 95؛ سامي سعيد الأحمد، 2002، ص. 68).

• المادة الثالثة (قانون حمورابي): «إذا قتل شخص آخر عمدًا، يُقتل هو بالمثل» (طه باقر، 1986، ص. 315؛ عبد الأمير الصراف، 1990، ص. 147).

• المادة الرابعة (قانون حمورابي): «إذا أقدم شخص على إصابة آخر، يُلزم بتعويضه حسب حجم الضرر» (فوزي رشيد، 2015، ص. 138؛ عامر سليمان، 2010، ص. 96).

كما تضمنت الشريعة نصوصًا تهدف إلى حماية الأطفال والنساء وتنظيم حقوق الورثة، وهو ما يعكس اهتمام القانون البابلي بحماية الفئات الضعيفة وضمان العدالة الاجتماعية (سامي سعيد الأحمد، 2002، ص. 70؛ خزعل الماجدي، 2013، ص. 233).

• المادة الخامسة (قانون حمورابي): «إذا ترك الأب ممتلكاته دون وصية، يتم تقسيمها بالتساوي بين الأبناء» (فوزي رشيد، 2015، ص. 139؛ عبد الأمير الصراف، 1990، ص. 149).

ويُعد هذا التنظيم دليلًا على تطور الفكر القانوني في بابل، وإدراك المشرع لأهمية التوازن بين العقوبة وحماية الحقوق الفردية ضمن إطار قانوني مكتوب واضح.

المبحث الثاني: تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية

احتلت المعاملات الاقتصادية والتجارية مكانة محورية في قانون حمورابي، إذ نظم حقوق التجار، والعقود، وحماية الملكية الخاصة. وقد بيّن فوزي رشيد أن تنظيم التجارة كان من أبرز أهداف القانون، لما له من دور في استقرار الدولة ومنع النزاعات الاقتصادية (فوزي رشيد، 2015، ص. 140؛ طه باقر، 1986، ص. 318).

• المادة السادسة (قانون حمورابي): «إذا اقترض شخص مبلغًا من المال ولم يسدده في الوقت المحدد، تُفرض عليه غرامة مالية» (عامر سليمان، 2010، ص. 97؛ عبد الأمير الصراف، 1990، ص. 151).

- المادة السابعة (قانون حمورابي): «إذا باع شخص سلعة تالفة دون الإفصاح عنها، يُلزم برد المبلغ ودفع تعويض» (فوزي رشيد، 2015، ص. 141؛ سامي سعيد الأحمد، 2002، ص. 72).
- كما اهتم القانون بتنظيم حقوق العمال والمستأجرين، بما يضمن سير النشاط الاقتصادي بطريقة منظمة وعادلة، وهو ما يدل على إدراك البابليين لأهمية العدالة الاقتصادية في استقرار المجتمع (عامر سليمان، 2010، ص. 98).
- المادة الثامنة (قانون حمورابي): «إذا أجر شخص أرضه للآخرين، يجب عليه الالتزام بالشروط وعدم التسبب بأي ضرر» (طه باقر، 1986، ص. 320؛ خزل الماجدي، 2013، ص. 236).
- المبحث الثالث: القانون المدني والأسرة
- أولى قانون حمورابي اهتمامًا كبيرًا بتنظيم العلاقات الأسرية والحقوق المدنية، بما يشمل الزواج، والطلاق، والميراث، وحماية النساء والأطفال. ويؤكد سامي سعيد الأحمد أن هذا الجانب يعكس وعيًا متقدمًا بأهمية الأسرة بوصفها أساس المجتمع (سامي سعيد الأحمد، 2002، ص. 75؛ فوزي رشيد، 2015، ص. 143).
- المادة التاسعة (قانون حمورابي): «إذا أرادت الزوجة الطلاق دون سبب مشروع، تُلزم بدفع تعويض للزوج» (عبد الأمير الصراف، 1990، ص. 154).
- المادة العاشرة (قانون حمورابي): «إذا رفض الزوج الإنفاق على زوجته، يُلزم بدفع غرامة مالية» (عامر سليمان، 2010، ص. 99؛ فوزي رشيد، 2015، ص. 144).
- كما تناول القانون حماية الأطفال وضمان حقوقهم في الميراث، وهو ما يظهر اهتمام الدولة بتنظيم الحياة الأسرية على أسس قانونية عادلة (سامي سعيد الأحمد، 2002، ص. 77).
- المادة الحادية عشرة (قانون حمورابي): «إذا مات الأب وترك أولادًا قصرًا، يتولى الوصي إدارة الممتلكات حتى بلوغهم السن القانوني» (طه باقر، 1986، ص. 323؛ فوزي رشيد، 2015، ص. 145).

الخاتمة

يعكس قانون حمورابي مرحلة متقدمة من تطور القانون في بلاد الرافدين، من خلال تنظيمه الدقيق للشؤون الجنائية، والاقتصادية، والأسرية. وقد أسس هذا القانون لمبادئ العدالة، وحماية الممتلكات، وضمان استمرارية الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع البابلي.

ويؤكد الباحثون العرب مثل سامي سعيد الأحمد، عامر سليمان، فوزي رشيد، طه باقر، وعبد الأمير الصراف على أهمية قانون حمورابي بوصفه نموذجاً متكاملًا للتشريع القديم، ومصدرًا أساسًا لفهم تطور النظم القانونية في بلاد الرافدين (عامر سليمان، 2010، ص. 100).

الفصل الثالث: أثر القانون البابلي على التشريع في بلاد الرافدين

المقدمة

يُعدّ قانون حمورابي من أبرز القوانين التي وضعت أسسًا متينة للتشريع في بلاد الرافدين، فقد وفر منظومة قانونية متكاملة لتنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع البابلي. وقد اعتُبرت هذه الشريعة تجربة رائدة، إذ ركّزت على حماية حقوق الأفراد والجماعة، وتحقيق العدالة في مختلف مجالات الحياة (سامي سعيد الأحمد، 2002، ص. 85). يشير فوزي رشيد إلى أن شريعة حمورابي امتدت تأثيراتها إلى المدن والدول المجاورة، حيث استُخدمت المبادئ الأساسية نفسها لتنظيم العقوبات، المعاملات التجارية، وحماية الأسرة، مما أعطى هذه الشريعة طابعًا عمليًا ومؤثرًا في عموم بلاد الرافدين (فوزي رشيد، 2015، ص. 155). المواد القانونية الأساسية

• المادة الأولى: "إذا بنى شخص منزلاً وأضرّ بجارٍ، يُلزم بتعويض الضرر بالكامل." (فوزي رشيد، 2015، ص. 152)

• المادة الثانية: "إذا ارتكب شخص سرقة ممتلكات الغير، يُعاقب وفق قيمة المسروقات وقد تشمل الإعدام." (سامي سعيد الأحمد، 2002، ص. 87)

تسلط هذه المواد الضوء على أهمية القانون البابلي كنموذج متكامل للتشريع، وتوضح الهدف من الفصل في دراسة أثره على النظم القانونية اللاحقة، وتحليل تأثيره على الجوانب الجنائية والمدنية والاجتماعية في بلاد الرافدين.

المبحث الأول: التطور الجنائي وحماية المجتمع

تميز القانون الجنائي في التشريع البابلي بالصرامة والدقة، إذ ركّز على مبدأ القصاص والجزاء العادل لضمان حماية المجتمع وتحقيق التوازن بين الجريمة والعقوبة. وأكد الباحث عامر سليمان أن تطبيق هذه المبادئ أسهم في الحد من الجرائم وتعزيز الثقة بين الأفراد والدولة (عامر سليمان، 2010، ص. 105).

• المادة الثالثة: "إذا قتل شخص آخر عمدًا، يُقتل هو بالمثل." (طه باقر، 1986، ص. 214)

• المادة الرابعة: "إذا أصاب رجل شخصًا آخر عن طريق الخطأ، يدفع تعويضًا ماليًا يتناسب مع الضرر." (عامر سليمان، 2010، ص. 106)

• المادة الخامسة: "إذا قدم شخص شهادة زور في قضية، يُعاقب بالعقوبة المقررة قانونًا." (عبد الأمير الصراف، 1998، ص. 133)

كما نص القانون على حماية الأطفال والنساء، ومنع الاعتداء على الضعفاء، وتنظيم العقوبات الخاصة بشهادة الزور لضمان نزاهة القضاء، وتعزيز مفهوم العدالة الاجتماعية.

المبحث الثاني: القانون المدني وتنظيم الممتلكات

أظهرت المواد المدنية في قانون حمورابي اهتمامًا واضحًا بحماية الملكية الفردية وتنظيم المعاملات الاقتصادية. وأوضح فوزي رشيد أن تنظيم المعاملات المالية والتجارية كان من أهم أهداف القانون لضمان العدالة الاقتصادية ومنع النزاعات بين الأفراد، وتحقيق استقرار النظام الاجتماعي (فوزي رشيد، 2015، ص. 160).

• المادة السادسة: "إذا اقترض شخص مبلغًا ولم يسدده في الوقت المحدد، تُفرض عليه غرامة مالية." (فوزي رشيد، 2015، ص. 160)

• المادة السابعة: "إذا باع شخص سلعة معيبة دون الإفصاح عنها، يُلزم برد الثمن ودفع تعويض." (سامي سعيد الأحمد، 2002، ص. 92)

• المادة الثامنة: "إذا أجر شخص أرضه للغير، وجب الالتزام بالشروط وعدم الإضرار بالمحصول." (طه باقر، 1986، ص. 219)

كما اهتم القانون بتنظيم الملكية الزراعية وحماية الأراضي من التعدي، وضمان حقوق المستأجرين والفلاحين، مما يعكس إدراك البابليين لأهمية العدالة الاقتصادية واستمرار الإنتاج الزراعي.

المبحث الثالث: تنظيم الأسرة والحقوق المدنية

أولى قانون حمورابي اهتمامًا خاصًا بتنظيم شؤون الأسرة وحماية الحقوق المدنية، بما يشمل الزواج، الطلاق، الميراث، وحماية النساء والأطفال. ويشير سامي سعيد الأحمد إلى أن هذه النصوص أسهمت في الحفاظ على استقرار الأسرة والمجتمع ومنع التعدي على الحقوق الفردية (سامي سعيد الأحمد، 2002، ص. 95).

• المادة التاسعة: "إذا امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته، يُلزم بالغرامة." (عبد الأمير الصراف، 1998، ص. 141)

• المادة العاشرة: "إذا طلبت الزوجة الطلاق دون سبب مشروع، تُفرض عليها غرامة مالية." (سامي سعيد الأحمد، 2002، ص. 95)

• المادة الحادية عشرة: "إذا تُوفي الأب وترك أولادًا قُصَّرًا، يتولى الوصي إدارة ممتلكاتهم حتى بلوغهم السن القانونية." (فوزي رشيد، 2015، ص. 165)

كما تناول القانون تنظيم الميراث وحماية القُصّر لضمان العدالة بين الورثة، مع ذكر حالات تاريخية واقعية عن تقسيم الممتلكات لتجنب النزاعات الطويلة.

المبحث الرابع: الأثر التاريخي والتشريعي

أسهم قانون حمورابي بشكل مباشر في تشكيل النظم القانونية لاحقًا في بلاد الرافدين، إذ وضع مبادئ قانونية واضحة لحماية الحقوق وتنظيم العقوبات والمعاملات الاقتصادية والاجتماعية (عامر سليمان، 2010، ص. 110).

• المادة الثانية عشرة: "إذا أخل أحد الأفراد بشروط العقد، يُلزم بالتعويض وفق ما يراه القانون." (عامر سليمان، 2010، ص. 110)

• المادة الثالثة عشرة: "تنظيم العقود التجارية بما يضمن حقوق الأطراف." (طه باقر، 1986، ص. 225)

• المادة الرابعة عشرة: "إذا أضر شخص بالملك أو ممتلكاته، يُعاقب وفق شدة الضرر." (فوزي رشيد، 2015، ص. 170)

وقد شكّل هذا القانون نموذجًا متقدمًا في حماية المجتمع من الفوضى وتعزيز ثقة الأفراد في النظام القانوني، وجعل منه حجر زاوية لتطور النظم القانونية لاحقًا في المنطقة. ويتبين انه قد،

جمع قانون حمورابي بين العدالة الجنائية، وتنظيم الأسرة، وحماية الممتلكات والمعاملات الاقتصادية والاجتماعية.

أسس لمبادئ قانونية أثرت على النظم القانونية اللاحقة في بلاد الرافدين.

أكد الباحثون العرب، مثل سامي سعيد الأحمد، عامر سليمان، وفوزي رشيد، على الأهمية التاريخية لهذا القانون ودوره الريادي في مسيرة التشريع الإنساني.

الخاتمة:

لقد أظهرت دراسة الجذور الرافدينية للكرم والشجاعة، وأثر القوانين القديمة مثل قانون حمورابي على تنظيم المجتمع، مدى عمق وثراء التجربة القانونية في حضارة بلاد الرافدين. فقد كان القانون البابلي نموذجاً متقدماً في ضبط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وحماية الممتلكات، وتحقيق العدالة بين الأفراد، وهو ما أكدته الباحثون العرب مثل سامي سعيد الأحمد، عامر سليمان، وفوزي رشيد.

من خلال تحليل المواد القانونية المختلفة، تبين أن القانون لم يقتصر على الجزاءات الجنائية فقط، بل امتد ليشمل تنظيم الأسرة، وحماية النساء والأطفال، وتنظيم الميراث، وضمان حقوق الأفراد في المعاملات المدنية والتجارية. وقد ساهم هذا النظام القانوني في ترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية، وتقوية الثقة بين الأفراد والدولة، مما أتاح للمجتمع الحفاظ على توازنه واستقراره على مر العصور.

كما أظهرت الدراسة أن تطبيق المبادئ القانونية لم يكن مجرد نصوص مكتوبة، بل كان مرتبطاً بالواقع الاجتماعي والاقتصادي، إذ تم توثيق العقوبات والتعويضات بما يتناسب مع شدة الجريمة وحجم الضرر، ما يعكس وعي البابليين بأهمية حماية المجتمع والضعفاء، وضمان حقوقهم.

إن الأهمية التاريخية لقانون حمورابي تكمن في كونه تجربة رائدة أسهمت في صياغة النظم القانونية لاحقاً في بلاد الرافدين والدول المجاورة، حيث أصبحت المبادئ الأساسية التي وضعها القانون البابلي نموذجاً يُحتذى به في تنظيم العلاقات القانونية والاجتماعية والاقتصادية.

ختاماً، يمكن القول إن دراسة الجذور الرافدينية للقيم القانونية والاجتماعية تُبرز دور الإرث الحضاري في تشكيل أنظمة العدالة الحديثة، وتؤكد على ضرورة الاستفادة من التجارب القديمة لتعزيز المفاهيم القانونية والاجتماعية في العصر الحالي، بما يضمن استقرار المجتمعات وحفظ حقوق الأفراد والمجتمع على حد سواء.

الاستنتاجات

1. أهمية القانون البابلي في التاريخ القانوني:
يظهر من الدراسة أن قانون حمورابي شكل نموذجاً متقدماً للتشريع في بلاد الرافدين، حيث جمع بين العدالة الجنائية، حماية الممتلكات، وتنظيم الأسرة، وهو ما جعله مرجعاً قانونياً ومصدراً للمبادئ القانونية لاحقاً في المنطقة (سامي سعيد الأحمد، 2002، ص. 85).
2. ترسيخ العدالة الاجتماعية:
ساهمت المواد القانونية في حماية الحقوق الفردية والجماعية، ومنع الاعتداء على الضعفاء، سواء في المجال الجنائي أو المدني أو الأسري، ما عزز التوازن الاجتماعي واستقرار المجتمع (عامر سليمان، 2010، ص. 108).
3. تنظيم المعاملات الاقتصادية:
أكد القانون البابلي على تنظيم المعاملات التجارية والزراعية، وحماية المستأجرين والفلاحين، مما ساهم في استقرار الاقتصاد المحلي وحماية الممتلكات، وهو ما يبرز وعي البابليين بأهمية العدالة الاقتصادية (فوزي رشيد، 2015، ص. 160).
4. حماية الأسرة والأطفال:
نص القانون على حقوق الزوجة والأبناء والميراث، ما يوضح اهتمام البابليين بالجانب الإنساني والاجتماعي، والحفاظ على استقرار الأسرة والمجتمع (سامي سعيد الأحمد، 2002، ص. 95).
5. التأثير التاريخي:
ساهم قانون حمورابي في نقل المبادئ القانونية الأساسية إلى القوانين اللاحقة في بلاد الرافدين والدول المجاورة، ما جعله حجر الزاوية في تطور النظم القانونية التاريخية (رشيد، 2015، ص. 170).
6. تأكيد ضرورة الاستفادة من التجارب القديمة:
إن دراسة القوانين القديمة تظهر أن الإرث الحضاري يلعب دوراً مهماً في تطوير النظم القانونية والاجتماعية الحديثة، ويجب الاعتماد على هذه التجارب لتعزيز العدالة وتنظيم العلاقات داخل المجتمع.
7. دمج القانون مع الواقع الاجتماعي:
القانون البابلي لم يكن نصوصاً جامدة، بل مرتبطاً بالواقع الاجتماعي والاقتصادي، مع مراعاة

شدة الجريمة وحجم الضرر، ما يعكس حكمة واضعي القانون وحرصهم على حماية المجتمع (عامر سليمان، 2010، ص. 110).

8. الاستفادة في العصر الحديث:

المبادئ القانونية للحمورابي تقدم نموذجًا يمكن الاستفادة منه في تطوير التشريعات المعاصرة، خصوصًا في مجالات حماية الحقوق الفردية، الأسرة، والمعاملات الاقتصادية، مع مراعاة خصوصية المجتمع الحالي.

المراجع:

عبد الأمير، م. (2012). التشريع في حضارة وادي الرافدين: دراسة تحليلية للنظم القانونية القديمة. بغداد: دار الثقافة للنشر.

علي، س. (2009). القوانين السومرية وتأثيرها على المجتمعات القديمة. دمشق: دار النهضة العربية.

فاضل، ك. (2007). التاريخ الاجتماعي والقانوني لسومر. بغداد: المركز العراقي للبحوث التاريخية.

حسين، ع. (2015). الإصلاحات القانونية في لكش وأوروكاجينا. القاهرة: دار الفكر العربي.

عبد الله، ر. (2018). دور التشريعات الدينية في الحضارة السومرية. عمان: دار المعارف.

محمد، ح. (2010). نصوص سومرية ودورها في القانون القديم. بيروت: دار العلوم.

سامي سعيد الأحمد. (2002). تاريخ القانون في بلاد الرافدين. بغداد: دار الشروق.

عامر سليمان. (2010). العدالة والتنظيم الاجتماعي في حضارة بابل. بغداد: دار الجليل.

فوزي رشيد. (2015). القانون البابلي: شريعة حمورابي وأثرها على النظم القانونية. بغداد: دار المدى.

Kramer, S. N. (1981). History begins at Sumer. University of Pennsylvania Press

قانون حمورابي، المواد (1-14).

قانون أورنمو، المواد (1-8).

الآثار النفسية للعنف الجنسي على الأطفال ذوي الإعاقة الحركية وعلاقتها باستراتيجيات التكيف والدعم الأسري

د. حسن محمد شاكر حيح/ قسم علم النفس/ كلية العلوم الانسانية / جامعة الاستقلال / فلسطين

D.Hasan Mohammad Shaker Hih/Department of Psychology/Faculty of Humanities/Al-Istiqlal University

hasanhih@pass.ps

د. كايد عزات كايد شريم/ قسم علم النفس / كلية العلوم الانسانية / جامعة الاستقلال / فلسطين

الباحثة فداء زكريا احمد ابو الرب / كلية العلوم الانسانية / جامعة الاستقلال / فلسطين

الباحثة ايات ابراهيم تيسير فرح / كلية العلوم الانسانية / جامعة الاستقلال / فلسطين

تاريخ قبول البحث: 10 / 12 / 2025

تاريخ استلام البحث: 7 / 10 / 2025

المخلص

تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن الآثار النفسية للعنف الجنسي الذي قد يتعرض له الأطفال ذوي الإعاقة الحركية وعلاقتها باستراتيجيات التكيف والدعم الاسري، حيث أنّ هذه الفئة من الاطفال تعدّ من أكثر الفئات عرضة للعنف نظراً لاعتمادها الكبير على الآخرين في الرعاية والتنقل، مما يزيد من احتمالية استغلالهم أو تعرضهم للإيذاء الجنسي، وتأثيرات ذلك من الناحية النفسية، اذ يؤدي الى اضطرابات انفعالية وسلوكية متعددة مثل القلق والاكتئاب والشعور بالذنب وانخفاض تقدير الذات، بالإضافة الى اضطرابات النوم والتركيز وفقدان الثقة بالآخرين، مما ينعكس سلباً على نموهم النفسي والاجتماعي.

كما تؤثر هذه الصدمة في قدرة الطفل على التكيف؛ فالأطفال الذين يستخدمون استراتيجيات تكيف ويتلقون الدعم الاسري والمجتمعي يكتسبون سمات إيجابية مثل طلب المساندة، والتعبير عن المشاعر، والتفريغ النفسي، ويتمكنون من تجاوز الأثر النفسي بشكل أفضل من الذين يلجؤون إلى الإنكار أو التجنب، فالدعم الأسري يلعب دوراً حاسماً في التعافي النفسي؛ إذ يساعد وجود أسرة متفهمة وداعمة على تعزيز الإحساس بالأمان، وتقليل الاضطرابات النفسية، وتحفيز التكيف الإيجابي. في المقابل، يؤدي غياب هذا الدعم أو الخوف من الوصمة الاجتماعية إلى تفاقم الأضرار النفسية وتأخير العلاج.

وتشير الدراسات إلى أهمية توفير برامج نفسية وأسرية متخصصة للأطفال ذوي الإعاقة الحركية ضحايا العنف الجنسي، مع التركيز على التوعية الأسرية وتدريب مقدمي الرعاية على الكشف المبكر والدعم النفسي.

الكلمات المفتاحية

الآثار النفسية، العنف الجنسي، الأطفال، الإعاقة الحركية، استراتيجيات التكيف الأسري، استراتيجيات الدعم الأسري.

Abstract

This study aims to uncover the psychological effects of sexual violence on children with physical disabilities and its relationship to coping strategies and family support. This group of children is among the most vulnerable to violence due to their significant dependence on others for care and mobility, which increases their likelihood of exploitation or sexual abuse. The psychological impact of such abuse can lead to various emotional and behavioral disorders, including anxiety, depression, guilt, and low self-esteem, as well as sleep and concentration disturbances and a loss of trust in others, negatively affecting their psychological and social development.

This trauma also affects a child's ability to cope. Children who use coping strategies and receive family and community support develop positive traits such as seeking help, expressing feelings, and releasing pent-up emotions. They are better able to overcome the psychological impact than those who resort to denial or avoidance. Family support plays a crucial role in psychological recovery; an understanding and supportive family helps foster a sense of security, reduce psychological distress, and encourage positive adaptation. Conversely, the absence of this support or the fear of social stigma exacerbates psychological harm and delays treatment.

Studies indicate the importance of providing specialized psychological and family programs for children with physical disabilities who are victims of sexual violence, with a focus on family awareness and training caregivers in early detection and psychological support.

Keywords: Psychological effects, sexual violence, children, physical disability, family coping strategies, family support strategies.

مقدمة الدراسة

الإعاقة بشكل عام تشكل تحدياً كبيراً للأطفال وأسرهم، ليس في فلسطين لوحدها بل في العالم بأكمله، وبحسب دراسة نشرتها مجلة (لانست) الطبية فإن الأطفال من ذوي الإعاقة معرضين بنحو 3.7 مرة أكثر من الأطفال من دون إعاقة لأي نوع من أنواع العنف، سواء العنف الجسدي أو الجنسي، ويرجع ذلك لعوامل متعددة، مثل العزلة الاجتماعية، والاعتماد الزائد على مقدمي الخدمات، ونقص الوعي المجتمعي بحقوق هذه الفئة. (Globoi.2022)

يشكل الأفراد ذوو الإعاقة في فلسطين 2.1% من مجمل السكان، موزعون بنسبة 48 في الضفة الغربية و52% في قطاع غزة، استناداً لبيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 2017.

وأوضح الجهاز المركزي للإحصاء في تقرير أعده بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة الذي يصادف الثلاثاء 03.12.2019، أن إعاقة الحركة واستخدام الأيدي شكلت النسبة الأعلى من الإعاقات بين الأفراد ذوي الإعاقة، حيث بلغ عدد الأفراد ذوي إعاقة الحركة واستخدام الأيدي 47,109 ويشكلون ما نسبته 51% من الأفراد ذوي الإعاقة.

وفيما يلي أبرز ما جاء في التقرير حوالي خمس الأفراد ذوي الإعاقة هم من الأطفال دون سن الثامنة عشر 20% من الأفراد ذوي الإعاقة في فلسطين هم من الأطفال دون سن الثامنة عشر. وكانت النسبة بين الأطفال الذكور مرتفعة عنها بين الإناث في نفس الفئة العمرية، حيث بلغت النسبة 21 ، 18% على التوالي. وكانت النسب أكثر انتشاراً في قطاع غزة (22) مقارنة بالضفة الغربية (17%)، بحسب بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت . ولا توجد نسب دقيقة حول من تعرض منهم للعنف الجنسي لحساسية الموضوع وعدم التبليغ، وذلك يشمل جميع الإعاقات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2018)

ويعتبر العنف الجنسي من أخطر أشكال العنف، خاصة إذا كان المستهدف طفلاً، والأكثر صعوبة إذا كان الطفل لديه إعاقة، فتتقاطع هشاشتان: هشاشة الطفولة وضعف القدرة الجسدية، مما يخلق آثاراً نفسية معقدة كالقلق والاكتئاب، واضطراب ما بعد الصدمة، ما يجعل التدخل النفسي والاجتماعي أكثر تعقيداً.

إنّ عدم قدرة الوالدين والاسرة على تطوير استراتيجيات التكيف والدعم تشكل عائقاً في تحمل المسؤولية والتكفل بالتزامات طفلهم المعاق حركياً، مما يزيد من وقوع العنف ضد الطفل بأشكاله المختلفة، كالضرب والعزل والسب والاساءة الجنسية، حيث يترك آثاراً نفسية تزيد من درجة تعرض الطفل لمخاطر في الحياة اليومية.

مشكلة الدراسة

يعدّ العنف بأشكاله المختلفة من الظواهر العالمية الخطرة التي تهدد حياة الانسان، ومن أشدها خطورة العنف الواقع على الاطفال بشكل عام، والاطفال ذوي الإعاقة بشكل خاص، وتحديدًا العنف الجنسي الذي يطرأ كرامة الطفل وخصوصيته، فهذه الفئة هي الأكثر ضعفاً في المجتمعات، كما تعتبر الإعاقة الحركية الأكثر شيوعاً بين الإعاقات الأخرى بسبب تعدد العوامل التي تؤدي الى حدوثها، مما يعيق من قدرة المعاق على القيام بمهامه، ويؤثر على توافقه الاجتماعي، خاصة أن الطفل المعاق واسرته في المجتمعات النامية يحتاجون الى الكثير من الوعي والدعم النفسي والمادي والاجتماعي والاسري.

فالأسر التي رزقت بطفل ذو إعاقة تحتاج الى مضاعفة الدعم النفسي والاجتماعي، وهي تواجه العديد من التحديات المجتمعية والثقافية والاقتصادية، مما يزيد من صعوبة تكيف الاسرة، كما أن الأسر التي تعرض أحد أطفالها الى العنف الجنسي هي الأكثر حاجة لتطوير وتعلم استراتيجيات التكيف والدعم للتغلب على الآثار النفسية نتيجة العنف الجنسي الواقع على الطفل المعاق حركياً.

لذلك وجب تطوير استراتيجيات تكيف للحد من هذه الآثار، وتعزيز الدعم الاسري الذي يمد الطفل بالأمان والعطف والرعاية النفسية اللازمة لمساعدته على تخطي مشاعر الخوف والعزلة، ومن هنا نبعت مشكلة الدراسة التي تتمثل في السؤال الرئيس: ما هي أهم الآثار النفسية للعنف الجنسي على الأطفال ذوي الإعاقة الحركية، وما هي طبيعة علاقتها باستراتيجيات التكيف والدعم الأسري؟

أسئلة الدراسة

وهي الأسئلة التي تفرعت من سؤال الدراسة الرئيس، وتتمثل في:

- 1- ما الآثار النفسية الناتجة عن العنف الجنسي لدى الأطفال ذوي الإعاقة الحركية؟
- 2- ما استراتيجيات التكيف النفسي التي تتبعها أسر الأطفال ذوي الإعاقة الحركية ممن تعرّض طفلهم للعنف الجنسي؟
- 3- ما استراتيجيات الدعم النفسي التي تتبعها أسر الأطفال ذوي الإعاقة الحركية ممن تعرّض طفلهم للعنف الجنسي؟
- 4- ما العلاقة بين الآثار النفسية نتيجة العنف الجنسي لدى الأطفال ذوي الإعاقة الحركية واستراتيجيات التكيف الأسري؟

أهداف الدراسة

- 1- التعرف على الآثار النفسية الناتجة عن العنف الجنسي لدى الأطفال ذوي الإعاقة الحركية.
- 2- التعرف على استراتيجيات التكيف النفسي التي تتبعها أسر الأطفال ذوي الإعاقة الحركية ممن تعرّض طفلهم للعنف الجنسي.
- 3- التعرف على استراتيجيات الدعم النفسي التي تتبعها أسر الأطفال ذوي الإعاقة الحركية ممن تعرّض طفلهم للعنف الجنسي.
- 4- التعرف على العلاقة بين الآثار النفسية نتيجة العنف الجنسي لدى الأطفال ذوي الإعاقة الحركية واستراتيجيات التكيف الأسري.

أهمية الدراسة

وتتمثل في مستويين من الأهمية، المستوى النظري والمستوى التطبيقي، حيث:

على المستوى النظري :

- توسيع الفهم النظري لظاهرة العنف الجنسي ضد ذوي الإعاقة.
- المساهمة في تطوير علم نفس الإعاقة.
- تطوير فهم العلاقات بين الآثار النفسية والاسرية لظاهرة العنف الجنسي ضد ذوي الإعاقة.
- رفع الوعي المجتمعي والمهني بخطورة ظاهرة العنف الجنسي ضد ذوي الإعاقة.

على المستوى التطبيقي:

- تطوير برامج تدخل نفسي موجهة للطفل وللأسرة في حالات العنف الجنسي ضد ذوي الإعاقة.
- المساهمة في تدريب الأخصائيين النفسيين والمرشدين الأسريين من خلال اعداد الكادر المتمرس والمتمكن لحساسية هذه الحالات.
- المساهمة في دعم سياسات الرعاية الاجتماعية بإنشاء المراكز الخاصة لتأهيل والتدريب المهني والنفسي .
- المساهمة في رفع الوعي المجتمعي والمهني بالتنقيف وورشات العمل وتفعيل وسائل الاعلام لتسليط الضوء على قضية العنف الجنسي ضد الاطفال بشكل عام.

مصطلحات الدراسة

مفهوم العنف: يعرفه أحمد شكور بأنه "سلوك علني ظاهر يمكن ملاحظته وتحديد قياسه، ويمكن ان يكون سلوكاً بدنياً او لفظياً مباشراً، متوافر فيه الاستمرارية والتكرار، ويعبّر عن انحراف الفرد عن معايير الجماعة، لما ترتب عليه الحاق الضرر والاذى البدني والنفسي والمادي بالآخرين" (رشوان، 2010).

العنف الجنسي: المعاشرة الجنسية الكاملة أو محاولة المعاشرة الجنسية غير الرضائية والأفعال ذات الطابع الجنسي التي لا تنطوي على معاشرة (مثل التلصص أو التحرش الجنسي)؛ وأعمال الاتجار الجنسي التي تُرتكب ضد شخص عاجز عن إبداء الموافقة أو الرفض؛ والاستغلال الإلكتروني ويشمل العنف الوجداني أو النفسي و تقييد تحرّكات الطفل، والتوبيخ، والسخرية، والتهديدات والترهيب، والتمييز، والنبد وغير ذلك من الأشكال غير الجسدية للمعاملة العدائية. (Kelly, 1988)

الطفل: كل انسان لم يتجاوز عمره الثامنة عشر من عمره، ويتميز في هذه المرحلة بالنمو المتسارع جسدياً وعقلياً ومعرفياً واجتماعياً (اتفاقية جنيف، 1924).

الاعاقة: هي فقدان كلي او جزئي لوظيفة عضو من اعضاء الجسم بحيث تحتاج الى ادوات مساعدة في تلبية الحاجات، وتشمل الاعاقة الجسدية، والبصرية، والسمعية (رشوان، 2009).

الاعاقة الحركية: فقدان الطفل جزء من وظائف جسمه التي تعيق او تفقده الحركة جزئياً او كلياً حيث يفقد القدرة على القيام ببعض الاعمال بحيث تؤثر على اعضاء الجسم الحركية فتؤثر على انفعالاته وسلوكياته. (الصفدي، 2013).

استراتيجيات التكيف الأسري: هي مجموعة الاساليب التي تستخدمها الاسرة لتحقيق هدف ما في التعامل مع الحدث بإجراء التعديلات لتتلاءم مع الحدث بشكل بناء، وتساعد في حل المشكلات ومواجهة الازمات وايجاد البدائل المناسبة (Bas&Davis.1988).

استراتيجيات الدعم الأسري: هي الاليات والطرق التي تتبعها الاسرة في تقديم المساندة لأطفالها، بحيث تشمل الدعم العاطفي، والاجتماعي، والاقتصادي، والصحي، والمعرفي، بحيث يصبحوا قادرين على تجاوز مشكلاتهم (Bas&Davis.1988).

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي النظري، حيث تم جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها من خلال الرجوع إلى البيانات والتقارير الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، واليونسيف، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومراجعة الكتب والدراسات السابقة حول العنف الجنسي نحو الأطفال المعاقين حركياً.

الآثار النفسية

أشارت (WHO. 2022) أن التعرض للعنف في المراحل العمر المبكرة ينتج عنه ضعف في النمو الجهازي العصبي والعقلي وأجزاء أخرى كالغدد الصماء، والنسيج العضلي الهيكلي، والأجهزة التناسلية والتنفسية والمناعية، ويؤثر كذلك على النمو الإدراكي، ويؤدي إلى تكيف سلبي واتباع سلوكيات خطيرة كاستعمال المخدرات، والعدائية والعنف، وزيادة المشاكل النفسية والانتحار.

وتتعدد الآثار النفسية والعاطفية نتيجة خبرة جنسية قسرية تعرض لها الطفل قد تظهر نتائجها مباشرة أو بعد فترة من الزمن، كالصدمة النفسية وأعراض جسدية واضطراب في حياة الطفل نفسياً واجتماعياً وجنسياً، وهذه الخبرة المؤلمة التي تعرض لها الطفل المعاق حركياً من الممكن أن تلازمه كل حياته وينعكس ذلك على أسرته والمقربين منه (Nash 1993).

وليس كل الذين تعرضوا للإساءة الجنسية اختبروا آثاراً بعيدة المدى، إذ إن أن بعض الدراسات قد بينت أن 20% من المعرضين للإساءة الجنسية في الطفولة يمكن أن يعودوا إلى الأوضاع الطبيعية إذا وجدوا الدعم الضروري والتفهم اللازم والعلاج الفعال في عمر مبكر (Dubé.1987).

استراتيجيات التكيف النفسي للأسر: تتمثل في الطرق والسلوكيات والمعارف التي تستخدمها الأسرة في مواجهة المشكلة وإيجاد الحلول والبدائل المناسبة لتخفيف الضغط والتوتر. (حسين والزيود 1999:158). ومن أهمها استراتيجيات إعادة البناء المعرفي وذلك بتغيير نمط التفكير حول الحدث وإعادة بناء المعرفة وتنظيم الأفكار (العويضة، 2008).

وقد اشار (بركات، 2010) الى مجموعة من الاستراتيجيات منها استراتيجية حل المشكلات: من خلال تحديد عناصر المشكلة ثم طرح العديد من البدائل ومن ثم العمل على حل المشكلة. وكذلك استراتيجية الدعم الاجتماعي من خلال مساعدة الاسرة على التكيف مع الاعاقة ومع الحدث الصادم نتيجة تعرض طفلهم للعنف الجنسي وتقديم خدمات الارشاد النفسي وتفهم حاجاتهم النفسية والمادية والاستفادة من التجارب وخبرات الآخرين وتحتاج الاسر الى تعلم استراتيجيات الدفاع بإيجاد الوسائل والاساليب التي توفر الحماية وابعاد التهديد عن طفلهم ومساعدتهم على التخلص من اثر الاحداث الغير سارة كالإنكار والاكتئاب والتبرير وأكد على اهمية اتباع استراتيجيات الاسترخاء العضلي العميق للتخلص من المشاكل المرتبطة بالضغط النفسي وارتفاع ضغط الدم وممارسة التمارين الرياضية بشكل منتظم كالألعاب الفردية والجماعية .

استراتيجيات الدعم النفسي للأسر

تعتبر الأسرة هي المصدر الأول والرئيسي في حياة الطفل بشكل عام وحياة الطفل ذوي الإعاقة بشكل خاص

حيث تعتبر الاسرة هي العامل الحاسم في جودة الدعم الأسري للطفل وفي تخفيف حدة الآثار النفسية و الاجتماعية بجميع ابعاده الإنفعالية، النفسية، المادية، الاجتماعية، المعرفية، والتربوية فإن استراتيجيات الدعم

الاسري الفعالة تسهم بشكل مباشر في تخفيف الآثار النفسية الصادمة وتعزز الشعور بالأمان وتدعم عملية

التعافي النفسي والاجتماعي للطفل وللأسرة معا. الخطيب (2015).

ان درجة التعافي النفسي للأطفال الذين تعرضوا للعنف الجنسي تعتمد بدرجة عالية على استجابة الاسرة فدور الأسرة من خلال التعزيز الإيجابي مع السلوكيات الناتجة عن الصدمة و تجنب العقاب بالإضافة الى ما تقدمه الأسرة من مشاعر القبول وتجنب اللوم وسوء التفسير بتوعية الأسرة بالأعراض النفسية وطبيعة الإساءة وكيفية التعامل معها و تقديم الإرشاد والدعم الاجتماعي للأسرة يتشكل من خلالها الاطار الأساسي في حماية الطفل ودعم التعافي النفسي له. عبد الرحمن (2018).

الآثار النفسية وعلاقتها باستراتيجيات التكيف

تختلف استراتيجيات التكيف لدى الأسر مع الحدث الصادم في حال توفرت الثقافة والوعي الكافي للأسرة والقدرة على الحوار وكانت الأسرة تتمتع بوضع اقتصادي جيد وكذلك تحظى بالدعم الاجتماعي من الأقارب والأصدقاء إضافة إلى المستوى التعليمي والجانب الروحي وتوفر المعرفة بمصادر الدعم المجتمعي تطورت لديها استراتيجيات التكيف الإيجابية بزيادة قدرتها على المواجهة وحل المشكلات وطلب الاستشارات النفسية والدعم النفسي و زيادة قدرته على تقبل الحدث والتركيز على الطفل دون لومه وتنمية الجانب الديني فهذه الاستراتيجيات تساعد الطفل وأسرته على زيادة التواصل الفاعل بين أفراد الأسرة ومساعدة بعضهم على تخطي الحدث وتقلل من مستوى القلق والاكتئاب وإعادة الاندماج بالمجتمع (UNSEF.2015).

وفي حال عدم توفر الامكانيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للأسرة فإن تحديات التكيف تكون أكثر تعقيداً بحيث تنشأ استراتيجيات تكيف سلبية كالإنكار واللوم، الانسحاب الاجتماعي، توجيه الغضب نحو الطفل والقسوة عليه. مما يزيد من المشكلات داخل الأسرة وعدم التواصل الفعال، سوء التكيف وازدياد أعراض الصدمة لدى الأسرة وتأزم الحالة النفسية للطفل بظهور اضطرابات نفسية وسلوكية (UNSEF.2015)

الآثار النفسية وعلاقتها باستراتيجيات الدعم

يتحدد نظام من الحاجات الأسرية التي تشكل للدعم الاجتماعي - النفسي لأسر الأشخاص من ذوي الإعاقة الحركية والمعنفين جنسياً يجب أن تكون موضع اعتبار الاستراتيجيات والبرامج والسياسات والخطط والأنشطة والمشاريع التي تقدم لتلك الأسر. (طلعت، 2002)

(1) مساندة حقوق الأطفال المعاقين وأسرهم، والعمل بتلك الحقوق واقعاً إنسانياً وحضارياً.

(2) اتخاذ المبادرات في دعم وتطوير المجالات المتعلقة بالأطفال ذوي الإعاقة الحركية وأسرهم.

(3) المسؤولية والمشاركة في رعاية الأطفال المعنفين من ذوي الإعاقات الحركية والدمج الفعال للأسرة في عملية التنشئة لهم، وتعزيز التفاعل الأسري كوحدة واحدة كأعضاء ووظيفة وبناء والاهتمام بأخوة الطفل وعد إهمالهم ومساعدتهم على النمو وتلبية احتياجاتهم وتعزيز مصادر القوة لدى الأسر.

(4) الحصول على المعلومات المناسبة عن طبيعة الإعاقة والتحديات التي قد تفرضها تلك التحديات وتعزيز التواصل والاستماع الفعال للأبناء وتفهم مشاعرهم وتلبية احتياجاتهم العاطفية والفكرية والمادية.

(5) تعزيز تواصل الأسرة مع مؤسسات الرعاية والدعم الاجتماعي والتربوي والاستفادة من الفرص المتاحة لديها.

(6) إعادة البناء المعرفي للأفكار والمعتقدات المتعلقة بالإعاقة، وتغيير الاتجاهات لمساعدتهم على التغلب على الصدمات والتحديات.

(7) الاهتمام بالبعد الثقافي والديني للإعاقة ونشر الوعي وتغيير الاتجاهات الاجتماعية نحو الدمج الأمثل وتحمل المسؤولية تجاه الأطفال المعنفين جنسياً. (طلعت، 2001)

ويرى (كوهين وويلز) Will & Kohn أنه توجد أربعة أنواع للمساندة الأسرية :

1- مساندة التقدير: (Support Esteem)

يكون المساندة على شكل معلومات بأن هذا الشخص مقدر ومقبول، ويستحسن أن ننقل للأشخاص أنهم مقدرين وأنهم مقبولون لقيمتهم الذاتية وخبراتهم بالرغم من أي صعوبات أو أخطاء شخصية، وهذا النوع من المساندة له مسميات مختلفة تشير إلى الجانب النفسي من المساندة الاجتماعية مثل المساندة النفسية والمساندة التعبيرية الذات والمساندة الوثيقة ومساندة التنفيس ومساندة تقدير، (سيد، 2012).

2- المساندة بالمعلومات:

تتمثل في تقديم النصائح والتغذية الراجعة الشخصية والمعلومات الضرورية، وهذا النوع من المساندة يظهر في إمداد متلقي المساندة بالمعلومات التي تفيده في حل مشكلة صعبة يواجهها في حياته اليومية، أو من خلال إسداء النصيحة له أو توجيهه أو إرشاده، ويطلق على هذا النوع أيضاً بعض المفاهيم الأخرى مثل: مساندة التوجيه المعرفي، أو المساندة بالنصح، والإرشاد أو دعم المعلومات (النايلسي، 2009)

3- الصحة الاجتماعية: (Companionship Social)

وتشمل الإشباع الحاجة للانتماء والتواصل و قضاء بعض الوقت مع الآخرين في أنشطة الفراغ والترفيه، ومساعدة الفرد على التخلص من قلقه وهمومه (عودة، 2010، 54).

4-المساندة الإجرائية: (Support Instrumental)

وتشمل تقديم العون المالي والإمكانات المادية والخدمات اللازمة، وقد يساعد العون الإجرائي على تخفيف الضغط عن طريق الحل المباشر للمشكلات الإجرائية أو عن طريق إتاحة بعض الوقت للفرد المتلقي للخدمة، أو العون للأنشطة مثل: الاسترخاء أو الراحة (دياب، 2006، 63).

فقد وجد (كالفت) Calvete أن المساندة المادية والمعنوية تعملان على تخفيف الضغوط التي يتعرض لها الفرد، من خلال زيادة فعالية جهود المقاومة، والتي بدورها تقلل الشعور بالتوتر (Calvete، 2006).

العلاقة بين استراتيجيات التكيف واستراتيجيات الدعم الأسري من الناحية النفسية لدى أسر الأطفال ذوي الإعاقة الحركية الذين تعرض أطفالهم للعنف الجنسي.

إن الدعم الأسري من أهم المصادر التي تقدم الحماية للأطفال ذوي الإعاقة الحركية ممن تعرضوا للعنف الجنسي حيث يوفر البيئة الآمنة بأبعاده المعرفية والإنفعالية والسلوكية والاجتماعية (الخطيب، 2015).

فكلما كانت استجابات الأسرة ايجابية في التعامل مع اضطرابات ما بعد الصدمة كانت الاضرار النفسية أقل

حدة، في حين قد يؤدي ضعف الدعم الأسري الى تفاقم المشكلات النفسية عند الطفل واسرته واتباع اساليب تكيف غير مناسبة و بشكل سلبي مثل التجنب و العزلة والإنكار (عبدالرحمن، 2018).

استراتيجيات التكيف عند لازاروس و فولكمان تعني الجهود المعرفية والسلوكية لإدارة المواقف الضاغطة لتقليل

من الاثار النفسية وهي مرتبطة باستراتيجيات التكيف الإيجابي اتجاه المشكلات والإنفعالات مما يقلل من

مستويات الإكتئاب والقلق التي تواجهها الأسر التي لديها أطفال من ذوي الإعاقات الحركية وتعرضوا للأساءات الجنسية. وعليه يتضح أن العلاقة بين استراتيجيات الدعم الأسري واستراتيجيات التكيف هي علاقة تبادلية تكاملية ، بحيث يشكل الدعم الأسري القاعدة النفسية التي تعزز التكيف الإيجابي للأسرة والطفل، في حين تساهم

استراتيجيات التكيف الفعالة في رفع الكفاءة الأسرية في تقديم الدعم الأسري المستدام الذي يحد ويقلل من الآثار النفسية للعنف الجنسي لدى الأطفال المعاقين حركيا على المدى الطويل .

(Lazarus & Folkman, 1984).

دراسات سابقة

- دراسة الشيخ (2012)، سورية: (فاعلية برنامج إرشادي فردي في التخفيف من أعراض الصدمة النفسية الناتجة عن إساءة المعاملة الجنسية لدى الأطفال). هدفت الدراسة إلى التعرف على أعراض الاضطراب والاضغوطات التالية للصدمة من النوع المتأخر لدى الأطفال الذين تعرضوا الى إساءة جنسية وبيان فاعلية البرنامج الإرشادي المتبع في علاج أعراض اضطراب الضغوط التالية للصدمة من النوع المتأخر. تكونت العينة من دراسة طفلة تعرضت للإساءة جنسية أعدت الباحثة استبانة للحدث الصادم واستخدمت مقياس (PTCD) والبرنامج الإرشادي الفردي وكانت الأعراض الاقترامية والاستثارة الزائدة هي الأعراض الأساسية والاكثر شدة ومشاعر مصاحبة للاضطراب وهي الشعور بالذنب
- دراسة (السنباني، 2005)، الأردن: (فاعلية برنامج علاج سلوكي معرفي في تخفيف اضطراب ما بعد الصدمة لدى الأطفال المساء إليهم) بهدف التحقق من فاعلية برنامج علاج سلوكي معرفي في التخفيف من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة لدى الأطفال المساء إليهم. تكونت عينة الدراسة من (30) طفلا من الأطفال المساء إليهم جنسيا وجسديا من الذين حصلوا على أعلى مقاييس اضطراب ما بعد الصدمة (PTCD) مقياس القلق، مقياس الاكتئاب، البرنامج الإرشادي ويحتوي على الفنيات التالية : التنفس العميق، التخيل، مناقشة الأفكار والمعتقدات اللاعقلانية، الحديث الإيجابي مع الذات، التعرض التدريجي.

وحصلت الباحثة على النتيجة بانها توجد فروق دالة بين المتوسطات على الدرجة الكلية والأبعاد الثلاثة لمقياس (PTSD) ، ومقياس القلق ، ونموذج تقرير المعلم لصالح أفراد المجموعة التجريبية، من هنا تتضح فاعلية البرنامج العلاجي المستخدم في التخفيف من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة.

- في دراسة هي الأولى من نوعها اجراها (يحيى وطاميش، 2001) بدراسة حجم واثار الإساءة الجنسية للأطفال في فلسطين اختار عينة غير عشوائية مكونة من 652 طالب وطالبة من طلاب الجامعات الفلسطينية، وسئلوا اذا تعرضوا للإساءة جنسية قبل عمر 12 سنة، ثم عندما أصبحوا في المرحلة العمرية 12-16 سنة، ثم بعد أن أصبح عمرهم 16 سنة، وقد صرح المشاركون أن فرداً من عائلتهم (6,8) ، أو من أحد أقاربهم (2,36)، أو شخصاً غريباً (6,45) قد أساء إليهم جنسياً ولو لمرة واحدة على الأقل في مرحلة الطفولة، ولا يوجد اختلاف بين الجنسين في نسبة تعرض الأطفال الفلسطينيين للإساءة الجنسية. وقد تبين أنه عندما يكون المعتدي من الأقارب أو من المعارف، فإن الأسرة لا تتجح في إقامة توازن بين دعم الضحية من جهة وبين المحافظة على مستوى صحيح من العلاقة مع المعتدي كفرد من العائلة أو من معارفها من جهة أخرى. لذا فإنها تقدم على المدى القصير أو البعيد، حلولاً تكون عادة مضرّة ومؤذية.

- دراسة بعنوان مستوى دعم أسر الأطفال المعاقين في الأردن قام بها (محمود وضمرة 2016) هدفت الدراسة إلى التعرف مستوى دعم أسر الأطفال المعاقين في الأردن واقتراح نموذج للدعم واختار عينة قصدية من الأسر التي تعاونت في الإجابة عن أدوات الدراسة تكونت العينة من (120) أسرة من أسر الأطفال المعوقين في الإعاقات الحركية ، والتوحد والسمعية والبصرية والإعاقات العقلية من مجتمع الدراسة ، ، كما تكونت العينة أيضاً من (50) أسرة من أسر الأطفال العاديين الملتحقين بالمدارس العادية القريبة من مراكز الأطفال المعوقين بحيث تكونت العينة النهائية من (170) أسرة. وكانت النتائج بمستوى متوسط لدعم أسر الاطفال المعوقين لجميع أسر الأطفال المعوقين في الإعاقات العقلية، والسمعية، والتوحد في حين أن مستوى الدعم كان منخفضاً لأسر الأطفال المعوقين حركياً وأسر الأطفال المعوقين بصرياً.

- وأشارت نتائج الدراسة كذلك إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أسر الأطفال ذوي الإعاقات وأسرة الأطفال العاديين على الدرجة الكلية للدعم الأسري بين أسر الأطفال المعوقين وأسرة الأطفال العاديين. (محمود و ضمرة، 2016).

2024). بعنوان استراتيجيات التكيف والمرونة النفسية لدى أولياء أمور Emirza, & Bayrak * (الأطفال الذين تعرضوا للعنف الجنسي وتم إحالة هؤلاء الأطفال إلى مركز مناصرة الطفل في إحدى محافظات شمال تركيا شملت الدراسة 120 والد و والدة حيث استخدم الباحثان تصميمًا مقطعيًا وصفيًا واستخدام بيانات متخصصة لقياس استراتيجيات التكيف والمرونة النفسية. أظهرت نتائج الدراسة أن الأسر التي تتمتع بالمرونة النفسية عالية وذلك من خلال قدرتها على إيجاد مصادر دعم اجتماعي و تطوير استراتيجيات تكيف مثل التعبير عن المشاعر و حل المشكلات تساعد في تعزيز قدرة الأسرة على دعم أطفالها في حين تكون النتيجة سلبية بزيادة الضغوط النفسية و فقدان الدعم الاجتماعي في حال عدم توفر مصادر دعم اجتماعي واستخدام استراتيجيات التكيف الغير فعالة مثل الإنكار والتجنب. و أوصت الباحثان بضرورة تمكين أهالي الأطفال المعرضين للإعتداء وتقديم الاستشارات و برامج الدعم النفسي لمساعدتهم على مواجهة الآثار الناتجة عن الاعتداء .

- قدم (Nash.1993) و زملائه دراسة بعنوان العواقب طويلة الامد للإساءة الجنسية في الطفولة، البيئة المدركة الاضطرابات النفسية و الدسوساتية .

وتعني كلمة الدسوساتية ان بيئة الأسرة المليئة بالاهمال والصراع هي السبب المباشر للإساءة وليست الإساءة نفسها.

شملت الدراسة 105 امرأة قسمها الباحثون الى مجموعتين المجموعة الأولى مكونة من نساء تعرضن للإساءة الجنسية في مرحلة الطفولة والمجموعة الثانية نساء لم يتعرضن الى الإساءة الجنسية في مرحلة الطفولة من

خلال استخدام عدة مقاييس منها فحص الدعم والتماسك والصراع داخل الأسرة و فحوصات الاضطرابات النفسية، الاكتئاب، القلق ، الأفكار السلبية ومدى تأثر العينة تحت تأثير التنويم المغناطيسي حيث أظهرت

النتائج حول الاضطرابات النفسية كالقلق، الاكتئاب وأفكار السلبية والأعراض التحويلية ظهرت بمعدلات عالية في حين ظهرت مستويات اعلى في قوة الاضطرابات النفسية عند ادخال السيطرة احصائيا على البيئة

الاسرية المضطربة كانت عاملا اقوى من الإساءة نفسها حيث يتفاعل غياب الدعم الأسري و الصراع بقوة مع الإساءة وتزيد من شدة الاضطرابات النفسية في مرحلة البلوغ وأظهرت ايضا انه يجب عدم الإعتماد على نظريات تفترض وجود مسار نفسي واحد ناتج عن الإساءة الجنسية.

التعقيب على الدراسات السابقة

• من حيث المنهجيات و البرامج العلاجية

تنوعت المنهجيات و العينات والأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة لفحص الآثار النفسية لدى الاطفال الذين تعرضوا للإساءة الجنسية وأظهرت دراسة الشيخ(2012) والسنباني (2005). بتصميم برامج تدخل ارشادي وعلاجي لتقليل من أعراض اضطرابات ما بعد الصدمة وبينت هذه الدراستان فعالية البرامج الإرشادية المعرفية السلوكية في تقليل الأستثارة الزائدة و تخفيف الأعراض الإقتحامية، وهذا يؤكد فعالية التدخلات الفردية وأهمية دور البرامج العلاجية الموجهة للأطفال الناجين من الإساءة الجنسية.

في حين ركزت بعض الدراسات على استراتيجيات التكيف الاسري والمرونة النفسية لدى أسر الأطفال الذين تعرضوا للعنف الجنسي مثل دراسة Emirza & Bayrak (2024) وقد اظرت الدراسة الدور المحوري للبيئات الداعمة التي تعمل على تحسين قدرة الأسر على مواجهة الآثار الناتجة من العنف الجنسي الواقع على أطفالهم.

• تناول الظاهرة وانتشارها

تُعتبر دراسة يحيى وطاميش (2001) من أوائل الدراسات التي بحثت حجم الإساءة الجنسية في فلسطين، بحيث ظهر أن نسبة التعرض للإساءة الجنسية مرتفعة ولا يوجد فروق بين الذكور والإناث. وقد أكدت الدراسة على تزايد الصراع بين المحافظة على العلاقات الاجتماعية والصراع بين حماية الضحية في حال وجود المعتدي من ضمن نطاق الأسرة أو الأقارب وهذا يجعل الأسرة تلجأ إلى حلول غير فعالة وضارة.

• دور البيئة الأسرية والدعم الاجتماعي

تظهر دراسة محمود وضمرة (2016) أهمية دعم الأسرة لإطفالها ، على الرغم من وجود تباين في مستويات الدعم حسب نوع الإعاقة ، حيث أكدت الدراسة أن مستوى الدعم الأسوي والاجتماعي كان بدرجة متوسطة إلى منخفضة لدى بعض الفئات مما يعكس ضرورة وضع برامج تدخل للأسر .

تؤكد دراسة Nash (1993)، أن العوامل الأسرية (غياب الدعم، الإهمال و الصراع)، لها تأثيرات نفسية طويلة المدى قد تكون أكثر تأثيراً من الإساءة نفسها . فالبيئة الأسرية المضطربة ترفع من شدة معدل الإضطرابات النفسية القلق والاكتئاب و الأعراض التحويلية والأفكار السلبية في مرحلة البلوغ وأكدت نتائج الدراسة ضرورة فهم الظاهرة في عدة سياقات متنوعة و متداخلة وعدم الاعتماد على نموذج تفسري واحد.

• مكان الاتفاق بين الدراسات

اتفقت معظم الدراسات أن الإساءة الجنسية لها آثار نفسية عميقة تمتد إلى مرحلة المراهقة والبلوغ كما أكدت الدراسات على أهمية الدعم الأسري و المرونة النفسية التي لهما دور كبير في تخفيف الآثار أو تفاقمها إلى جانب دور البرامج الإرشادية الفعالة في معالجة الأعراض النفسية مثل الاكتئاب والقلق و أعراض اضطرابات ما بعد الصدمة .

• مكان الاختلاف

ركزت بعض الدراسات على الآثار المباشرة للإساءة الجنسية في حين ركزت دراسات أخرى على العوامل البيئية مثل الصراع العائلي والدعم السري كما تنوعت طبيعة العينان ما بين اطفال ، بالغون ناجون من الإساءة ، و أولياء أمور بالإضافة الى تنوع الأجوات و المقاييس النفسية .

الاستنتاجات والتوصيات

وتؤكد الباحثتان ومن خلال ما تقدم الى أهمية تقديم الدعم الأسري ومقدمي الرعاية للأطفال المعاقين حركيا من خلال رفع الوعي بالرعاية الصحية والنفسية للأطفال وأسرهم وتوفير البيئات الآمنة والمناسبة لهم وتوعية الأسرة بمؤشرات تعرض الطفل للإيذاء حتى يمكن ملاحظتها على الطفل في حالة تعرضه لذلك. والعمل على تثقيف الأسرة وتوعيتها بعدم إهمال الطفل المعاق وتوفير التغذية السليمة والعلاج اللازم وتقديم الرعاية والتنشئة السليمة وتوفير مراكز التأهيل والتدريب المهني لرفع الاقتصاد المادي لأسر الأطفال الى جانب رفع كفاءة الخدمات الإرشادية والعلاجية في المؤسسات والجمعيات الإنسانية وتجهيز كادر من الاختصاصيين المدربين المتمرسين في التدخل مع الاطفال واسرهم .

تفعيل دور الإعلام لتسليط الضوء على مشكلة العنف الجنسي ضد الأطفال المعاقين ومتابعة القوانين العقابية ومدى تنفيذها كما اوصت الباحثتان بضرورة اجراء الدراسات والبحوث لحساسية هذا الموضوع وعدم القدرة على الحصول على المعلومات والاعداد بشكل دقيق .

تستعرض الباحثتان مجموعة من التوصيات التي يجب الاخذ بها على النحو التالي:

التوصيات

1. تطوير برامج إرشادية ونفسية متخصصة للأطفال ذوي الإعاقة الحركية ضحايا العنف الجنسي، تركز على علاج الصدمة النفسية وتعليم مهارات التكيف الإيجابي.
2. تعزيز دور الأسرة من خلال برامج توعية وتدريب حول كيفية التعامل النفسي السليم مع الطفل المتعرض للعنف، وتشجيع بيئة داعمة وآمنة.
3. إطلاق حملات توعية مجتمعية لتقليل الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالإعاقة والعنف الجنسي، وتشجيع الإبلاغ المبكر عن حالات الاعتداء.
4. إدماج خدمات الدعم النفسي داخل المراكز الصحية والتعليمية التي تُعنى بالأطفال ذوي الإعاقة، لضمان الوصول السريع للمساعدة.
5. إجراء دراسات ميدانية مستقبلية تشمل عينات أوسع من الأطفال والأسر لقياس فاعلية برامج التكيف والدعم الأسري في تقليل الأعراض النفسية.
6. تعزيز التشريعات والسياسات الوطنية التي تضمن الحماية القانونية والنفسية للأطفال ذوي الإعاقة وتُجرّم كافة أشكال العنف ضدهم.

المراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2018، 3 ديسمبر). توزيع الإعاقة حسب تعريف الإعاقة والصعوبة حسب النوع والمنطقة في فلسطين، 2017. رام الله، فلسطين.
- عبد الرحمن، سعد. (2018). الإساءة الجنسية للأطفال: التشخيص والعلاج. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- محمود، ج.، & ضمرة، ل. م. (2016). مستوى دعم أسر الأطفال المعاقين في الأردن. دراسات — العلوم التربوية، 43(ملحق)، 1137-1150.
- الخطيب، جمال محمد. (2015). الإرشاد الأسري لذوي الاحتياجات الخاصة. عمان: دار الفكر.
- الشيخ.م. (2012). فاعلية برنامج إرشادي فردي في التخفيف من أعراض الصدمة النفسية الناتجة عن إساءة المعاملة الجنسية لدى الأطفال: دراسة حالة. مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية، 28(3)، 477-518.
- سيد، الحسين بن حسن محمد. (2012). الصلابة النفسية والمساندة الاجتماعية والاكتئاب لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية المتضررين وغير المتضررين من السيول بمحافظة جدة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، جدة.
- رشوان، ح. ع. أ. (2010). العنف والمجتمع: دراسة في علم اجتماع العنف. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب.
- رشوان، ح. ع. أ. (2009). الإعاقة والمعوقون: دراسة في علم اجتماع الخدمة الاجتماعية. المكتب الجامعي الحديث.
- الصفدي، ع. ح. (2007). الإعاقة الحركية والشلل الدماغي. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

- يحيى، م. م.، & طاميش، س. (2001). آثار الإساءة الجنسية للأطفال في فلسطين: دراسة على طلاب جامعيين. إساءة الطفل والإهمال،

1327-1303، (10)25. [https://doi.org/10.1016/S0145-2134\(01\)00277-0](https://doi.org/10.1016/S0145-2134(01)00277-0)

- بركات، زياد (٢٠١٠). الاستراتيجيات التكيفية مع الضغوط المهنية لدى معلمي المدارس الحكومية في محافظة طولكرم بفلسطين، جامعة القدس المفتوحة، منظمة طولكرم التعليمية.
- عودة، محمد. (2010). الخبرة الصادمة وعلاقتها بأساليب التكيف مع الضغوط والمساندة الاجتماعية والصلابة النفسية لدى أطفال المناطق الحدودية بقطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين
- النابلسي، حياة. (2009). المساندة الاجتماعية وعلاقتها بالضغط النفسي والتوافق مع الحياة الجامعية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة دمشق، دمشق، سورية.
- العويضة، خالد نايف. (٢٠٠٨). الفروق في استراتيجيات التعامل مع الضغوط النفسية بين والدي الأطفال المعاقين ووالدي الأطفال العاديين في مدينة الدمام، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية عمان، الأردن
- دياب، مروان عبد الله (. 2006). دور المساندة الاجتماعية كمتغير وسيط بين الأحداث الضاغطة والصحة النفسية للمراهقين الفلسطينيين. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة،
- السنبراني، إيمان. (2005). فعالية برنامج علاج سلوكي معرفي في تخفيف اضطراب ما بعد الصدمة لدى الأطفال المساء إليهم. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن

- طلعت منصور (2002). استراتيجيات الصحة النفسية في التعامل مع الاضطرابات السلوكية والانفعالية لدى ذوي الاحتياجات الخاصة. ندوة الاضطرابات السلوكية والانفعالية لدى ذوي الاحتياجات الخاصة، نظمتها جامعة الخليج العربي، بالتعاون مع برنامج مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود للتربية الخاصة، البحرين.
- طلعت منصور (2001). نحو استراتيجية لحماية الطفل من سوء المعاملة والإهمال. مؤتمر حماية الطفل من سوء المعاملة والإهمال عبر حماية الأسرة وتعزيز التشريعات، نظمتها الجمعية البحرينية لتنمية الطفولة، بالتعاون مع اليونيسيف، البحرين
- حسين محمود، والزيود نادر (١٩٩٩). مشكلات طلبة الجامعة ومستوى الاكتئاب لديهم في ضوء بعض المتغيرات، مجلة البصائر، مجلد ٣ (٢) جامعة البتراء، عمان

المراجع الأجنبية

- Emirza, E. G., & Bayrak, N. G. (2024). Coping strategies and psychological resilience of parents with children victimized of sexual abuse: A cross-sectional descriptive study. *Journal of Pediatric Nursing*, 78, 21–30.
- Fang, Z., Cerna-Turoff, I., Zhang, C., Lu, M., Lachman, J. M., & Barlow, J. (2022). Global estimates of violence against children with disabilities: An updated systematic review and meta-analysis. *The Lancet Child & Adolescent Health*, 6(5), 313-323.
- WHO (2022). Violence against children. _ World Health Organization.
- UNICEF. (2017). *A Familiar Face: Violence in the lives of children and adolescents*. New York: UNICEF.
- UNICEF (2015). *Caring for Child Survivors of Sexual Abuse: Guidelines*
Nash, M.R., Hulsey. T.L., Sexton, M.C., Harralson T.L., & Lambert,
- Skarbek, D., Hahn, K., Parrish, P. (2009). Stop sexual abuse in special education: an ecological model of prevention and intervention strategies for sexual abuse in special education. *Sex Disable*. 27.155-164.
- W. (1993). Sexual abuse, family environment, and psychological symptoms: on the validity of statistical control. *Journal of Consulting and Clinical Psychology*. 61(2):284-8; discussion 289-90.
- Bass, E., & Davis, L. (1988). *The courage to heal: A guide for women survivors of child sexual abuse*. Perennial Library
- Keely, Liz (1988). *Surviving Sexual Violence*. Cambridge: polity Press.

<https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/violence-against-children>.

- Duba, Reboret, Jules St Marjolaine (1987) *Protection, I de enfance' réalité I de intervention* Québec. Édition Morin Gaeten.
- Lazarus, R. S., & Folkman, S. (1984). **Stress, appraisal, and coping**. New York: Springer.
- League of Nations. (1924). *Geneva Declaration of the Rights of the Child*. League of Nations Official Journal, Special Supplement

العنف للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية

د. حسن محمد شاكر حيح/ قسم علم النفس/ كلية العلوم الانسانية / جامعة الاستقلال / فلسطين

D.Hasan Mohammad Shaker Hih/Department of Psychology/Faculty of Humanities/Al-Istiqlal University

hasanhih@pass.ps

د. كايد عزات كايد شريم / قسم علم النفس/ كلية العلوم الانسانية / جامعة الاستقلال / فلسطين

الباحثة مرام بالي / كلية العلوم الانسانية / جامعة الاستقلال / فلسطين

تاريخ قبول البحث: 2025 / 12 / 1

تاريخ استلام البحث: 2025 / 10 / 1

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم العنف ضد ذوي الإعاقة السمعية، والكشف عن أنماطه وأشكاله المختلفة في البيئة الفلسطينية، إضافة إلى تحليل العوامل الاجتماعية والنفسية والثقافية التي تسهم في انتشار مظاهر العنف تجاه هذه الفئة، سواء داخل الأسرة أو في المؤسسات التعليمية والمجتمعية. كما هدفت الدراسة إلى استعراض الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على العنف الموجه ضد الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، وإبراز مدى وعي المجتمع بحقوقهم الأساسية وسبل حمايتهم من الإساءة والتهميش، وتقديم تصور مقترح لتعزيز بيئة آمنة وعادلة تضمن دمجهم الفعّال في المجتمع.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الدراسات السابقة، والتقارير الحقوقية والإحصائية الصادرة عن المؤسسات الفلسطينية والعربية المعنية بقضايا الإعاقة والعنف الأسري والمجتمعي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أنّ ذوي الإعاقة السمعية أكثر عرضة لأشكال متعددة من العنف النفسي والاجتماعي، نتيجة ضعف التواصل اللفظي، وقلة الوعي المجتمعي بطرق التعامل معهم، إلى جانب محدودية التشريعات التي تضمن حمايتهم الفعلية. كما أظهرت النتائج أنّ تعزيز الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية داخل الأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع يُسهم في الحدّ من العنف ويعزز من مشاركتهم الاجتماعية.

وتقترح الدراسة مجموعة من التوصيات أبرزها: ضرورة إعداد برامج توعوية موجهة للأسر والمؤسسات التعليمية لتطوير مهارات التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، وتفعيل التشريعات التي تضمن حمايتهم من جميع أشكال العنف والتمييز.

الكلمات المفتاحية: الإعاقة السمعية، العنف ضد ذوي الإعاقة السمعية، الدمج المجتمعي.

Abstract

This study aimed to identify the concept of violence against people with hearing disabilities, reveal its various patterns and forms within the Palestinian context, and analyze the social, psychological, and cultural factors contributing to the prevalence of violence against this group, whether within the family or in educational and community institutions. The study also aimed to review the psychological and social effects of violence against people with hearing disabilities, highlight the extent of community awareness of their fundamental rights and ways to protect them from abuse and marginalization, and propose a framework for fostering a safe and equitable environment that ensures their effective integration into society.

The study adopted a descriptive-analytical approach, reviewing previous studies and human rights and statistical reports issued by Palestinian and Arab institutions concerned with disability issues and domestic and community violence.

The study concluded with several findings, most notably that people with hearing disabilities are more vulnerable to various forms of psychological and social violence due to impaired verbal communication, limited community awareness of how to interact with them, and the scarcity of legislation guaranteeing their effective protection. The results also showed that raising awareness of the rights of people with hearing disabilities within families, schools, and community institutions contributes to reducing violence and enhancing their social participation.

The study proposes a set of recommendations, most notably: the need to develop awareness programs targeting families and educational institutions to improve communication skills with people with hearing disabilities, and to activate legislation that guarantees their protection from all forms of violence and discrimination.

Keywords: Hearing disability, violence against people with hearing disabilities, social inclusion.

مقدمة الدراسة:

يُعدّ العنف ضد ذوي الإعاقة السمعية من القضايا الاجتماعية والإنسانية المعقدة التي تتطلب معالجة جذرية ومنهجية، لما لها من انعكاسات عميقة على الأفراد والأسر والمجتمع ككل. فذوو الإعاقة السمعية يشكلون فئة اجتماعية تواجه تحديات مزدوجة، تتمثل في الإعاقة من جهة، والعنف بأشكاله المختلفة من جهة أخرى، سواء كان عنفًا لفظيًا أو نفسيًا أو اجتماعيًا أو مؤسسيًا (المؤسسة العربية للتدريب والبحوث "كوثر"، 2024).

ويُعتبر العنف تجاه هذه الفئة من القضايا التي تمسّ جوهر العدالة والمساواة في المجتمع، وأنّ الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية يتعرّضون لمعدلات أعلى من الإساءة مقارنة بغيرهم من الأفراد، بسبب ضعف قدراتهم التواصلية وصعوبة التعبير عن الانتهاكات التي يتعرضون لها (الزعاوي، 2022).

حيث إنّ الأسرة تُعدّ البيئة الأولى التي من المفترض أن توفر الحماية والرعاية لأبنائها، غير أنّ غياب الوعي الكافي لدى بعض الأسر والمؤسسات قد يسهم في ممارسة أشكال غير مباشرة من العنف على هذه الفئة، كالإهمال، أو العزل الاجتماعي، أو الحرمان من فرص التعليم والتأهيل المناسبة. وتشير تقارير اجتماعية حديثة إلى أنّ التحديات التي تواجه ذوي الإعاقة السمعية لا تنحصر في البعد الصحي فقط، بل تمتد إلى الجوانب النفسية والاجتماعية نتيجة غياب ثقافة التقبل والدمج (أنور، 2024).

كما تؤكد الدراسات أنّ ضعف مهارات التواصل اللغوي والإشاري لدى بعض الأسر والمؤسسات التعليمية يزيد من احتمالية تعرض الأطفال ذوي الإعاقة السمعية لسوء الفهم والعقاب المفرط، مما يعمّق الإحساس بالرفض الاجتماعي ويؤثر سلبيًا على نموهم النفسي والسلوكي. وترى الزعاوي (2022) أنّ تعزيز الوعي الأسري والتربوي حول طرق التواصل الفعّال مع ذوي الإعاقة السمعية يمثل أحد العوامل الأساسية في الوقاية من العنف داخل المنزل والمدرسة.

ومن جهة أخرى، تسلّط المؤسسة العربية للتدريب والبحوث الضوء على أنّ أشكال العنف الموجهة نحو هذه الفئة لا تقتصر على الأسر فحسب، بل تمتد إلى المؤسسات التعليمية والاجتماعية، حيث قد يُحرّم الأفراد

ذوو الإعاقة السمعية من فرص متكافئة في التعليم والعمل والمشاركة المجتمعية، وهو ما يُعدّ شكلاً من أشكال العنف البنيوي أو المؤسسي (المؤسسة العربية للتدريب والبحوث "كوثر"، 2024).

ويشير التقرير العالمي للإعاقة الصادر عن منظمة الصحة العالمية عام (2015) إلى أن موضوع النساء والفتيات ذوات الإعاقة أولوية ينبغي أخذها بعين الاعتبار بغية تحقيق الأهداف الإنمائية، وذلك بسبب معاناتهن من تمييز

ثلاثي يتمثل في النوع الاجتماعي والفقر والإعاقة، وبالرغم من شمول منهاج عمل بيجين عام (1995) على التحديات التي تواجهها النساء ذوات الإعاقة، وضرورة تعزيز حقوقهن إلا أن النساء ذوات الإعاقة لا زلن يعانين من انتهاكات في مجال حقوق الإنسان (أبو سعد، 2016).

وبما أن النساء ذوات الإعاقة يعانين من العنف مركب بسبب جنسهن وإعاقتهن، فلا بد من تسليط الضوء عليهن، من خلال دراسة أنواع العنف الواقع عليهن وأشكاله المختلفة، ومعرفة مصادره وصولاً لمعرفة الآثار الناجمة عن هذا العنف، من أجل التصدي لهذا التمييز الذي يشكل مستوى خطورة عالية على الصحة الجسدية والنفسية لذوات الإعاقة من النساء

وفي ضوء ما سبق، تبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز برامج التوعية والتثقيف الأسري والمؤسسي حول حقوق ذوي الإعاقة السمعية، وتدعيم جهود الحماية القانونية والاجتماعية لهم، بما يساهم في بناء بيئة آمنة تسودها العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص. فالتعامل مع هذه الفئة يتطلب رؤية إنسانية قائمة على احترام الكرامة الفردية وتقدير الاختلاف، باعتبار أن العنف ضدهم لا يمسهم وحدهم، بل يؤثر في النسيج المجتمعي ككل.

مما سبق يتضح أن العنف ضد ذوي الإعاقة السمعية ليس مجرد سلوك عدواني عابر، بل هو انعكاس لمستوى الوعي الثقافي والاجتماعي لدى الأفراد والمؤسسات، وأن رفع هذا الوعي وتعزيز ثقافة الاحترام والدمج يشكلان خطوة أساسية نحو تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة والعدالة الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع.

مشكلة الدراسة

يُعدّ العنف ضد ذوي الإعاقة السمعية ظاهرة اجتماعية وإنسانية متزايدة على المستويين المحلي والدولي، تستدعي التدخل من خلال أساليب علمية ومنهجية لكل العاملين والمختصين والخبراء في مجالات التربية الخاصة وعلم النفس والاجتماع. وتواجه الجهات الرسمية المسؤولة عن حماية هذه الفئة صعوبات عدة في الوقاية والكشف عن حالات العنف، أولها عدم القدرة على تحديد حجم المشكلة بدقة بسبب ضعف قدرة الأفراد على الإفصاح عن التجارب العنيفة التي يتعرضون لها، بالإضافة إلى نقص الوعي المجتمعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، مما يجعل بعض أشكال العنف غير مرصودة أو غير موثقة.

ولهذا، فإن هذه الظاهرة تستدعي تدخل كافة الجهات المعنية لتوفير الحماية والدعم، وتُعد الأسرة من أهم هذه الجهات، كونها البيئة الأولى المباشرة للأطفال ذوي الإعاقة السمعية، حيث يلعب مستوى الوعي والتنشئة الأسري دوراً رئيسياً في الوقاية من العنف والتقليل من تأثيراته النفسية والاجتماعية. وتسعى هذه الدراسة إلى استقصاء تأثير العوامل الثقافية الأسرية، مثل القيم والعادات والمعتقدات والتقاليد، على سلوكيات الأسرة وتفاعلها مع الأطفال ذوي الإعاقة السمعية، ومدى قدرتها على تقديم الدعم والرعاية النفسية والاجتماعية لهم.

ومن خلال متابعة الباحثين لتقارير الجهات الرسمية والمؤسسات التعليمية في فلسطين، وملاحظتهم لوقوع حالات عنف متعددة ضد الأطفال ذوي الإعاقة السمعية، دعت الحاجة إلى إجراء هذه الدراسة التحليلية للثقافة الأسرية، لفهم مدى تأثيرها على سلوكيات الأسرة تجاه أطفالها، وتعزيز أساليب الحماية، وتطوير آليات دعم مناسبة تضمن سلامة الأطفال ودمجهم بشكل فعال في المجتمع، ومن هنا تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس: ما هو واقع العنف الممارس ضد الأطفال ذوي الإعاقة السمعية في فلسطين، وكيف يمكن مواجهته؟

أسئلة الدراسة الفرعية: وهي الأسئلة التي انبثقت من سؤال الدراسة الرئيس، وتمثلت في:

1. ما هو المقصود بالعنف ضد الأطفال ذوي الإعاقة السمعية؟
 2. ما هي أشكال العنف المختلفة التي يتعرض لها الأطفال ذوي الإعاقة السمعية داخل الأسرة والمدرسة والمجتمع؟
 3. ما هو واقع العنف ضد الأطفال ذوي الإعاقة السمعية في فلسطين؟
 4. كيف يؤثر مستوى الوعي الثقافي والأسري على استجابة الأطفال ذوي الإعاقة السمعية للتدخلات الوقائية والتربوية؟
 5. ما هي الممارسات الثقافية والعادات الأسرية التي قد تزيد من تعرض الأطفال ذوي الإعاقة السمعية للعنف أو تقلل من فعالية الدعم المقدم لهم؟
 6. هل تختلف أساليب التعامل والتربية للأطفال ذوي الإعاقة السمعية بين الأسر ذات الخلفيات الثقافية المختلفة؟
 7. كيف يمكن تعزيز الثقافة الأسرية والمجتمعية للحد من العنف وتحسين الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال ذوي الإعاقة السمعية؟
 8. ما هي التحديات التي تواجه الأسر والمؤسسات التعليمية في حماية الأطفال ذوي الإعاقة السمعية من العنف وتلبية احتياجاتهم الأساسية؟
- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للتعرف على:

1. مفهوم العنف ضد الأطفال ذوي الإعاقة السمعية.
2. أشكال العنف المختلفة التي يتعرض لها الأطفال ذوي الإعاقة السمعية داخل الأسرة والمدرسة والمجتمع.
3. واقع العنف ضد الأطفال ذوي الإعاقة السمعية في فلسطين.

4. كيفية تأثير الثقافة الأسرية والقيم والمعتقدات والعادات على استجابة الأطفال ذوي الإعاقة السمعية للتدخلات الوقائية والتربوية.

5. الممارسات الثقافية والأسرية التي قد تزيد من تعرض الأطفال ذوي الإعاقة السمعية للعنف أو نقل من فعالية الدعم المقدم لهم.

6. طرق التربية والتعامل مع الأطفال ذوي الإعاقة السمعية داخل الأسرة.

7. دور العوامل الثقافية والأسرة في تعزيز حماية الأطفال ذوي الإعاقة السمعية ودعمهم نفسيًا واجتماعيًا.

8. كيفية تعزيز الثقافة الأسرية والمجتمعية للحد من العنف وتحسين دمج الأطفال ذوي الإعاقة السمعية في المجتمع.

9. التحديات التي قد تواجه الأسر والمؤسسات التعليمية في حماية الأطفال ذوي الإعاقة السمعية وتلبية احتياجاتهم الأساسية.

أهمية الدراسة:

إن دراسة تأثير الثقافة الأسرية على حماية الأطفال ذوي الإعاقة السمعية من العنف لها أهمية تطبيقية ونظرية تتمثل في:

أولاً: الأهمية النظرية:

1. تطوير فهم النظريات الثقافية والسلوكية: حيث تساهم هذه الدراسة في تطوير الفهم النظري لكيفية تفاعل الثقافة الأسرية مع سلوكيات الأطفال ذوي الإعاقة السمعية وكيفية تشكيل العادات والقيم الأسرية تفاعلات الأسرة معهم.

2. تعميق الفهم لعلاقة الممارسات التربوية والثقافية بالعنف: حيث تساعد الدراسة في فهم كيفية تأثير الممارسات التربوية والعواطف والقيم الثقافية على تعرض الأطفال ذوي الإعاقة السمعية للعنف وكيفية تعامل الأسرة مع هذه الحالات.

3. تعزيز البحث في الاستراتيجيات الوقائية: من خلال دراسة الثقافة الأسرية، يمكن تطوير استراتيجيات علمية ونظرية للحد من العنف، وتحسين البيئة الأسرية والاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة السمعية.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

1. تحسين الرعاية والحماية الأسرية: من خلال فهم كيفية تأثير الثقافة على تعامل الأسر مع أطفالهم ذوي الإعاقة السمعية يساعد في تطوير برامج حماية ودعم تلبي احتياجاتهم بشكل أفضل.
 2. تخصيص برامج الوقاية والتدخل: حيث أن التعرف على العوامل الثقافية التي تؤثر على استجابة الأسرة لجهود الوقاية من العنف يمكن أن يساعد في تصميم برامج مخصصة تتناسب مع خلفيات الأسر المختلفة.
 3. تعزيز التفاهم والتواصل بين الجهات المعنية: ذلك أن فهم تأثير الثقافة يساعد على تحسين التواصل بين مقدمي الرعاية النفسية والاجتماعية والأسر، مما يعزز التعاون في حماية الأطفال وتقديم الدعم المناسب لهم.
 4. تقديم التوجيه الثقافي للأسر: حيث يمكن للدراسة توفير إرشادات عملية للأسر حول كيفية الوقاية من العنف والتعامل مع الأطفال ذوي الإعاقة السمعية بطرق تتوافق مع قيمهم ومعتقداتهم الثقافية.
- مصطلحات الدراسة

- **العنف ضد ذوي الإعاقة السمعية:** هو أي سلوك جسدي أو لفظي أو نفسي أو اجتماعي يُمارس على الأطفال ذوي الإعاقة السمعية يؤدي إلى إلحاق أذى أو ضرر مباشر أو غير مباشر بهم. ويشمل هذا العنف الإهمال، وسوء المعاملة، أو التمييز داخل الأسرة، أو المدرسة، أو المجتمع، ويؤثر بشكل مباشر على سلامتهم النفسية والجسدية وعلى اندماجهم الاجتماعي (مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر"، 2024).

- **الإعاقة السمعية:** هي قصور كلي أو جزئي في حاسة السمع، يؤدي إلى صعوبة في تلقي المعلومات السمعية والتواصل مع الآخرين، وقد يؤثر على النمو اللغوي والاجتماعي والنفسي للفرد (فريق عمل تأهيل ويب، 2022).

• **العنف ضد ذوي الإعاقة السمعية:** هو أي سلوك جسدي أو لفظي أو نفسي أو اجتماعي يُمارس على الأطفال ذوي الإعاقة السمعية يؤدي إلى إلحاق أذى أو ضرر مباشر أو غير مباشر بهم. ويشمل هذا العنف الإهمال، وسوء المعاملة، أو التمييز داخل الأسرة، أو المدرسة، أو المجتمع، ويؤثر بشكل مباشر على سلامتهم النفسية والجسدية وعلى اندماجهم الاجتماعي (مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر"، 2024).

• **الدمج المجتمعي:** هو عملية توفير بيئة آمنة وشاملة للأطفال ذوي الإعاقة السمعية تتيح لهم المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والتعليمية، وتحميهم من أشكال العنف والتمييز، مع تعزيز حقوقهم الإنسانية، بما يضمن مساواتهم مع الآخرين وتمكينهم من المشاركة الكاملة في المجتمع (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين – الأونروا، 2017).

منهجية الدراسة:

أولاً: منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُعدّ من أكثر المناهج ملاءمةً لطبيعة الموضوعات الإنسانية والاجتماعية. إذ يهدف إلى وصف الظاهرة المدروسة كما هي في الواقع، وتحليلها وتفسيرها بصورة علمية ممنهجة من خلال دراسة محتوى المراجع العلمية والنظرية ذات الصلة. وقد تم توظيف هذا المنهج لفهم ظاهرة العنف الموجّه نحو الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية من مختلف الجوانب النفسية والاجتماعية والتربوية والقانونية، واستنباط أبرز أسبابه وصوره وآثاره من خلال تحليل الأدبيات السابقة ذات العلاقة.

ثانياً: مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على مصادر بيانات ثانوية، شملت مجموعة من الكتب الأكاديمية، والمقالات المحكمة، والأبحاث الجامعية، والتقارير الدولية والمحلية التي تناولت موضوع العنف وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية. وقد تم اختيار هذه المصادر بناءً على حداثة، ومصداقية، وارتباطها المباشر بمحاور الدراسة، مع التركيز على المراجع العربية الحديثة المنشورة خلال السنوات الأخيرة، إلى جانب الاستفادة من بعض المراجع الأجنبية الموثوقة ذات الصلة.

ثالثاً: أسلوب جمع المعلومات

تم جمع المعلومات بطريقة ممنهجة ومنظمة من خلال مراجعة المراجع والدراسات السابقة، وتحليل مضامينها ومقارنتها، بهدف تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين الباحثين حول طبيعة العنف الموجه للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، والعوامل المؤثرة فيه. وقد تم تصنيف المحتوى وفق محاور رئيسية، تضمنت: أشكال العنف، أسبابه، آثاره، أساليب الوقاية، والتشريعات القانونية ذات الصلة.

رابعاً: أسلوب تحليل البيانات

تم الاعتماد على التحليل النوعي للمحتوى (Qualitative Content Analysis)، الذي يقوم على تفسير وتحليل النصوص العلمية بصورة منهجية بهدف الوصول إلى فهم عميق للظاهرة. وقد جرى تحليل المحتوى وفق إطار نظري متكامل يربط بين مفاهيم العنف والإعاقة السمعية، مع استخلاص الاتجاهات الفكرية والنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة. كما تمت مقارنة المعطيات النظرية بهدف بناء تصور شامل يُبرز أبعاد العنف، والعوامل المسببة له، وسبل الحد منه في ضوء حقوق ذوي الإعاقة السمعية.

خامساً: حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على الإطار النظري والتحليلي لظاهرة العنف تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، دون إجراء تطبيق ميداني أو جمع بيانات من الواقع العملي. كما تغطي الفترة الزمنية بين الأعوام 2015 - 2025 لما شهدته من تطور واضح في تناول قضايا العنف والإعاقة في الأدبيات العربية.

سادساً: مصداقية الدراسة

حرص الباحثون على تحقيق المصداقية العلمية من خلال الرجوع إلى مراجع موثوقة وحديثة، وتوظيفها بأسلوب نقدي وتحليلي بعيد عن الانحياز، مع الالتزام بالتوثيق الأكاديمي الدقيق وفق نظام التوثيق المعتمد في معظم الجامعات العربية.

سابعًا: مبررات اختيار المنهج الوصفي التحليلي

تم اختيار هذا المنهج نظرًا لقدرته على توصيف الظواهر الاجتماعية المعقدة وتحليلها بعمق دون الحاجة إلى تجريب ميداني، إذ يسمح بفهم العنف الموجّه نحو ذوي الإعاقة السمعية ضمن سياقه الاجتماعي والثقافي والقانوني، كما يُمكن من استخلاص الاستنتاجات النظرية التي يمكن البناء عليها في دراسات مستقبلية أكثر تطبيقًا.

العنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية:

يُعَدّ العنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية ظاهرة اجتماعية وإنسانية معقدة تتطلب اهتمامًا خاصًا من المجتمع والجهات الرسمية، نظرًا لما تواجهه هذه الفئة من تحديات مزدوجة، تشمل الإعاقة نفسها والصعوبات الناتجة عن التعرض للعنف أو التمييز. وتشمل هذه الظاهرة جميع أشكال الإساءة، سواء الجسدية أو النفسية أو اللفظية أو الاجتماعية، بالإضافة إلى الإهمال وحرمانهم من الحقوق الأساسية مثل التعليم، والعمل، والمشاركة المجتمعية (المجلة المصرية للدراسات النفسية، المجلد 30، العدد 109، 2020).

يعاني الأفراد ذوو الإعاقة السمعية من ضعف في وسائل التواصل مع الآخرين، مما يجعلهم أكثر عرضة لسوء الفهم والاستغلال أو التمييز. وغالبًا ما يتعرضون للعنف في بيئاتهم اليومية، مثل الأسرة، والمدرسة، والمجتمع، وأحيانًا في أماكن الرعاية الصحية أو المؤسسات الاجتماعية. كما أن ضعف قدرتهم على التعبير أو التبليغ عن الانتهاكات يزيد من خطورة تعرضهم للعنف ويحدّ من قدرتهم على الحصول على الحماية اللازمة. (الغامدي، 2018)

وقد أشارت الدراسات إلى أن العنف ضد ذوي الإعاقة السمعية يمكن أن يكون له آثار سلبية طويلة المدى على صحتهم النفسية والاجتماعية، بما في ذلك زيادة مستويات القلق والاكتئاب، وانخفاض الثقة بالنفس، وصعوبات في الاندماج الاجتماعي والتعليم والعمل. أيضًا أن غياب برامج التوعية والتثقيف حول حقوق هذه الفئة يسهم في استمرار هذه الظاهرة وانتشارها. (المجلة المصرية للدراسات النفسية، المجلد 30، العدد 109، 2020)

ولتقليل العنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، من الضروري تطبيق استراتيجيات متعددة تشمل تعزيز الوعي المجتمعي، تطوير مهارات التواصل البديلة (مثل لغة الإشارة)، توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، وضمان وصولهم إلى العدالة والحماية القانونية بشكل فعال. (الغامدي، 2018)

أسباب العنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية

تعتبر معرفة أسباب العنف ضد ذوي الإعاقة السمعية خطوة أساسية لفهم الظاهرة ووضع استراتيجيات للحد منها. ويمكن تلخيص الأسباب في النقاط التالية بشكل موسع:

ضعف التواصل

يعاني الأفراد ذوو الإعاقة السمعية من صعوبة في التواصل مع الآخرين، سواء في الأسرة أو المدرسة أو المجتمع. هذا الضعف يجعلهم أكثر عرضة لسوء الفهم أو التمييز أو الاستغلال. فعلى سبيل المثال، عدم القدرة على التعبير عن الانزعاج أو الشكوى عند التعرض للإساءة يزيد من خطر استمرار العنف لفترات طويلة (المجلة المصرية للدراسات النفسية، المجلد 30، العدد 109، 2020).

نقص التوعية المجتمعية

قلة الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية بين أفراد المجتمع، سواء كانوا أسراً أو معلمين أو زملاء في العمل، يسهم في انتشار العنف ضدهم. المجتمع غالباً لا يفهم احتياجاتهم الخاصة، مما يؤدي إلى التعامل معهم بشكل غير عادل أو استبعادهم من المشاركة الفاعلة في الأنشطة اليومية (المجلة المصرية للدراسات النفسية، المجلد 30، العدد 109، 2020).

ضعف الدعم الأسري

في بعض الحالات، لا توفر الأسرة الدعم الكافي للأفراد ذوي الإعاقة السمعية، سواء نفسياً أو تربوياً. ضعف هذا الدعم قد يؤدي إلى شعورهم بالعزلة، ويزيد من احتمالية تعرضهم للإساءة، خصوصاً إذا لم يتمكنوا من التواصل بسهولة مع مقدمي الرعاية أو الأقارب (الغامدي، 2018).

غياب التشريعات أو ضعف تطبيقها

عدم وجود قوانين صارمة لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية أو ضعف تنفيذ القوانين المتاحة يزيد من تعرضهم للعنف. فالغياب القانوني أو البطء في تطبيقه يجعل المعتدين يعتقدون أن العقاب ضعيف أو غير محتمل، مما يشجع على استمرار العنف (المجلة المصرية للدراسات النفسية، المجلد 30، العدد 109، 2020).

الانعزال الاجتماعي

الانعزال الاجتماعي الناتج عن الإعاقة السمعية يجعل الأفراد أكثر عرضة للاستغلال والانتهاك، حيث يصعب عليهم بناء شبكة دعم قوية أو الحصول على المساعدة عند الحاجة. هذا الانعزال يشمل قلة المشاركة في الأنشطة المجتمعية أو الثقافية، ويجعلهم يشعرون بالعزلة النفسية (المجلة المصرية للدراسات النفسية، المجلد 30، العدد 109، 2020).

القوالب النمطية والتحامل

وجود تصورات نمطية سلبية عن الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، مثل اعتبارهم ضعفاء أو أقل قدرة على التعلم أو العمل، يسهم في استغلالهم والتعامل معهم بعدم المساواة. هذه الصور النمطية تؤدي إلى عزوف المجتمع عن دعمهم وحمايتهم، وتشجع على ممارسة العنف ضدهم (المجلة المصرية للدراسات النفسية، المجلد 30، العدد 109، 2020).

ضعف برامج الدعم النفسي والاجتماعي

غياب البرامج المتخصصة في الدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية يتركهم عرضة للتأثر بالعنف دون وجود آليات للتعامل مع الصدمات النفسية، مما يزيد من تداعيات العنف على حياتهم اليومية ويطيل فترة التعرض له (المجلة المصرية للدراسات النفسية، المجلد 30، العدد 109، 2020).

أشكال العنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية:

تتعدد أشكال العنف التي يتعرض لها الأفراد ذوو الإعاقة السمعية، ويمكن شرح كل شكل بالتفصيل كما يلي:

العنف الجسدي

يشمل أي فعل يسبب أذى بدنيًا للفرد، مثل الضرب أو الصفع أو دفعه أو استخدام القوة لفرض السيطرة. هذا النوع من العنف شائع أحيانًا داخل الأسرة أو المؤسسات التعليمية، خصوصًا إذا كان مقدم الرعاية أو المعلم يفتقر إلى التدريب على التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية. التعرض للعنف الجسدي يؤدي إلى آثار جسدية ونفسية طويلة المدى، مثل الكدمات، الإصابات المزمنة، والخوف المستمر من التفاعل مع الآخرين (المجلة المصرية للدراسات النفسية، المجلد 30، العدد 109، 2020).

العنف النفسي

يشمل هذا النوع من العنف السخرية، التهديد، الإذلال، أو الضغط النفسي المستمر. قد يحدث في الأسرة أو المدرسة أو أماكن العمل، ويؤثر بشكل كبير على الصحة النفسية للفرد. الأفراد ذوو الإعاقة السمعية غالبًا ما يكونون أكثر حساسية تجاه الإهانات أو الانتقادات بسبب ضعف قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم أو التعبير عن مشاعرهم، مما يؤدي إلى الشعور بالقلق والاكتئاب وانخفاض الثقة بالنفس (المجلة المصرية للدراسات النفسية، المجلد 30، العدد 109، 2020).

العنف اللفظي

يشمل الشتائم، السخرية، الإهانة، أو استخدام لغة غير لائقة تجاه الأفراد ذوي الإعاقة السمعية. يمكن أن يحدث العنف اللفظي في المدارس، أماكن العمل، أو حتى الأماكن العامة، ويترك أثرًا طويل الأمد على الصحة النفسية، ويزيد من الشعور بالعزلة والانفصال عن المجتمع (المجلة المصرية للدراسات النفسية، المجلد 30، العدد 109، 2020).

العنف الاجتماعي

يشمل هذا النوع من العنف الحرمان من الحقوق الأساسية والمشاركة المجتمعية، مثل حرمانهم من التعليم، العمل، الأنشطة الثقافية، أو الخدمات الصحية. العنف الاجتماعي يجعل الأفراد ذوي الإعاقة السمعية أكثر انعزلاً، ويحد من قدرتهم على الاعتماد على أنفسهم والمشاركة الفاعلة في المجتمع (المجلة المصرية للدراسات النفسية، المجلد 30، العدد 109، 2020).

الإهمال

يحدث الإهمال عندما لا يحصل الأفراد ذوو الإعاقة السمعية على الرعاية أو الدعم اللازمين، سواء من الأسرة أو المؤسسات التعليمية أو الصحة. الإهمال يشمل عدم توفير التسهيلات التعليمية، الرعاية الصحية المناسبة، أو حتى عدم تلبية احتياجاتهم النفسية والاجتماعية. هذا النوع من العنف يؤدي إلى تفاقم المشاكل النفسية والاجتماعية ويزيد من شعورهم بالوحدة والضعف (المجلة المصرية للدراسات النفسية، المجلد 30، العدد 109، 2020).

واقع العنف الموجّه للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية في المجتمع المحلي:

يعد غياب الوعي الوقائي ونقص المهارات المعرفية حول سبل الحماية الذاتية من أهم العوامل التي تزيد من احتمالية تعرض ذوي الإعاقة السمعية للعنف بمختلف أشكاله (الجسدي، النفسي، والاستغلال). وتشير الدراسات في هذا الصدد إلى أن الفجوة التواصلية بين الشخص الأصم وبيئته الاجتماعية تخلق بيئة خصبة للتنمر والإهمال، خاصة في ظل افتقار المجتمعات المحلية لبرامج تدريبية متخصصة تمكن هذه الفئة من التمييز بين السلوكيات الآمنة والمهددة (عبيد، 2010).

إن الإطار المجتمعي العام لا يوفر غالباً آليات دعم فعالة وميسرة لضمان أمن هذه الفئة، لا سيما فيما يتعلق بجهات إنفاذ القانون والمؤسسات الخدمية. في كثير من الأحيان، يجد الفرد الأصم صعوبة بالغة في الإبلاغ عن حادثة تعرض فيها للعنف أو التهديد بسبب غياب مترجمي لغة الإشارة المؤهلين أو جهل

العاملين في المؤسسات بطرق التواصل البديلة، ما يؤدي إلى إفلات الجاني من العقاب أو تهميش الشكوى (الأمم المتحدة، 2006)

وبحسب النظرية النسوية للإعاقة، فإن التمثيلات الاجتماعية والمنظومة الثقافية تعكس دلالتها لجسد المرأة ذات الإعاقة على أنه مشوه وناقص ويجب استبعاده وإقصاؤه، ما يعرضها للعنف بأنواعه وأشكاله المختلفة، وعند تقاطعه مع الإعاقة فإن الضغط المجتمعي بموروثاته ومعتقداته يزداد عليها.

كما أكدت التفاعلية الرمزية أن الصور النمطية المأخوذة عن ذوات الإعاقة ورمزية أجسادهن، تحمل خطاباً ضعيفات، ويجب النظر إليهن بشفقة، وأنهن ال كفاءة لديهن. ورمزية أجساد النساء ذوات الإعاقة شكلت خطابات متوارثة بأنهن ضعيفات يحتجن إلى الشفقة وأنهن غير كفؤات، ما يجعل الإعلام يؤكد هذه الصور ويؤثر في سياسات الدولة، وفي منظومة الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة والتي تمتاز بالضعف الشديد وانعدام البرامج التأهيلية والمساندة لهن (أبو هزيم، 2014)

ضعف التواصل كعامل رئيسي في التعرض للعنف والمخاطر الأمنية:

إن الصعوبة في التعبير عن الحاجة إلى المساعدة أو رفض سلوك مسيء تجعل الشخص الأصم في موقف ضعف أمام المعتدي المحتمل. ففي كثير من المواقف، ما يشجع المعتدي على تصعيد العنف أو الاستغلال.

ويُعد الافتقار إلى "طرق الاتصال الفعالة" مع الأفراد السامعين عاملاً معيقاً آخر، كما أشارت الدراسة. فنجاح عملية التواصل لا يعتمد فقط على قدرة الأصم على الإشارة أو النطق، بل يتطلب أيضاً توفر إطار مشترك للفهم والاستجابة من الطرف السامع، عند غياب هذا الإطار، قد تُفشَل محاولات طلب النجدة أو التحذير، ما يترك الفرد وحيداً في مواجهة التهديد.

لذلك، شددت الدراسة على ضرورة تحقيق مستويات أفضل في التدريب على الكلام واللغة وأساليب التواصل، ليس فقط لأجل الاندماج الاجتماعي، بل ك مهارة حماية ذاتية أساسية (الأمم المتحدة، 2012)

يجب أن تتضمن برامج التدريب سيناريوهات محاكاة للمواقف الخطرة، لتعليمهم عبارات الطوارئ بلغة الإشارة والكتابة، وكيفية جذب انتباه المارة أو السلطات بفاعلية.

العنف الأسري تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية: غياب الوعي بالسلامة والأمن

يعدّ العنف الأسري تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية مشكلة خطيرة ومخفية في كثير من الأحيان، إذ يتعرض بعضهم للإيذاء الجسدي أو النفسي أو اللفظي نتيجة ضعف التواصل أو اعتمادهم على الأسرة في تلبية احتياجاتهم اليومية. وقد يزيد عدم إتقان أفراد الأسرة للغة الإشارة أو عدم تفهم طبيعة الإعاقة من حدة هذا العنف، مما يؤدي إلى التهميش، الإهمال، أو التحكم الزائد. كما يواجه الأشخاص الصم صعوبة في الإبلاغ عن العنف أو طلب المساعدة بسبب الحواجز اللغوية وقلة الوعي المجتمعي بحقوقهم، الأمر الذي يجعلهم أكثر عرضة للاستغلال. لذلك، فإن نشر الوعي، وتعزيز ثقافة الاحترام، وتوفير وسائل تواصل آمنة، ودعم القوانين التي تحمي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، تُعد خطوات أساسية للحد من العنف الأسري وضمان كرامتهم وسلامتهم (الأمم المتحدة، 2012).

يُعدّ الإهمال التعليمي، والناجم عن جهل الأسرة بأهمية تزويد الطفل بـ "معلومات السلامة والأمن"، شكلاً غير مباشر من أشكال العنف. إن إخفاق الأسرة في تعليم الطفل كيفية التعامل مع الغرباء، أو تحديد الأماكن الآمنة، أو حتى التعامل مع حالات الطوارئ المنزلية (كالحريق)، يعني تعريضه لمخاطر وجودة هذا الإهمال يمثل انتهاكاً لحقه في الحماية الذاتية.

يشكل غياب لغة التواصل المشتركة بين الأهل والطفل الأصم حاجزاً يعزل الطفل عن منظومة الحماية الأسرية. عندما لا يتقن الأهل لغة الإشارة، يصعب عليهم فهم احتياجات الطفل ومخاوفه والتأكد من عدم تعرضه لأي إساءة خارج المنزل أو داخله، ما يخلق بيئة خصبة لنمو العنف والإساءة المجهولة وإن أي برنامج وقائي يهدف إلى مكافحة العنف ضد الأفراد الصم يجب أن يركز على تمكين الأسرة كخط دفاع أول. يجب تزويد الأسر بالمعلومات والخبرات اللازمة للتعرف على علامات الخطر ومؤشرات التعرض للإساءة، وكيفية استخدام لغة الإشارة كوسيلة للإبلاغ عن أي تهديد أو عنف يتعرض له الطفل، سواء داخل المنزل أو خارج (أبو هزيم، 2014)

أثر الافتقار إلى المعلومات على استراتيجيات اتخاذ القرار في مواجهة التهديدات

يعدّ نقص المعلومات الأساسية حول السلامة والأمن عائقاً رئيسياً أمام قدرة الفرد الأصم على اتخاذ قرارات وقائية سليمة عند مواجهة التهديدات، حيث أظهرت نتائج دراسة عبيد (2010) أن بعض الطلاب المعاقين سمعياً يفتقرون للمعرفة التي تُمكنهم من تحقيق السلامة والأمن. ويؤدي غياب الوعي بقواعد السلامة الشخصية، مثل مفهوم المسافة الآمنة وكيفية التعامل مع العروض المشبوهة، إلى زيادة تعرضهم للاستدراج أو الاستغلال، وهو قصور ناتج عن ضعف المناهج التعليمية وبرامج التوعية الموجهة لهم، وليس عن محدودية في قدراتهم العقلية

وتتجسد الأهمية الحاسمة للمعلومات في قدرة الفرد على تحليل الموقف المهدد وتحديد أفضل مسار للعمل. فبدون معرفة مُسبقة، قد يلجأ الفرد إلى ردود فعل غير مناسبة تزيد من خطورة الموقف بدلاً من إنهائه. يغدو اتخاذ قرار "لا" في مواجهة طلب خطر أو قرار "الهروب" في موقف مهدد مهمة صعبة دون إطار مرجعي واضح للسلامة (الأمم المتحدة، 2006)

تحديات الإبلاغ والاتصال بالجهات الأمنية في حالات التعرض للخطر

يُعدّ الإبلاغ عن حوادث العنف والتهديد الأمني تحدياً مضاعفاً للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، حيث تتعطل لديهم آليات الاتصال التقليدية المعتمدة على الصوت. إن الافتقار إلى مهارات التواصل الفعال وطرق الاتصال المناسبة مع الأفراد السامعين يؤدي إلى فشل محاولاتهم في تحقيق أهداف الاتصال بفاعلية عند اللجوء لجهات الإنقاذ والأمن (سرطاوي والمهيري، 2013).

أكدت التوصيات على أهمية عقد دورات مستمرة بلغة الإشارة لتوعية المجتمع المحلي، وخاصة أفراد الشرطة، بكيفية التواصل مع المعاقين سمعياً هذا الإجراء لا يهدف فقط لتسهيل الإبلاغ، بل لضمان احترام حقوقهم وتقديم الدعم النفسي المناسب لهم خلال الإجراءات القانونية.

دور برامج الإعداد الوقائي في تنمية مهارات الأمان لدى الطلاب ذوي الإعاقة السمعية

انطلاقاً من المشكلات المحددة في الدراسة، برزت الحاجة الماسة إلى بناء برنامج مقترح يستهدف تزويد الطلاب المعاقين سمعياً بالمعلومات والخبرات ومهارات الاتصال اللازمة لمواجهة المخاطر التي تهدد سلامتهم للحد من تعرضهم للعنف (عبد الحميد، 2011).

أما الجانب المهاري، فيركز على تدريب الطلاب على مهارات التواصل التي تضمن نقل المعلومة بفاعلية عند الخطر. يشمل ذلك التدريب على لغة الإشارة الخاصة بعبارات الطوارئ، وكيفية استخدام لغة الجسد لرفض التهديد، وتطوير مهارات النطق لمن لديه قدرة متبقية

المحور الأول: التمكين الفردي يتضمن تنفيذ البرنامج الوقائي المذكور أعلاه لتعزيز المهارات المعرفية والتواصلية. الهدف هو جعل الفرد الأصم شريكاً فاعلاً في حماية نفسه وليس مجرد متلقي سلبي للحماية يشمل ذلك تدريباً مكثفاً على الإبلاغ عن الإساءة ومهارات اتخاذ القرار السريع.

المحور الثاني: التوعية الأسرية إستراتيجية الحماية والتمكين لذوي الإعاقة السمعية:

تتبلور رؤية (عبيد، 2010) حول بناء منظومة حماية شاملة تتجاوز الحلول الفردية إلى إصلاحات بنيوية ومجتمعية، وتتضح معالم هذه الرؤية من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

أولاً: الأسرة بصفتها خط الدفاع الأول يتمحور هذا التوجه حول تمكين الأسرة لتضطلع بدورها المحوري في منظومة الحماية عبر مسارين متوازيين:

المسار الإجرائي: من خلال إلحاق الوالدين والمحيطين بورش عمل تخصصية لإتقان لغة الإشارة كأداة تواصل سيادية تكسر عزلة الطفل.

المسار النفسي الوقائي: ويهدف إلى تعزيز مهارات الملاحظة السلوكية لدى الأهل، وبناء بيئة قائمة على الثقة المتبادلة تشجع الطفل على الإفصاح عن أي تهديدات أو ممارسات عنيفة دون توجس من التبعات أو اللوم.

ثانياً: التعديل البيئي والمجتمعي وهو الجانب الأوسع الذي يهدف إلى تحويل المجتمع إلى بيئة مستجيبة لاحتياجات الفرد الأصم، وذلك عبر:

- تأهيل الكوادر الأمنية والمدرسية والصحية بمهارات التواصل الأساسية.
- توفير مترجمي لغة إشارة متخصصين في المرافق الحيوية.
- تفعيل نظم الإنذار والطوارئ البصرية في الأماكن العامة والمدارس لضمان شمولية الأمن.

ثالثاً: الاستدامة والتقييم الدوري لضمان نجاح هذا النموذج، يؤكد عبيد (2010) على ضرورة اعتماد آلية تقييم ومتابعة دورية لقياس مدى فاعلية البرامج المطبقة وأثرها على شعور الطلاب بالأمن والثقة بالنفس. وتعد المتابعة المستمرة ركيزة أساسية لتحديث المحتوى التوعوي بما يتواءم مع التغيرات المتسارعة في أنماط المخاطر المجتمعية.

التوعية المجتمعية والمؤسسية كمدخل للحد من ممارسات العنف ضدهم

توعية العنف هي مجموعة من الجهود الهادفة لرفع وعي الأفراد والمجتمعات حول أشكال العنف، أسبابها، آثارها، وطرق الوقاية منها. الهدف منها حماية الناس، خاصة الفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء وكبار السن، وتشجيع ثقافة السلام وحل النزاعات بطرق غير عنيفة (طاهات، 2014)

وقد أشارت الكثير من الدراسات ذات الصلة إلى أهمية تنفيذ برامج توعية في التلفزيون ووسائل الإعلام الأخرى لتعريف المعاقين سمعياً بكيفية التعامل مع المجتمع عند حدوث مشكلة، وفي الوقت ذاته، توعية الجمهور العام بحقوقهم وطرق التواصل معهم بفاعلية.

دور الأسرة والمحيطين في تعزيز مهارات التواصل الفعال لحماية الفرد الأصم

تلعب الأسرة والمحيطون دوراً مهماً في حماية الصم وتعزيز مهارات التواصل لديهم، وذلك من خلال توفير بيئة داعمة تقوم على التفهم والاحترام، وتشجيع استخدام وسائل التواصل المناسبة مثل لغة الإشارة أو

الوسائل البصرية، مما يساعدهم على التعبير عن آرائهم ومشاعرهم بثقة. كما تسهم الأسرة في دعم الصم نفسيًا واجتماعيًا عبر الإصغاء لهم والتفاعل الإيجابي معهم، بينما يعمل الأصدقاء والمعلمون والمجتمع على دمجهم في الأنشطة المختلفة واحترام احتياجاتهم التواصلية، الأمر الذي يعزز شعورهم بالأمان والانتماء ويحميهم من العزلة أو التهميش (عبد الحميد، 2011)

يجب على الأسرة أن تمارس دوراً استباقياً في تعليم الطفل مهارات الحماية الذاتية الموجهة باستخدام لغة الإشارة والوسائل البصرية.

آثار العنف على الفرد

تشير الدراسات إلى أن العنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية له آثار سلبية طويلة المدى تشمل:

- **الصحة النفسية :** من حيث زيادة مستويات القلق والاكتئاب، وضعف الثقة بالنفس، والشعور بالعزلة.
- **التعليم والعمل من حيث:** صعوبات في الاندماج المدرسي أو الجامعي، وتأثير سلبي على فرصهم في سوق العمل (المجلة المصرية للدراسات النفسية، المجلد 30، العدد 109، 2020).
- **الحياة الاجتماعية:** من حيث تراجع المشاركة المجتمعية والثقافية وصعوبة بناء علاقات اجتماعية صحية ومستقرة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- العنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية يمثل قضية اجتماعية وإنسانية حرجة تؤثر على حياتهم النفسية والاجتماعية والتعليمية.
- ضعف القدرة على التواصل يجعل هذه الفئة أكثر عرضة لسوء الفهم والاستغلال أو التمييز في الأسرة، المدرسة، العمل، والمجتمع.
- غياب التوعية المجتمعية وضعف التدريب لدى الأسر والمؤسسات يزيد من استمرار ظاهرة العنف وصعوبة التعامل معها.
- التعرض للعنف يؤدي إلى آثار سلبية طويلة المدى تشمل زيادة مستويات القلق والاكتئاب، انخفاض الثقة بالنفس، وصعوبات في الاندماج الاجتماعي والتعليم والعمل.
- غياب برامج الدعم النفسي والاجتماعي والقوانين الصارمة يترك الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية عرضة للمشاكل والانتهاكات لفترات طويلة دون حماية فعالة.

التوصيات

1. زيادة الوعي والتثقيف لدى الأسر والمجتمع والمؤسسات التعليمية والاجتماعية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية وأشكال العنف التي قد يتعرضون لها.
2. وضع برامج تدريبية متخصصة للأسر والمعلمين ومقدمي الرعاية لتعزيز مهارات التعامل مع هذه الفئة وحمايتهم من العنف.
3. تصميم برامج إرشادية لتعزيز قدرات الأفراد ذوي الإعاقة السمعية النفسية والاجتماعية، وزيادة ثقتهم بأنفسهم لتسهيل دمجهم في المجتمع.
4. إعداد برامج مهنية تساعد على التعرف إلى ميولهم وقدراتهم المهنية، وتوجيههم نحو الأنشطة والمهن التي تتوافق مع إمكانياتهم.
5. تأسيس جهة مؤسسية متخصصة لمتابعة قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، تشمل الدراسات، الإحصاءات، ومتابعة حالات العنف.
6. عقد ندوات ومؤتمرات توعوية مستمرة لتعريف المجتمع وموظفي المؤسسات بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية وطرق التعامل معهم.
7. التعاون مع المؤسسات الحكومية والمدنية لتوفير برامج تعليمية وتدريبية ومراكز متخصصة لهذه الفئة، وتذليل الصعوبات التعليمية والاجتماعية.
8. التوعية المستمرة عبر الإعلام والبرامج المجتمعية لتعريف المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية وخلق ثقافة مجتمعية إيجابية للتعامل معهم.
9. توضيح الحقوق القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية وأسرهم، لضمان حصولهم على الخدمات المناسبة والدعم القانوني.
10. تعزيز الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي، وتوفير خدمات متكاملة تشمل الصحة والتعليم والعمل، لضمان نموهم وتطورهم بطريقة إيجابية.

المصادر والمراجع:

- أبو سعد، فوزي (2016): دراسة تحليلية لبيانات الأشخاص ذوي الإعاقة والمسجلين لدى المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين، وزارة العمل، عمان، الأردن.
- أبو صالحة، نسرین. (2011): صورة الأشخاص ذوي الإعاقة في الدراما العربية: دراسة حالة، المسلسل التلفزيوني وراء الشمس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- أبو هزيم، شيرين (2014)، المشكلات الاجتماعية والنفسية للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والاستراتيجيات المتبعة لمواجهتها في الأكاديمية الملكية للمكفوفين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الأمم المتحدة، (2012)، دراسة مواضيعية بشأن مسألة العنف ضد النساء والفتيات والإعاقة، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.
- الأنصاري، محمد. (2020). العنف ضد ذوي الإعاقة: دراسة حالة ذوي الإعاقة السمعية. المجلة العربية للتربية الخاصة، 112(3)، 45-60.
- أنور، أسعد (2024): التحديات النفسية والاجتماعية لذوي الإعاقة السمعية في بيئة الأسرة والمجتمع. بحث علمي.
- الزعاوي، أمينة إبراهيم. (2022) حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من الإساءة. عمان: مجلة المنهل - قضايا مجتمعية.
- سرطاوي عبد العزيز والمهيري، عوشة والزيودي، محمد وطه، بهاء وعبدات روجي (2013) المشكلات التي تواجه المرأة المعاقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، عدد 33.
- طاهات، دينا، (2014)، إدراك العنف ضد المرأة من منظور النوع الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

عبد الحميد، صلاح، (2011) **ثقافة العنف**، ط1 مصر دار أقالم للنشر والتوزيع.

عبيد، ماجدة السيد. (2010). **المشكلات التي تهدد أمن وسلامة الطلاب المعاقين سمعياً وبناء برنامج مقترح لتحسين فرص السلامة لهم**. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، 18(2)، 479-

519

الغامدي، ريم. (2018). **أثر العنف الأسري على الأطفال ذوي الإعاقة السمعية**. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 5(2)، 102-118.

فريق عمل تأهيل ويب. (2022, 09-23). **الإعاقة السمعية بين التصنيفات والأسباب والخصائص**. تأهيل ويب.

المؤسسة العربية للتدريب والبحوث كوثر. (2024) **دراسة تكشف واقع العنف ضد ذوات الإعاقة السمعية والبصرية**. تونس: المؤسسة العربية للتدريب والبحوث

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - الأونروا. (2017) **دليل دمج الإعاقة**. رام الله - فلسطين.

أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)

على الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الأردنية

أحمد مصطفى بدران العلي **

* ا.د. يسرى منيف

*. أستاذ تعليم عالي في المالية والمحاسبة ومديرة المعهد العالي لإدارة الأعمال بجامعة صفاقس، تونس.

** . طالب دكتوراه في المحاسبة بكلية العلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة صفاقس، تونس.

تاريخ قبول البحث: 13 / 12 / 2025

تاريخ استلام البحث: 19 / 10 / 2025

المستخلص

هدفت الدراسة التعرف على اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الاردنية، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما وتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات الاقتصادية الاردنية، في حين بلغت العينة (4) مؤسسات اقتصادية اردنية، تمثلت في (البنك المركزي الاردني، هيئة الاوراق المالية، ديوان المحاسبة الاردني، ووزارة الصناعة والتجارة)، حيث وزعت أداة الدراسة المتعلقة بكل من المتغير المستقل والتابع والمتمثلة في الاستبانة على (322) موظف من الادارة العليا والمتوسطة ومدققي الحسابات والمحاسبين، كذلك استخدمت الدراسة عدد من الاساليب الاحصائية للوصول الى نتائج الدراسة كالنسب المئوية والتكرارات ومعامل كرونباخ الفا والاحصاء الوصفي والانحدارات.

بينت النتائج وجود أثر معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام مجتمعة على الرقابة الداخلية المتمثل بـ (استقلالية لجان الرقابة الداخلية) في المؤسسات الاقتصادية الأردنية، وأوصت الدراسة بتشجيع الحكومة الأردنية على دعم المؤسسات التي تنسق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والممارسات المحاسبية من خلال المنح والموارد لتحسين النظام المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، الرقابة الداخلية، المؤسسات الاقتصادية الاردنية.

Abstract

The study aimed to identify the impact of applying International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) on internal control in Jordanian economic institutions. The study adopted the descriptive analytical approach, and the study population consisted of Jordanian economic institutions. The sample included four Jordanian economic institutions: the Central Bank of Jordan, the Securities Commission, the Audit Bureau of Jordan, and the Ministry of Industry and Trade. The study tool, represented by a questionnaire covering both the independent and dependent variables, was distributed to 322 employees from senior and middle management, as well as auditors and accountants. The study also used several statistical methods to reach its results, including percentages, frequencies, Cronbach's alpha coefficient, descriptive statistics, and regression analysis.

The study used a number of statistical methods to arrive at the study results, such as percentages, frequencies, Cronbach's alpha coefficient, descriptive statistics, and regressions. The results showed the combined impact of international public sector accounting standards on internal control represented by (independence of internal control committees) in Jordanian economic institutions. The study recommended encouraging the Jordanian government to support institutions that harmonize international public sector accounting standards and accounting practices through grants and resources to improve the accounting system.

Keywords: International Public Sector Accounting Standards, Internal Control, Jordanian Economic Institution

مقدمة

شهدت المحاسبة في القطاع العام تحولاً كبيراً في العقود الأخيرة استجابة للتغيرات الاقتصادية العالمية والضغط المتزايد من أجل الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة. وتعتبر معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) أحد الركائز الأساسية التي ظهرت لتلبية هذه الاحتياجات، حيث تهدف إلى توحيد قواعد المحاسبة وتعزيز جودة التقارير المالية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية (IPSAS, 2023).

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هي إطار محاسبي عالمي يضمن قدرًا أكبر من المقارنة والشفافية في إعداد التقارير المالية، ويدعم اتخاذ القرارات الإدارية والاقتصادية الفعالة. إلا أن تطبيق هذه المعايير يواجه العديد من التحديات، خاصة في مؤسسات القطاع العام في الدول النامية. ومن أهم التحديات غياب أو ضعف نظام الرقابة الداخلية الذي يعتبر حجر الزاوية في التنفيذ الصحيح والدقيق للمعايير (مونتينوس وبروسكا، 2009). وتلعب الرقابة الداخلية دوراً مهماً في تحسين كفاءة العمليات الإدارية والمحاسبية، حيث تساعد على اكتشاف الأخطاء والانحرافات وضمان الالتزام بالمعايير المحاسبية (Simson et al., 2011).

يتطلب تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وجود نظام رقابي داخلي قوي يضمن تنفيذ السياسات المالية والإدارية بكفاءة، فالرقابة الداخلية لا تقتصر على الكشف عن الأخطاء المالية فحسب، بل تمتد لتشمل تحسين كفاءة العمليات التشغيلية وضمان الامتثال للأنظمة والتشريعات المعمول بها، ومن خلال دورها الوقائي والتوجيهي تُسهم هذه الرقابة في تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في التقارير المالية، مما يعزز استقرار المؤسسات الاقتصادية الأردنية وقدرتها على التكيف مع المعايير العالمية المتغيرة.

اشكالية البحث

مما لا شك فيه أن المحاسبة الحكومية لها أهمية كبيرة في الدول حيث أنها تشمل المعاملات والعمليات الاقتصادية ذات الصلة التي توضح المركز المالي للجهات الحكومية، مثل المدفوعات وتسوية الالتزامات وتحصيل المستحقات وشراء وبيع الأصول المتاحة والتحويلات والإيرادات وغيرها، إلى جانب تقديم التقارير

المالية بشكل دوري ومنتظم، التي تتضمن تفاصيل مالية يعتمد عليها الذين يستخدمون البيانات المالية وذلك من أجل اتخاذ القرارات الصحيحة، وكوسيلة للإدارة السليمة (هشام، 2023).

وفي ظل ما يشهده العالم من موجة غير مسبقة من التطور والتغير منذ بدايات القرن الحالي وعلى مستوى كافة الأبعاد الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية لم يعد هناك أمراً ثابتاً، فكل ما يحيط بنا أصبح متقلب وخاضع لتأثير التطورات والتغيرات المتلاحقة، ولابد من محاولة إيجاد حلول تتماشى مع حجم وخطورة تلك التطورات، ففي المجال الاقتصادي والفرع المحاسبي تحديداً الذي أصبح يواجه تحديات عديدة لعل أبرزها تطورات التكنولوجيا المعلوماتية والخصخصة والتجارة العالمية وانتقال الأموال وندرة الموارد الاقتصادية وتحول نظام السوق للنظام الحر، حيث أن جل تلك التطورات جعلت من مواضيع المعلومات المالية أكثر تعقيداً، وأوجب على المحاسبين ضرورة التكيف ومحاولة مجاراة الأمور من خلال التأقلم على العناصر المدمجة للتطورات.

من هنا تبلورت الفلسفة البحثية بدراسة أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على الرقابة الداخلية فيها. كما تسعى الدراسة للإجابة على مجموعة من التساؤلات من خلال دراسة ميدانية تحليلية في المؤسسة الاقتصادية الأردنية، ويمكن بيان التساؤل البحثي التالي:

السؤال الرئيسي: هل هنالك أثر لتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الأردنية؟

هدف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدفها العام من خلال التعرف على أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الأردنية.

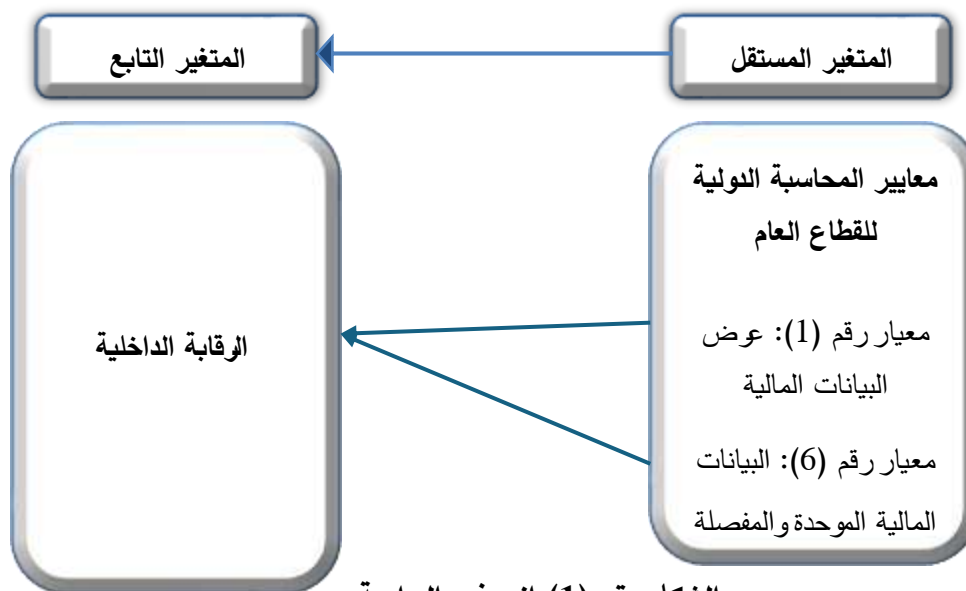
فرضية البحث

الفرضية الرئيسية (H01): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (معياري رقم (1): عرض البيانات المالية، (معياري رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة) على الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الأردنية.

الفرضية الفرعية الأولى (H01-1): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (معياري رقم (1): عرض البيانات المالية) على الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية (H01-2): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (معياري رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة) على الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الأردنية.

انموذج الدراسة



الشكل رقم (1) انموذج الدراسة

التعريفات الإجرائية

معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام: هي عبارة عن مجموعة من القواعد التي تحكم الاعتراف والقياس والعرض ومتطلبات الإفصاح فيما يتعلق بمعاملات القطاع العام وتعتبر وسيلة لتحسين الشفافية ومساءلة الحكومات ووكالاتها من خلال تحسين وتوحيد تقاريرها المالية.

الرقابة الداخلية: هي العمليات والسياسات والإجراءات التي تنفذها المؤسسة لضمان تحقيق أهدافها وحماية أصولها وتعزيز الكفاءة والفعالية التشغيلية. كما إنه نظام من الضوابط والتوازنات مصمم لتخفيف المخاطر ومنع الاحتيال وضمان دقة وموثوقية التقارير المالية.

الاطار النظري

مفهوم معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

تعد معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) مجموعة من القواعد التي تحكم الاعتراف والقياس والعرض ومتطلبات الإفصاح فيما يتعلق بمعاملات القطاع العام وتعتبر وسيلة لتحسين الشفافية ومساءلة الحكومات ووكالاتها من خلال تحسين وتوحيد تقاريرها المالية (المعصراوي، 2019).

في حين تعرف المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام "على أنها معايير محاسبية عالية الجودة، تهدف إلى تسهيل إعداد تقارير مالية موثوقة وعالية الجودة وشفافة وتتيح للمستخدمين القدرة على مساءلة الحكومات وكيانات القطاع العام الأخرى (Weygandt et al., 2018). كما يمكن أيضاً تعريف "المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" على أنها معايير محاسبية دولية تطبقها كيانات القطاع العام لإعداد تقاريرها المالية ذات الأغراض العامة (منصور، 2023).

وينظر إلى "المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" على أنها مجموعة من المعايير القائمة أساساً على الاستحقاق والتي توفر أساساً موحداً لإعداد البيانات المالية السنوية في القطاع العام. كما يتم تطوير المعايير وتنقيحها ونشرها من قبل "مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام"، وهو مجلس دولي لوضع المعايير يتكون من ممثلين عن الوزارات والمؤسسات الحكومية، ومحاكم التدقيق، والممارسين

العامين، والأوساط الأكاديمية. بالإضافة إلى ذلك، تتم مخاطبة الجمهور العريض في المشاورات العامة للمشاركة في عملية تطوير المعايير والتأثير عليها من خلال التعليق على مسودات العرض المنشورة أثناء الإجراءات القانونية الواجبة (رزوقي ومشجل، 2020).

من جانب آخر، تعرف المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ((IPSAS)) على أنها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأنشطة الحكومية في القطاع العام، وهي ذو أهمية خاصة بالنسبة لإعداد التقارير المالية لكيانات القطاع العام لأنه ينطبق على جميع البيانات المالية ذات الأغراض العامة المعدة وفقاً للمحاسبة على أساس الاستحقاق، وتدعو "معايير المحاسبة الدولية القائمة على أساس الاستحقاق" إلى إعداد بيانات مالية تعمل على توحيد جميع الكيانات الخاضعة لسيطرة الحكومة (Felix & Rufus, 2018).

ويرى الباحث أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هي مجموعة من المعايير المحاسبية التي وضعها "مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSASB لتستخدمها الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع العام الأخرى في جميع أنحاء العالم بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة وإعداد التقارير المالية في القطاع العام من خلال ضمان الاتساق وقابلية المقارنة في البيانات المالية.

فوائد اعتماد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

إن اعتماد وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام له آثار وفوائد كبيرة. وتشمل فوائد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على ما يلي (Ebrahim & De Villiers, 2019):

(1) **الشفافية والمساءلة المالية:** أحد الآثار الرئيسية لاعتماد معايير المحاسبة الدولية هو تعزيز الشفافية المالية والمساءلة في القطاع العام. كما توفر هذه المعايير إطاراً موحدًا لإعداد التقارير المالية، مما يضمن دقة المعلومات المالية واكتمالها وقابليتها للمقارنة.

(2) **إمكانية مقارنة المعلومات المالية:** من الآثار المهمة الأخرى لاعتماد معايير المحاسبة الدولية تحسين إمكانية مقارنة المعلومات المالية عبر البلدان. بحيث توفر هذه المعايير لغة مشتركة لإعداد التقارير المالية، مما يمكن أصحاب المصلحة من مقارنة الأداء المالي لكيانات القطاع العام داخل الدولة وعلى المستوى الدولي.

(3) تكامل المعلومات المالية وغير المالية: إن اعتماد معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام يدعم تكامل المعلومات المالية وغير المالية. تقليدياً، ركزت التقارير المالية في المقام الأول على الجوانب النقدية، مثل الإيرادات والنفقات والأصول. ومع ذلك، فقد أكدت المطالبات المجتمعية على أهمية النظر في الجوانب غير المالية، مثل الأثر البيئي والاجتماعي.

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) محل الدراسة

تم في هذه الدراسة التركيز على بعض المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) والتي لها ارتباط في اعداد القوائم المالية وهذه المعايير هي:

أولاً: معيار رقم (1): عرض البيانات المالية: يحدد المعيار رقم (1) المبادئ والإرشادات الأساسية التي يجب على كيانات القطاع العام اتباعها عند إعداد وتقديم بياناتها المالية. كما يركز المعيار على ضمان أن البيانات المالية توفر معلومات ذات صلة وموثوقة تلبي احتياجات مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين، ودافعي الضرائب، والمؤسسات الدولية (Schmidhuber et al., 2022).

ثانياً: معيار رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة: يركز المعيار رقم (6) من معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على القوائم المالية الموحدة والمفصلة، ويتناول متطلبات التقارير المالية للمؤسسات التي تسيطر على شركة تابعة واحدة أو أكثر. ويتلخص جوهر هذا المعيار في ضمان تقديم كيانات القطاع العام لموقفها المالي وأدائها بطريقة شاملة تعكس أنشطتها الاقتصادية (Polzer et al., 2022).

المبحث الثاني: الرقابة الداخلية في القطاع العام

تعريف الرقابة الداخلية في القطاع العام

تشير الرقابة الداخلية في القطاع العام إلى العمليات التي تطبقها الجهات الحكومية لضمان الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة في عملياتها. كما أنها تتطوي على سياسات وإجراءات وآليات لحماية الأصول ومنع الاحتيال وتحقيق الأهداف التنظيمية (Chalmers et al., 2019).

وينظر الى الرقابة الداخلية في القطاع العام إلى أنها نظام من السياسات والإجراءات والممارسات التي تنفذها الجهات الحكومية لحماية الأصول، وضمان الامتثال للقوانين واللوائح، وتعزيز الفعالية التشغيلية (Khelil & Khelif, 2022).

كما تعرف الرقابة الداخلية للقطاع العام بأنها عمليات المحاسبة والتدقيق المستخدمة في الإدارة المالية للمؤسسات والتي تضمن سلامة التقارير المالية والامتثال التنظيمي (Salawu et al., 2024).

ويرى الباحث أن الرقابة الداخلية في القطاع العام هي عملية تطبقها الجهات الحكومية لضمان الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة في العمليات، بما في ذلك السياسات والإجراءات والآليات لحماية الأصول ومنع الاحتيال وتحقيق الأهداف التنظيمية وتحقيق نزاهة التقارير المالية والامتثال التنظيمي.

أهمية الرقابة الداخلية في القطاع العام

تلعب الرقابة الداخلية في القطاع العام دوراً حاسماً في ضمان الشفافية والمساءلة والكفاءة في العمليات. ومن خلال إنشاء والحفاظ على آليات فعالة للرقابة الداخلية، يمكن لمؤسسات القطاع العام حماية أصولها، ومنع الاحتيال والأخطاء، وتعزيز الامتثال للقوانين واللوائح. وفيما يلي بيان لأهمية الرقابة الداخلية في القطاع العام على النحو التالي (Coetzee & Erasmus, 2017):

1. **حماية الأصول:** تساعد الرقابة الداخلية في حماية أصول مؤسسات القطاع العام من سوء الاستخدام أو السرقة أو التلف، ومن خلال تنفيذ تدابير الرقابة مثل الفصل بين الواجبات والفحوصات المنتظمة للمخزون، يمكن للمؤسسات تقليل مخاطر اختلاس الأصول.
2. **منع الاحتيال والأخطاء:** تساعد أنظمة الرقابة الداخلية في اكتشاف ومنع الأنشطة والأخطاء الاحتيالية. ويمكن لضوابط مثل إجراءات الترخيص والتسويات وعمليات التدقيق المنتظمة تحديد التناقضات والمخالفات في المعاملات المالية.
3. **ضمان الامتثال:** تساعد الضوابط الداخلية كيانات القطاع العام على الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات. ومن خلال إنشاء أنشطة مراقبة تراقب وتقرض الالتزام، يمكن للمؤسسات تجنب العقوبات القانونية والإضرار بالسمعة.

4. **تعزيز المساءلة:** تعمل الرقابة الداخلية على تعزيز المساءلة بين الموظفين وأصحاب المصلحة. وتساعد الخطوط الواضحة للسلطة ومتطلبات التوثيق وتقييمات الأداء في مساءلة الأفراد عن أفعالهم وقراراتهم.

5. **تعزيز الكفاءة التشغيلية:** تعمل عمليات الرقابة الداخلية الفعالة على تبسيط العمليات وتحسين الكفاءة العامة. ومن خلال تحديد نقاط الضعف في العمليات وتنفيذ الضوابط لمعالجتها، تستطيع مؤسسات القطاع العام تحسين استخدام الموارد وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية.

6. **بناء ثقة أصحاب المصلحة:** تعمل أنظمة الرقابة الداخلية القوية على بناء الثقة بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك المواطنين والمستثمرين والهيئات التنظيمية. وتظهر الممارسات الشفافة والمسؤولة الالتزام بالحكم الرشيد والسلوك الأخلاقي، مما يعزز سمعة المؤسسة.

مكونات الرقابة الداخلية في القطاع العام

تتكون الرقابة الداخلية في القطاع العام من خمس مكونات مترابطة: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، والرصد والتقييم. كما تعمل هذه العناصر معاً لتوفير تأكيد معقول بأن أهداف الجهة سيتم تحقيقها. ويمكن بيان هذه المكونات على النحو التالي (Chalmers et al., 2019):

1. **بيئة الرقابة:** تشير بيئة الرقابة في القطاع العام إلى الموقف العام والوعي والإجراءات التي تتخذها الإدارة والموظفين فيما يتعلق بالضوابط الداخلية. فهي تحدد نغمة التزام المؤسسة بالنزاهة والقيم الأخلاقية والكفاءة والمساءلة. وتضمن إنشاء بيئة رقابية قوية يفهمها الجميع لأداء أدوارهم ومسؤولياتهم في الحفاظ على الضوابط الداخلية.

2. **تقييم المخاطر:** يعد تحديد المخاطر وتقييمها أمراً بالغ الأهمية في القطاع العام لمعالجة نقاط الضعف المحتملة وضمان تطبيق تدابير الرقابة الداخلية الفعالة. ومن خلال تقييم المخاطر المتعلقة بالتقارير المالية والامتثال والوظائف التشغيلية، يمكن للمؤسسات تطوير استراتيجيات للتخفيف منها وتعزيز الضوابط الداخلية.

3. أنشطة الرقابة: أنشطة الرقابة هي السياسات والإجراءات الموضوعة لضمان تحقيق الأهداف وتخفيف المخاطر. وفي القطاع العام، تتضمن أنشطة الرقابة الفصل بين الواجبات، وعمليات الترخيص والموافقة، والضوابط المادية، وإجراءات التوثيق. وتساعد هذه الأنشطة في منع الأخطاء والاحتيال وعدم الامتثال للوائح.

4. المعلومات والاتصالات: التواصل الفعال ضروري للرقابة الداخلية في القطاع العام. ويتضمن تبادل المعلومات ذات الصلة داخليًا وخارجيًا لدعم عمل الضوابط. حيث يعمل التوثيق المناسب وآليات إعداد التقارير وقنوات التغذية الراجعة على تسهيل تدفق المعلومات وتمكين أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مستنيرة ومراقبة فعالية الضوابط الداخلية.

5. الرصد والتقييم: إن المراقبة والتقييم المستمر لعمليات الرقابة الداخلية ضرورية للتأكد من كفاءتها وفعاليتها في القطاع العام. إذ تساعد التقييمات المنتظمة على تحديد أوجه القصور أو نقاط الضعف أو التغييرات في عوامل الخطر، مما يسمح للمؤسسات بتنفيذ الإجراءات التصحيحية والتحسينات. وتتضمن المراقبة أيضًا إجراء عمليات تدقيق ومراجعات داخلية للحفاظ على سلامة الرقابة.

ومن خلال تنفيذ هذه المكونات الرئيسية للرقابة الداخلية في القطاع العام، يمكن للمؤسسات تعزيز الشفافية والمساءلة وممارسات الحوكمة، مما يساهم في نهاية المطاف في كفاءة العمليات وتحقيق الأهداف.

الدراسات السابقة

هدفت دراسة (الطنبور، 2020) الى التعرف حول العوامل التي لها تأثير على فاعلية الرقابة الداخلية لمديريات ضريبة الدخل، من خلال قياس أثر (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، نظام المعلومات والاتصالات، المتابعة، أنشطة دائرة الرقابة الداخلية، التكنولوجيا المستخدمة)، وتطبيقه على عينة الدراسات والمكونة من موظفي ضريبة الدخل والمدققين الداخليين. وبينت الدراسة ان عدد العينات التي تم توزيعها (81) موظف. كما بينت النتائج ضرورة الفصل بين المهام الوظيفية (التقييم والتدقيق)، كما تبين ان ادنى العوامل التي لها تأثير على الفاعلية الرقابية مدى توفير الإطار المهني من السياسات والإجراءات المتخذة، وأظهرت الدراسة التوصيات التالية: ضرورة بذل المزيد من الاهتمام باقسام الدوائر

الداخلية من قبل وزارة المالية والتخطيط من خلال زيادة الوعي وتوعية الموظفين بالمسؤولية الذاتية التي تحقق فاعلية وكفاءة النظام، كذلك أوصت الدراسة بضرورة انشاء دائرة تختص بإدارة المخاطر، لأهمية التحكم بالمخاطر التي من الممكن ان تواجه دوائر ضريبة الدخل وكيفية تخفيضها الى الحد المقبول.

هدفت دراسة (عبد الهادي، 2023) الى بيان علاقة استقلالية الرقابة الداخلية وأثرها في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية. وكما تهدف الى بيان الأهمية لرفع الكفاءات الإنتاجية التي تنعكس بصورة إيجابية على الأداء في المؤسسة والمحافظة على الممتلكات وبالتالي المساهمة بالحد من الفساد، وكما اعتمدت الدراسة على التحليل الإحصائي وعلى المنهج الوصفي. وكانت أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: لا يوجد حوافز بما تكفي للموظفين سواء أكانت مالية أو حوافز معنوية مقارنة مع العمل والمسؤولية الملقاه عليهم مما يؤثر على الأداء في الانجاز وعدم التنفيذ بدقة للمعلومات، وتبعية الاقسام حسب الهيكل التنظيمي الى الإدارة بشكل مباشر وهذه تفقد الرقابة الداخلية استقلاليتها، كما خلصت الى عدد من التوصيات ومن أهمها: ضرورة استقلالية الرقابة الداخلية من خلال فصلها عن الإدارة وذلك لحمايتها من أية ضغوطات من المحيطين سواء من الموظفين أو المسؤولين واصدار القوانين التي تلزم لتحقيقها.

دراسة (Mnif & Gafsi, 2023) هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) من قبل الحكومات في الدول النامية، كذلك تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير البيئة بأنوعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية على هذا الإلتزام. وطبقت فترة الدراسة على الأعوام من 2015 إلى 2018. طبقت الدراسة على (13) دولة من الدول النامية حيث اشتملت عينة الدراسة على 125 مؤسسة حكومية عامة تم الحصول على تقاريرها السنوية من مواقع وزارات مختلفة ووكالات وإدارات وهيئات حكومية مركزية. حيث بينت نتائج الدراسة عن تباين كبير في مدى الإلتزام بمعايير (IPSAS) بين حكومات الدول النامية، مع مستوى متوسط عام بلغ 61%. وأظهرت نتائج الدراسة أن الامتثال لمعايير (IPSAS) يتأثر إيجاباً بثقافة الحكومة السياسية، وجودة الإدارة العامة. وأوصت الدراسة الحكومات في البلدان النامية بضرورة تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لما لها من أثر على جودة الادارة العامة.

كذلك هدفت دراسة (Aboukhadeer et al, 2023) إلى التعرف على أثر حوكمة الشركات ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) على جودة المعلومات المحاسبية في القطاع الحكومي الليبي. أتبعَت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتمثل مجتمع الدراسة في القطاع العام الليبي حيث بلغت عينة الدراسة (400) موظف من العاملين في الوظائف المالية، وجمعت بيانات الدراسة باستخدام أداة الدراسة (الاستبانة) التي أعدت وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، وتم توزيعها وإستردادها كاملة حيث أُدخلت إلى البرنامج الإحصائي (SPSS) للقيام بعملية التحليل التي تمت بإستخدام عدد من الأساليب الإحصائية كالإحصاء الوصفي الذي تمثل في الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، كذلك تم إستخدام معاملات الارتباط وتحليل الانحدار الخطي المتعدد لإختبار فرضيات الدراسة، وبينت نتائج الدراسة وجود أثر لكل من الحوكمة ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على جودة المعلومات المحاسبية في القطاع العام الليبي. وأوصت الدراسة القائمين على القطاع العام في ليبيا بضرورة الإلتزام الكامل بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

بينما اعتمدت دراسة (Pham, 2023) بشكل أساسي على نظرية الوكالة، ويدرس آثار إنفاذ الضرائب والمراجعة المستقلة على فعالية الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في الشركات الفيتنامية. يتم تطبيق تحليل البيانات على (SEM-PLS)، وتم تنفيذ طريقة المسح على عينة مكونة من (341) شركة يقع مقرها الرئيسي بشكل رئيسي في أكبر ثلاث مدن في فيتنام (مدن هانوي وهوتشيمين ودانانج) في الفترة من أبريل الى يونيو 2021. وأظهرت نتائج العوامل الثلاثة كلها: التدقيق المستقل، وإنفاذ الضرائب وفعالية الرقابة الداخلية لهما تأثيرات كبيرة على جودة التقارير المالية، وخاصة الضرائب، كما وبينت أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة وجود علاقة سلبية بين جودة TAE وجودة FR. وأوصت الدراسة بشدة بأن يقوم المدراء بتغيير وجهات نظر عملهم وتجنب الضغط على الشركات في معالجة وتقديم بياناتهم المالية. بالإضافة الى ذلك، يحتاج المدراء في المؤسسة أيضاً الى فهم جيد للمحاسبة ويجب أن يدركوا أن الأساس الأساسي لأداء العمل المحاسبي في الوحدة هو المعايير المحاسبية.

- منهجية الدراسة

اولاً: منهجية الدراسة

لمعالجة أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، تستخدم هذه الدراسة نهجاً وصفيًا وكميًا لتصميم الدراسة، بما في ذلك جمع البيانات الأولية. بحيث تكون الأساليب العلمية هي الأساس للتحقق من البيانات في الدراسة الكمية. كما يمكن تطبيق الطريقة العلمية بعدة طرق في سياق الدراسة. ومع ذلك، فإن معظم هذه الأساليب تستخدم إختبار الفرضيات للتنبؤ بنتائج الدراسة. كما يتم إنشاء هذه الفرضيات أيضاً باستخدام المتغيرات، ويمكن إختبار الأفكار كجزء من عملية البحث الكمي (Bell, 2022).

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

يوضح هذا القسم مجتمع الدراسة وأطر العينة وحجمها وتوزيع أدوات الاستطلاع على المستجيبين لهذه الدراسة، لقد شمل مجتمع الدراسة الأفراد العاملين في المستويات الإدارية العليا والمتوسطة ومدققي الحسابات والمحاسبين (الوظائف الإدارية والمالية والفنية) الذين لديهم معرفة ووعي بالنظام المحاسبي، وشمل مجتمع الدراسة المؤسسات الاقتصادية والتي يبلغ عددهم نحو (4) مؤسسات اقتصادية أردنية وهي (البنك المركزي الأردني، هيئة الأوراق المالية، ديوان المحاسبة، وزارة الصناعة والتجارة)، ويبلغ عدد العاملين في المستويات الإدارية العليا والمتوسطة ومدققي الحسابات والمحاسبين (الوظائف الإدارية والمالية والفنية) خلال عام (2023) نحو (1641) موظف. وتم التعرف عليهم من خلال التواصل المباشر مع هذه الجهات. ويبين الجدول رقم (3.1) مجتمع الدراسة وتوزيع العاملين فيه للعام 2023.

جدول رقم (1): مجتمع الدراسة وتوزيع العاملين فيه للعام 2023

اسم الجهة	وظائف الإدارة العامة والإدارة المحلية	الوظائف الصحية	الوظائف الهندسية	الوظائف الإدارية والمالية والفنية	الوظائف المساندة	مجموع العاملين
البنك المركزي الأردني	7	5	12	438	62	524
هيئة الأوراق المالية	23	0	2	119	34	178
ديوان المحاسبة	2	9	54	537	72	674
وزارة الصناعة والتجارة	7	0	80	508	312	907
المجموع	39	14	148	1602	480	2283

المصدر: دائرة الموازنة العامة، وزارة المالية الأردنية، مشروع قانون موازنة عام 2023.

وتم تحديد عينة الدراسة على أنهم الأفراد الذين أظهروا معرفة بأنظمة المحاسبة في هذه المؤسسات الاقتصادية الأردنية المستهدفة لهذه الدراسة وعددهم (1641) موظف، وتم العمل على تحديد حجم العينة من خلال معادلة (Taro Yamane) على النحو التالي (علي، وآخرون، 2019):

$$n = \frac{N}{1 + Nd^2}$$

وبما ان حجم مجتمع الدراسة بلغ نحو (N= 1641) وهو يمثل الأفراد العاملين في المستويات الإدارية العليا والمتوسطة ومدقي الحسابات والمحاسبين (الوظائف الإدارية والمالية والفنية) الذين لديهم معرفة ووعي بالنظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الأردنية وهي (البنك المركزي الأردني، هيئة الأوراق المالية، ديوان المحاسبة، وزارة الصناعة والتجارة)، فإنه يمكن تحديد حجم العينة على النحو التالي:

$$n = \frac{N}{1 + Nd^2} = \frac{1641}{1 + (1641)(0.05)^2} = \frac{1641}{5.103} = 322$$

بالتالي فإن حجم عينة الدراسة بلغ نحو (322) وتم توزيع الاستبانات يدوياً بهدف الحصول على بيانات حول المتغيرات المستقلة الممثلة لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (معيّار رقم (1): عرض البيانات المالية، معيار رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة، والمتغير التابع (استقلالية لجان الرقابة الداخلية)، وبلغ عدد الاستبانات المسترجعة والصالحة للتحليل (305) استبانة بنسبة (94.7%) من إجمالي الاستبانات الموزعة.

ثالثاً: مصادر جمع البيانات

– **المصادر الأولية:** تم الحصول على البيانات الأولية اللازمة لهذا البحث من خلال استبانة تم إعدادها وتوزيعها على مجموعة من الافراد العاملين في المستويات الإدارية العليا والمتوسطة ومدققي الحسابات والمحاسبين (الوظائف الإدارية والمالية والفنية) والتي شكلت المؤسسات الاقتصادية الأردنية (البنك المركزي الأردني، هيئة الأوراق المالية، ديوان المحاسبة، وزارة الصناعة والتجارة) والمؤشرات المتعلقة الممثلة لإعداد التقارير المالية (الأصول، والمصاريف، والإيرادات) لهذه المؤسسات للفترة الزمنية (2018-2023)، ومن ثم جمع البيانات وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وبرمجية (AMOS)، وذلك من أجل إختبار صحة فرضيات الدراسة.

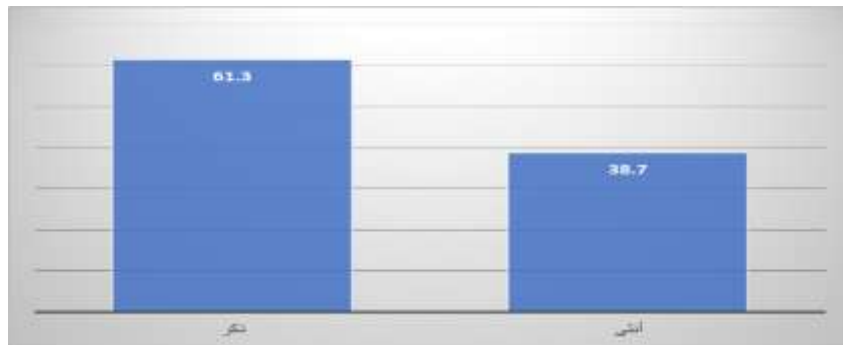
– **المصادر الثانوية:** تم الحصول على البيانات الثانوية المتعلقة بهذه الدراسة من خلال الرجوع إلى الكتب والأطروحات والبحوث العلمية والتقارير والمقالات في الصحف والمجلات وذلك لبناء الإطار النظري للبحث وتحقيق أهدافه.

نتائج تحليل الدراسة

الخصائص الديموغرافية

1. النوع الاجتماعي

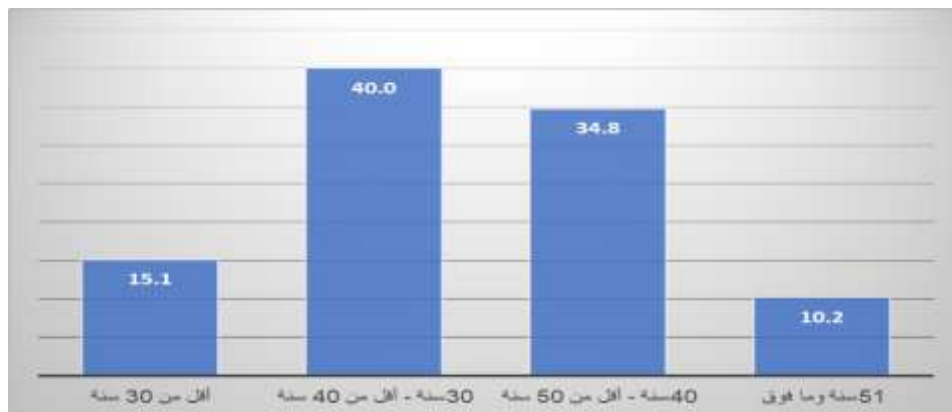
يلاحظ من الشكل رقم (1) ان نسبة الذكور من بين المؤسسات الاقتصادية الأردنية لعينة الدراسة هي الاعلى حيث بلغت نسبتهم حوالي (61.3%) بينما بلغت نسبة الاناث حوالي (38.7%) من اجمالي عينة الدراسة المستهدفة.



الشكل رقم (1): خصائص النوع الاجتماعي لعينة الدراسة

2. العمر

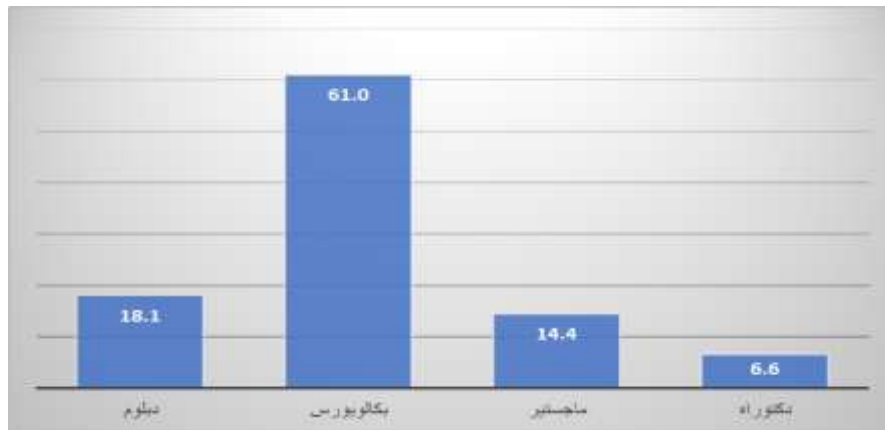
يتبين من النتائج في الشكل رقم (2) أن 15.1% من إجمالي عينة الدراسة كانت أعمارهم (أقل من 30 سنة)، بينما كانت 34.8% من إجمالي عينة الدراسة كانت أعمارهم (40 سنة - أقل من 50 سنة)، 10.2% من إجمالي عينة الدراسة كانت أعمارهم (50 سنة فأكثر). وتجدر الإشارة إلى أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة كانت أعمارهم (30 سنة - أقل من 40 سنة)، وذلك بنسبة 40.0% من إجمالي عينة الدراسة.



الشكل رقم (2): خصائص العمر لعينة الدراسة

3. المؤهل العلمي

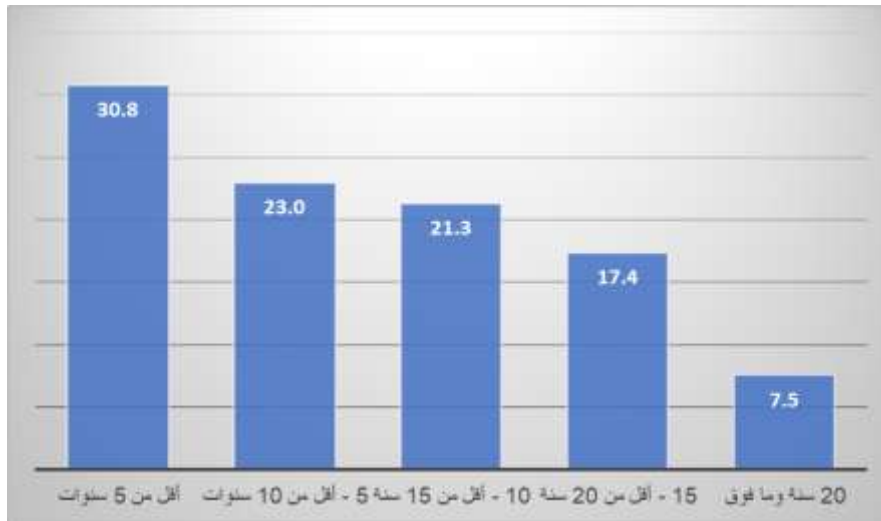
يتضح من الشكل رقم (3) أعلاه أن 61.0% من إجمالي عينة الدراسة يحملون شهادة البكالوريوس، بينما يحمل 18.1% من إجمالي عينة الدراسة شهادة الدبلوم، بينما يحمل 14.4% من إجمالي عينة الدراسة الماجستير، في حين يحمل 6.6% من إجمالي عينة الدراسة شهادة الدكتوراه، وهذا يشير أن المؤسسات الاقتصادية الأردنية تركز تعييناتها في الوظائف الإدارية على حاملي الشهادات الجامعية (البكالوريوس).



الشكل رقم (3): خصائص المؤهل العلمي لعينة الدراسة

4. سنوات الخبرة

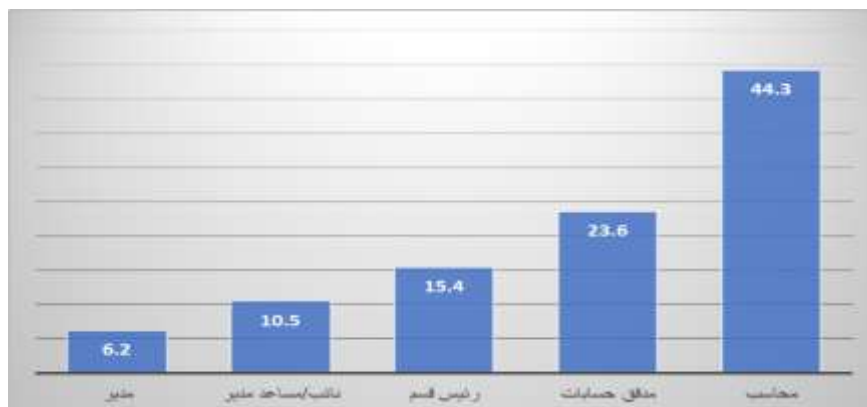
يتبين من النتائج في الشكل رقم (4) أن 23.0% من إجمالي عينة الدراسة لديهم سنوات خبرة تتراوح من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات، بينما 21.3% من إجمالي عينة الدراسة لديهم سنوات خبرة تتراوح من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة، 17.4% من إجمالي عينة الدراسة لديهم سنوات خبرة تتراوح من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة، بينما 7.5% من إجمالي عينة الدراسة لديهم سنوات خبرة تتراوح من 20 سنة فأكثر، ومن الواضح أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة لديها سنوات خبرة من 5 سنوات فأقل، بنسبة 30.8% من إجمالي عينة الدراسة.



الشكل رقم (4): خصائص سنوات الخبرة لعينة الدراسة

5. المسمى الوظيفي

وتبين من النتائج في الشكل رقم (5) أن 23.6% من إجمالي عينة الدراسة يشغلون وظيفة مدقق حسابات، بينما 15.4% من إجمالي عينة الدراسة قد يشغلون وظيفة رئيس قسم، 10.5% من إجمالي عينة الدراسة يشغلون وظيفة نائب/مساعد مدير، بينما 6.2% من إجمالي عينة الدراسة يشغلون وظيفة مدير. ومن الواضح أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة قد يشغلون وظيفة محاسبين وماليين بنسبة 44.3% من إجمالي عينة الدراسة.



الشكل رقم (5): خصائص المسمى الوظيفي لعينة الدراسة

الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة

الإحصاء الوصفي هو أسلوب لتحديد كيفية استجابة المستجيبين وتفاعلهم مع البنود في أداة جمع البيانات (الاستبيان). وهذا يساعد في تحديد مواقف المستجيبين وتحديد ما إذا كانت هناك أخطاء أو تحيزات في البيانات. ثم نقوم بتحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل متغير لأبعاد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الممثلة بـ (معياري رقم (1): عرض البيانات المالية (PFS)، ومعياري رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة (CDFS)، وعناصر المتغير التابع المتمثل باستقلالية لجان الرقابة الداخلية (IC). كما تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل مقياس. النتائج مدرجة في الجدول (4.6) أدناه. كما اعتمد الباحث على المقياس التالي لوصف القيم المتوسطة:

منخفضة	1.00 إلى أقل من 2.33
متوسطة	2.34 إلى أقل من 3.67
مرتفعة	3.68 إلى أقل من 5.00

جدول رقم (2): انحرافات الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

نوع المتغير	المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
المتغيرات المستقلة	معياري رقم (1): عرض البيانات المالية (PFS)	3.471	0.668	متوسطة
	معياري رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة (CDFS)	3.405	0.656	متوسطة
المتغير التابع	استقلالية لجان الرقابة الداخلية (IC)	3.555	0.621	متوسطة

أظهرت النتائج مستوى متوسط من الأهمية النسبية لجميع متغيرات الدراسة (لأبعاد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الممثلة بـ (معييار رقم (1): عرض البيانات المالية (PFS)، ومعييار رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة (CDFS)، بالإضافة الى متغير استقلالية لجان الرقابة الداخلية (IC)، مما يدل على وجود تناغم بين إجابات عينة الدراسة في المؤسسات الاقتصادية الأردنية. ولمزيد من التوضيح والاستكشاف، قام الباحث بتغطية جميع التراكيب وبنودها بشكل منفصل للمتغير المستقل (معييار رقم (1): عرض البيانات المالية (PFS)، ومعييار رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة (CDFS)، وبالإضافة الى المتغير التابع (استقلالية لجان الرقابة الداخلية (IC)).

تاسعاً: إختبار الفرضيات

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية (H01): لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الأردنية.

جدول رقم (3): نتائج إختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها

الفرضية	اتجاه التأثير	التقدير (B)	S.E.	C.R.	P	النتيجة
	(Constant)	0.409	0.201	2.036	0.043	هناك علاقة
H01-1	معييار رقم (1): عرض البيانات المالية (PFS) <----- استقلالية لجان الرقابة الداخلية (IC)	0.162	0.050	3.252	0.001	هناك علاقة
H02-2	معييار رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة (CDFS) <----- استقلالية لجان الرقابة الداخلية (IC)	0.324	0.038	8.508	0.000	هناك علاقة

النتيجة: هناك علاقة ذو لالة إحصائية.

أظهرت نتائج في الجدول رقم (3) أن قيم تأثير أبعاد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المتمثلة ب (معيار رقم 1): عرض البيانات المالية (PFS)، ومعيار رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة (CDFS)، على الرقابة الداخلية المتمثل ب (استقلالية لجان الرقابة الداخلية) في المؤسسات الاقتصادية الأردنية تم التعبير عنها بمعامل بيتا (B)، حيث تعتبر قيمة العلاقة هذه ذات دلالة إحصائية بقيمة احتمالية مرتبطة (0.000) > 0.05 ، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الرئيسية ونقبل الفرضية البديلة المتمثلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بأبعاده مجتمعة (معيار رقم 1): عرض البيانات المالية، ومعيار رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة) على الرقابة الداخلية المتمثل ب (استقلالية لجان الرقابة الداخلية) في المؤسسات الاقتصادية الأردنية.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى (H01-1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (معيار رقم 1): عرض البيانات المالية) على الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الأردنية.

يلاحظ من الجدول (3) أن قيمة علاقة وتأثير معيار رقم (1): عرض البيانات المالية (PFS) على الرقابة الداخلية المتمثل ب (استقلالية لجان الرقابة الداخلية IC) في المؤسسات الاقتصادية الأردنية تم التعبير عنها بمعامل بيتا (B)، حيث بلغت قيمة التأثير (0.162)، وتعتبر قيمة العلاقة هذه ذات دلالة إحصائية بقيمة احتمالية مصاحبة (0.000) > 0.05 ، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذات دلالة إحصائية لتطبيق معيار رقم (1): عرض البيانات المالية على الرقابة الداخلية المتمثل ب (استقلالية لجان الرقابة الداخلية) في المؤسسات الاقتصادية الأردنية.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية (H01-2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (معيار رقم 6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة) على الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الأردنية.

يلاحظ من الجدول (3) أن قيمة علاقة وتأثير المعيار رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة (CDFS) على الرقابة الداخلية المتمثل ب (استقلالية لجان الرقابة الداخلية IC) في المؤسسات الاقتصادية

الأردنية تم التعبير عنها بمعامل بيتا (B)، حيث بلغت قيمة التأثير (0.324)، وتعتبر قيمة العلاقة هذه ذات دلالة إحصائية بقيمة احتمالية مصاحبة (0.000) > 0.05 ، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة على الرقابة الداخلية المتمثل بـ (استقلالية لجان الرقابة الداخلية) في المؤسسات الاقتصادية الأردنية.

أولاً: الاستنتاجات (Conclusions)

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات تم التوصل إلى الاستنتاجات على النحو التالي:

- أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة الذكور من بين جميع العاملين في المؤسسات الاقتصادية الأردنية عينة الدراسة هي الأعلى حيث بلغت نسبتهم حوالي (61.3%)، كما أن أغلبية عينة الدراسة كانت أعمارهم (30 سنة - أقل من 40 سنة)، وذلك بنسبة 40.0% من إجمالي عينة الدراسة. في حين تبين أن 61.0% من إجمالي عينة الدراسة يحملون شهادة البكالوريوس، وهذا يشير إلى أن المؤسسات الاقتصادية الأردنية تركز تعييناتها في الوظائف الإدارية على حاملي الشهادات الجامعية (البكالوريوس)، كما أن أغلبية عينة الدراسة تتراوح من 5 سنوات فأقل، بنسبة 30.8% من إجمالي عينة الدراسة. وأخيراً أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة قد يشغلون وظيفة محاسبين بنسبة 44.3% من إجمالي عينة الدراسة.
- بينت نتائج الدراسة أن قيم تأثير أبعاد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام مجتمعة على الرقابة الداخلية المتمثل بـ (استقلالية لجان الرقابة الداخلية) في المؤسسات الاقتصادية الأردنية لها علاقة وتأثير وهي ذات دلالة إحصائية بقيمة احتمالية مرتبطة وعند مستوى معنوية (5%).

ويمكن القول من خلال هذه النتيجة أن استقلال لجان الرقابة الداخلية أمراً بالغ الأهمية لضمان عدم المساس بالرقابة المالية بسبب الضغوط الخارجية أو تضارب المصالح. إذ يعزز هذا الاستقلال ثقافة المساءلة، مما يمكن اللجان من القيام بوظائفها دون تأثير غير مبرر من الإدارة أو الكيانات السياسية. وبما أن معايير

أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) على الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الأردنية

المحاسبة الدولية في القطاع العام تحدد مبادئ توجيهية وأطر واضحة لآليات الإبلاغ والمساءلة، فإنها تمكن هذه اللجان من تقييم المخاطر، واكتشاف المخالفات، وتعزيز الضوابط الداخلية الشاملة.

• أشارت نتائج الفرضية الفرعية الأولى الى أن قيمة تأثير معيار رقم (1): عرض البيانات المالية على الرقابة الداخلية المتمثل بـ (استقلالية لجان الرقابة الداخلية) في المؤسسات الاقتصادية الأردنية بلغت نحو (0.162)، وتعتبر قيمة التأثير والعلاقة هذه ذات دلالة إحصائية بقيمة احتمالية وعند مستوى معنوية (5%). ويمكن القول من خلال هذه النتيجة إن تنفيذ هذا المعيار يعزز ثقافة المساءلة داخل المؤسسات الاقتصادية الأردنية. ويشجع هذا المعيار لجان الرقابة الداخلية على تحديد المخاطر والنواقص في عمليات إعداد التقارير المالية بشكل استباقي. ومن خلال عزل وظيفتها عن الأنشطة التشغيلية للإدارة، يمكن لهذه اللجان مراقبة الامتثال بشكل أكثر فعالية والدعوة إلى التحسينات اللازمة. وبالتالي، فإن مواءمة ممارسات الرقابة الداخلية مع مبادئ المعيار رقم (1) لا يعزز الصحة المالية العامة للمؤسسات فحسب، بل يعزز أيضاً ثقة المستثمرين ويعزز الاستقرار الاقتصادي داخل السوق الأردنية الأوسع. وفي ضوء ما تقدم، أكدت نتيجة هذه الدراسة إلى انه يوجد هناك علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعيار رقم (1): عرض البيانات المالية على الرقابة الداخلية المتمثل بـ (استقلالية لجان الرقابة الداخلية) في المؤسسات الاقتصادية الأردنية.

• أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الثانية الى أن قيمة تأثير معيار رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة على الرقابة الداخلية المتمثل بـ (استقلالية لجان الرقابة الداخلية) في المؤسسات الاقتصادية الأردنية بلغت نحو (0.324)، وتعتبر قيمة التأثير والعلاقة هذه ذات دلالة إحصائية بقيمة احتمالية وعند مستوى معنوية (5%). ويمكن القول من خلال هذه النتيجة انه يعد استقلال لجان الرقابة الداخلية أمراً بالغ الأهمية لتعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك المستثمرين والدائنين والسلطات الحكومية. عندما تعمل هذه اللجان بشكل مستقل، بعيداً عن تأثير الإدارة، فإنها تعزز بيئة مواتية لإدارة المخاطر الفعالة ومنع الاحتيال. ويعمل المعيار رقم (6) على تضخيم هذه الحاجة من خلال تسليط الضوء على أهمية الإفصاحات المالية الدقيقة والشاملة، والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الرقابة الدؤوبة. وبالتالي، فإن المؤسسات الاقتصادية التي تعطي الأولوية لاستقلال لجان الرقابة الداخلية لديها تكون في وضع

أفضل لضمان الامتثال للمعيار رقم (6)، وبالتالي تعزيز سلامتها المالية الشاملة وقدرتها على الصمود التشغيلي. وفي ضوء ما تقدم، أكدت نتيجة هذه الدراسة إلى أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعيار رقم (6): البيانات المالية الموحدة والمفصلة على الرقابة الداخلية المتمثل بـ (استقلالية لجان الرقابة الداخلية) في المؤسسات الاقتصادية الأردنية.

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- (1) تعزيز برامج التدريب للمهنيين المحاسبين داخل المؤسسات الأردنية لضمان فهم شامل لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. ويمكن أن يشمل ذلك ورش العمل والندوات التي تركز على أهمية الالتزام بهذه المعايير لتحسين التقارير المالية.
- (2) تشجيع الحكومة الأردنية على دعم المؤسسات التي تتسق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والممارسات المحاسبية من خلال المنح والموارد لتحسين النظام المحاسبي.
- (3) وضع وتنفيذ مبادئ توجيهية شاملة لتعزيز أدوار ومسؤوليات لجان الرقابة الداخلية، وضمان استقلالها عن تأثير الإدارة.
- (4) إجراء عمليات تدقيق منتظمة لممارسات الرقابة الداخلية لتقييم فعاليتها واستقلالها. إن هذا من شأنه أن يساعد في تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، وضمان الرقابة الأقوى والامتثال لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.
- (5) المقارنة المنتظمة لممارسات المؤسسات الأردنية بالمعايير الدولية ونظرائها في البلدان الأخرى التي طبقت معايير المحاسبة الدولية بنجاح، مما يسهل تبادل المعرفة والتحسين.

بالتالي، إن تنفيذ هذه التوصيات يمكن أن يعزز بشكل كبير إعداد التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الأردنية، مما يضمن أن تكون أكثر شفافية وموثوقية وتوافقاً مع المعايير الدولية. إن دور الرقابة الداخلية، وخاصة من خلال اللجان المستقلة، أمر بالغ الأهمية في هذه العملية، حيث تعمل كوسيط يعزز نزاهة التقارير المالية حيث إن الانخراط في الحوار المستمر وجهود التحسين سيكون مفتاحاً لتحقيق هذه الأهداف.

ثالثاً: المقترحات والدراسات المستقبلية

1. دراسات ومراقبة الاتجاهات والتغيرات التي تجري في المؤسسات الاقتصادية الأردنية.
2. دراسات مقارنة بين المؤسسات الاقتصادية الأردنية ومؤسسات أخرى في دول أخرى.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- دائرة الموازنة العامة، وزارة المالية الأردنية، مشروع قانون موازنة عام 2023.
- رزوقي، عمار محي ومشجل، هاني حميد. (2020). تكييف النظام المحاسبي الحكومي لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. *مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية*، 363-392، 12(37).
- رسول، أحمد، والهاشمي، أسماء (2022). تعزيز الإبلاغ المالي بإستعمال الإبلاغ المتكامل لشركات القطاع العام بالعراق (دراسة تطبيقية في الشركة العامة للسمنت العراقية). *مجلة الكلية الاسلامية الجامعة*، 662-629، 1(66).
- محمود، ايناس (2020). تقييم أثر التغيرات في جودة مراجعة التقارير المالية لشركات القطاع العام. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، 637-615، 11(3).
- المعصراوي، حمادة السعيد. (2019). دراسة تحليلية نقدية لتبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام باستخدام النظرية المؤسسية ونظرية الشبكات الاقتصادية. *مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية*، 351-277، 13(1)، ص: 351-277.
- منصور، مهند حماد صالح. (2023). دور معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ((IPSAS)) في دعم وتعزيز المساءلة والشفافية في الوحدات الحكومية العراقية-دراسة استكشافية. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*، 196-155، 7(1).
- هاشم، هالة، وفاضل، صدام (2023). مدى توافق قانون الادارة المالية والدين العام رقم (95) لسنة 2004 ومتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. *مجلة كلية بغداد للعلوم المالية والاقتصادية*، 249-262، 74(7).

ثانياً: المراجع الانجليزية:

- Aboukhader, B., Hassan, Z., Ahmed, Ali, M. (2023). A proposed approach to implementing results-oriented budgeting and its impact on the governmental accounting system in Egypt. *The Egyptian Journal of Business Studies*, 47(2), 421-446.
- Chalmers, K., Hay, D., & Khlif, H. (2019). Internal control in accounting research: A review. *Journal of Accounting Literature*, 42(1), 80-103.
- Coetzee, P., & Erasmus, L. (2017). What drives and measures public sector internal audit effectiveness? Dependent and independent variables. *International Journal of Auditing*, 21(3), 237-248.
- Ebrahim, A., & De Villiers, C. (2019). The Impact of International Public Sector Accounting Standards on Financial Reporting Quality in South Africa. *Journal of Public Administration and Development Alternatives*, 2, 32-50.
- Felix, O., & Rufus, O. S. (2018). Pedagogy and impact of gifmis adoption as a tool for public finance management. *Canadian Social Science*, 14(1), 1-8..
- IPSAS, (2023), Report International Public Sector Accounting Standards, Canada.
- Khelil, I., & Khlif, H. (2022). Internal auditors' perceptions of their role as assurance providers: a qualitative study in the Tunisian public sector. *Meditari accountancy research*, 30(1), 121-141.
- Mnif Sellami, Y., & Gafsi, Y. (2019). Institutional and economic factors affecting the adoption of international public sector accounting standards. *International Journal of Public Administration*, 42(2), 119-131.
- Pham, Q. T., Tran, T. G. T., Bui, T. T. H., Nguyen, T. P. L., & Bui, A. T. (2023). Impacts of tax enforcement and independent audit on financial reporting quality through the internal control effectiveness: Evidence from Vietnam enterprises. *Cogent Social Sciences*, 9(1), 2175486.
- Polzer, T., Grossi, G., & Reichard, C. (2022, January). Implementation of the international public sector accounting standards in Europe. Variations on a global theme. In *Accounting Forum* (Vol. 46, No. 1, pp. 57-82). Routledge.

- Salawu, M. K., Ololade, B. M., Odewole, P. O., & Adejumo, O. A. (2024). Assessment of the internal control system mechanisms among selected state governments in Nigeria. *Nurture*, 18(2), 472-488.
- Schmidhuber, L., Hilgers, D., & Hofmann, S. (2022). International Public Sector Accounting Standards (IPSASs): A systematic literature review and future research agenda. *Financial Accountability & Management*, 38(1), 119-142.
- Simson, R., Sharma, N., & Aziz, I. (2011). A guide to public financial management literature. *London, Overseas Development Institute*.
- , 41, 34-62.
- Weygandt, J. J., Kimmel, P. D., & Kieso, D. E. (2018). **Financial accounting with international financial reporting standards**. John Wiley & Sons.

دور قوى جبل عامل من المشروع الصهيوني (1897_ 1948).

The Role of Jabal Amel Forces in the Zionist Project (1897_1948).

الباحث/ 1 . سلام عبد العزيز مهدي، 2 . الأستاذ الدكتور راما دراز، 3 . الأستاذ الدكتور ميرفت عطالله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية _ جامعة بيروت العربية/ لبنان

Researcher/ 1- salam Mahdi, 2 – Prof. Dr. Rama Daraz, 3 – Prof. Dr. Mirvat Atallah

sousouaboudi@hotmail.com

تاريخ قبول البحث: 13 / 12 / 2025

تاريخ استلام البحث: 18 / 10 / 2025

ملخص البحث:

يُعدّ المشروع الصهيوني وقيام "دولة إسرائيل" على أرض فلسطين عام 1948 من أبرز الأحداث التحوّلية في تاريخ المنطقة العربية، والتي ما زالت آثارها السياسية والإنسانية مستمرة حتى اليوم. يتناول هذا البحث الجذور التاريخية والسياسية لنكبة فلسطين، منذ انطلاق الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر، مروراً بالمواقف الحاسمة للدولة العثمانية، ولاحقاً الدور البريطاني في تمكين الصهيونية من خلال وعد بلفور والانتداب، وانتهاءً بقرار تقسيم فلسطين رقم 181 الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947. كما يسلط الضوء على المواقف الوطنية لقوى جبل عامل التي أدركت مبكراً خطورة المشروع الصهيوني، فرفضته وساندت الشعب الفلسطيني في محطاته النضالية الكبرى، من خلال المشاركة السياسية، والمظاهرات، والدعم المادي والمعنوي، والمشاركة في مؤتمرات عربية وإسلامية دفاعاً عن عروبة فلسطين. يُبرز هذا البحث كيف ارتبط مصير فلسطين بالوعي القومي والوطني في جبل عامل، وما شكّله من خط دفاع فكري وشعبي في وجه الاحتلال.

الكلمات المفتاحية: جبل عامل، القضية الفلسطينية، الانتداب البريطاني، النكبة 1948، النخب السياسية، الدعم الشعبي، المقاومة، الهجرة اليهودية، قرار التقسيم، الحركة الصهيونية، التضامن العربي، لبنان وفلسطين.

Abstract

The Zionist project and the establishment of the "State of Israel" on the land of Palestine in 1948 represent one of the most transformative events in the history of the Arab region—an event whose political and humanitarian consequences are still unfolding today. This research explores the historical and political roots of the Nakba of Palestine, beginning with the emergence of the Zionist movement in the late 19th century, the decisive stance of the Ottoman Empire, and later the British role in enabling Zionism through the Balfour Declaration and the Mandate. It concludes with the United Nations Partition Plan Resolution 181 issued in 1947. The study also sheds light on the national positions of the forces in Jabal Amel, which early on recognized the danger of the Zionist project. These forces rejected Zionism and supported the Palestinian people in their major struggles through political engagement, demonstrations, financial and moral support, and participation in Arab and Islamic conferences in defense of Palestine's Arab identity.

This research highlights how the fate of Palestine became intertwined with the national and pan-Arab consciousness in Jabal Amel, forming an intellectual and popular line of defense against the occupation.

Keywords: Jabal Amel, Palestinian Cause, British Mandate, Nakba 1948, Political Elites, Popular Support, Resistance, Jewish Immigration, Partition Plan, Zionist Movement, Arab Solidarity, Lebanon and Palestine.

المقدمة

شهدت القضية الفلسطينية منذ أواخر القرن التاسع عشر تطورات خطيرة، بدأت مع نشوء الحركة الصهيونية عام 1897، وتبلورت مع الدعم الدولي المتزايد لها، وخصوصاً من قبل بريطانيا خلال فترة الانتداب (1917-1948). وقد شكّلت هذه التحوّلات تهديداً مباشراً للمنطقة العربية عامة، ولبلاد الشام خاصة، بما فيها جنوب لبنان المعروف تاريخياً باسم جبل عامل.

تميّزت قوى جبل عامل من رجال دين، ووطنيين، ومثقفين، بمواقف واضحة تجاه المشروع الصهيوني الذي رآوا فيه استعماراً استيطانياً يهدف إلى اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه، وإقامة كيان غريب مدعوم من القوى الغربية. وقد تفاعلت هذه القوى مع تطورات القضية الفلسطينية سياسياً وفكرياً وإعلامياً، وعبرت عن رفضها لمخططات التقسيم والتهجير، وساندت الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حريته واستقلاله.

يركّز هذا البحث على دراسة مواقف قوى جبل عامل من المشروع الصهيوني والقضية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 حتى نهاية الانتداب البريطاني عام 1948. ويستعرض أشكال الدعم والمقاومة التي قدّمتها هذه القوى، ويناقش الخلفيات الدينية والسياسية والثقافية التي شكّلت وعيهم تجاه الخطر الصهيوني، إضافة إلى علاقتهم بالقضية الفلسطينية كقضية عربية إسلامية عادلة.

. أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على بُعدٍ محليٍّ مهمٍّ في مسار القضية الفلسطينية، يتمثّل في دور منطقة جبل عامل في مناصرة الشعب الفلسطيني ومواجهة المشروع الصهيوني منذ بداياته. وتكتسب الدراسة أهميتها أيضاً من كونها تُسهم في سدّ فراغٍ بحثيٍّ في الدراسات التاريخية والسياسية التي غالباً ما ركّزت على المواقف العربية العامة أو سياسات الدول الكبرى، وأهمّلت الأدوار المحلية التي كان لها أثر ملموس في تشكيل الوعي القومي العربي.

ويُعدّ الدور العاملي نموذجاً مميزاً للتضامن السياسي والديني والاجتماعي مع فلسطين، يعكس عمق الترابط بين قضايا التحرّر في المشرق العربي، ويفتح المجال لإعادة قراءة التاريخ من منظور المقاومة الشعبية العابرة للحدود.

. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع جذور المشروع الصهيوني وتوجهاته الفكرية والسياسية منذ نشأته في أواخر القرن التاسع عشر حتى نهاية الانتداب البريطاني عام 1948، وإلى تحليل مواقف القوى الفاعلة في جبل عامل من علماء دين ونخب فكرية وسياسية - تجاه هذا المشروع والقضية الفلسطينية. كما تسعى إلى تحديد الأبعاد السياسية والدينية والاجتماعية التي صاغت الموقف العاملي من فلسطين، وتحليل دور النخب الدينية والسياسية والعلمية في ترسيخ الوعي القومي والمساندة الفعلية للشعب الفلسطيني. وتطمح الدراسة في النهاية إلى إبراز مظاهر التفاعل الشعبي في جبل عامل مع التحولات التي شهدتها الساحة الفلسطينية، بوصفها نموذجاً مبكراً للتضامن والمقاومة العابرة للحدود ضد الاستعمار والاستيطان.

. إشكالية الدراسة

شكّلت القضية الفلسطينية منذ أواخر القرن التاسع عشر أحد أبرز محاور الصراع في المشرق العربي، مع تصاعد المشروع الصهيوني بدعم مباشر من القوى الاستعمارية، ولا سيّما بريطانيا خلال فترة الانتداب (1917-1948).

وفي خضمّ هذه التحولات، برزت مواقف محلية متميّزة عبّرت عن رفض مبكر للمشروع الصهيوني، وكان لمنطقة جبل عامل، بخصوصيتها الدينية والسياسية والثقافية، دوراً فاعلاً في التعبير عن التضامن مع فلسطين ومناهضة الاستيطان والهيمنة الاستعمارية.

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية أساسية تتمثل في السعي إلى فهم طبيعة المواقف التي تبنتها قوى جبل عامل تجاه المشروع الصهيوني والقضية الفلسطينية بين عامي 1897 و1948، وتحليل العوامل التي أسهمت في تشكيل هذه المواقف وحدود تأثيرها في السياق العربي العام.

- ويتشعب عن الإشكالية الرئيسية عددٌ من الأسئلة الفرعية التي تسعى الدراسة للإجابة عنها، وأبرزها:
1. كيف يمكن تفسير نشوء المشروع الصهيوني وتطوره التاريخي حتى عام 1948، وما هي العوامل الدولية والإقليمية التي أسهمت في ترسيخه؟
 2. ما طبيعة المواقف الفكرية والدينية والسياسية التي عبّر عنها علماء جبل عامل، ولا سيما رجال الدين، تجاه المشروع الصهيوني منذ بداياته؟
 3. كيف تفاعل المجتمع العالمي -سياسياً وشعبياً- مع تطورات القضية الفلسطينية، وما أبرز مظاهر الدعم أو المقاومة التي برزت خلال تلك المرحلة؟
 4. إلى أي مدى يمكن اعتبار مواقف قوى جبل عامل نموذجاً مبكراً للمقاومة العابرة للحدود ضد الاستعمار والاستيطان في المشرق العربي؟

. فرضيات البحث

الفرضيات هي الإجابات المحتملة التي سيحاول البحث التأكد منها:

1. **الفرضية الأولى:** النشاط الصهيوني الأوروبي كان السبب الرئيس في تهجير الفلسطينيين وتهديد هويتهم الوطنية.
2. **الفرضية الثانية:** رفض الدولة العثمانية السابق لمشروع إقامة دولة يهودية أدى إلى تأجيل التنفيذ لكنه لم يمنعه نهائياً.
3. **الفرضية الثالثة:** وعد بلفور والسياسات البريطانية أسهما بشكل مباشر في تعزيز المشروع الصهيوني في فلسطين.
4. **الفرضية الرابعة:** مواقف قوى جبل عامل لعبت دوراً مهماً في مقاومة الاستيطان وحماية الهوية الفلسطينية، خاصة بسبب قربهم الجغرافي.
5. **الفرضية الخامسة:** التعاون البريطاني مع الصهاينة كان لأهداف سياسية وعسكرية أكثر من كونه دعماً صريحاً للحركة اليهودية.

. المنهج

يعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي في تتبع الأحداث وفهم سياقاتها السياسية والاجتماعية، إلى جانب المنهج التوثيقي من خلال جمع وتحليل المصادر الأولية والثانوية ذات الصلة، كالوثائق والصحف والشهادات. كما يُستكمل ذلك بالمنهج المقارن لمقارنة المواقف المختلفة، بهدف إبراز تأثير التحولات الإقليمية والدولية في صياغة مواقف قوى جبل عامل من القضية الفلسطينية.

أولاً: جذور النكبة الفلسطينية ومواقف قوى جبل عامل تجاه المشروع الصهيوني

تعود جذور النكبة الفلسطينية إلى مجموعة من العوامل التاريخية والسياسية التي بدأت بالظهور منذ أواخر القرن التاسع عشر مع انطلاق الحركة الصهيونية ومساعدتها لإقامة كيان يهودي في قلب المنطقة العربية، بدعم مباشر من القوى الاستعمارية الكبرى، وعلى رأسها بريطانيا. وقد تجلّى هذا الدعم في وعد بلفور عام 1917، الذي مهّد الطريق أمام تنفيذ المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، وصولاً إلى إعلان قيام ما سُمّي بـ"دولة إسرائيل" عام 1948.

في مواجهة هذه التحولات، برزت قوى جبل عامل من علماء دين ومتقنين ووطنيين - بمواقف حازمة رافضة للمشروع الصهيوني، إدراكاً منهم لما يحمله من مخاطر على الهوية العربية والإسلامية، ولما يعنيه من تهجير للشعب الفلسطيني واستيطانٍ استعماريٍّ مدعومٍ من الغرب. وقد أسهمت هذه المواقف في ترسيخ الوعي القومي في جنوب لبنان، وتعزيز روح التضامن العربي، وتشكيل جبهة فكرية وسياسية رافضة للمخططات الصهيونية ومحاولة الحيلولة دون وقوع النكبة الفلسطينية عام 1948.

1 . المؤتمر الصهيوني الأول (1897) وموقف الدولة العثمانية من فكرة الوطن القومي لليهود

شهدت أوروبا تحولاتٍ سياسيّة واجتماعيّة كبيرة، بما في ذلك تصاعد المعاداة للسامية في بعض البلدان مثل روسيا وفرنسا ورومانيا وبولونيا وغيرها من الدول، مما دفع بالعديد من اليهود للبحث عن حلول سياسيّة وتأسيس دولة يهوديّة خاصة بهم.

أ. الخطوات التمهيدية لانعقاد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897

تأسست الحركة الصهيونية على يد "تيودور هرتزل" "Theodor Herzl" (1860_1904) نتيجة للتحديات التي واجهها اليهود في أوروبا في القرن التاسع عشر، خاصة مع تصاعد معاداة السامية. "هرتزل" الذي كان صحفياً وكاتباً نمساوياً يهودياً، تأثر بشكل كبير بالأحداث مثل قضية "ألفريد دريفوس" Alfred Dreyfus (1859_1935) اليهودي الفرنسي الذي اتهم بالتجسس لأعداء فرنسا (زعير، 1955، ص 42 . 43)، والتي كانت واحدة من أبرز حالات معاداة السامية.

بدأ "هرتزل" نشاطه السياسي بعد أن وضع كتابه المعروف "الدولة اليهودية" في 14 شباط/فبراير 1896، والذي ظهر بالألمانية والفرنسية والإنكليزية، وسمي المتعصبون الصهاينة مؤلف الكتاب أنه نبي الحركة الصهيونية، والأب التاريخي والروحي لدولتهم، وقد نُشر الكتاب في 14 شباط/فبراير 1896، باللغة الألمانية وأحدث إصداره ضجة كبيرة في الأوساط اليهودية الأوروبية (دراز، 2017، ص 13). تمكّن "هرتزل" من عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة "بازل" السويسرية في 29 آب/أغسطس 1897 بحضور 204 مندوبين يمثلون جمعيات صهيونية متناثرة في أرجاء مختلفة (الكيلي، 1990، ص 382)، للبحث بالوسائل المثمرة التي يجب أن تتخذ للنهوض بالصهيونية وإنشاء قرى ومستعمرات خاصة باليهود تكون حائزة للحقوق العمومية في أرض فلسطين، كما أنه لا بدّ من موافقة الدولة العثمانية التي ستقف ولا شك ضد الهجرة اليهودية (حلاق، 1999، ص 127).

اعتُبر المؤتمر حدثاً تاريخياً مهماً، حيث دار النقاش طيلة ثلاث أيام من 29 إلى 31 آب/أغسطس، اتخذت خلاله التدابير التالية المعروفة بالبرنامج الصهيوني:

1. المثابرة على استعمار فلسطين بواسطة الزّراع وأرباب الصنائع الاختصاصيين.
2. إيجاد وحدة ملية ضمن القوانين المحلية بين اليهود المنتشرين في أنحاء الدنيا الأربع.
3. إرشاد الموسويين الذين ينظرون إلى اليهودية التي تفهم أبناءها سمو الفكرة الصهيونية بنظر الاستهجان والانحطاط، وإفهامهم أن مبدأ العنصرية أمر مقدس ومحترم.
4. اتخاذ الوسائل المقتضية لإفهام كافة الحكومات غاية الصهيونية وأساساتها العامة.

5 . تصديق الباب العالي والدول التي نحن ساكنون في بلادها على هذا المشروع (حلاق، 1999، ص 128).

وهكذا تم انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول ورسم "هرتزل" للحركة برنامجها موصياً بأن تكون فلسطين مركز الدولة، ويكون معترفاً بها في العلن، وعلى جانبي مدخل انعقاد المؤتمر في بال، كان قد علق علماً أبيضاً على كل منهما خطان باللون الأزرق، وفوق المدخل نجمة سداسية درع أو نجمة داوود، وقد أوصى المؤتمر بتأسيس شركة لشراء الأراضي وبناء المستعمرات (دراز، 2017، ص 15).

2 . موقف السلطان عبد الحميد الثاني

بعد نشر "هرتزل" كتابه عام 1896، بدأ بتطوير مشروعه السياسي لإنشاء وطن قومي لليهود بعيداً عن الاضطهاد في أوروبا، مع العلم أنه لم تكن فلسطين الأقليم الجغرافي لإقامة الوطن القومي لليهود، حيث عرض وزير المستعمرات البريطاني "نيفل شمبرلن" على يهود بريطانيا إقامة وطن قومي لهم في أوغندا، ثم عرض عليهم بعدها جزءاً من شرق أفريقيا الخاضع لبريطانيا، إلا أن هذه العروض قد رُفضت جميعاً وأصرّ الصهاينة على أن وطنهم في صهيون في فلسطين وخصوصاً القدس، حيث أسس الملك داوود حسب قولهم، عرشاً لمملكة إسرائيل، والتي شيد فيها ابنه سليمان الهيكل الأول منذ ثلاثة آلاف عام، واستندوا على ذلك إلى كتبهم، وأنهم لن يقبلوا أي بديل عن العودة عن فلسطين، وذلك حسب ادعائهم الديني المضلل (دراز، 2017، ص 13).

وبما أن فلسطين بأسرها جزءاً من الدولة العثمانية، وتخضع لسلطات الخليفة العثماني المقيم في عاصمة الدولة "اسطنبول"، رأى الصهاينة أن العقبة الأساسية التي تواجههم هي الدولة العثمانية وسلطانها "عبد الحميد الثاني"، الذي سبق وأصدر قرارات عديدة بمنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين. تابع "هرتزل" محاولاته بإقناع السلطان عبد الحميد، وقابله بعد أسبوع بواسطة السفير الإيطالي، وعرض الأمر بصورة مفصلة، فلم يجبه السلطان هذه المرة إلا بابتسامة عريضة... ولمّا خرج "هرتزل" التقت السلطان عبد الحميد إلى رئيس ديوانه "تحسين باشا" قائلاً له: "ثق أنني لن أتنازل لهم عن قيد أنملة من الأراضي المقدسة مهما كانت العواقب" (ناجي، 2007، ص 198_199).

بقي السلطان عبد الحميد ثابتاً وصارماً على موقفه من محاولة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، طوال فترة حكمه الذي امتد حتى سنة 1909، بالرغم من محاولات "هرتزل" وزياراته المتكررة دون مللٍ إلى العاصمة العثمانية "اسطنبول"، حتى وصل السلطان عبد الحميد بتقديم النصيحة لـ "هرتزل" قائلاً له: "انصحوا الدكتور هرتزل بألا يتخذ خطوات جديدة في هذا الموضوع. إنني لا أستطيع أن أتخلى عن شبرٍ واحدٍ من الأرض، فهي ليست ملك يميني، بل ملك شعبي، ولقد قاتل شعبي في سبيل هذه الأرض، ورواها بدمه، فليحتفظ اليهود بملايينهم... وإذا مزقت أمبراطوريتي، فعلمهم يستطيعون آنذاك أن يأخذوا فلسطين بلا ثمنٍ، ولكن يجب أن يبدأ ذلك التمزيق أولاً بجيشنا، إنني لا أستطيع الموافقة على تشريح أجسادنا ونحن على قيد الحياة" (حلاق، 1999، ص 130_131).

بآت كل محاولات "هرتزل" مع السلطان عبد الحميد بالفشل وعجز عن نيل أدنى قبول من السلطنة بأفكار ومقترحات اليهودية الصهيونية، ما استدعى تحرك الصهيونية بشكل أكثر حسماً لاستكمال مشروعها، وقد قامت بمدّ جسور تعاون مع بعض القوى الأوروبية المعادية أو الطامحة إلى تقويض نفوذ الدولة العثمانية للانتقام من السلطان عبر تخريب السلطنة العثمانية من الداخل مهما كلفها الأمر، ولتحقيق هذه الغاية أوعزت إلى المحافل الماسونية بتوسيع نشاطها في تركيا... وتجنيد كل أخصام السلطان عبد الحميد الفارين من أوطانهم إلى أوروبا وكلف برعايتهم وتوجيههم كل من محفلي الشرق الأعظم الإفريقي، وفلورنسا الإيطالي اللذين استقطبا حولهما كل من اشتهر بعداوته للدولة العثمانية من المقيمين في أوروبا... وتدريبهم وتوجيههم للعمل ضد السلطان عبد الحميد" (سليمان، 2007، ص 200).

3. المواقف السياسية لقوى جبل عامل من المشروع الصهيوني

إن موقع جبل عامل وقربه من فلسطين جعل له دوراً محورياً في مواجهة المشروع الصهيوني، سواء في فترة الخلافة العثمانية أو بعده، وقد عزز هذا القرب الجغرافي إدراك بعض النخب الفكرية والثقافية والسياسية في جبل عامل بأن أي تطور في فلسطين سينعكس بشكل مباشر على حياتهم ومصيرهم، مع التركيز على أخطر موضوع ساهم في دعم المشروع الصهيوني وهو بيع الأراضي التي كان يملكها عرب من فلسطين وخارجها إلى متمولين يهود.

تزايد نشاط الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ووجه اليهود أنظارهم إلى امتلاك أكبر مساحة من أراضي فلسطين، وسارعوا إلى بناء مستوطناتهم عليها. ورغم تجاوب بعض الملاكين العرب مع هذا المشروع لأسباب مادية، وبالرغم أيضاً من وجود أسباب سياسية إلا أن العاملين انتقدوا هذه الخطوة التي كانت تنذر بالخطر الشنيع الذي هدّد بقاء العرب في فلسطين. تقدّمت الظروف القانونية لصالح اليهود مع التحوّلات السياسية بعد الحرب العالمية الأولى عام 1914، وازداد الدّعم البريطاني لهم بعد وعد بلفور عام 1917 لإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين، وبدأ اليهود في تنظيم حملات منسّقة لشراء الأراضي حيث استخدموا وسطاء من العرب سواء كانوا تجّار أراضي أو حتى شخصيات محلية لشراء الأراضي، كما نجحوا في نسج علاقات مع زعامات شيعية من قرى جبل عامل المجاورة لشمال فلسطين، والتي كان لها نفوذ تجاوز جبل عامل ووصل إلى بيروت، وأبرزها عائلة الأسعد في قرية الطيبة وعائلة عبدالله في قرية الخيام، وقد استمرت هذه العلاقة لعدّة عقود وشملت شراء الأراضي والتعاون الأمني بينهما (ديب، 2023، ص 112 . 113).

وفي هذا السياق، نذكر أن مشروع إنشاء مستعمرات يهودية في فلسطين يعود إلى فترة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ إنه: "...في سنة 1890 نجح يهوشوع حانكين في شراء أراضي ديران (10,000) دونم، بسعر بخس 11 فرنكاً للدونم الواحد من عائلة روك (يافا)...وفي سنة 1891، اشترى حانكين أراضي الخضير، التي بلغت مساحتها (30,000) دونم، من مالكها سليم الخوري (وكيل عائلة سرسق اللبنانية)، بسعر مرتفع نسبياً (18 فرنكاً للدونم الواحد). كذلك وبعد أن ذاع صيته كمسار أراضي لصالح الاستيطان اليهودي، اتصلت به عائلة سرسق البيروتية، والتي كانت تملك (225,000) دونم في مرج ابن عامر، وعرضت عليه أراضي الفولة (العفولة) ومساحتها (9,400) دونم، لكن الصفقة لم تنجز حتى سنة 1910، فأقيمت عليها مستوطنة مرحافيا (1911) (نحمانى، 2010، ص 18).

ساهم موضوع الاستيلاء على أراضي العرب في تقريب المشروع الصهيوني من الواقع، وكان جبل عامل من المعنيين مباشرة في هذه المسألة، على أساس أن العديد من العائلات اللبنانية سواء في بيروت أم في مناطق جبل لبنان، كانوا من كبار الملاكين في فلسطين، فقد حاول اليهود شراء مساحات واسعة من أملاكهم، ما أحدث لغطاً كبيراً حينها حول اللبنانيين في بيع تلك الأراضي وفي تسهيل إقامة المستوطنات

عليها، إلا أنه وبالرغم من اصطدام الهجرة اليهودية إلى فلسطين بالقوانين الصادرة عن الباب العالي والتي كانت تمنع عليهم النزول في الأراضي الفلسطينية، فإنهم كانوا يتسللون إلى فلسطين بطرق عديدة، وكان المسؤولون الصهاينة هناك وبعض المرتبطين بهم يسهلون لهم هذه العملية التي كانت تتزايد يوماً بعد يوم، وكان التطلع في البداية نحو سهل الحولة لأهميته البالغة، رغم أن الجيش الفرنسي وضع سنة 1862 خريطة تبين أن شمال بحيرة الحولة وسهلها كانا تابعين لقضاء مرجعيون (بزي، 2002، ص 314).

وحيث استمر بيع الأراضي لليهود على يد ملاكين لبنانيين، برز موقف لإبن جبل عامل "شاهين مكاريوس" الذي أبدى إعجابه بالصهيونية وبالشخصيات اليهودية... ورأى أن الحركة الصهيونية ستحقق أهدافها، وأن الاستيطان اليهودي أدى إلى التقدم وال عمران، ليس في فلسطين فحسب وإنما في منطقة مرجعيون أيضاً.... وأوضح أن من آثار هذه الجمعيات وخيراتها شراء قرية المطلة في قضاء مرجعيون التابعة لولاية بيروت، واستعمار الإسرائيليين لها، وشراء أراضٍ في جهات الحولة وطبريا ويافا وحيفا وغيرها، حيث استوطنها اليهود وأبدلوا حالتها من عسر إلى يسر ومن جذب إلى خصب (حلاق، 2002، ص 12). أما اللبناني "نجيب عازوري" فبقي يعمل ضد أهداف الحركة الصهيونية وأخطارها من خلال منبره الذي عُرف باسم "جمعية عصبة الوطن العربي" "La ligne de la partie Arabe" وقد تسربت بعض منشورات من عصبته إلى فلسطين في عام 1905 وكانت تحت عنوان "بلاد العرب للعرب" "Les pays Arabes aux Arabes" كما أصدر في عام 1905 كتاب "يقظة الأمة العربية في آسيا التركية" "Le reveil de la Nation Arabe dans L'Asie Turque"، الذي عبّر فيه عن واقع الأمة العربية وخطر الحركة الصهيونية، وحذّر بأكثر من موقف من تأسيس مملكة إسرائيل (عازوري، د.ت، ص 23).

إن الانقسام الذي ظهر آنذاك حيال الموقف من الصهيونية وهجرة اليهود إلى أرض فلسطين واستيطانهم فيها، وخاصة من زعماء لبنانيين ومن صحف ومنابر إعلامية وثقافية لبنانية، لم يوقف أو يحد من أطماع الصهيونية بما هو أبعد وأخطر من وعد بلفور في السعي لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وذلك استناداً لمنطلقات اندرجت لدى اليهود، بعد مؤتمر بازل تحت صفة الحق الإلهي وهي:

1. الدعوى الدينية: ويستند فيها اليهود إلى أرض الميعاد وأرض إسرائيل الوارد ذكرها مراراً في التوراة، والتي يقع لبنان أو بعضه ضمن حدودها.

2. المنطلقات التاريخية: وتركز دعوات زعامات وقيادات صهيونية، قديمة وحديثة فيها، إلى وجوب تحقيق حلم إقامة دولة إسرائيل الكبرى. وسئل "هرتزل" عن الأرض المطلوبة لقيام دولة إسرائيل، فأجاب: "سنطلب ما نحتاجه وكلما كان عدد المهاجرين أكثر أردنا بقعة أكبر" (ياسين، 1984، ص 17).

ثانياً: الاحتلال البريطاني لفلسطين ومواقف قوى جبل عامل من الثورات الفلسطينية

شهدت فلسطين أحداثاً سياسية وعسكرية كبيرة بين عامي 1917 و 1948 أسهمت في تشكيل المواقف السياسية لزعماء جبل عامل، في البداية كانت المواقف متحفظة أو غير واضحة لكنها تحولت تدريجياً إلى دعم كبير للقضية الفلسطينية مع تصاعد الأحداث، لا سيما في ظل التوترات الناتجة عن وعد بلفور، وسياسات الانتداب البريطاني، وظهور الحركة الوطنية الفلسطينية.

1. الخطوات التمهيدية لإصدار وعد بلفور 1917

استكمالاً للدور البريطاني في خدمة المشروع الصهيوني في فلسطين، دعا حزب المحافظين البريطاني في عام 1905، إلى عقد مؤتمر سري يهدف إلى إيجاد آلية معينة تحافظ على تفوق مكاسب الدول الاستعمارية إلى أطول أمد ممكن، وقدم فكرة المشروع لحزب الأحرار الحاكم آنذاك، حيث كان يرأس الحكومة حينها "هنري كامبل بانرمان" Sir H. Campell Bannerman (1836_1908)، وبموجب ذلك انعقد المؤتمر الذي ضم الدول الاستعمارية واستمرت مناقشاته وجلساته لمدة سنتين.

وفي نهاية المؤتمر عام 1907، خرج المشاركون بوثيقة سرية أسموها "وثيقة كامبل" ووضع مخططاً لتحديد الوسائل التي تمنع انهيار الاستعمار الأوروبي في البلاد العربية وإعاقة تطور هذا البلدان وإبقائها تحت الاستعمار (حلاق، 2002، ص 221)، لتأتي نقاشات المؤتمر وتوصياته مكملة لمقرارات مؤتمر بازل سنة 1897 بإقامة دولة يهودية في فلسطين تكون بمثابة حاجز بشري قوي ومعادي، يفصل الجزء الأفريقي من المنطقة العربية عن القسم الآسيوي منه، للحيلولة دون تحقيق وحدة الشعوب العربية.

ثم جاءت اتفاقية "سايكس بيكو" سنة 1916، وما سبقها من مراسلات "حسين مكماهون" والوعد التي أطلقتها بريطانيا للشريف حسين بمنحه استقلالاً عربياً بقيام دولة موحدة للعرب، لتحاكي هذه الاتفاقية الحلم الصهيوني بأوسع من فلسطين، أي بمنطقة تمتد من حدود غزة إلى حدود صيدا في لبنان وذلك طمعاً

بأن تكون فلسطين وما يحيط بها من الشمال وطناً قومياً لليهود حسب مندرجات وعد بلفور (غنام، 2010، مج 74، ص 32 . 36).

حققت المنظمة الصهيونية نجاحها في إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين، وأصدرت عن وزير خارجية بريطانيا "اللورد آرثر جيمس بلفور" "Arthur James Balfour" (1848_1930)، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية "وعد بلفور" في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917 (خلة، 1982، ص 53)، وقد شكّل ضربة قاسية وقاصمة للعرب الذين كانت تحاك ضدّهم المؤتمرات، وترسم عواصم الدول الكبرى مستقبلهم، أبرزها مشروع تقسيم المنطقة العربية وبخاصة بلاد الشام، بالاستناد إلى اتفاقية "سايكس بيكو" سنة 1916، بين كل من فرنسا وبريطانيا.

2. الانتداب البريطاني على فلسطين

استمرّ الفلسطينيون على امتداد عقود طويلة، ومنذ بدايات الاستيطان الصهيوني في أواخر القرن التاسع عشر، متمسكين بأملهم في التصدي للمشروع الصهيوني الذي استهدف أراضيهم وهويتهم الوطنية. ورغم ما واجهوه من انتكاسات متكررة في مسار نضالهم لوقف التوسع الاستيطاني، فقد ظلّ إيمانهم قائماً بوجود فسحة من الأمل تمكّنهم من درء الخطر المحدق بهم وبناء مشروعهم الوطني المستقل القادر على مواجهة الأطماع الصهيونية الرامية إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

ورغم كفاح الفلسطينيين لدرء هذا الخطر، كانت بريطانيا تعمل بصورة منهجية على تمكين الحركة الصهيونية وتثبيت وجودها في فلسطين. وقد جاءت موافقتها على إصدار وعد بلفور في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر عام 1917 بوصفه أهم إنجاز سياسي حققته الحركة الصهيونية بعد مؤتمر بازل (1897) ولم يكن هذا الموقف البريطاني نابغاً من قناعة بحق اليهود في فلسطين فحسب، بل ارتبط أيضاً باعتبارات سياسية وعسكرية تتصل بموقع قناة السويس الحيوي وبحماية طرق مواصلات بريطانيا مع مستعمراتها في الشرق (ياغي، 1983، ص 58).

وفي السياق نفسه، تولّى الجنرال إدmond اللبني قيادة الجيش البريطاني في مصر في حزيران/يونيو من عام 1917، واتجه بقواته نحو بلاد الشام. وقد شكّلت قوات الثورة العربية الكبرى الجناح الأيمن لتلك الحملة العسكرية، إذ تقدّمت القوات البريطانية والعربية المشتركة نحو بئر السبع ثم غزة ويافا، إلى أن دخل

اللنبي مدينة القدس في التاسع من كانون الأول/ديسمبر 1917، بعد انسحاب القوات العثمانية منها في الثامن من الشهر نفسه.

وبذلك خضع القسم الجنوبي من فلسطين، أي المنطقة الواقعة جنوب خط يافا-القدس، للحكم العسكري البريطاني، في حين بقي القسم الشمالي خارج السيطرة البريطانية إلى أن استكملت الحملة المصرية تقدّمها واحتلت هذا الجزء في أواخر عام 1918 (درّاز، 2017، ص 32).

وفي تشرين الأول/أكتوبر 1918 أعلن اللنبي قيام إدارة المنطقة الجنوبية في بلاد العدو المحتلة، أي فلسطين، وذلك في إطار نظام إدارة بلاد العدو المحتلة (OETA) الذي أنشأته بريطانيا وفرنسا عقب انسحاب العثمانيين من بلاد الشام. وأسند اللنبي مهمة إدارة الشؤون العامة إلى الجنرال غيلبرت كلايتون الذي تولّى منصب مدير الإدارة العسكرية في فلسطين، وعمل على تنظيم الجهاز الإداري الجديد بتعيين عدد من الضباط البريطانيين لإدارة المدن الرئيسية في القسم الجنوبي من البلاد. وكان من أبرزهم الكولونيل رونالد ستورز الذي عُيّن حاكمًا للقدس في أواخر كانون الأول/ديسمبر 1919 ما استعانت الإدارة البريطانية بعدد محدود من أبناء البلاد في وظائف مدنية ومترجمين للمساعدة في تسيير شؤون الحكم (درّاز، 2017، ص 32).

بدأ الحكم العسكري البريطاني في فلسطين فعليًا بإصدار منشور 24 تشرين الأول/أكتوبر 1917، الذي تبعته العمليات العسكرية الزاحفة من مصر بقيادة اللنبي، فكان احتلال بئر السبع في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1917 تمهيدًا لاحتلال القدس، ما شكّل بداية مرحلة جديدة في التاريخ السياسي لفلسطين، تزامنت مع تنفيذ السياسات البريطانية الهادفة إلى تطبيق مضمون وعد بلفور على أرض الواقع (خلة، 1955، ص 33).

ومع انتهاء العمليات العسكرية وتثبيت السيطرة البريطانية على كامل الأراضي الفلسطينية في أواخر عام 1918، بدأت بريطانيا تعمل على تحويل إدارتها العسكرية المؤقتة إلى إدارة مدنية دائمة تمهيدًا لتطبيق مشروعها السياسي في المنطقة. وقد جاء هذا التحوّل في إطار الترتيبات الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، ولا سيما مؤتمر سان ريمو عام 1920، الذي مُنحت فيه بريطانيا حق الانتداب على فلسطين بموجب نظام الانتداب الذي أقرّته عصبة الأمم.

وقد فُرض الانتداب البريطاني رسميًا في 24 تموز/يوليو 1922، وأصبح نافذ المفعول في 29 أيلول/سبتمبر 1923 (خلة، 1955، ص 163)، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من السيطرة البريطانية على فلسطين. وبموجب هذا الانتداب، تولّت بريطانيا إدارة شؤون البلاد سياسيًا واقتصاديًا وإداريًا، لكنها في الواقع عملت على تنفيذ مضمون وعد بلفور من خلال تمكين الحركة الصهيونية وتشجيع الهجرة اليهودية، الأمر الذي جعل الانتداب البريطاني أداة لتنفيذ المشروع الصهيوني، في الوقت الذي واصل فيه الشعب الفلسطيني نضاله للحفاظ على أرضه وهويته الوطنية.

3. المواقف السياسية لقوى جبل عامل من الوضع في فلسطين

منذ صدور وعد بلفور عام 1917 وبدء الاحتلال البريطاني لفلسطين، أدركت القوى الوطنية في جبل عامل خطورة المشروع الصهيوني الذي رُعي من بريطانيا، ورأت فيه تهديدًا مباشرًا لفلسطين وللبلاد العربية المجاورة. فقد عبّر السيد عبد الحسين شرف الدين، أحد أبرز زعماء جبل عامل الدينين والسياسيين، في خطبه ومراسلاته عن رفضه القاطع لوعد بلفور وللإستعمار البريطاني، مؤكدًا أن هذا المشروع يشكل محاولة لاقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه (خليفة، 1981، ص. 112).

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى وتوزيع مناطق النفوذ الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا في مؤتمر سان ريمو عام 1920، تزايد الوعي السياسي في جبل عامل بخطورة الانتدابيين البريطاني والفرنسي، إذ نظر الوطنيون العاملون إلى المسألتين على أنهما وجهان لمخطط استعماري واحد يستهدف تمزيق المشرق العربي (ياغي، 1983، ص. 74).

ويبرز الموقف الشعبي المبكر من خلال ما نشرته جريدة البشير في عددها الصادر بتاريخ 25 تشرين الأول/أكتوبر 1919، حيث نقل مراسلها من عين إبل خشية الأهالي من إلحاق أراضيهم بالحكومة الصهيونية، مشيرًا إلى أن هذا الاحتمال "يكرّس عموم سكان قضاء صور، على اختلاف طوائفهم"، وأن الأهالي أبدوا رغبتهم بالانضمام إلى لبنان الكبير وقدموا عرائض رسمية لتحقيق ذلك (برّي، 2002، ص. 331).

ومع فرض الانتداب البريطاني رسميًا على فلسطين في 24 تموز/يوليو 1922 ونفاذه في 29 أيلول/سبتمبر 1923، اتخذ التضامن العاملي مع الفلسطينيين طابعًا جماهيريًا ومنظمًا. فقد قدّمت القوى

العاملية، عن طريق النخب الدينية والثقافية والقاعدة الشعبية، الدعم للفلسطينيين بالنداءات والمؤتمرات والتظاهرات، وكان من أبرزها تظاهرة صيدا الكبرى في 26 آب/أغسطس 1926، حيث خرج الآلاف من مختلف مناطق جبل عامل، يتقدمهم القضاة والوجهاء ورجال الدين، احتجاجاً على اغتيال شخصيات عربية في فلسطين ورفضاً للمطالبة الصهيونية بتنفيذ وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في الأراضي المقدسة (بزي، 1998، ص. 408).

وهكذا لم يقتصر تفاعل العاملين مع القضية الفلسطينية على المواقف السياسية أو التظاهرات والبيانات التضامنية، بل تجاوز ذلك إلى مشاركة فعلية في الثورات الفلسطينية المتعاقبة، ولا سيما في ثورة 1936 الكبرى، التي مثلت ذروة النضال الفلسطيني ضد الانتداب البريطاني والمشروع الصهيوني.

4. مشاركة قوى جبل عامل في الثورات الفلسطينية

مع تصاعد الأحداث في فلسطين وتزايد حدة الصدام بين الفلسطينيين وسلطات الانتداب البريطاني، تحول دعم قوى جبل عامل من الموقف السياسي التضامني إلى المشاركة الفعلية في المؤتمرات والاحتجاجات والثورات الفلسطينية. وقد أدرك العاملون، قيادةً وشعباً، أنّ المخاطر التي تهدد فلسطين لا تتفصل عن مستقبل منطقتهم وهويتهم، فكانوا حاضرين في مختلف الميادين السياسية والدينية والشعبية دفاعاً عن القضية الفلسطينية.

أ. المؤتمر السوري-الفلسطيني سنة 1921: عُقد المؤتمر في مدينة جنيف ما بين شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 1921، وشارك فيه عدد من الشخصيات اللبنانية البارزة مثل شبيب أرسلان، ومحمد رشيد رضا، وجورج يوسف سالم، وأسعد داغر، ومن صيدا رياض الصلح. وقد رفع المؤتمر مذكرة إلى عصبة الأمم طالب فيها بتحقيق الاستقلال للبلاد السورية، وإنهاء الانتدابين الفرنسي والبريطاني، وإلغاء وعد بلفور (الأرنؤوط، د.ت، ص 33).

ب. المؤتمر الإسلامي في القدس سنة 1931: إثر تزايد الاعتداءات البريطانية والصهيونية ضد الفلسطينيين، دعا الحاج أمين الحسيني إلى عقد مؤتمر إسلامي في القدس، نظراً إلى مكانتها الدينية بوصفها القبلة الأولى للمسلمين ومسرى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم. انعقد المؤتمر في 4 كانون الأول/ديسمبر 1931، وشارك فيه وفد من جبل عامل ضمّ الشيخين أحمد رضا العاملي وسليمان ظاهر

العالمي، والشاعر محمد علي الحوماني، إلى جانب رياض الصلح وعمر الداعوق (بزي، 1998، ص 402).

وقد أصدرت جلسات المؤتمر قرارات سياسية واقتصادية واجتماعية مهمة، أبرزها الدعوة إلى مقاطعة البضائع الصهيونية، ووقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وإنشاء شركة زراعية لإنقاذ الأراضي الفلسطينية من الاستيلاء الصهيوني (دراز، 2017، ص 128؛ الحوت، 1981، ص 299).

ج. ثورة القسام والإضراب الفلسطيني واحتضان جبل عامل للثورة: مع تزايد أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين، إذ بلغ عددهم نحو (61,854) شخصاً عام 1935، أطلق الشيخ عز الدين القسام ثورته ضد البريطانيين واستشهد خلالها، ثم تبعه زميله الشيخ فرحان السعدي، ما أدى إلى اتساع رقعة الثورة وسقوط المئات من الشهداء.

تفاعلت مدن الجنوب اللبناني مع هذه التطورات، وخصوصاً صيدا، التي شهدت تظاهرات وإضرابات واسعة عام 1936، وورد في وثائق الخارجية الفرنسية إشارات إلى إضراب عمّ مدن صيدا وطرابلس وبيروت تأييداً للفلسطينيين (MAEF, *Levant_E_Syrie_Liban*, v.503, 1936, pp. 51–79).

وقد شكّلت في صيدا لجنة لمساعدة المجاهدين، ضمّت الشيخ أحمد عارف الزين، وتوفيق الجوهري، وعارف لطفي، ومعروف سعد، وغيرها من الشخصيات، لجمع التبرعات ومقاطعة الإمدادات الموجهة إلى المستوطنين اليهود (وثائق الخارجية الفرنسية، 4 و 24 حزيران/يونيو 1936، الوثيقة رقم 12.10).

د. الثورة الفلسطينية الكبرى سنة 1936: تفاقمت الهجرة اليهودية تحت رعاية سلطات الانتداب البريطاني، وتزايدت أعمال العنف الصهيوني بحق العرب، ما أدّى إلى اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936. وقد شهد جبل عامل في تلك الفترة انتفاضة التبغ في بنت جبيل التي جاءت في سياق اقتصادي-اجتماعي ضد شركة "الريجي" وسلطات الانتداب الفرنسي، لكنها تأثرت بالمناخ الثوري الداعم لفلسطين. تحوّلت بنت جبيل إلى مركز خلفي للثوار الفلسطينيين ومستودع للأسلحة والذخيرة، كما أصبحت مناطق الجنوب، ولا سيما صور وصيدا، منابر للدعم السياسي والمادي للثورة. وطُبعت في صور منشور مؤيدة للفلسطينيين، وأضربت المدن العاملة في 15 أيار/مايو 1936 دعماً للثورة (بزي، 1993، ص 366–367؛ بنوّت، 2018، ص 288).

وقد دفعت هذه المشاركة الواسعة سلطات الانتداب البريطاني إلى إقامة حائط من الأسلاك الشائكة على طول الحدود بين فلسطين ولبنان من الناقورة إلى المطلة (الوثائق العربية، 1975، الوثيقة رقم 262، ص 378).

هـ . مؤتمر بلودان سنة 1937: استمرّ تفاعل العاملين مع التطورات في فلسطين، فشارك وفد من جبل عامل في المؤتمر الشعبي العربي الذي انعقد في بلودان بسوريا في 8 أيلول/سبتمبر 1937. ضمّ الوفد كلاً من علي بزي، وحسن الأمين، وأحمد رضا، وأحمد عارف الزين، إلى جانب عدد من الشخصيات اللبنانية البارزة. وقد أكد المؤتمر على عروبة فلسطين ووحدتها، وطالب بوقف الهجرة اليهودية إليها، وإلغاء الانتداب ووعده بلفور (حلاق، 1982، ص 46). كما ألقى رياض الصلح خطاباً أشار فيه إلى تضحيات بنت جبيل وصيدا في سبيل فلسطين (الزين، 1937، ص 442).

و . استمرار المظاهرات والمواقف العامليّة الداعمة: احتجاجاً على السياسات البريطانية المؤيدة للصهيونية، أرسلت القوى الوطنية والإسلامية في صيدا وجبل عامل برقية في 12 أيار/مايو 1938 إلى القنصل البريطاني في بيروت، عبّرت فيها عن دعمها الكامل للشعب الفلسطيني. كما اندلعت تظاهرات في بيروت ووقعت اضطرابات في صيدا والنبطية، وتشكّلت في لبنان حركة لمقاطعة تصدير الخضر إلى فلسطين، حتى إن بعض القوافل التجارية المحمّلة بالبضائع أُلّفت بين بيروت والحدود الفلسطينية رغم مرافقة الأمن لها (L'Asie

Française, Répercussion des troubles de Palestine, n°341, juin 1936, p.193).

وهكذا، أسهمت مشاركة قوى جبل عامل في الثورات الفلسطينية حتى عام 1938 في ترسيخ الوعي القومي وتوحيد الموقف الشعبي حول مركزية القضية الفلسطينية، وهو ما مهّد لمرحلة جديدة من العمل السياسي المنظم الذي تجلّى في مواقف العاملين خلال الأعوام اللاحقة (1939 . 1948).

ثالثاً: التطورات الفلسطينية في الفترة 1945 – 1948

1 . اللجنة الأنجلو - أمريكية وتوصياتها (1945)

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت بريطانيا عاجزة عن حماية مصالحها الاستعمارية والسيطرة على الحركة الصهيونية، فوجدت ضرورة إشراك الولايات المتحدة الأمريكية لدعمها في القضية

الفلسطينية. في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1945، أصدر وزير الخارجية البريطاني "بيفن" بياناً يدعم العمل المشترك بين بريطانيا وأمريكا لحل مشاكل اليهود والمشاركة في حسم قضية فلسطين، خاصة بعد أن أصبحت الحركة الصهيونية أقوى سياسياً وعسكرياً مقارنة بالعرب (دراز، 2017، ص 180).

دعا "بيفن" إلى تشكيل لجنة أنجلو . أمريكية للتحقيق في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، ومدى قدرتها على استيعاب المهاجرين اليهود، إضافة إلى متابعة أوضاع اليهود ضحايا الاضطهاد النازي. بدأت اللجنة مهمتها في مطلع عام 1946، بعد زيارتها لبعض الدول الأوروبية، ثم وصلت إلى القاهرة في 28 شباط/فبراير، واستمعوا للأمين العام لجامعة الدول العربية وعدد من المسؤولين العرب، قبل أن يتوجهوا إلى القدس في 6 آذار/مارس، ثم عادوا إلى لوزان لإعداد تقريرهم (Jewish Virtual Library).

صدر تقرير اللجنة في أيار/مايو 1946، وتضمن عشر توصيات أساسية أبرزها:

1. فلسطين لا يمكن أن تستوعب جميع اليهود الأوروبيين، ويجب البحث عن أماكن بديلة.
2. السماح بدخول 100 ألف مهاجر يهودي.
3. إبقاء الانتداب البريطاني في فلسطين.
4. رفع مستوى العرب اقتصادياً وتعليمياً ليصبح مساوياً لليهود.
5. عدم إقامة دولة يهودية أو عربية، بل دولة تحمي حقوق المسلمين واليهود والمسيحيين.
6. السماح بالهجرة اليهودية بصفة غير محدودة.
7. حرية التصرف بالأراضي لليهود وإلغاء قوانين نقل الملكية لسنة 1940.
8. تحسين الأوضاع الاقتصادية والتعليمية لتعزيز التعاون بين العرب واليهود.
9. تطوير الزراعة والصناعة بالتعاون مع الوكالة اليهودية والدول العربية المجاورة.
10. الامتناع عن استخدام القوة (ياغي، 1983، ص 30).

2. الموقف العربي من توصيات اللجنة

رد الفعل العربي كان عنيفاً، حيث اندلعت إضرابات ومظاهرات احتجاجاً على توصيات اللجنة. أبرق ملوك العرب ورؤسائهم إلى ملك بريطانيا ورئيس الولايات المتحدة مستكرين هذه التوصيات.

عقد الأمين العام لجامعة الدول العربية مؤتمراً في أنشاص قرب القاهرة يومي 27 و28 أيار/ مايو 1946، وأكد في مقرراته على أن فلسطين قطر عربي وأن الأخذ بتوصيات اللجنة عمل عدائي ضد العرب (شوفاني، 2011، ص 65).

لاحقاً، انعقدت دورة استثنائية للجامعة العربية في بلودان (سورية) من 8 إلى 12 حزيران/ يونيو 1946 لمناقشة تقرير اللجنة واتخاذ القرارات المناسبة (المجذوب، 1990، ص 130).

3. إحالة القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة (1947)

أدركت بريطانيا صعوبة حل الصراع العربي-الصهيوني بما يحفظ مصالحها، في ظل فشل السياسات السابقة، الضغوط الأمريكية، وتصاعد الإرهاب الصهيوني بعد الحرب العالمية الثانية. لذلك، وجهت بريطانيا ممثلها في الأمم المتحدة "الكسندر كادوغان" في نيسان/ أبريل 1947، لوضع القضية الفلسطينية على جدول أعمال الجمعية العامة، والتي وافقت غالبية الدول على ذلك، وحددت الجلسة في 28 نيسان/ أبريل 1947 (Year Book of the U.N. 1947, p. 277).

4. تقسيم فلسطين بموجب القرار رقم (181)

أنشأت الأمم المتحدة لجنة خاصة بفلسطين "يونسكوب" في أيار/ مايو 1947، ضمت ممثلين من عدة دول، برئاسة القاضي "إميل ساند ستروم". وصلت اللجنة إلى فلسطين في 10 حزيران/ يونيو 1947، ثم إلى بيروت في 19 تموز/ يوليو، حيث التقت وفود الدول العربية وأكدت مواقفها المؤيدة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره (الجبوري، 1970، ص 101-102).

قدمت اللجنة تقريرها في 31 آب/ أغسطس 1947، متضمناً مشروعين:

1. تقسيم فلسطين إلى دولتين، يهودية وعربية تحت رقابة الأمم المتحدة.

2. إقامة دولة اتحادية موحدة (مقترح يوغسلافيا، إيران، الهند).

تم التصويت على قرار التقسيم في الجمعية العامة يوم 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، بعد تأجيله من قبل الولايات المتحدة لضمان أغلبية مؤيدة. كانت النتيجة: 33 دولة مؤيدة، 13 معارضة، و10 امتنعت عن التصويت، ومن ضمنها بريطانيا (العابد، 1969، ص 31).

قسم القرار فلسطين إلى:

• دولة يهودية: 56% من مساحة فلسطين.

• دولة عربية: 43%، بما فيها "جيب يافا".

• القدس وجوارها: 0.65% تحت إدارة دولية (الكياي، 1990، ج1، ص 776).

5. انتهاء الانتداب البريطاني وتأسيس الكيان الصهيوني في فلسطين (15 أيار/ مايو 1948)

مع مطلع نيسان/ أبريل 1948، أصدرت القيادة الصهيونية أوامرها لوحداث "البلماخ" بتنفيذ عملية "تحشون"، بعد اجتماع عُقد في منزل ديفيد بن غوريون لوضع اللمسات الأخيرة على الخطة العسكرية. وقد كانت الأوامر واضحة في هدفها: تدمير القرى العربية وطرد سكانها لتحويلهم إلى عبءٍ على القوات العربية (بابيه، 2006، ص 99).

بدأت القوات الصهيونية بتنفيذ عملياتها الممنهجة لاحتلال القرى الفلسطينية وتدميرها، فكان سقوط قرية القسطل في 9 نيسان/ أبريل بداية سلسلة من الانهيارات، أعقبها مجزرة دير ياسين المروعة التي نفذتها العصابات الصهيونية بحق الأطفال والنساء والشيوخ (دراز، 2017، ص 216). وقد استُخدمت المجزرة أداةً لبتّ الرعب في نفوس الفلسطينيين ودفعهم إلى النزوح الجماعي (Begin, *The Revolt*, p.164). تتابعت بعدها عمليات احتلال المدن الفلسطينية؛ فسقطت طبريا في 19 نيسان، وحيفا في 22 نيسان بعد معارك عنيفة، ثم صدف في مطلع أيار/ مايو، تلتها عكا وبيسان في السادس من الشهر ذاته، ويافا في الخامس عشر منه، بعد ثلاثة أسابيع من الصمود (بابيه، 2006، ص 105-108). وبذلك اكتملت بنود خطة "دالت"، التي أسفرت. وفق المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه. عن تدمير 531 بلدة وقرية فلسطينية وإخلاء 11 حيًّا ونزوح نحو 800 ألف فلسطيني.

وفي ظلّ هذه التطورات، كانت بريطانيا قد قرّرت إنهاء انتدابها على فلسطين، الذي انتهى رسميًا عند منتصف ليلة 14-15 أيار/ مايو 1948. وقبل انتهاء الانتداب بساعات، أعلن بن غوريون في تل أبيب قيام "الدولة اليهودية" مستندًا إلى ما وصفه بـ"الحق التاريخي والطبيعي"، وإلى قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، معلنًا أن الدولة الجديدة ستحمل اسم "إسرائيل".

في اليوم نفسه غادرت القوات البريطانية الأراضي الفلسطينية، معلنةً نهاية الانتداب الذي استمر أكثر من ثلاثة عقود، فيما شرعت القيادة الصهيونية بتثبيت سلطتها على المناطق التي سيطرت عليها

خلال تنفيذ خطة "دالت"، ليصبح حاييم وايزمن أول رئيس لما سُمّي بـ"دولة إسرائيل"، وديفيد بن غوريون أول رئيس لوزرائها، وتُعلن تل أبيب عاصمة مؤقتة للكيان الصهيوني (دراز، 2017، ص 219).

6. ردود الفعل السياسية في جبل عامل بعد النكبة

أ. احتضان اللاجئين الفلسطينيين

لم يكن احتضان جبل عامل للاجئين الفلسطينيين بعد عام 1948 مجرد مسألة جغرافية أو لوجستية، بل مثل تعبيراً عن تضامن إنساني واجتماعي عميق مع شعب هُجر قسراً من وطنه، مما جعل من جبل عامل جزءاً فاعلاً في سياق القضية الفلسطينية.

فمع تصاعد الاعتداءات الصهيونية وارتكاب المجازر الجماعية، ولا سيما مجزرة دير ياسين التي بثت الرعب في نفوس الفلسطينيين، بدأت موجات النزوح تتجه نحو جنوب لبنان وجبل عامل تحديداً (بزي، 1993، ص 412). وقد بادرت الجمعيات الأهلية وعدد من الشخصيات العامّة إلى استقبال اللاجئين وتقديم المأوى والغذاء والكساء لهم، في مشهد عبّر عن عمق الروابط الإنسانية والدينية بين المنطقتين. وقد استقبل اللاجئين في مختلف القرى والمدن العامّة، وكان لأبناء بنت جبيل دور بارز في هذا المجال؛ إذ قدّم الدكتور محمد جميل بزي خدماته الطبية مجاناً، وافتتح مستشفى ميدانياً في منزل عبد الحميد شامس لمعالجة الجرحى والمرضى من المدنيين والعسكريين (بزي، 1993، ص 412).

وفي منطقة صور، شارك الأهالي في إيواء اللاجئين، وحين امتلأت البيوت، تم تخصيص منازل الأرمن في جفتك. صور لاستقبالهم (بزي، 1993، ص 413). وعلى الصعيد المؤسسي، أنشأ عدد من الوطنيين اللبنانيين "مكتب فلسطين الدائم"، الذي تولّى تنسيق جهود الإغاثة وتقديم الخدمات للاجئين في تجمعاتهم ومخيماتهم (جريدة النهار، 16 حزيران/يونيو 1948، ص 4).

ب. دور علماء الدين

شكّلت نكبة عام 1948 لحظة حاسمة في التاريخ العربي والإسلامي، واستجاب أهالي جبل عامل منذ صدور قرار التقسيم وحتى إعلان قيام الكيان الصهيوني في 15 أيار/مايو 1948 لهذه التطورات بخطاب تعبوي وديني وسياسي متكامل. وقد برز علماء الدين العاملون في مقدمة الفاعلين الذين أدانوا

المشروع الصهيوني، معتبرين أن احتلال فلسطين ليس مجرد اعتداء على أرض عربية، بل هو انتهاك لكرامة الأمة الإسلامية ومظهر من مظاهر الاستعمار الحديث الذي يستوجب المقاومة والمواجهة.

لعب هؤلاء العلماء دوراً تعبويًا محوريًا، إذ دعموا حركات المقاومة وشارك بعضهم في توجيهها فكريًا وتنظيميًا. ومن أبرزهم السيد عبد الحسين شرف الدين الذي دعا العرب والمسلمين إلى نصرته فلسطين قائلاً:

"أيها العرب والمسلمون، لقد دقت الساعة، وجمّ الأجل، وموعدنا فلسطين، فيها نموت وعليها نحياز.." (مجلة العرفان، 1948، مج 34، العدد 3، ص 281).

كما وجّه السيد محسن الأمين نداءً للجهاد من أجل فلسطين، عبّر فيه عن وحدة المصير العربي والإسلامي، قائلاً: "أيها العرب، أيها المسلمون، إن لكم في فلسطين تراثاً في كل غور ونجد وسهل منها دماً عجن به ترابها..... فلا تظنوا عليهم ببذل التافه الحقير وهم بذلوا الجليل العظيم" (الزین، مجلة العرفان، م 34، ج 3، ص 621).

أثمرت هذه النداءات في تعبئة الوعي الشعبي في جبل عامل وتحفيز الشباب على المشاركة في القتال، حيث تشير المصادر إلى مشاركة نحو 250 متطوعاً من قرى الجنوب، أبرزها بنت جبيل، بليدا، حولاً، عيترون، وميس الجبل، إضافة إلى 25 متطوعاً من بعلبك ويونين في البقاع (الأرناؤوط، 1981، ص 106).

وقد امتدت المواجهات إلى عدد من القرى الجنوبية اللبنانية، حيث وصف فوزي القاوقجي في مذكراته أن قسمًا مهمًا من العمليات العسكرية دار في أراضي جنوب لبنان، وأن بعض القرى بقيت تحت الاحتلال الصهيوني لفترة طويلة (المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، صفحات من تاريخ جبل عامل، 1979، ص 140).

وتُعد معركة المالكية من أبرز هذه المعارك، إذ مثّلت رمزاً للمقاومة اللبنانية. الفلسطينية المشتركة (بزي، 1993، ص 406).

ج . إنشاء المخيمات الفلسطينية في لبنان

لم يبدأ مشروع تهجير الفلسطينيين من أرضهم بعد الخامس عشر من أيار/مايو 1948 فحسب، بل سبقه بعدة أشهر، إذ كانت الخطة الصهيونية تقتضي إفراغ المدن والقرى الفلسطينية من سكانها الأصليين تمهيداً للاستيطان، عبر سياسات ممنهجة من التهديد والقتل والنهب. وقد أشار المؤرخ الإسرائيلي بني موريس إلى أنّ: "الهاغانا استخدمت البث الإذاعي باللغة العربية، وكانت الشاحنات المزودة بمكبرات الصوت تعلن أن يوم الحساب قد وصل، مطالبة بخروج النساء والأطفال وكبار السن فوراً" (موريس، ترجمة عماد عواد، 2013، ج 2، ص 643).

كما يؤكد المؤرخ الإسرائيلي إدغار أوبالانس أنّ: "الشاحنات الإسرائيلية التي تحمل مكبرات الصوت كانت تأمر السكان بالإخلاء الفوري، أما الذين لم يغادروا منازلهم فأجبروا على الخروج بالقوة، في إطار سياسة صريحة تقتضي بإزالة جميع السكان العرب" (أوبالانس، 1972، ص 132). ورغم رفض معظم الفلسطينيين مغادرة منازلهم في بداية الأحداث، إلا أن تصاعد أعمال العنف والترهيب دفعهم إلى النزوح نحو الدول المجاورة، ولا سيما لبنان، الذي تابع رسمياً وشعبياً معاناتهم وأبدى تعاطفاً واسعاً معهم، خصوصاً في منطقة جبل عامل القريبة من الحدود الفلسطينية، لما يربط بين الشعبين من علاقات اجتماعية وثقافية وتاريخية.

ومع تزايد أعداد اللاجئين، برزت الحاجة إلى تنظيم وجودهم، خصوصاً بعد أن تبين أن النزوح لن يكون مؤقتاً. فتم إنشاء المخيمات الفلسطينية بالتعاون بين الحكومة اللبنانية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" التي أنشئت عام 1949 (الموسوعة الفلسطينية، 1984، م4، ص 579).

بلغ عدد المخيمات الفلسطينية الرسمية في لبنان اثني عشر مخيماً، استقرّ عدد منها في منطقة جبل عامل، فيما توزّعت أخرى في بيروت والشمال. ومن أبرز مخيمات جبل عامل:

- مخيم الرشيدية: يقع جنوبي مدينة صور، على بعد نحو 13 كلم من الحدود اللبنانية . الفلسطينية، أنشئ عام 1948، ويضم نحو 27,500 لاجئ بحسب سجلات الأونروا

(<https://goo.gl/XKUE5g>).

• مخيم برج الشمالي: شرق مدينة صور، أنشئ عام 1948، وبلغ عدد سكانه نحو 20,000 لاجئ، وقد شهد موجات نزوح متكررة بسبب الأزمات اللبنانية، ما دفع عددًا من سكانه إلى الهجرة نحو أوروبا (عقلة، 2007، ص 156).

• مخيم البص: على مدخل مدينة صور، أنشئ عام 1948، ويقطنه نحو 10,000 لاجئ.
• مخيم عين الحلوة: أقيم على أرض كانت معسكرًا بريطانيًا خلال الحرب العالمية الثانية، وهو أكبر المخيمات الفلسطينية في لبنان من حيث السكان والمساحة، إذ يبلغ عدد سكانه نحو 48,000 لاجئ. وقد تطوّر من تجمع خيم مؤقتة إلى حيّ سكني مكتظ بالمباني الإسمنتية المتلاصقة (محسن، 2016، ص 183-202).

• مخيم المية ومية: يقع في جبل عامل، ويبلغ عدد سكانه نحو 4,500 لاجئ (موقع الأونروا: tiny.cc/xesk5y).
• مخيم النبطية: أقيم عام 1948 لإيواء اللاجئين من قرى الخالصة والحولة وصلحا، ثم نُقل عام 1955 إلى موقع جديد على أرض استأجرتها البلدية لمنظمة دولية، وكان يضم نحو 5,000 لاجئ قبل أن يُدمّر بالكامل بغارات إسرائيلية عام 1973 (جريدة السفير، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2012).

وقد عبّر الموقف اللبناني الرسمي عن تضامن واضح مع اللاجئين الفلسطينيين، حيث قال وزير الخارجية حميد فرنجية في جلسة مجلس النواب المنعقدة في 12 أيار/مايو 1948:

"سنستقبل في لبنان اللاجئين الفلسطينيين مهما كان عددهم، ومهما طالّت إقامتهم، وسنقتسم معهم آخر لقمة خبز" (مجلس النواب اللبناني، محضر الجلسة السابعة، 12 أيار/مايو 1948، ص 815-816).

غير أنّ هذا الترحيب الإنساني سرعان ما تبدّل مع بداية خمسينيات القرن العشرين إلى شعور متزايد بالقلق حيال بقاء اللاجئين، نتيجة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي خلفها وجودهم المستمر، إضافة إلى تراجع الآمال في عودتهم، رغم صدور القرار (194) عن الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بحق العودة.

. أهم النتائج التي توصل إليها البحث

يبين هذا البحث أن النكبة الفلسطينية لم تكن حدثاً مفاجئاً، بل نتيجة مسار استعماري طويل بدأ مع نشوء الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر، وتلاققت فيه المصالح الصهيونية مع الأطماع الاستعمارية البريطانية. وقد شكّلت قوى جبل عامل، بما تمثّله من موقع جغرافي متاخم لفلسطين وثقل سياسي وديني، خط الدفاع الأول في مواجهة هذا المشروع.

لم يقتصر موقفها على الرفض السياسي أو الخطابى، بل تجسّد في المشاركة الفعلية بالثورات الفلسطينية، ودعم الانتفاضات، واحتضان اللاجئين، وتشكيل وعي شعبي مقاوم عبّرت عنه النخب الدينية والثقافية. وقد أظهر أبناء جبل عامل وعياً مبكراً بطبيعة المشروع الصهيوني التوسعي، باعتباره تهديداً وجودياً يتجاوز فلسطين ليطال وحدة الأمة وهويتها. وهكذا يؤكد البحث أن جبل عامل لم يكن متضامناً فقط مع فلسطين، بل شريكاً في معركتها منذ بداياتها، سياسياً وشعبياً، وعسكرياً وإنسانياً.

. أبرز التوصيات

. ضرورة توثيق الدور اللبناني، وخصوصاً العاملي، في دعم القضية الفلسطينية بشكل منهجي، لما له من أهمية في فهم السياق الإقليمي للصراع العربي-الصهيوني، وكشف التداخل بين النضال اللبناني والفلسطيني. . تعزيز الوعي التاريخي لدى الأجيال الجديدة حول جذور النكبة، وخطورة المشروع الصهيوني، من خلال المناهج التعليمية والبرامج الثقافية، استناداً إلى التجربة التاريخية لشعوب المنطقة، وفي مقدمتهم أهل جبل عامل.

. إعادة تقييم دور العلماء والنخب المحلية في الحركات الوطنية، لما شكّلوه من ركيزة أساسية في التعبئة والمواجهة، والتأكيد على دور الدين والثقافة في مقاومة الاحتلال والمشاريع الاستعمارية. . دعم حق العودة ورفض التوطين بشكل واضح وثابت، تأكيداً على الموقف التاريخي للجنوب اللبناني، الذي استقبل اللاجئين بدافع قومي وإنساني، دون التخلي عن ثوابت القضية الفلسطينية.

. العمل على توثيق وتحليل تجربة التضامن الشعبي والاحتضان الإنساني في جنوب لبنان، باعتبارها نموذجاً فريداً يمكن البناء عليه في تعزيز ثقافة المقاومة والتكافل بين الشعوب العربية.

. ضرورة الربط بين الماضي والحاضر، من خلال دراسة السياسات الصهيونية التوسعية اليوم، باعتبارها امتداداً لمشروع قديم، وبناء استراتيجيات مواجهة ثقافية وسياسية تتجاوز الجانب العسكري فقط.

لائحة المصادر والمراجع

1. الوثائق

. وثائق من الأرشيف الفرنسي: يتضمن التقارير الدبلوماسية القنصلية الفرنسية العامة في بيروت، المرسلّة إلى الخارجية الفرنسية، والمحفوظة على على مايكرو فيلم (Microfilm) ومتوفرة في مكتبة جامعة الكسليك _ جونبة.

Ministere Des Affaires Etrangeres Francaises: E- Levant. Syrie - Liban.

L'Asie Francaise, Repercussion des troubles de Palestine _ n. 341.

M.A.E.F. Levant E.Syrie Liban _ V503. 1936.

. وثائق منشورة باللغة العربية: محاضر مجلس النواب اللبناني، محضر الجلسة السابعة، 12 أيار 1948.

2. المصادر والمراجع باللغة العربية

. الأرناؤوط، شفيق. (1981). معروف سعد (نضال وثورة)، لان، ط1.

. الجبوري، صالح. (1970). محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية. بيروت: دون دار نشر، دون طبعة.

. الحوت، بيان نويهض. (1981). القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917_1948، مؤسسات الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1.

. العابد، إبراهيم . (1969). دليل القضية الفلسطينية، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، د.ط.

. الكيالي، عبد الوهاب وآخرون. (1990). موسوعة السياسة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2.

. المجنوب، محمد. (1990). دراسة في الموسوعة الفلسطينية القسم الثاني، الدراسات الخاصة، م6، بيروت: إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية، ط1.

. بزّي، مصطفى. (1993). جبل عامل في محيطه العربي (1864 . 1948)، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، بيروت: مركز الدراسات والتوثيق والنشر، ط1.

- . بزّي، مصطفى. (2002). جبل عامل وتوابعه في فلسطين "بحث في تطور الملكية العقارية"، بيروت: دار المواسم، ط1.
- . بنوّت، جهاد. (2018). حركات النضال في جبل عامل، بيروت: مكتبة الفقيه، ط2.
- . بني، موريس. (1993). طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين . وثيقة إسرائيلية، ترجمة ونشر، عمان: دار الجليل للطباعة والنشر، ط1.
- . حلاق، حسّان. (1999). موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (1897. 1909)، بيروت: دار النهضة العربية، ط2.
- . حلاق، حسّان. (2002). موقف لبنان من القضية الفلسطينية (1918 . 1952)، عمان، الأردن: دار الشروق، ط2.
- . خلة، كامل. (1982). فلسطين والانتداب البريطاني (1922 . 1939م) منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت: مركز الأبحاث، لا ط.
- . درّاز، راما. (2017). القضية الفلسطينية بين التعريب والتدويل 1918 . 1948، بيروت: دار النهضة العربية، لا ط.
- . ديب، كمال. (2023). عهود رئاسية أزمات وحقائق من شارل دبّاس إلى ميشال عون، بيروت: دار النهار، ط1.
- . زعيتّر، أكرم. (1955). القضية الفلسطينية، القاهرة: دار المعارف، لا ط.
- . سليمان، ناجي. (2007). اليهود عبر التاريخ، دمشق وبيروت: دار قتيبة، ط1.
- . شوفاني، إلياس. (2011). الموجز في تاريخ فلسطين (منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط3.
- . عازوري، نجيب. (د.ت). يقظة الأمة العربية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د. ط.
- . غنام، رياض. (2010). مجلة الحياة النيابية، المديرية العامة للدراسات والمعلومات، المجلس النيابي اللبناني، م 74.
- . ناجي، سليمان. (2007). اليهود عبر التاريخ، دمشق: دار قتيبة، ط1.

. نحماني، يوسف. (2010). **مذكرات سمسار أراض صهيوني**، ترجمة وتقديم الياس شوفاني، دمشق: دار الحصاد، ط 1.

. ياسين، محمد. (1984). **الجنوب اللبناني (قضية ومصير)**، بيروت: منشورات دار الأربعة، لا ط.

حلاق، حسان. (1982). **مذكرات سليم علي سلام 1868 _ 1938**، الدار الجامعية، بيروت.

3 . المصادر والمراجع باللغة الاجنبية

- United Nations (1948). **Year Book of the U.N**, 1947.
- Morris, First Initial. (2013). **Begin the Revolt: A. History of the Palestinian Guestion and the Zionist project** (A.Awad, Trans). Publisher.
- O'balance, Edgar. 1972. **The Arab – Israeli War**, 1948. London: Faber and Faber.
- Pappe, I. (2006). **The ethenic cleansing of Palestine**. oxford : oneworld publications.

4 . الدوريات

. مجلة العرفان، 1948، مج 34، العدد 3.

5 . الصحف

. جريدة السفير، 5 تشرين الأول، 2012.

. جريدة النهار، 16 حزيران 1948.

6 . المواقع الالكترونية

. موقع الأونروا: Tiny.cc/XesK5y

<https://goog.gl/XKUE5g>

نزع الخافض بين القياس والسماع وأثره في المعنى

"Naz' al-Khāfiḍ between Analogy and Attestation and Its Impact on Meaning"

الباحث : م. د سميرة خطاف عبد الكريم

جامعة الفلوجة / كلية التربية

الايمل:

Samirah.k.abdul-kareem@uofallujah.edu.iq

تاريخ قبول البحث: 2025 / 12 / 23

تاريخ استلام البحث: 2025 / 10 / 20

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث ظاهرة نزع الخافض في النحو العربي، بوصفها مسألة تداخل فيها السماع والقياس، وكان لها أثر واضح في التوجيه النحوي والدلالة التركيبية. ويهدف البحث إلى بيان مفهوم نزع الخافض وأصوله في التراث النحوي، والكشف عن موقف النحاة من مشروعيته، بين من قصره على السماع المروي عن العرب، ومن أجاز القياس عليه بضوابط محددة.

ويخلص البحث إلى أن نزع الخافض ظاهرة نحوية دلالية ذات قيمة علمية، تعكس مرونة العربية وقدرتها على الموازنة بين القياس والسماع. كذلك تناول البحث دراسة علل حذف الخافض والتي تمثل مدخلاً أساساً لفهم آليات التأويل النحوي، وتسهم في ضبط الحدود الفاصلة بين ما يُقاس عليه وما يُقتصر فيه على السماع، كما تكشف عن أثر السياق في توجيه التركيب، ولا سيما ما يترتب على حذف حرف الجر من تقوية علاقة الفعل بالاسم، وتحول الدلالة من التوسط إلى المباشرة. وتخلص الدراسة إلى أن نزع الخافض لا يُفهم فهماً سليماً إلا من خلال الجمع بين أصالة السماع وانضباط القياس، وأن الاختصار على أحدهما يفضي إلى قصور في تفسير الظاهرة ودلالاتها.

الكلمات المفتاحية: نزع الخافض، السماع، القياس، الحذف، الدلالة التركيبية.

Abstract

This study examines the phenomenon of **preposition omission (naza' al-khāfiḍ)** in Arabic grammar as an issue in which **transmitted usage (samā')** and **analogy (qiyās)** intersect, and which has a clear impact on grammatical interpretation and **syntactic-semantic structure**. The study aims to clarify the concept of preposition omission and its origins in the grammatical heritage, and to reveal the positions of grammarians regarding its legitimacy—between those who restrict it to attested usage reported from the Arabs, and those who allow analogy under specific and well-defined constraints.

The study concludes that preposition omission is a **syntactic-semantic grammatical phenomenon of significant scholarly value**, reflecting the flexibility of Arabic and its capacity to balance between analogy and transmitted usage. It also investigates the underlying causes of preposition deletion, which constitute a fundamental entry point for understanding the mechanisms of grammatical interpretation. These causes contribute to regulating the boundaries between what may be subjected to analogy and what must be confined to attested usage, and they further reveal the role of context in guiding syntactic structure—particularly the effect of omitting the preposition in strengthening the relationship between the verb and the noun, and in shifting meaning from mediation to directness.

The study ultimately affirms that preposition omission cannot be properly understood except through the integration of the authenticity of transmitted usage with the discipline of analogy, and that reliance on either alone leads to an incomplete understanding of the phenomenon and its semantic implications.

Keywords: preposition omission (naza' al-khāfiḍ), transmitted usage (samā'), analogy (qiyās), deletion, syntactic semantics.

المقدمة:

يُعدُّ نزعُ الخافض من الظواهر النحوية الدقيقة التي شغلت الدرس النحوي قديماً وحديثاً؛ لما يترتب عليها من إشكال في العامل الإعرابي، وتداخل بين الأصل والفرع، وبين السماع والقياس. وقد تنبّه النحاة الأوائل إلى هذه الظاهرة ومثال ذلك كثير؛ فعند تفسيرهم لنصب بعض الأسماء التي كان الأصل فيها الجر بحرفٍ محذوف، فأطلقوا عليها مصطلح المنصوب على نزع الخافض. وإن ما ينطوي عليه من تداخل بين البنية الإعرابية والدلالة التركيبية. فحذف حرف الجر من التركيب، مع بقاء معناه مقدراً، لا يقتصر أثره على تحويل الاسم من مجرور إلى منصوب، بل يتجاوز ذلك إلى إعادة تشكيل العلاقة بين الفعل ومعموله، وما يترتب على ذلك من تقوية الفعل، وتسريع الإيقاع، وتخصيص الدلالة أو توسيعها. وقد تنبّه النحاة الأوائل إلى هذه الظاهرة في أثناء تعييدهم للغة، وربطوا جوازها بالسماع تارة، وبالقياس تارة أخرى، بحسب قوة الشاهد واتساع الاستعمال، كما أن كثيراً من الدراسات النحوية التقليدية تناولت نزع الخافض من زاوية إعرابية شكلية، دون إيلاء العناية الكافية لأثره في المعنى والسياق، وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يجمع بين التحليل النحوي والدلالة والعلل النحوية، فضلاً عن كونه ميداناً واضحاً للخلاف بين النحاة في مدى القياس على المسموع، وحدود التوسع في الحذف دون الإخلال بالمعنى.

مشكلة البحث:

تُعدّ ظاهرة نزع الخافض من القضايا النحوية التي أثارت جدلاً واضحاً في الدرس النحوي العربي، لتداخلها بين ما ثبت بالسماع عن العرب، وما أُجيز بالقياس النحوي. وقد اختلفت مواقف النحاة في تحديد نطاقها وضوابطها؛ فمنهم من قصرها على المسموع، ومنهم من وسّعها قياساً، مما أدى إلى تباين في التوجيه الإعرابي والتفسير الدلالي للتركيب التي وقع فيها حذف حرف الجر، ومن هنا تأتي الحاجة إلى دراسة تحليلية تكشف أصول هذه الظاهرة، وتوازنها بين السماع والقياس، ويبرز أثرها الدلالي في بناء المعنى التركيبي.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان مفهوم نزع الخافض وأصوله في التراث النحوي العربي. والكشف عن مواقف النحاة من نزع الخافض بين السماع والقياس، وتحليل أسباب الاختلاف بينهم. وتحليل العلل النحوية التي سوّغت حذف حرف الجر في التراكيب العربية. وأخيراً إبراز الأثر الدلالي لنزع الخافض في توجيه المعنى.

منهجية البحث

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تتبع آراء النحاة الأوائل، وتحليل علل حذف حرف الجر، مثل كثرة الاستعمال، والتوسع في الكلام، والأمن من اللبس، وما يترتب على ذلك من تقوية العامل الفعلي وتكثيف العلاقة بينه وبين معموله. كما يبرز البحث الأثر الدلالي لنزع الخافض، مبيناً أن هذا الحذف لا يقتصر على الجانب الإعرابي، بل يسهم في توجيه المعنى وإثراء السياق، ولا سيما في النص القرآني والشعر العربي.

الدراسات السابقة للبحث :

- ومن تلك الدراسات التي سبقت بحثنا هذا وتناولت موضوع نزع الخافض ،منها:
- نزع الخافض المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه ، لحسام الدين البدري عبد المبدى عساف ،مجلة كلية الآداب ،العدد 66 ،2022م.
 - مظاهر التخفيف والايجاز في اللغة : وخاصة نزع الخافض، عبد الحميد محمود الوكيل ، مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية ، 1978.
 - المنصوب على نزع الخافض بالعربية دراسة تطبيقية ،جهد يوسف العرجا، حسين راضي العايدي ، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الإسلامية ، العدد 1 ،2010مجلد 18 .
 - المنصوب على نزع الخافض وسببه وغرضه في سورة البقرة، محمد أزكياء ، 2018 ،
 - نزع الخافض في الدرس النحوي ، 2018،حسين بن سالم العلوي الحبشي ، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا 2004.
 - المنصوب على نزع الخافض - دراسة وصفية تحليلية، حسين راضي خليل العايدي ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة ،2002.

المبحث الأول: مفهوم نزع الخافض وأصوله في النحو العربي:

أولاً: تعريف نزع الخافض:

هو حذف حرف الجر وإيصال العامل الفعلي إلى الاسم، فيُنصب بعد أن كان مجروراً. ويُعبر النحاة عن ذلك بقولهم: "منسوب على نزع الخافض"¹.

وقد أشار سيبويه إلى هذا المعنى عند حديثه عن الأفعال التي تتعدى بحرف الجر، ثم يُحذف الحرف توسعاً في الكلام، فيُنصب الاسم بعده². ويُعد هذا من مظاهر الاتساع في العربية، وهو مظهر يدل على مرونة التركيب وقدرته على استيعاب الحذف دون غموض.

ثانياً: نشأة المصطلح عند النحاة:

لم يرد مصطلح "نزع الخافض" بصيغته الاصطلاحية المبكرة عند سيبويه، غير أن مضمونه حاضر في تحليلاته، ثم استقر المصطلح عند المتأخرين كالمبرد وابن السراج³. وقد توسّع ابن جني في ربط هذه الظاهرة بمبدأ الحذف والاختصار، وعدّها من خصائص العربية⁴.

ثالثاً: الألفاظ الدالة على مفهوم نزع الخافض

لم يكن مصطلح نزع الخافض هو اللفظ الوحيد الذي عبّر به النحاة عن هذه الظاهرة، بل تداولوا جملة من الألفاظ والمصطلحات التي تؤدي المفهوم نفسه، واختلفت هذه الألفاظ باختلاف مناهجهم في تفسير العامل، والنظر إلى العلاقة بين الفعل والاسم بعد حذف حرف الجر. ويُعد تتبع هذه المصطلحات مدخلاً مهماً لفهم تطور التصور النحوي لنزع الخافض بين الوصف والاصطلاح.

1- لفظ « نزع الخافض » : يُعد لفظ نزع الخافض أكثر الألفاظ شيوعاً واستقراراً في كتب النحو، ويقصد به حذف حرف الجر وإيصال العامل الفعلي إلى الاسم، فيُنصب بعد أن كان مجروراً. وقد شاع هذا المصطلح عند المتأخرين، ولا سيما في أبواب المنصوبات، ويظهر هذا اللفظ صريحاً في كتاب الأصول

¹ - ينظر : الأصول في النحو، ج2، ص 63

² - ينظر: الكتاب، ج1، ص 36.

³ - ينظر: المقتضب، ج2، ص 113.

⁴ - الخصائص، ج2، ص 361.

في النحو لابن السراج، إذ جعله بابًا قائمًا بذاته، وصرّح بأن النصب فيه ناشئ عن حذف الجار مع بقاء تقديره في المعنى¹.

2- لفظ «المنصوب على إسقاط الجار»: من الألفاظ التي استعملها النحاة للدلالة على نزع الخافض قولهم: المنصوب على إسقاط الجار، وهو تعبير يركّز على الجانب الإجرائي للحذف دون الدخول في التعليل النظري.

يكثر استعمال هذا اللفظ في كتب التفسير والإعراب، ولا سيما عند تحليل الشواهد القرآنية، كما عند أبي حيان الأندلسي والسمين الحلبي، حيث يذكران أن الاسم منصوب لإسقاط حرف الجر المقدر².

3 -لفظ «الإيصال»: استعمل النحاة الأوائل، وفي مقدمتهم سيبويه، لفظ الإيصال للتعبير عن معنى نزع الخافض، فيقولون: أوصل الفعل إلى الاسم، أي جعله متعديًا إليه مباشرة بعد أن كان يتعدى بواسطة حرف جر.

ويُعد هذا اللفظ من أقدم الألفاظ الدالة على الظاهرة، إذ يكشف عن تصور مبكر لها من خلال باب التعدي وال لزوم، دون استعمال مصطلح نزع الخافض بصيغته المتأخرة³.

4- لفظ «الاتساع»: يرتبط مفهوم نزع الخافض ارتباطاً وثيقاً بمبدأ الاتساع في العربية، وهو المصطلح الذي أكثر ابن جني من استعماله في تفسير ظواهر الحذف، فقد عدّ حذف الخافض لوناً من ألوان الاتساع، القائم على الإيجاز وحذف ما يُعلم من السياق، ويرى ابن جني أن هذا الاتساع من خصائص العربية، وأنه لا يفهم إلا مع قوة الدلالة وسلامة المعنى⁴. وقيل أيضاً: " قد يحذف حرف الجر فيصل إليه الفعل بنفسه توسعاً، وهو الذي يسمّى منصوباً على إسقاط الخافض " ⁵.

¹ - ينظر: الأصول في النحو، ج2، ص63.

² - ينظر البحر المحيط في التفسير، ج3، ص119؛ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج2، ص215.

³ - الكتاب، ج1، ص36.

⁴ - الخصائص، ج2، ص360.

⁵ - حاشية ياسين على شرح التصريح: 1/ 310. وينظر: حاشية ياسين على الألفية: 1/ 233.

5- لفظ «الحذف والإضمار»: استعمل بعض النحاة تعبير الحذف والإضمار عند الحديث عن نزع الخافض، حيث يُقدَّر حرف الجر في المعنى وإن لم يظهر في اللفظ¹. ويبرز هذا المصطلح في كتب العلل النحوية، التي تهتم بتفسير السبب الكامن وراء النصب، ويؤكد الزجاجي أن هذا الحذف لا يكون جائزاً إلا إذا دلّ السياق على العامل المحذوف، وإلا أدى إلى لبس في المعنى².

إنّ دلالة تعدد الألفاظ الدالة على مفهوم نزع الخافض أو تعدد مصطلحاته تكشف لنا عن تطور النظر النحوي إلى هذه الظاهرة، وعن اختلاف زوايا التحليل بين النحاة؛ فمنهم من نظر إليها من جهة العامل، ومنهم من نظر إليها من جهة الحذف أو الاتساع أو التعدي. ويمثل هذا التعدد ثراءً اصطلاحياً ينبغي للباحث المعاصر أن يضبطه، باختيار مصطلح موحد في البحث، مع الإشارة إلى ما يقابله من الألفاظ في كتب التراث.

المبحث الثاني: نزع الخافض بين السماع والقياس.

أولاً: السماع وأثره في توجيه ظاهرة نزع الخافض:

السماعُ: هو الأصل الأول في بناء القاعدة النحوية، وقد استند النحاة في إثبات نزع الخافض إلى الشواهد القرآنية والشعرية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ حيث نُصب قومه على نزع الخافض، والتقدير: من قومه³.

ويرى أبو حيان أن هذا الباب لا يتوسّع فيه إلا مع قيام الدليل السماعي؛ لأن حذف الخافض خروج عن الأصل، ولا يُصار إليه إلا بدليل⁴. يُعدُّ السماع أحد الأصول المعتمدة في الدرس النحوي، ويُعرّف بأنّه: "مالم يذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياته"⁵. ويُطلق عليه كذلك اسم النقل؛ لأنّ بنيته قائمة على ما نُقل من كلام العرب الفصحاء، كما أن النقل يرتكز أساساً على المسموع. والنقل في اصطلاح النحاة

¹ - الخصائص، ج2، ص 360.

² - الإيضاح في علل النحو، ص 94.

³ - ينظر: الدر المصون، ج2، ص 216.

⁴ - ينظر: البحر المحيط، ج3، ص 119.

⁵ - ينظر: التعريفات 107، والكتاب 13/1، والاقتراح ص 48.

هو: "الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة"¹. ومن ثمّ فإنّ السماع يمثل المصدر الأساس الذي تُستمدّ منه القواعد، ويحتجّ به في المواضع التي يتعذّر إخضاعها للقياس. إذ يتبيّن من خلال تتبّع الشواهد المسموعة في نزع الخافض أنّ السماع أدّى دوراً حاسماً في توجيه هذه الظاهرة النحوية وتحديد مجالها الاستعمالي؛ إذ أنّ النحاة لم يُجيزوا حذف حرف الجرّ إلا حيث ثبت ذلك عن العرب سماعاً، مع قيام القرينة الدالّة على المحذوف، وأمن اللبس في الفهم. ولذلك ظلّ نزع الخافض في كثير من صورهِ محكوماً بقيود السماع، لا يتجاوزها إلى القياس المطّرد، بخلاف ما ذهب إليه بعض المتأخرين من التوسّع في إلحاقه بالقياس.

وقد نبّه سيبويه إلى أنّ حذف حرف الجرّ لا يُصار إليه إلا إذا دلّ السياق عليه دلالة واضحة، وإلا فالأصل إبقاؤه محافظةً على المعنى². وذهب ابن جنّي إلى أنّ الحذف إنما يُستساغ حيث يُغني عنه دليل لفظي أو معنوي، وإلا كان الكلام خارجاً عن سنن العرب³. أمّا أبو حيّان، فقد شدّد في تفسيره النحوي على أنّ كثيراً من صور نزع الخافض لا يُحكم بقياسها، وإنّما تُحفظ في دائرة المسموع، ويُقتصر فيها على مواردّها⁴.

فالأصل في حروف الجرّ "ألا تحذف وتبقى معمولاتها"، وألا تحذف معمولاتها وتبقى هي... فإن وجد شيء منها يحذف فبالدلالة القائمة عليه⁵ فلو لم يبق الدليل شاهداً لها "لم يبق ما ينبئ عن معانيها... ولاحتاج المخاطب إلى وحي يطلعه على ضمير المتكلم وأنه أرادها ونواها"⁶ فإذا دلّ الدليل وأمن اللبس وانضبط الموضع صار الحذف مقيساً، وقد تقدمت مواضعه وإذا ضعفت الدلالة على المحذوف ولم ينضبط الموضع بضوابط القياس حكم على الوارد بالشذوذ والحفظ في خانة المسموع الذي لا يقاس عليه، والعادة في المسموع ألا يأتي عليه الحصر - وإن قلّ - غير أن معرفتنا بما ورد مقيساً تحمل على أنّ ما عدا المقيس مسموع، قول رؤية بن العجاج: خير، عافاك الله⁷، في جواب من قال له: كيف أصبحت

1 - ينظر: جدل الإعراب: 45.

2 - ينظر: الكتاب لسيبويه ج1، ص 24-26.

3 - ينظر: الخصائص ج2، ص 360-362.

4 - ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3، ص 1125-1127.

5 - ينظر: رصف المباني: 253-254.

6 - ينظر: أمالي السهيلي: 102.

7 - سبق تخريجه: 18.

يريد : بخير ، أو على خيرٍ أو في خيرٍ ، وذلك لأن حرف الجر المحذوف يقدر بحسب ما تتقدر به كيف¹ فإن قُدرت بـ : على أي حالٍ أصبحت ؟ فجوابها يكون : على خيرٍ ، وإن قُدرت بـ : بأي حالٍ أصبحت ؟ كان جوابها : بخير ، وإن قُدرت بـ : في أي حالٍ أصبحت ؟ كان جوابها : في خيرٍ .

وقد يُصريح بحرف جر غير ما تقدم ، فقد سمع من كلام العرب - ونسبه أبو حيان إلى رؤية - أنه إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ قال : كخير² ، فمن الناحية من أثبت للكاف معنى الاستعلاء فجعلها هنا بمعنى على المفيدة للاستعلاء ، ومنهم من لم يثبتها فقدرها مضافاً محذوفاً وأبقى الكاف على أصل معناها وهو التشبيه ، والتقدير : كصاحب خيرٍ ، وجوز ابن جني أن تكون الكاف بمعنى الباء³ .

ويُفهم من ذلك أن السماع في باب نزع الخافض لا يمثل مجرد شواهد لغوية معزولة، بل يُعدّ معياراً ضابطاً للتوجيه النحوي، يُسهم في تفسير اختلاف التقدير بين الناحية، ويكشف عن مرونة النظام النحوي العربي في استيعاب الحذف، دون الإخلال بوظيفة العامل أو فساد الدلالة. ومن هنا تظهر قيمة السماع بوصفه أداةً تأويلية تسهم في ترجيح بعض الأوجه الإعرابية على غيرها، وتمنع من تعميم القياس في مواضع لا يشهد لها الاستعمال العربي الفصيح.

ثانياً: القياس وأثره في ظاهرة نزع الخافض

يعرّف القياس بأنه " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكانٍ ، وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم "⁴، وعرفه الجرجاني (ت816هـ): " القياس ما يمكن أن يذكر فيه ضابطةٌ عند وجود تلك الضابطة يوجد هو "⁵.

1- ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن خروف : 1066/2 .

2- ينظر : سر صناعة الإعراب : 320/1 ، وارتشاف الضرب : 437/2 ، وجواهر الأدب : 124 .

3- ينظر : المراجع السابقة ، ويزاد عليها : المساعد : 276/2 ، وهمع الهوامع : 362/2-363 ، وحاشية ياسين

على التصريح : 16/2 ، وحاشية الصبان : 225/2 .

⁴ الإعراب في جدل الإعراب : 45 . وينظر : لمع الأدلة : 93 ، و المغني في النحو : 149/1 ، وفي أصول النحو :

78 ، والقياس النحوي : 85 - 86 .

⁵ التعريفات : 233 .

فالأصل المنقول المستعمل عدم نزع الخافض سواء أحرفاً كان الخافض أم اسماً ، وقد نُقل نزع الخافض ، وهو خلاف الأصل ، لكنه ليس خلاف القياس على الإطلاق ، بل ما كان منه منضبطاً بضابط كلي وتعدّد وروؤه حُكِمَ عليه بالقياس ، وما لم يكن كذلك وُقِفَ به عند حد المسموع ، يقول الخضري معلقاً على قول ابن عقيل : "ومذهب الجمهور أنه لا يقاس حذف حرف الجر مع غير أن وأن¹ يقول : " وفي التسهيل : إن ما ورد فيه الحذف كثيراً من غير ذلك فُبلّ وقس عليه ، ك"دخلت الدار والمسجد" ، فيقاس عليهما : دخلت البلد ، والبيت ، وإن لم يكثر ك"توجهت مكة وذهبت الشام ، لا يقاس عليه : توجهت المسجد ، وذهبت الدار* مثلاً ، لأنه لم يسمع في غير مكة والشام مع قلته فيهما².

فاعتماد هذين الأمرين ؛ الضابط الكلي والكثرة لأجل القياس على ما جاء مخالفاً للأصل في بابه أولى من إباحة القياس بإطلاق أو منعه بإطلاق "لأنّ الاستخدامات المسموعة في فصيح الكلام ترجح القياس المشروط لا القياس المطلق"³.

أجاز بعض النحاة القياس في نزع الخافض إذا توفرت العلة ، وأمن اللبس ، وكان الفعل مما يتعدى بالحرف كثيراً. ويذكر ابن جني أن الحذف إذا كثر في السماع جاز القياس عليه⁴.

أما الزجاجي فربط القياس في هذه الظاهرة بوضوح المعنى ، وعدّ الغموض مانعاً من جواز الحذف⁵. مثال ذلك ما ذكر في الحكم على نزع حرف الجر وبقاء الاسم مجروراً ، نذكر منه التفاوت في أقوال النحويين ، فقيل⁶ : لا يجوز إلا في ضرورة شعرٍ أو نادر الكلام ، وقيل⁷ : هو جائز بإجماع إذا دلّ عليه دليلٌ ، وليس بموضع ضرورة . وكذلك ما وُصِفَ بأنه⁸ قد كثر عنهم ، واطرد في مواضع كثيرة ، وله وجه من القياس.

¹ شرح ابن عقيل : 407/1 .

² حاشية الخضري : 407/1 . وينظر : شرح التسهيل : 80/2 ، وحاشية ياسين على الألفية : 235/1 .

³ ظاهرة النيابة : 182 .

⁴ - ينظر : الخصائص ، ج2 ، ص 363.

⁵ - ينظر : الإيضاح في علل النحو ، ص 94.

⁶ - ينظر : معاني القرآن للفراء : 196/1 ، وشرح المفصل : 49/8 ، وجمع الهوامع : 382/2 .

⁷ - ينظر : التبيان : 424/1 ، وشرح الكافية الشافية : 1241/3 ، ووصف المباني : 253 - 254.

⁸ - ينظر : التبيان : 424/1 ، وشرح المفصل : 27/3 ، 78 ، وشرح الكافية : 305/4 ، وشرح ألفية ابن

مالك : 146 ،

ذكر جماعة من النحويين¹ مواضع ينزع فيها حرف الجر ويبقى عمله قياساً مطرداً ، وضابطها العام هو تقدم ذكر مثل المحذوف ، يقول سيبويه في أحد تلك المواضع : " ولا يجوز أن يضم الجار لكنهم لما ذكروه أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل "² أي : في حذفه مع بقاء عمله " فأعلم بهذا أن حرف الجر إذا جرى ذكره كان إضماره أقوى من إضماره إذا لم يجر ذكره "³ ، ويعلل الرضي نزع الجار وإبقاء عمله في بعض مواضعه الآتي ذكرها بقوله : " وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره "⁴.
والحق أن مجرد تقدم ذكر الجار لا يكفي لكي يكون نزعه قياسياً ، فإن غاية تقدم ذكره جواز نزعه لا كونه قياسياً⁵ فلا بد في كل موضع تقدم ذكر مثل حرف الجر المنزوع من ضابط خاص ينضبط به الموضع ويقاس عليه ما يمثله.

والمختار أن الأصل بقاء حرف الجر ، وأنه لا يجوز نزعه اختياراً إلا إذا قويت الدلالة عليه كاشتجار الموضع بحرف الجر ، ووجد داعٍ من دواعي نزعه كاستقاضة الاستعمال ، وأريد بذلك تحقيق غرض من أغراض نزع الخافض كالاستخفاف ، فإذا ما تحقق الدليل وثبت السبب لتحقيق غرضٍ من أغراض نزع الخافض ساغ نزع حرف الجر وبقاء عمله في الاسم بعده ، وهذا ابن جني يحمل قراءة حمزة ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾⁶ على تقدير حرف جر محذوف ، أي : وبالأرحام ، ويرى " أن المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به ، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه "⁷ ويبين ابن الشجري بعض مسوغات نزع حرف الجر وبقاء عمله في قوله : " وإنما استجازوا إضمار من بعد كم

1 ينظر : التسهيل : 148 ، وشرحه لابن مالك : 58/3 ، وشرح الكافية الشافية : 826/2 ، وارتشاف الضرب : 470/2

2 كتاب سيبويه : 263/1 .

3 المسائل البغداديات : 467 .

4 شرح الكافية : 177/2 . وينظر : شرح ألفية ابن مالك : 146 .

5 ينظر : حاشية الصبان : 243/1 .

6 -النساء : 1 ، قرأ حمزة بخفض الأرحام وقرأ باقي العشرة بالنصب ينظر : الحجة لابن خالويه : 118 ، والمحتسب : 278/1 ، وحجة القراءات : 188 ، والتبصرة : 472 ، والبحر المحيط : 497/3 .

7 -الخصائص : 285/1 . وينظر : شرح المفصل : 52/8 ، والأشباه والنظائر : 324/2 - 325.

؛ لأنه قد عُرِف موضعها وكثر استعمالها فيه ¹ ويقرر السيوطي ذلك في نزع اللام في : لا أبا لك بقوله: "والذي شجعهم على حذفها شهرة مكانها وأنه صار معلماً لاستقاضة استعمالها فيه ، وهو نوعٌ من دلالة الحال التي لسانها أنطق من لسان المقال ²."

وكذلك هناك مواضع نزع حرف الجر مع إبقاء عمله قياساً، كما في حرف الجر من المقسم به فيقال : الله لأجتهدن ، وللنحويين في نصب الاسم المقسم به تقديران ³ :

أولهما : أن ينصب على نزع حرف الجر فيصل فعل القسم إليه على قاعدة الحذف والإيصال ، وذلك أنهم إذا عدّوا فعلاً قاصراً إلى اسمٍ رَفَدوه بحرف الجر تقويةً له ، فإذا حذفوا ذلك الحرف ... فإنهم يوصلون ذلك الفعل إلى الاسم بنفسه كالأفعال المتعدية فينصبونه به ⁴ فالتقدير : أحلف الله أي : بالله. ثانيهما : أن يُنصبَ بفعل محذوف يصل إليه بنفسه ، والتقدير : ألزم نفسي يمينَ الله ثم يحذف المضاف (يمين) ويقام المضاف إليه مقامه.

المبحث الثالث: علل نزع الخافض أو حذفه في التركيب الدلالي

يُعدّ حذف الخافض، أو ما اصطلح عليه النحاة بـ«نزع الخافض»، من الظواهر التركيبية البارزة في العربية، التي كشفت عن مرونة النظام النحوي، وقدرته على استيعاب الحذف دون الإخلال بالمعنى أو فساد الدلالة. وقد تنبّه النحاة الأوائل إلى هذه الظاهرة، فدرسوها في ضوء السماع والقياس، وربطوا وقوعها بجملة من العلل اللغوية والأسلوبية، التي تُبيّن دوافع الحذف وحدوده، وتكشف عن مقاصده في الاستعمال العربي الفصيح ⁵.

ولا يُفهم حذف الخافض على أنه خروج عن الأصل؛ إذ الأصل في حروف الجرّ الذكّر لا الحذف، لما تؤدّيه من وظيفة دلالية في بيان العلاقات بين أجزاء التركيب ، وقد نصّ سيبويه على أن الحذف لا يُصار

1- أمالي ابن الشجري : 132/2.

2 -الأشباه والنظائر : 205/4.

3- ينظر : الجمل : 72 ، وارتشاف الضرب 476/2 ، والمساعد : 306/2 ، وهمع الهوامع : 391/2 .

4- ينظر : شرح المفصل : 103/9 .

5 - ينظر : دلائل الإعجاز، ص 145-148.

إليه إلا مع قيام الدلالة وأمن الإلباس، وإلا اختل المعنى واضطرب الفهم¹، ومن هنا شدد ابن هشام على أن نزع الخافض لا يقاس عليه مطلقاً، بل يُقدَّر بقدر ما يحتمله السياق، ويؤدِّيهِ المقام دون إخلال بالتركيب أو غموض في الدلالة².

وقد لجأ العرب إلى حذف الخافض حين اتضحت الدلالة بالسياق أو القرينة، طلباً للإيجاز، واتساعاً في التعبير، واعتماداً على كثرة الاستعمال، فجاء نزع الخافض مظهرًا من مظاهر الاقتصاد اللغوي، ووسيلة أسلوبية تُغني عن التكرار وتُكسب الكلام خفةً وانسجامًا، وهو ما قرره عبد القاهر الجرجاني عند حديثه عن جمال الحذف إذا دلَّ عليه المقام³ كما أكد ابن جني أن هذا الباب شاهد على قوة الملكة اللغوية عند العرب، واتساع تصرفهم في التراكيب مع بقاء المعنى محفوظًا⁴.

غير أن العرب، لما أمنت اللبس، واتضحت الدلالة بالسياق أو القرينة، لجأت إلى الحذف طلباً للإيجاز، أو اتساعاً في التعبير، أو اعتماداً على كثرة الاستعمال، فجاء نزع الخافض مظهرًا من مظاهر الاقتصاد اللغوي، ووسيلة أسلوبية تُغني عن التكرار وتُكسب الكلام خفةً وانسجامًا⁵.

وقد تنوّعت علل حذف الخافض في الدرس النحوي بين علل بلاغية، كالإيجاز والاختصار، وعلل تداولية، كأمن اللبس ووضوح المقام، وعلل لغوية، كالاتساع وكثرة الاستعمال، فضلاً عن علل نحوية تتعلق بتعديدية الفعل واتساع عمله. ولم ينظر النحاة إلى هذه العلل بوصفها متعارضة، بل باعتبارها متكاملة، يُعَضَّد بعضها بعضًا، ويُفسَّر مجموعها وقوع الحذف في مواضع دون أخرى⁶.

أولاً: علة الإيجاز والاختصار:

¹ - ينظر : الكتاب ج1، ص 24-26.

² - ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص 298-301.

³ - ينظر: دلائل الإعجاز، للجرجاني ص 145-148.

⁴ الخصائص، ج2، ص 358-362.

⁵ - ينظر: الكتاب، ج1، ص 24-26.

⁶ - الخصائص، ج2، ص 358-362.

الإيجاز مقصد أسلوبى بارز في العربية، وقد كان من أبرز علل الحذف. فحذف الخافض يُغني عنه السياق، ويؤدي المعنى بأقل الألفاظ، وهو ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني عند حديثه عن جمال الحذف إذا دل عليه المقام¹.

ثانيًا: علة الاتساع وكثرة الاستعمال

كثرة الاستعمال تؤدي إلى جواز الحذف، إذ يصبح التركيب مألوفًا عند المتلقي، فلا يحتاج إلى التصريح بالحرف. وقد جعل ابن جني هذا من دلائل قوة الملكة اللغوية عند العرب².

ثالثًا: علة أمن اللبس ووضوح الدلالة:

من أهم علل حذف الخافض في التركيب العربي أمن اللبس، إذ لا يُصار إلى الحذف إلا إذا كانت الدلالة على المحذوف واضحة لا تحتل إشكالًا في الفهم. وقد قرّر النحاة أنّ الأصل في الحذف أن يكون مقرونًا بقرينة لفظية أو معنوية تُغني عن المذكور، وإلا فسد المعنى أو اضطرب التركيب. ولذلك اشترطوا في حذف حرف الجرّ أن يكون السياق كافيًا في الدلالة على معناه، بحيث لا يلتبس العامل ولا يختلّ الفهم عند المخاطب³.

وقد نصّ سيبويه على أنّ الحذف لا يُستجاز حيث يؤدي إلى الإبهام، لأنّ حروف الجرّ إنما وُضعت لبيان العلاقات بين أجزاء الكلام، فإذا زال هذا البيان بطل الغرض منها². وذهب ابن هشام إلى أنّ أمن اللبس شرطٌ معتبر في أبواب الحذف كلها، ومنها نزع الخافض، إذ إنّ المعوّل في ذلك على ما يفهمه السامع من السياق لا على مجرد تقدير النحوي⁴.

¹ - ينظر: دلائل الإعجاز، ص 108.

² - ابن جني، الخصائص، ج2، ص 360.

³ - دلائل الإعجاز، للجرجاني ص 145-148.

⁴ - ينظر: الكتاب ج1، ص 24-26.

المبحث الرابع: أثر نزع الخافض في المعنى والدلالة

لا يقتصر أثر نزع الخافض على الجانب الإعرابي، بل يتعداه إلى الجانب الدلالي؛ إذ يؤدي إلى: تقوية العلاقة بين الفعل والاسم، وتسريع الإيقاع الأسلوبي، وإبراز المفعول به على حساب المتعلق. وقد أكد فاضل السامرائي أن الحذف في العربية ليس نقصاً، بل زيادة في الدلالة إذا جاء في موضعه¹. يُعدّ نزع الخافض من الظواهر النحوية التي لا يقتصر أثرها على الجانب الإعرابي، بل يمتد إلى البعد الدلالي والتركيب في اللغة العربية. فالحذف، لا سيما حذف حرف الجر، يسهم في تقوية العلاقة بين الفعل والاسم، وتسريع الإيقاع الأسلوبي، كما يتيح إبراز المفعول به على حساب المتعلق، مما يضيف وضوحاً وفعالية على التركيب.

1. تقوية العلاقة بين الفعل والاسم

عند حذف حرف الجر، يصبح الاسم ملازماً للفعل أكثر من أي عامل آخر، فتتضح علاقة الفعل بمفعوله دون أي وسيط؛ مثاله في قولك: «ضرب الولد أخاه» بدلاً من «ضرب الولد ب أخيه»؛ في هذا المثال، حذف حرف الجر «ب» يجعل العلاقة بين الفعل «ضرب» والمفعول «أخاه» مباشرة، مما يقوي الرابط الدلالي².

2. تسريع الإيقاع الأسلوبي:

الحذف يساهم في اختصار العبارة وإزالة الحشو، مما يمنح النص سرعة في الإيقاع الأسلوبي ويزيد من الانسيابية، خاصة في الشعر العربي والبلاغة القرآنية. كما في قوله تعالى: «فَاضْرِبُوا عَرْصَ أَعدَائِكُمْ»

¹ - السامرائي، معاني النحو، ج1، ص 187.

² - ينظر: النحو العربي بين النظرية والتطبيق، ص. 212.

(الأنفال: 12). هنا حذف حرف الجر في التعبير عن الاستهداف المباشر للفعل، فتعاضم أثر المعنى وزادت قوة الإيقاع¹.

3. إبراز المفعول به على حساب المتعلق:

نزع الخافض يؤدي إلى إبراز المفعول به وتقديمه على المتعلق، مما يعزز التركيز على الفعل والمفعول.

مثال نحوي من الشعر العربي:

قول امرئ القيس: «قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل» ؛ حذف بعض حروف الجر لم يضعف المعنى، بل جعل ذكر المفعول (الحبيب والمنزل) أكثر وضوحاً ووقعاً على السامع².

4. القيمة الدلالية لنزع الخافض:

أكد فاضل السامرائي أن الحذف في العربية ليس نقصاً، بل زيادة في الدلالة إذا جاء في موضعه المناسب، لأنه يُبرز المعنى ويضبط التركيب النحوي ويؤثر في الأسلوب البلاغي.

هذا التقدير يعكس فهم النحاة لمرونة اللغة العربية، وقدرتها على تقديم المعنى على الشكل الإعرابي التقليدي حين يكون ذلك أكثر تأثيراً في السياق.

¹ - ينظر : دلائل الإعجاز، ص. 145-148.

² - الخصائص، ج2، ص. 360-362.

الخاتمة:

إن دراسة نزع الخافض بين القياس والسماع وأثره في المعنى والدلالة كشفت عن أن هذه الظاهرة النحوية ليست مجرد قاعدة إعرابية شكلية، بل هي عنصر ديناميكي في اللغة العربية يوازن بين السماع النحوي والقياس، ويسهم في توجيه المعنى وبناء الدلالة التركيبية. فقد بين البحث أن حذف حرف الجر يقوي العلاقة بين الفعل والمفعول به، ويسرع الإيقاع الأسلوبي، ويبرز المفعول على المتعلق، بما يجعل التركيب أكثر وضوحاً وتأثيراً، كما جاء في القرآن الكريم والشعر العربي.

قد أظهرت الدراسة اختلاف مواقف النحاة بين من قصر نزع الخافض على السماع، ومن أجازته بالقياس وفق ضوابط محددة، مما يعكس مرونة اللغة العربية وقدرتها على الموازنة بين القاعدة الموروثة والتطبيق العقلاني. كما بينت النتائج أن الحذف في العربية، وفقاً لما أشارت إليه بعض الدراسات الحديثة مثل د. فاضل السامرائي، لا يقلل من الدلالة، بل يمكن أن يزيد قوة ووضوحاً إذا تحقق شرط الملاءمة السياقية والمعنى.

إن هذه النتائج تؤكد أن نزع الخافض يمثل قيمة علمية كبيرة في النحو العربي، إذ يجمع بين التحليل النحوي والدلالة التركيبية، ويتيح رؤية معمقة لكيفية تفاعل القاعدة الإعرابية مع السياق، وهو ما يفتح آفاقاً جديدة للدراسة في النحو التراثي والتحليل اللساني الحديث.

كذلك أن نزع الخافض ظاهرة نحوية أصيلة، تقوم على مبدأ الحذف والانتساع، وتتجاذبها قاعدتا السماع والقياس. وقد التزم النحاة في تقريرها بضوابط دقيقة؛ منعاً للبس، وحفاظاً على المعنى. كما تبين أن لهذه الظاهرة أثراً دلالياً واضحاً.

قائمة المصادر والمراجع

- ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة . الزبيدي : عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (ت : 802هـ) ، تحقيق : طارق الجنابي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط1 ، 1987م .
- الإتقان في علوم القرآن . السيوطي : جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، (ت : 911هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت ، المكتبة العصرية ، ط1 ، 1987م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب . أبو حيان : أثير الدين ، محمد بن يوسف بن علي الغرناطي (ت : 745هـ) ، تحقيق : مصطفى أحمد النحاس ح1 القاهرة ، ط النسر الذهبي ، ط1 ، 1984م
- أساس البلاغة . الزمخشري : جار الله ، أبو القاسم ، محمود بن عمر (ت : 538هـ) تحقيق : عبدالرحيم محمود ، بيروت ، دار المعرفة (غ . ت) .
- أسرار البلاغة . الجرجاني : عبد القاهر بن عبد الرحمن ، (ت : 474هـ) ، قرأه وعلق عليه: أبو فهر ، محمود محمد شاكر ، القاهرة ، مطبعة المدني ، جدة ، ط1 ، 1991م .
- أسرار العربية . الأنباري : أبو البركات ، عبد الرحمن بن محمد (ت : 577هـ) ، تحقيق : فخر صالح قدارة ، بيروت ، دار الجيل ، ط1 ، 1995م .
- أسرار النحو . ابن كمال باشا : شمس الدين ، أحمد بن سليمان ، (ت : 940هـ) تحقيق : أحمد حسن الحامد ، عمان ، دار الفكر ، (غ . ت) .
- الأشباه والنظائر في النحو . السيوطي : جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، (ت : 911هـ) تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1985م .
- الأصول في النحو . ابن السراج : أبو بكر ، محمد بن السري ، (ت : 316هـ) ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط3 ، 1996م .
- إعراب القرآن . النحاس : أبو جعفر ، أحمد بن محمد بن إسماعيل ، (ت : 338هـ) ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، بيروت ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط3 ، 1988م .
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج . تحقيق : إبراهيم الأبياري ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني ط3 ، 1986م .
- الأعلام . الرزكلي : خير الدين بن محمود بن محمد ، (ت : 1976) ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ط14 ، 1999م .

الأغاني . الأصفهاني : أبو الفرج ، علي بن الحسين ، (ت : 356هـ —) ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ط2 ، 1997م .

-الإغراب في جدل الإعراب . الأنباري : أبو البركات ، عبد الرحمن بن محمد (ت : 557هـ —) تحقيق : سعيد الأفغاني ، دمشق ، مطبعة الجامعة السورية ، ط1 ، 1957م .

-الإفصاح . الفارقي : الحسن بن أسد ، (ت : 487هـ —) ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، بيروت 1980م .

-الأفعال . ابن القطاع : أبو القاسم ، علي بن جعفر السعدي ، (ت : 515هـ —) ، بيروت ، عالم الكتب ، ط1 ، 1983 .

-الاقتراح في علم أصول النحو . السيوطي : جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، (ت : 911هـ) ، تحقيق : محمد حسن الشافعي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1998م .

-الاقتضاب في شرح أدب الكتاب . البطليوسي : أبو محمد ، عبد الله بن محمد بن السيد ، (ت : 521هـ) تحقيق : محمد باسل عيون السود ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1999م .

أقل الجمع عند الأصوليين وأثر الاختلاف فيه . النملة : عبد الكريم بن علي ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ط1 1993م .

-الألفاظ والأساليب . ما نظرت فيه لجنة الأصول ، ولجنة الألفاظ والأساليب ، وعرض على مجلس المجمع ومؤتمره من الدورة الخامسة والثلاثين إلى الدورة الحادية والأربعين . أعد المادة وعلق عليها : محمد شوقي أمين ، ومصطفى حجازي ، القاهرة ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، 1977م -الأمالي . القالي : أبو علي ، إسماعيل بن القاسم ، (ت : 356هـ —) ، بيروت ، دار الجيل ط2 ، 1987م .

-أمالي السهيلي . السهيلي : أبو القاسم ، عبد الرحمن بن عبد الله ، (ت : 581هـ —) ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ط1 ، 1979م .

-الأمالي النحوية . ابن الحاجب : أبو عمرو ، عثمان بن عمر ، (ت : 646هـ) ، تحقيق : هادي حسن حمودي ، بيروت ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط1 ، 1985م .

-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . الأنباري : أبو البركات ، عبد الرحمن بن محمد ، (ت : 577هـ —) ، تحقيق : حسن حمد ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط1 1998م .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . ابن هشام : عبد الله بن يوسف ، (ت : 761هـ —) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، المكتبة العصرية ، ط1 ، 1998م .
- الإيضاح في شرح المفصل . ابن الحاجب : أبو عمرو ، عثمان بن عمر ، (ت : 646هـ —) تحقيق : موسى بناي العكلي ، بغداد ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي ، ط1 ، 1982م .
- الإيضاح في علل النحو . الزجاجي : أبو القاسم ، عبد الرحمن بن إسحاق ، (ت : 337هـ —) تحقيق : مازن المبارك ، بيروت ، دار النفائس ، ط6 ، 1996م .
- البحر المحيط . أبو حيان : محمد بن يوسف ، (ت : 745هـ —) ، عناية : زهير جعيد ، بيروت دار الفكر ، 1992م .
- البحر المحيط . أبو حيان ، وبهامشه : النهر الماد لأبي حيان ، والدر اللقيط . للقيسي : أبي محمد ، أحمد بن عبد القادر ، (ت : 749هـ —) ، بيروت ، مؤسسة التاريخ العربي ، دار إحياء التراث العربي ، ط2 ، 1990م .
- البرهان في علوم القرآن . الزركشي : بدر الدين ، محمد بن بهادر بن عبدالله ، (ت : 794هـ —) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1988م .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي . ابن أبي الربيع : أبو الحسين ، عبيد الله بن أحمد الإشبيلي (ت : 688هـ) تحقيق : عياد بن عيد الثبتي ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، 1986م .
- بُغْيَةُ الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . السيوطي : جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت : 911هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت ، المكتبة العصرية ، (غ . ت)
- البهجة المرضية في شرح الألفية . السيوطي : جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، (ت : 911هـ) وبهامشه : توضيحات للبهجة المرضية للسيد صادق الشيرازي ، قم ، دار الإيمان مطبعة كورش طهران ، ط1 ، 1403هـ .
- البيان في غريب إعراب القرآن . الأنباري : أبو البركات ، عبد الرحمن بن محمد (ت : 577هـ —) ، تحقيق : طه عبد الحميد طه ، مراجعة : مصطفى السقا ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، 1980م .
- البيان والتبيين . الجاحظ : أبو عثمان ، عمرو بن بحر ، (ت : 255هـ —) تحقيق : عبد السلام هارون ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط4 ، 1975م .

- تاج العروس من جواهر القاموس . الزبيدي : أبو الفيض ، محمد مرتضى ، (ت : 1205 هـ) تحقيق : علي شيري ، بيروت ، دار الفكر ، 1994 م .
- تأويل مشكل القرآن . ابن قتيبة : أبو محمد ، عبد الله بن مسلم الدينوري ، (ت : 276 هـ) تحقيق : السيد أحمد صقر ، بيروت ، المكتبة العلمية ، (غ . ت) .
- التأويل النحوي في القرآن الكريم . الحموز : عبد الفتاح أحمد ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ط1 1984 م .
- التبصرة في القراءات السبع . مكي : أبو محمد ، مكي بن أبي طالب القيسي ، (ت : 437 هـ) تحقيق : محمد غوث الندوي ، بومباي ، دار السلفية ، ط2 ، 1982 م .
- التبيان في إعراب القرآن . العكبري : أبو البقاء ، عبد الله بن الحسين ، (ت : 616 هـ) تحقيق : علي محمد البجاوي ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، 1976 م .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين . العكبري : أبو البقاء ، عبد الله بن الحسين (ت : 616 هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ط1 2000 م .
- تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن . ابن أبي الأصبع : أبو محمد عبد العظيم بن عبد الواحد ، (ت : 654 هـ) ، تحقيق : حنفي محمد شرف ، القاهرة ، دار التعاون ، ط1 ، 1995 م .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب . الشنتمري : الأعلام ، أبو الحجاج ، يوسف بن سليمان بن عيسى ، (ت : 476 هـ) ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط1 ، 1992 .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد . ابن هشام : عبد الله بن يوسف ، (ت : 761 هـ) ، تحقيق : عباس مصطفى الصوالحي ، بيروت ، المكتبة العربية ، ط1 ، 1986 م .
- الدر المصون . السمين الحلبي دمشق : دار القلم ، 1986 م .
- دلائل الإعجاز . عبد القاهر الجرجاني . القاهرة : مكتبة الخانجي ، 1992 م .
- الكتاب . سيبويه ، عمرو بن عثمان . تحقيق عبد السلام هارون . القاهرة : مكتبة الخانجي ، 1988 م .
- المقتضب . المبرد ، محمد بن يزيد . القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، 1994 م .
- الخصائص . ابن جني ، عثمان . تحقيق محمد علي النجار ، القاهرة : دار الهدى ، 1371 هـ / 1952 م .

- معاني النحو. السامرائي، فاضل صالح. عمان: دار الفكر، 2003م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، محمد بن السري، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1417هـ / 1996م، ج2، ص63.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، بيروت: دار الفكر، 1420هـ / 1999م، ج3، ص119؛
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، دمشق: دار القلم، 1406هـ / 1986م، ج2، ص215.
- الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1408هـ / 1988م، ج1، ص36.

القواعد التخاطبية وأثرها التداولي في خطب الإمام الحسن -عليه السلام -

م.د زينب صادق جعفر متعب العطوي

مديرية تربية النجف الأشرف

zainabs.aleutawi@student.uokfa.edu.iq

الملخص:

إنَّ لغة الخطاب هي لغة تداولية؛ لأنها تهدف إلى الاهتمام بالتواصل اللغوي وإبانة مفرداته، فيسعى التواصل بدوره إلى تفسير المعنى الضمني الوارد في النصوص، وهذا ما وضحه (غرايس) في بيان القواعد التخاطبية؛ لأنها تشير إلى قصد المتكلم من جهة، وتراعي موقف المتلقي من جهة أخرى. وقد اتسعت مصادر الدرس التداولي وتنوعت مجالاته فانطلق من هذه المجالات ما يسمى بالتفاعل الخطابي لما له من أهمية بالغة في تفسير الخطاب وتحليله، وبما أنَّ الاستلزام الحواري من أهم أسس التداولية، بوصفه مبدأً مهتمًا بكشف نوايا المتكلم وبيان مقاصده خلف الحوار، فحاولنا في هذا البحث دراسة القواعد التخاطبية في خطب الإمام الحسن (عليه السلام)، وبيان الأثر التداولي لتلك القواعد في النصوص وكيفية استيعاب المتلقي لها.

وقد قُسم البحث على تمهيد ومبحثين، أما التمهيد فقدّم إلماعة يسيرة عن مفهومي الخطاب والاستلزام الحواري، وبيّن المبحث الأول القواعد التخاطبية بوصفها مفهومًا تداوليًا وخُصّص المبحث الثاني للدراسة التطبيقية في خطب الإمام الحسن (عليه السلام)، في نماذج مختارة من خطبه، ثم جاءت الخاتمة بأهم النتائج التي توصل إليها البحث ومنها، اعتماد الخطاب الوارد في خطب الإمام الحسن عليه السلام على أسلوب الحوار؛ لأنه ينهض على أصل الاتساق والانتظام بين الأطراف الواردة في الخطاب ولا سيما (المتكلم والمتلقي)، ويعدُّ مبدأ التعاون القائم على الاحترام بين الأطراف من المبادئ التي تناولتها التداولية؛ لأنها تُسهم في استمرار الحدث الكلامي، وعند خرق هذا المبدأ بمحاورة الأربعة (الكم، والكيف، والمناسبة، والطريقة)، يتم انتقال المعنى بحسب الدلالات الواردة في الخطاب (المباشرة وغير المباشرة) من المعنى الصريح إلى المعنى الضمني اعتمادًا على سياق الحوار وقصد المتكلم.

الكلمات المفتاحية: الخطاب، الاستلزام الحواري، القواعد التخاطبية، مبدأ التعاون.

almulakhas

'inn lughat alkhitaḥ hi lughat tadawuliṭun; lanhha taḥdif 'iilaa aliahtimam bialtawasul allughawii wa'iibanat mufradatihi, fayaseaa altawasul bidawriḥ 'iilaa tafsir almaenaa aldimnii alwarid fī alnusus, waḥadha ma wdhh (ghrays) fī bayan alqawaeid altakhatubiati; li'anaha tushir 'iilaa qasd almutakalim min jihatin, wataraei mawqif almutalaqiy min jihat 'ukhraa.

waqad aitasaeat masadir aldars altadawulii watanawaeat majalatih faintalaq min hadhiḥ almajalat ma yusamaa bialtafaeul alkhitaḥii lima laḥ min 'ahamiyat balighat fī tafsir alkhitaḥ watahlilihi, wabima ann alaistilzam alhawaria min 'ahami 'usus altadawuliṭ , biwasfih mbdana mhtman bikashf nawaya almutakalim wabayan maqasidih khalf alhawari, fahawalna fī hadha albaḥth dirasat alqawaeid altakhatubiati fī khutab al'iimam alhasan (ealayḥ alsalamu) , wabayan al'athar altadawulii litilk alqawaeid fī alnusus wakayfiat aistieab almutalaqiy laha.

waqad quṣsm albaḥth ealaa tamhid wamabḥathina, 'amaa altamhid fqddm 'iilmaeatan yasiratan ean mafhumay alkhitaḥ walaistilzam alhawari, wbyn almabḥath al'awal alqawaeid altkhatbyṭ biwasfiha mfhwman tdawlyan wkhusss almabḥath althaani lildirasat altatbiqiat fī khutab al'iimam alhasan (ealayḥ alsalamu),fi namadhij mukhtaratan min khutabih , thuma ja'at alkhatimat bi'ahami alnatayij alati tawasal 'iilayha albaḥth waminha, aietimad alkhitaḥ alwarid fī khutab al'iimam alhasan ealayḥ alsalam ealaa 'uslub alhawari; li'anah yanḥad ealaa 'asl alaitisaq walaintizam bayn al'atraḥ alwaridat fī alkhitaḥ wala siama (almtkkalm walmutalaqiy), wyedd mabda altaeawun alqayim ealaa alaihtiram bayn al'atraḥ min almabadi alati tanawalatha altadawuliṭ ;li'anaha tushm fī aistimrar alḥadath alkaḥlamii , waeind kharq hadha almabda bimahawirih al'arbaea (alkam, walkayfa, walmunasabat waltariqati), yatimu aintiqaḥ almaenaa biḥasab aldilalat alwaridat fī alkhitaḥ(almubashirat waghayr almubashirati) min almaenaa alsariḥ 'iilaa almaenaa aldimnii aetmadan ealaa siaq alhiwar waqasd almtklm.

alkalimat almuftahiṭu: alkhitaḥ ,aliastilzam alhawari, alqawaeid altakhatubiṭu, mabda altaeawuni.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين خاتم الأنبياء والمرسلين أبي القاسم محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين.

أما بعد فتعدّ التداولية من أهم الدراسات الحديثة التي اعتنت بدراسة اللغة في ضوء نظرية التواصل، وهذه النظرية التي تتألف من أطراف عدّة منها: (المتكلم، والمخاطب، والسياق...)، وباجتماع هذه الأطراف مع بعضها تصل إلى ما خفي من معنى خلف الحوار، وإنّ اتحاد هذه الأطراف يكون ميداناً لمبدأ التعاون الذي وضّح قواعده غرايس، ولهذا السبب تعدّ نظرية الاستلزام الحوارية من الأركان الأساسية في درس التداولي؛ لأنها اهتمت بتحليل الخطاب ودراسة الاختلاف بين ما يقوله الناس وما يقصدونه.

وهذا البحث الموسوم بـ (القواعد التخاطبية وأثرها التداولي في خطب الإمام الحسن عليه السلام) محاولة لتحليل تلك الخطب في ضوء نظرية الاستلزام الحوارية وفقاً لرأي غرايس عن طريق القواعد الأربعة لمبدأ التعاون وهي (الكم، الكيف، المناسبة، الطريقة).

وتعود أهمية هذا الموضوع إلى الاستلزام الحوارية وأهميته والتقارب فيما بينه وبين بعض المفاهيم في التراث اللغوي الأصيل.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة في هذا البحث أن تكون في مبحثين يتقدمهما تمهيد ويتبعهما خاتمة، إذ أوضح التمهيد مفهومي الخطاب والاستلزام الحوارية، وتناول المبحث الأول القواعد التخاطبية بوصفها مفهوماً نظرياً، وخصّص المبحث الثاني للدراسة التطبيقية.

وقد سارت دراسة هذا البحث وفقاً للمنهج التحليلي الوصفي، إذ نقوم بوصف النصّ المنقّى، ثم نحلله في ضوء القواعد التي وضعها غرايس وهي القواعد التخاطبية.

وبعد، أشكر الله تعالى أن منّ عليّ بإكمال هذا البحث الذي أتمنى أن يكون العلم النافع وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد

الماعة يسيرة عن مفهومي الخطاب والاستلزام الحواري

أ- مفهوم الخطاب

الخطاب لغةً: - مشتق من مادة (خطب) والحاء والطاء والباء كما قال ابن فارس: "أصلان: أحدهما الكلام بين اثنين، يقال خاطبه يُخاطبه خطابًا والخطبة من ذلك..."⁽¹⁾، والخطاب أيضًا هو "توجيه الكلام نحو الغير للإفهام"⁽²⁾.

أما اصطلاحًا: فالخطاب هو القول الذي يفهم المخاطب منه شيئاً⁽³⁾.

ويفهم من التعريفات السابقة أنَّ توجيه الكلام في الخطاب يكون راجعاً للإفهام والإقناع، ويكون وقوعه بين طرفين هما المتكلم والمخاطب، ولما يملكه الخطاب من أسلوب سهل ولغة رصينة وصياغة لغوية واضحة، اخترتُ القواعد التخاطبية منهجاً في دراستي، لما لها من أهمية بالغة ومؤثرة في نفس المتلقي.

ب- مفهوم الاستلزام الحواري

الاستلزام لغة :

يعدُّ الاستلزام الحواري (Dialogue-necessity) من أهم الأسس التي أرست عليها التداولية في تفسير الحوار وتأويله، إذ إنه يتألف من مفردتين هما الاستلزام والحوار يعود الاستلزام إلى الجذر الثلاثي (لزم) إذ يرى ابن فارس أنه أصل " يدلُّ على مُصاحبة الشيء بالشيء يُقال: لَزِمَهُ الشيءُ يلزُمُهُ والِلزامُ: العذاب الملازم للكفَّار"⁽⁴⁾

ونستخلص من ذلك أنَّ الفعل لَزِمَ يكون أصله دالاً على مصاحبة الشيء وملازمته.

(1) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسن (ت: 395هـ): تح: عبد السلام محمد هارون، (د.ط)، دار الفكر، 1399هـ - 1979م: 2/198.

(2) تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي (ت: 1205هـ): تح: علي سيدي ط، دار الفكر، 1994م: 1/70.

(3) التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف بن المناوي (952-1031هـ). د. عبد الحميد صالح حمدان، الناشر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1410هـ-1990م: 1/316.

(4) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس: 5 / 245 (لزم) .

أما كلمة (الحواري) فجاءت من مفردة (حَوْر) ويقصد بها " الرجوع إلى الشيء وعنه والعَصَّة إذا انحدرت يُقال: حارت تحور، وأحار صاحبها وكلُّ شيءٍ تَعَيَّر من حالٍ إلى حال، فقد حار يحور حَوْرًا ". (1)

نستنتج من ذلك أن الفعل (حور) يدل على دوران الشيء وإعادته، أي أن المعنى الحاصل من اجتماع هاتين المفردتين هو مصاحبة الشيء وإعادته، أي أنه بمثابة التغيير والرجوع. أما في الاصطلاح فقد عرّفه غرايس بأنه " عمل المعنى أو لزوم شيء عن طريق قول شيء آخر، أو قل: إنه شيء يعنيه المتكلم ويوحي به ويقترحه ولا يكون جزءاً مما تعنيه الكلمة بصورة حرفية " (2)، ومعنى ذلك أن مفهوم المعاني المباشرة وغير المباشرة يكون واضحاً ومحددًا وفقاً للسياقات الواردة فيه. فعرف الاستلزام الحواري بأنه: " المعنى التابع للدلالة الأصلية، وهو ما يرمي إليه المتكلم بشكل غير مباشر، جاعلاً مستعمله يتجاوز المعنى الظاهري لكلامه إلى معنى آخر " (3). إذاً فمجال بحثه يكون دالاً على المقارنة بين المعنى الصريح والمعنى الضمني، فما يكون مباشراً هو المعنى الصريح، وما يخفى هو المعنى المستلزم من الحوار.

المبحث الأول: القواعد التخاطبية بوصفها مفهوماً تداولياً.

إن القواعد التخاطبية التي وضعها غرايس في الحوار كانت مكملًا لما جاء به سيرل، وأوستن (4)، فما

(1) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، الناشر، دار مكتبة الهلال (د. ت): 287/3 (حور).

(2) نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، صلاح اسماعيل، الدار المصرية، السعدية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005م: 78.

(3) الاستلزام الحواري في التداول اللساني، إدوارد عياشي، ط1، الاختلاف، الجزائر، 1432هـ/2011م: هامش الكتاب 18.

(4) ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: 283، والسيمائية والتداولية أعمال ملتقى علم النص / رشيد بن مالك، مجلة اللغة والأدب، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد (17)، جانفي، 2006م: 205.

يقوم به المتخاطبون له أثر كبير في عملية التواصل، لكونه يستند إلى جملة من المعارف والمبادئ المشتركة، فيتبع المتحاورون مجموعة من القواعد لتحقيق عملية التواصل، فالعملية التواصلية تسعى إلى تحقيق هدف مشترك يقوم به المتحاورون، فلا يوجد هناك هدف عند فقدان التواصل، ويتطلب هذا الأمر الاحترام بين الأطراف للمتحاورين حرية التعبير عن رأيهم⁽¹⁾.

مبدأ التعاون:

إنَّ العملية الحوارية تسعى إلى ضبط قواعد التخاطب التي جاء بها غرايس، فالاحترام القائم بين المتخاطبين يكون قائماً على هذا المبدأ؛ لكونه يهدف إلى تعاون كل الأطراف الواردة في الحوار من أجل تحقيق عملية التواصل⁽²⁾.

فالقواعد التخاطبية يسعى المتكلمون إلى قبولها والعمل بها ضمناً في الحوار، إذ إنَّ مبدأ الكم قد فرض على المتكلم أن يقول ما هو مطلوب دون أن يزيد أو ينقص في الحوار، ومبدأ الكيف قد فرض عليه أن يكون صادقاً في الكلام وغير مبالغ فيه، وإن كان كلامه ملائماً للحوار فهذا ما يمثله مبدأ المناسبة، وأما مبدأ الطريقة فقد فرض على المتكلم أن يكون كلامه موجزاً وغير مطول فيه⁽³⁾.

وإنَّ المثال الآتي للحوار بين الزوج وزوجته يوضح لنا كيفية تطبيق المبادئ المذكورة سابقاً:

الزوج: أين مفاتيح السيارة ؟

الزوجة: على المائدة.

يلحظ من الحوار الوارد سابقاً أنَّ القواعد التخاطبية في هذا الحوار متحققة؛ لأنَّ جواب الزوجة كان على قدر المعلومة المطروحة في السؤال، فكان جوابها واضحاً وصادقاً، وله صلة بالسؤال، ولهذا الأمر لم ينتج عن هذا الحوار أي استلزام⁽⁴⁾.

فالمتكلم يجب أن يكون ضمن هذه القواعد مراعيًا لعدة أمور منها: ماذا عليه أن يتكلم؟ ومتى يتكلم؟

(1) ينظر: النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم تقريب توليدي واسلوبية وتداولي: 232-233.

(2) ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: 283، والسيمائية والتداولية: 205.

(3) ينظر: نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس: 88.

(4) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 35.

ولماذا يتكلم ؟ وما السبب من كلامه؟

فأطلق غرايس على هذه القواعد بـ(القواعد التخاطبية)، وقد قسمها على النحو الآتي:

1_ قاعدة الكم:

ويراد به أن تكون الإجابة على قدر السؤال دون أن يزيد أو ينقص منه.

2- مبدأ الكيف:

ويراد به أن تكون الإجابة صادقة وواضحة مع مراعاة وجود الدليل لتأكيد تلك الإجابة.

3- مبدأ المناسبة:

ويقصد به أن يكون كلامك ملائماً لما ورد في الحوار، فالخطاب يجب أن يكون مراعيًا للسياق والزمن الذي قيل فيه .

4- مبدأ الطريقة:

ويراد به أن يكون الكلام منهجياً وواضحاً، إذ لا غموض فيه ولا إبهام.

إذ تنتظم العملية الحوارية وتتحقق بوجود هذه القواعد الأربعة التي تجري بين المتكلم والمتلقي، وهذا ما يؤدي إلى الالتزام بمبدأ التعاون الذي يسعى إلى تحقيقه المتحاورون، وإن حدث خلافاً لأحدى هذه القواعد التخاطبية فالمعنى الذي يقتضيه السياق ينتقل من المعنى المباشر إلى المعنى الضمني وهو ما يستلزمه الحوار⁽¹⁾.

إذ أراد غرايس بهذه القواعد الأربعة تنظيم الحوار بين الطرفين ولا سيما المتكلم والمتلقي .

والمثال الآتي يبين لنا الخروج عن القواعد التخاطبية :

" لقد اشتد بنا الحرّ في هذا المكان " ⁽²⁾، فالكلام يكون ظاهره خارجاً عن قاعدة الكم؛ لأنّ المراد من هذا الأمر هو اللجوء إلى عدم غلق النافذة وإنما فتحها، فالأخبار عن معرفة هذا الأمر هو المعنى المباشر، أما الالتزام بمبدأ التعاون فيهدف إلى المعنى الضمني الوارد خلف الحوار⁽³⁾.

(1) ينظر: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام: 104.

(2) اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: 239.

(3) ينظر المصدر نفسه: 239.

المبحث الثاني : القواعد التخاطبية في خطب الإمام الحسن (عليه السلام) دراسة تطبيقية

أولاً: مبدأ الكم

وردَ هذا المبدأ في خطبة له (عليه السلام) في بيان أمجاده وحسبه ونسبه "حمد الله وصلى على نبيه، ثم قال: أيها الناس من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا الحسن بن علي بن أبي طالب، أنا ابن نبي الله، أنا ابن من جعلت له الأرض مسجداً وظهوراً، أنا ابن السراج المنير، أنا ابن البشير النذير، أنا ابن خاتم النبيين، سيد المرسلين، وإمام المتقين، ورسول رب العالمين، أنا ابن من بعث إلى الجن والإنس، أنا ابن من بعث رحمة للعالمين. فلما سمع كلامه معاوية، غاظه منطقه، وأراد أن يقطع عليه، فقال: يا حسن عليك بصفة الرطب. فقال الإمام الحسن عليه السلام: الريح تلقحه، والجعر ينضجه، والليل يبرده ويطيبه على رغم أنفك يا معاوية"⁽¹⁾.

يتضمن الحوار الوارد هنا ثلاثة مستويات هي (المتكلم، والمخاطب، والقصد التواصلية)، فالمتكلم هنا هو الإمام الحسن (عليه السلام)، والمخاطب هم قومه، أما القصد التواصلية فكان دالاً على أمجاد الإمام الحسن عليه السلام إذ قال لقومه: أيها الناس أنا ابن من جعلت له الأرض مكاناً نقيّاً ومخصصاً للعبادة، أنا ابن من كان مصباحاً مضيئاً للعباد لقوله تعالى: ﴿وَدَاعِيَا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾^(٦١) الأحزاب/46، أنا ابن من بشركم بالفرح والسرور وأبعدكم عن الشر والخوف، أنا ابن من ختم الرسالة وبلغها لكم، أنا ابن من أرسله الله رحمة للعالمين والمتقين لقوله تعالى: ﴿فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾^(٦٢) النساء/9.

فلما سمع كلامه معاوية أراد أن ينتقص من رأيه فقال له الإمام الحسن عليه السلام إنك بفعلك هذا تجلب الظلم وتجعله أمراً صالحاً وخالياً من الخبث والأذى على الرغم من الاعتراف بذنبك وكرهك، وهذا هو الخطأ في التفكير.

إنَّ الدلالة الصريحة لهذا الخطاب تتكون من محورين هما :-

-المحتوى القضوي الناتج من ضم المكونات بعضها إلى بعض (أيها الناس 000000 معاوية).

(1) (الروائع المختارة من خطب الإمام الحسن عليه السلام، للسيد مصطفى الموسوي، تحقيق: السيد مرتضى الرضوي، ط1، 1395-1975م، دار المعلم للطباعة: 51).

-القوة الانجازية الحرفية نجدها متمثلة بصيغة الإخبار.

وتتألف الدلالة الضمنية لهذا الخطاب من الاقتضاء والاستلزام الحواري:-

-الاقتضاء هو الالتزام بسمات الخلق النبيل .

-المعنى المستلزم من الحوار هو ما تمثل وجوده بخرق قاعدة الكم , فالإمام الحسن عليه السلام قد أطل في الإجابة بلفظة أو أكثر عن طريق استعمال أسلوب التكرار , وهذه الإطالة لم تكن إلا لغاية هي لجوء الناس إلى طاعة الله والتمسك بأهل بيته , فالكلام لم يكن على قدر المعلومات المطلوبة وقد تجاوز الحد المطلوب ؛ لأن غايته إفهام معاوية وقومه بمفهوم الرسالة وإيصالها على النحو المطلوب .

ثانياً: مبدأ الكيف

ومن كلامه (عليه السلام) بعد الصلح" روي عن أبي سعيد قال: قلت للحسن بن علي يا ابن رسول الله لم داهنت معاوية وصالحته؟ وقد علمت أن الحق لك دونه، وأن معاوية ضال باغ؟! فقال: يا أبا سعيد أأستحجة الله - تعالى ذكره - على خلقه، وإماما عليهم بعد أبي؟ قلت بلى . قال: أأست الذي قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لي ولأخي الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا، قلت: بلى، قال فأنا إذن إمام لو قمت، وأنا إمام إذا قعدت "(1).

يُمثل "الشرح نشاطاً وإعياً ينفذه المتكلم وفقاً للشروط التي ينتج النص ضمن حدودها وهو أيضاً نشاط يتفاعل فيه المتكلم والمتلقي"(2) فالتعاون في الحوار يجب أن يكون قائماً بين المتكلمين لفهم محاور الخطاب وبيان مقاصده.

يلحظ من الحوار الوارد آنفاً بأن المتكلم هو أبو سعيد والمخاطب هو الإمام الحسن عليه السلام , أما القصد التواصلية فكان متمثلاً بصلح الإمام الحسن عليه السلام لمعاوية وهو عالم أن ملكه زائل وسطوته هائلة, ثم أعقب الكلام قائلاً لأبي سعيد بأنك الدليل والإمام الجامع للخير وعلى الناس أن يقتدوا بك لقوله تعالى :﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْهُمْ﴾ [الإسراء : ٧١].

إن الدلالة الصريحة لهذا الخطاب تتكون من محورين هما :-

(1) الروائع المختارة من خطب الإمام الحسن عليه السلام , للسيد مصطفى الموسوي: 53.

(2) البلاغة والسلطة في المغرب , عبد الجليل ناظم, المغرب-الدار البيضاء: توفال للنشر والتوزيع, ط2, 2001: 165.

-المحتوى القضوي الناتج من ضم المفردات بعضها إلى بعض (قلت للحسن...وأنا إمام إذا قعدت)
 - القوة الانجازية الحرفية وتتمثل بأسلوب النداء مع الاستفهام .
 أما الدلالة الضمنية فتتألف من محورين هما:-

-الاقتضاء هو تمسك الإنسان بالطريق الواضح لوجود الحجة والبرهان .
 - المعنى المستلزم من الحوار وقد تمثل وجوده بخرق قاعدة الكيف ؛لأنّ الحوار كان أكثر اتصافاً بالواقع وغير مبالغ فيه ، وهذا ما وجدناه في تكرار لفظة (ألسْتُ) التي تعمل على تزيين الكلام وترتيبه وهو ما يستدعيه سياق الكلام .

ثالثاً: مبدأ المناسبة

ومن كلامه عليه السلام مع مروان " قال عليه السلام: ويلك يا مروان لقد تقلدت مقاليد العار في الحروب عند مشاهدتها، والمخازلة عند مخالطتها، هبلتك أمك، لن الحجج البوالغ، ولنا عليكم إن شكرتم نعم السوابغ، ندعوكم إلى النجاة، وتدعوننا إلى النار، فشتان بين المنزلتين، تفتخر ببني أمية، وتزعم أنهم صبر في الحروب أسد عند اللقاء، تكلتك الثواكل، أولئك البهاليل السادة، والحماة الذادة، والكرام القادة بنو عبد المطلب⁽¹⁾ " .

فالمتكلم في هذا الخطاب هو الإمام الحسن عليه السلام ، والمخاطب هو مروان ، أمّا القصد التواصلية فجاء دالاً على كلام الإمام الحسن عليه السلام لمروان إذ قال له : (ويلك يا مروان) بقصد التهديد والتحذير لمن وقع عليه الهلاك والعذاب حصيلة إتباعه العادات المتوارثة لأهله من الخلف والسلف المدركين لما يقع في الحرب من أمور يمكن مشاهدتها ورؤيتها ، فأكد الإمام الحسن عليه السلام أنّ من تخلّى عن القتال في الحرب ولم يُعين أو ينصر أحبابه فيكون اتجاهه نحو الفشل ؛لأنّه خلط بين الأمور ولم يميز منها الجيد من الرديء ، فشبهك الإمام الحسن عليه السلام بالإنسان الذي فقدته والدته رغم وجود الأدلة والبراهين الواضحة عليه ، فدعاه الإمام عليه السلام بعد ذلك إلى شكر النعمة وسبغها وهو بهذا يرشدهم إلى الخلاص من الهلاك والأذى ، فقال لهم: إنكم بعملكم هذا تدعوننا إلى النار ، وهذا فرق كبير بالمنزلة والمكانة بيننا

(1) الروائع المختارة من خطب الإمام الحسن عليه السلام ، للسيد مصطفى الموسوي:82.

وبينكم لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [لُقْمَان : ١٨]، فضلاً عن أنك تأتي بالكاذب لقومك بقولك: إنهم صابرون في الحروب ، إذ شبّهت طباعهم بالأسد الذي يدهش كل من حوله لرؤية الفزع والخوف، وأخيراً فوصفك الإمام الحسن عليه السلام بالهالك والظلم؛ لأنك تخلّيت عن سادتك الحامين عمّا في حوزتك وحرمتك ، وابتعدت عن كرم جود قادتك (وهم بنو عبد المطلب).

إنّ الدلالة الصريحة لهذا الخطاب تتكون من محورين هما:-

-المحتوى القضوي الناتج من ضم المفردات بعضها إلى بعض (ويلك يامروان بنو عبد المطلب)

- القوة الإنجازية الحرفية نجدها متمثلة بصيغة الإخبار .

وتتكون الدلالة الضمنية من محورين هما:-

-اللاقتضاء هو تحذير الإنسان من الوقوع في الخطأ.

--المعنى المستلزم من الحوار هو ما تمثل وجوده بخرق قاعدة المناسبة لقول الإمام الحسن عليه السلام (فشتان بين المنزلتين) ، فدعا الإمام الحسن عليه السلام مروان وقومه إلى فعل الخير والابتعاد عن الظلم والأذى، لكن مروان رفض ذلك ودعا قومه إلى الشر وتجنب فعل الخير، فالأسلوب المتبع في هذا الحوار كان غير مباشر، وبه يتضح الفرق الكبير في المكانة والمنزلة بينهما، إذ لم تكن الإجابة مناسبة وموافقة للمعنى المطلوب الوارد في الحوار.

رابعاً: مبدأ الطريقة

ومن كلامه عليه السلام في الوعظ والإرشاد " قال عليه السلام: يا بن آدم عفا عن محارم الله تكن عابداً، وأرض بما قسم الله تكن غنياً، وأحسن جوار من جاورك تكن مسلماً وصاحب الناس بمثل ما تحب أن يصاحبوك بمثله تكن عدلاً، إنه كان بين أيديكم قوم يجمعون كثيراً، ويبنون مشيداً، ويأملون بعيداً، أصبح جمعهم بوراً، وعملهم غروراً، ومساكنهم قبوراً. يا ابن آدم لم تزل في هدم عمرك منذ سقطت من بطن أمك، فجد بما في يدك لما بين يديك، وإن المؤمن يتزود، والكافر يتمتع. وكان عليه السلام يتلو بعد هذه الموعظة قوله تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾ [البقرة : ١٩٧] ^(١)

(١) (الروائع المختارة من خطب الإمام الحسن عليه السلام ، للسيد مصطفى الموسوي: 15)

إنَّ " أول أساس للحوار هو وجود لغة مشتركة بين الأطراف المتحاورة , ولعلَّ فكرة الاشتراك في اللغة هو ما أظهر العتبة الإفهامية التي سعت إلى خلق فضاء لغوي مشترك يهفو إلى تنبيه القراء"⁽¹⁾؛ لأنَّ لغة التخاطب التي يتناولها المتكلم والمتلقي لها أهمية بالغة في كشف الألفاظ الواردة في الحوار , فمنهم من يسعى إلى استعمال تلك الألفاظ بمعناها الحقيقي , والقسم الآخر يسعى إلى تجاهلها , لارتباطها بشيء غير مرغوب فيه , ولهذا السبب يلجأ المتكلم إلى بيان بعض الألفاظ الغامضة في الحوار ووضوحها⁽²⁾.

إنَّ الحوار الوارد هنا يتألف من (المتكلم, والمخاطب, والقصد التواصل), فالمتكلم هو الإمام الحسن عليه السلام , والمخاطب هم أبناء قومه, أمَّا القصد التواصل فكان دالًّا على نصيح الإمام وإرشاده لقومه إذ قال :يا بن آدم امتنع عن كل شيء لا يليق بك , وما حرم الله انتهاكه, وكن خاضعًا وملتمسًا بشرائع الله وفرائضه , وأرض بما أعطاك الله ؛لأنَّك بذلك تكن غنيًا عن حاجة الناس, وكن حسن السلوك لمن تكن بجوارهم , إذ إنَّك بعشرتهم تكن منصفًا وعادلًا لقوله تعالى :﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١١], فلقد كان بين أيديكم قوم يجمعون المال وبينون القصور ويتزقون الخير ويتأملونه لكنه بعيدًا , فأصبح حشدهم متروكًا كالأرض البور من دون زراعة , وجهدهم مخدوع ومساكنهم مدفونه ومخفيه لا أثر لها , فلا تكونوا مثلهم ,فاستعمل الإمام الحسن عليه السلام أسلوب التكرار بقوله يا ابن آدم مرة أخرى , وهذا القول هو استجابة طبيعية للقول الأول ؛لأنَّ التكرار لم يقع إلا لغاية معينة ,وهي تأكيد النصيح والوعظ والإرشاد, وأخيرًا تحدث الإمام عن هدم العمر وضياعه, فعلى الإنسان التزود بكل ما هو موجود بين يديه والتمتع به لقوله تعالى :﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾ [البقرة: ١٩٧].

إنَّ الدلالة الصريحة لها الخطاب تتكون من محورين هما:-

-المحتوى القضوي الناتج من ضم المفردات بعضها إلى بعض(يا بن آدم..... وتزودوا فان خير الزاد التقوى)

-القوة الإنجازية الحرفية ونجدها متمثلة بصيغة الإخبار .

وتتشكل الدلالة الضمنية من محورين هما:-

(1) تداولية النص الشعري (جمهرة أشعار العرب أنموذجا) شتير رحيمة , أطروحة دكتوراه, 2009: 35.

(2) ينظر المصدر نفسه: 25.

- الاقتضاء هو التزام العبد بأوامر الله ونواهيه.

- المعنى المستلزم من الحوار: ويتمثل بخرق قاعدة الطريقة؛ لأنّ الكلام لم يكن موجزاً وإنما كان مطوّلاً , فوجه التأويل في هذا الخطاب هو خروج النداء إلى أسلوب التخصيص (يا ابن آدم) , والمراد من الكلام أن الإمام الحسن عليه السلام قد أرشد قومه بنصائح عدة حتى يستجيبوا لنداء ربهم لقوله تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ١٩٧].

الخاتمة

أهم النتائج التي توصلت إليها هي:-

- 1-اعتمد الخطاب الوارد في كلام الإمام الحسن (عليه السلام) على أسلوب الحوار؛ لأنه ينهض على أصل الاتساق والانتظام بين الأطراف الواردة في الحوار ولا سيما (المتكلم والمتلقي).
- 2-تعدُّ التداولية جهداً تواصلياً يحثُّ على تحويل الرصانة اللغوية إلى صيانة تواصلية، ولهذا فإنَّ الاستلزام الحواري يمثل أحد فروعها؛ لأنه بحثٌ قائم على التواصل الذي نتمكن عن طريقه الحصول على المعنى الخفي الوارد خلف العبارة اللغوية في الحوار.
- 3- يعدّ مبدأ التعاون من المبادئ التي تدرسها التداولية؛ لأنها تُسهم في بيان الحدث الكلامي واستمراره، وعند خرق هذا المبدأ بمحاوره الأربعة (كم، وكيف، ومناسبة وطريقة)، يتم انتقال المعنى بحسب الدلالات (المباشرة وغير المباشرة) من المعنى الصريح إلى المعنى الضمني اعتماداً على سياق الحوار وقصد المتكلم.
- 4- إنّ للسياق أثراً كبيراً في معرفة أحوال المتخاطبين وبيان أغراض المتكلمين ومقاصدهم، فله الفضل في الكشف عن المعنى الضمني الوارد في الحوار.
- 5-تعددت خروقات مبدأ التعاون التي وضعها غرايس والتي طبقت على بعض ما جاء في خطب الإمام الحسن -عليه السلام -، فمنها ما كان أكثر التصاقاً بالواقع من جهة الكيف، أو يقع فيها حذفٌ وهذا الحذف لا يكون وقوعه إلا لغاية وقصد بعينه هذا من جهة الكم، أو يكون فيها الكلام مطولاً هذا من جهة الطريقة، أو أن ما يقال فيها يكون غير مناسب في الخطاب هذا من جهة الملاءمة، وهذه هي أهم خروقات مبدأ التعاون.

هوامش البحث

- (1) معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس ، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي ، أبو الحسن (ت : 395هـ) : تح : عبد السلام محمد هارون ، (د.ط)، دار الفكر ، 1399هـ - 1979م : 198/2.
- (2) تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي (ت1205هـ)، تح: علي سيدي، ط1، دار الفكر، 1994م : 70/1.
- (3) (التوقيف على مهمات التعاريف ، عبد الرؤوف بن المناوي(952-1031هـ)، د.عبد الحميد صالح حمدان، الناشر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1 ، 1410هـ-1990م: 316/1.
- (4) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس: 5 / 245 (لزم) .
- (5) كتاب العين : الخليل بن احمد الفراهيدي (ت 170هـ) ، تح : د. مهدي المخزومي ، و د . ابراهيم السامرائي، الناشر ، دار مكتبة الهلال (د . ت) : 287/3 (حور).
- (6) نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، صلاح اسماعيل، الدار المصرية، السعدية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005م: 78.
- (7) الاستلزام الحواري في التداول اللساني ، إدوارد عياشي، ط1 ، الاختلاف ، الجزائر ، 1432هـ/2011م : هامش الكتاب 18 .
- (8) ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: 283، والسمائية والتداولية أعمال ملتقى علم النص / رشيد بن مالك ، مجلة اللغة والأدب ، قسم اللغة العربية وآدابها ، جامعة الجزائر ، العدد (17) ، جانفي ، 2006م: 205.
- (9) ينظر: النحو العربي من المصطلح الى المفاهيم تقريب توليدي واسلوبي وتداولي: 232-233.
- (10) ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: 283، والسمائية والتداولية: 205.
- (11) ينظر: نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس: 88.
- (12) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 35.
- (13) ينظر: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام: 104.

- (14) اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: 239.
- (15) ينظر المصدر نفسه: 239
- (16) الروائع المختارة من خطب الإمام الحسن عليه السلام , للسيد مصطفى الموسوي , تحقيق: السيد مرتضى الرضوي , ط1, 1395-1975م, دار المعلم للطباعة : 51.
- (17) الروائع المختارة من خطب الإمام الحسن عليه السلام , للسيد مصطفى الموسوي: 53.
- (18) البلاغة والسلطة في المغرب , عبد الجليل ناظم, المغرب-الدار البيضاء: توفال للنشر والتوزيع, ط2, 2001: 165.
- (19) الروائع المختارة من خطب الإمام الحسن عليه السلام , للسيد مصطفى الموسوي: 82.
- (20) الروائع المختارة من خطب الإمام الحسن عليه السلام , للسيد مصطفى الموسوي: 15.
- (21) تداولية النص الشعري (جمهرة أشعار العرب أنموذجا) شتير رحيمة , أطروحة دكتوراه, 2009: 35.
- (22) ينظر المصدر نفسه: 25.

المصادر والمراجع

- ❖ الاستلزام الحواري في التداول اللساني ، إدوارد عياشي، ط1 ، الاختلاف ، الجزائر ، 1432هـ/2011م : هامش الكتاب 18 .
- ❖ آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2002م.
- ❖ البلاغة والسلطة في المغرب ، عبد الجليل ناظم، المغرب-الدار البيضاء: توفال للنشر والتوزيع، ط2، 2001.
- ❖ تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي (ت1205هـ)، تح: علي سيدي، ط1، دار الفكر، 1994م
- ❖ التوقيف على مهمات التعاريف ، عبد الرؤوف بن المناوي (952-1031هـ)، د. عبد الحميد صالح حمدان، الناشر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1 ، 1410هـ-1990م.
- ❖ الروائع المختارة من خطب الإمام الحسن عليه السلام ، للسيد مصطفى الموسوي ، تحقيق: السيد مرتضى الرضوي ، ط1، 1395-1975م، دار المعلم للطباعة .
- ❖ كتاب العين ، الخليل بن احمد الفراهيدي (ت 170هـ) ، تح : د. مهدي المخزومي ، و د . ابراهيم السامرائي، الناشر ، دار مكتبة الهلال (د . ت) .
- ❖ في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، د طه عبد الرحمن، ط2، 2000م.
- ❖ اللسان والميزان أو التكوثر العقلي ، د. طه عبد الرحمن ، المركز الثقافي العربي، ط1، 1998م.
- ❖ معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي ، أبو الحسن (ت : 395هـ) : تح : عبد السلام محمد هارون ، (د.ط)، دار الفكر ، 1399هـ - 1979م .
- ❖ النحو العربي من المصطلح الى المفاهيم تقريب توليدي واسلوبي وتداولي، للدكتور ابراهيم بركات، دار النشر للجامعات ، القاهرة، مصر ، 1428هـ-2007م.
- ❖ نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، صلاح اسماعيل، الدار المصرية، السعدية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005م.

الرسائل والأطاريح

- ❖ تداولية النص الشعري (جمهرة أشعار العرب أنموذجا) شتير رحيمة ، أطروحة دكتوراه، 2009.

البحوث والدوريات

- ❖ السيميائية والتداولية أعمال ملتقى علم النص / رشيد بن مالك ، مجلة اللغة والأدب ، قسم اللغة العربية وآدابها ، جامعة الجزائر ، العدد (17) ، جانفي ، 2006م.

العلاقات اللبنانية – السورية

1952-1943

Lebanese – Syrian Relations

1943-1952

إعداد الطالب

حسين إسماعيل المحمد

أ.د. طارق قاسم المشرف الرئيسي	أ.د. محمد علي القوزي المشرف المشارك

جامعة بيروت العربية

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ – الدراسات العليا

المخلص

يأتي اختياري للبحث بسبب ما عاناه اللبنانيون والسوريون من الصراعات الدولية التي تنعكس على الساحة اللبنانية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى إلى وقتنا الحالي.

فقد حصل الفرنسيون بعد الحرب العالمية الأولى على ولاية سوريا، وكان لبنان جزءاً من هذه الولاية التي كانت خاضعة فيما قبل للدولة العثمانية.

كان السخط كبيراً بالبلدين المتجاورين ضد الاستعمار الفرنسي.

فلما طُرحت فكرة عقد معاهدة فرنسية - لبنانية عام 1936، تداعت القوى السياسية الوحوية الإسلامية منها والمسيحية، وعقدت مؤتمراً مهماً عُرف بإسم "مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة" تباينت الآراء حول المطالب المطروحة فمنهم من كان يطالب بالوحدة السورية، والبعض طالب بالاستقلال، فكان آخر مؤتمر وحدوي يطالب بالوحدة مع سوريا.

فكانت الأمور تسير في لبنان من تسوية سياسية إلى أخرى إلى إن كانت التسوية الكبرى في عام 1943 في الإتفاق على ما عُرف "الميثاق الوطني" وتضمنت هذه التسوية عدم مطالبة المسلمين بالوحدة السورية والعربية في المقابل عدم مطالبة المسيحيين بالحماية الأجنبية. ومما يؤسف له، فإن لبنان ما يزال يعاني إلى اليوم من الانقسامات الحادة ذات الأبعاد اللبنانية والعربية الدولية⁽¹⁾.

أما المشهد السوري فلم يكن بعيداً عن الأزمات والمشكلات الداخلية والخارجية، فكان الهمّ المشترك أي الاستعمار ومحاولات الاستقلال والتخلص من المحتل.

أيضاً تعرض البلدان لمشاريع عدة منها ما قدمه رئيس الحكومة العراقية 1943، بما يُعرف بالهلال الخصيب والذي يتضمن وحدة سوريا والأردن وفلسطين ولبنان تحت اسم سوريا الكبرى واتحادها مع العراق فكان البلدان متحفطان عليه ورافضان.

فكانت أيضاً للتحويلات السورية الأثر الكبير والانقلابات التي أطاحت بالرئيس شكري القوتلي وتسلم حسني الزعيم، فلم يكن لحسني الزعيم أي برنامج سياسي معين، لذا لم يكن لحسني الزعيم أي برنامج سياسي معين، لذا كان الارتجال رائداً في السياسة الداخلية والعربية الدولية⁽²⁾.

(1) حلاق، 2018، ص 10.

(2) الخالي، ط1، 2004م.

Abstract

The First Reason for Choosing the Research Topic

This research topic was chosen due to the enduring impact of international conflicts on Lebanon and Syria, shaping their political and social landscapes from the end of World War I to the present.

Following World War I, France gained control over the Syrian province, which included Lebanon, previously under Ottoman rule. Both nations harbored strong resentment toward French colonialism. In 1936, when a Franco-Lebanese treaty was proposed, political groups advocating unity—comprising both Muslim and Christian leaders—convened at the Conference of the Coast and the Four Districts. Opinions were divided: some supported Syrian unity, while others pressed for independence. The conference ultimately favored unity with Syria.

Lebanon subsequently experienced a series of political settlements, culminating in the National Pact of 1943. This agreement stipulated that Muslims would refrain from demanding Syrian or Arab unity, while Christians would avoid seeking foreign protection. Despite this compromise, Lebanon continues to face significant internal divisions with local, regional, and international dimensions⁽¹⁾.

Syria, similarly, was affected by internal and external crises, with the struggle against colonialism and for independence as central concerns. Various regional projects emerged, such as the Fertile Crescent initiative proposed by the Iraqi Prime Minister in 1943, which aimed to unite Syria, Jordan, Palestine, and Lebanon under the banner of “Greater Syria” and link it to Iraq. Both Lebanon and Syria rejected this proposal.

Political transformations in Syria, including the coups that deposed President Shukri al-Quwatli and brought Husni al-Za’im to power, had far-reaching consequences. Lacking a defined political program, Husni al-Za’im relied heavily on improvisation, which shaped domestic, regional, and international politics⁽²⁾.

Hallak, 2018, p. 10. ⁽¹⁾

al-Khali, 2004. ⁽²⁾

أولاً - أهداف البحث

إن بحثي يهدف إلى تسليط الضوء على تاريخ العلاقات اللبنانية - السورية، وامتداد الأحداث التاريخية التي غيرت وجه لبنان وسوريا من خلال التفاهات والانقسامات الداخلية منها والخارجية.

فكان الخوف مستمر من سياسة جامعة الدول العربية وعلى أنظمتها الداخلية أي الوحشية. وأيضاً رفض لبنان لمشروع سوريا الكبرى 1946-1947 كل ذلك يفضي إلى أن سوريا لم تكن بعيدة عن لبنان منذ البدايات، فالفترة الممتدة من 1943-1952 مرّت على البلدين سوريا ولبنان ظروف سياسية وأمنية واقتصادية على غاية من الصعوبة تسلّم خلالها العديد من الرؤساء والحكومات التي كانت تتفق حيناً وتختلف أحياناً، كل ذلك مرده إلى تضارب المصالح الداخلية منها والخارجية "سياسياً - اقتصادياً - عسكرياً".

ثانياً - حدود البحث "المكان والزمان"

أ- **النطاق المكاني:** يشمل أراضي كلاً من الدولتين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية، أي هناك الحدود المشتركة بينهما.

ب- **النطاق الزمني:** يبدأ مع ضعف الدولة العثمانية وبداية التدخلات الأجنبية بها وانسلاخ بعض الولايات عن الدولة الأم والمراحل المتتالية من إعلان دولة لبنان الكبير، والجمهورية اللبنانية، وتحديد بدايات الاستقلال "1943 - 1944" حكومة الاستقلال وتفصيلاً للعلاقات اللبنانية السورية، وتلك التطورات السياسية مع احتلال القوات الأجنبية وسيطرتها على البلاد والتجاذبات السياسية بين البلدين، وحادثة تسليم انطوان سعادة إلى الجمهورية اللبنانية. وأيضاً العلاقات الاقتصادية ومدى تأثيرها على السياسة في البلدين، والقطيعة الاقتصادية من الجانب السوري للبنان، كل ذلك رسم النطاق الزمني المميز لتلك المرحلة الحساسة لتاريخ البلدين.

ثالثاً- أهمية البحث

تعتبر العلاقات اللبنانية - السورية من أهم العلاقات في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، وقد تداخلت مع قضايا المنطقة وارتبطت بها منذ فترات بعيدة، كما تدخلت فيها القوة الأجنبية التي أثرت في اتجاهات الفرقاء والطوائف اللبنانية والسورية.

رابعاً- منهجية البحث

- إنَّ المنهجية تعني وسيلة منظمة تستهدف إحدى الغايات للبحث العلمي. أي السلوك المتبع الذي يستهدف بحث موضوع علمي، وهو الطريقة للتفكير المنظم لحل إشكالية أو أمر يصعب فهمه.
- منهج البحث التاريخي المرتبط بتحليل الأحداث التاريخية والاعتماد على الوثائق الأساسية والمصادر والمراجع والمذكرات التاريخية المهمة، وترجمة العلاقات والمفاهيم.

خامساً - مشكلة البحث

إن تلك القوى التي سبق أن إنتهزت العروبة بدأت تعارض تعريب لبنان مجدداً بعد أن انتهى دور "العثمنة". وهنا تكمن الإشكالية:

- لما تلك القوى بدأت تطالب بالسيطرة الفرنسية على لبنان؟
- شهد لبنان تطورات طائفية وسياسية، فبعد محاولات إسلامية للإعتراف وللقبول بالكيان اللبناني، فإذا بالممارسات الفرنسية والطائفية تبعد المسلمين مجدداً عن هذا الكيان وعن الولاء له، لأن القرار الفرنسي والطائفي أجاب على التساؤل القائل:

- من سيحكم لبنان الخيار العروبي أم الغربي؟
- هل سيكون الحكم متوازياً بين المسلم والمسيحي أم فردياً طائفي؟

فبعد تلك المرحلة الصعبة من تاريخ لبنان بدأت الأمور تسير من تسوية سياسية إلى أخرى إلى أن كانت التسوية الكبرى في عام 1943 في الاتفاق على ما عُرف "بالميثاق الوطني" وتضمنت هذه التسوية عدم مطالبة المسلمين بالوحدة السورية والعربية في مقابل عدم مطالبة المسيحيين في الحماية الأجنبية.

واللافت للنظر في هذا العهد "عهد الاستقلال 1943م".

- ما سبب عدم توطيد دعائم الحكم في عهد الإستقلال على أسس متينة؟⁽¹⁾.

سادساً - تساؤلات البحث

- إن المرجع الأساسي لسياسة لبنان الخارجية هو البيان الوزاري الذي تقدمت به الوزارة الإستقلالية الأولى 1943، في عهد الرئيس بشارة الخوري لم يلاق في سياسته الداخلية النجاح الذي لاقاه في سياسته الخارجية.
- رغم تكريس الاستقلال التام، لم يبدِ الرئيس الإهتمام المجدي في بناء مقومات دولة الاستقلال.
- كانت خسارة الحرب الفلسطينية هزيمة أيضاً للأنظمة العربية والنظام اللبناني والسوري وإفلاساً تاماً.
- كان لنشوء دولة "إسرائيل" آثار بالغة الأهمية على الدول العربية ككل، نتج عنها انقلابات واغتيالات.
- انقلاب حسني الزعيم: آثار حماسة أحزاب المعارضة.
- قبل انقلاب حسني الزعيم كانت العلاقات اللبنانية السورية متوترة لأسباب عدة منها:
 - أ- الوحدة الجمركية والاقتصادية بين البلدين، فلبنان قد اختار النظام الاقتصادي الحر القائم على التبادلات السياسية والتجارية والخدمات والترانزيت، بينما سوريا سلكت طريقاً مختلفاً تماماً، حيث اتبعت سياسة الاكتفاء الذاتي بوجه عام.
 - ب- تقاسم أتاوات شركة التبلاين.

(1) حلاق، 2018، ص 10.

- ت- لم ينظر الزعيم حتى تعترف به السلطات اللبنانية، فوجه دعوة إلى زعماء المعارضة في لبنان لزيارة دمشق وقبول الوفد على الحدود بحفاوة بالغة التكريم.
- بعد الانقلاب زاد التوتر بين الحكومة السورية والحكومة اللبنانية من جهة، وبين الحكومة اللبنانية والحزب القومي السوري من جهة أخرى.
- نشطت الوساطة السعودية بين بيروت ودمشق وعملت على رأب الصدع بين البلدين، ونتج عن ذلك تحالف سوري مصري وإسقاط حسني الزعيم تحالفه مع الهاشميين وتقارب بين الحكومتين اللبنانية والسورية وتسوية الخلافات بينهما حول الوحدة الاقتصادية الكاملة.

سابعاً- مصطلحات البحث "مفاتيح"

- العلاقات السورية اللبنانية - الأوضاع السياسية - الأوضاع الاقتصادية - الانتداب الفرنسي - الاستقلال - المصالح المشتركة - الرئيس الزعيم - الجلاء - مطالب البلدين - الاتحاد السوفياتي - الولايات المتحدة - دمشق - المدرعات الفرنسية - الشرق الوسط - الوفد - رئيس الجمهورية - رئيس الوزراء - الهلال الخصيب - الوحدة - سوريا الكبرى - الحزب - انفصال اقتصادي - لبنان - أزمات.

ثامناً - فصول البحث

الفصل الأول: العلاقات اللبنانية - السورية 1918 - 1942 في ظل الانتداب الفرنسي.

- ضعف الدولة العثمانية.
- الحرب العالمية الأولى.
- موقف سوريا ولبنان من اندلاع الحرب العالمية الثانية.
- هزيمة فرنسا في حزيران أمام المانيا 1940.
- إعلان استقلال دولية سوريا في 1941/9/27.
- إعلان استقلال دولة لبنان في 1941/11/26.
- موقف الدول من إعلان استقلال دولتي سوريا ولبنان.

الفصل الثاني: العلاقات اللبنانية - السورية 1942 - 1946

- مشروع نوري السعيد للوحدة العربية "الهلال الخصيب".
- أزمة انتخابات لبنان والدور الفرنسي المتحيز للموارنة.
- إجراء الانتخابات في لبنان وسورية ومدلول تشكيل حكومة الصلح.
- الميثاق الوطني اللبناني والإستقلال عن سورية والعرب.
- العلاقات الاقتصادية والجمركية بين سوريا ولبنان.
- وحدة سوريا ولبنان في طلب الجلاء.

الفصل الثالث: العلاقات اللبنانية - السورية بعد إنشاء جامعة الدول العربية 1946-1949

- موقف لبنان من مشاريع الوحدة وجامعة الدول العربية.
- موقف سوريا من مشاريع الوحدة وجامعة الدول العربية.

- استمرار جهود الملك عبد الله لمشروع سورية الكبرى والموقف منه "1945-1948".
- سورية ومشروع الوحدة "1948-1949".

الفصل الرابع: العلاقات اللبنانية - السورية 1949-1952

- في عهد الانقلاب العسكري الأول "حسني الزعيم 1949/3/30 - 1949/8/14".
- في عهد الانقلاب العسكري الثاني "سامي الحناوي 1949/8/14 - 1949/12/19" وأثره على العلاقات الثنائية بين سورية ولبنان.
- في عهد الانقلاب العسكري الثالث "أديب الشيشكلي 1949/12/19" ومدى تأثيره على سوريا ولبنان.
- المجلس الأعلى للمصالح المشتركة منذ الجلاء حتى الانفصال الجمركي 1950.
- العلاقات اللبنانية السورية 1950-1952م.

الخاتمة

من الأهمية بمكان القول، بأن لبنان يكاد يكون الدولة العربية الوحيدة التي يُنتخب فيه كل ست سنوات رئيس جديد للجمهورية اللبنانية باستثناء فترات التجديد والتمديد أو التعطيل، غير أن ذلك لا يعني مطلقاً الاستقرار والقضاء على الفساد، وعلى الطائفة والمذهبية والمناطقية، والاتجاهات التقسيمية والفدرالية والكونفدرالية.

ومما يؤسف فإن لبنان ما يزال يعاني إلى اليوم من الانقسامات الحادة ذات الأبعاد اللبنانية، والعربية والدولية، وذلك منذ عام 1918 إلى عام 2018، أي لمدة مائة عام تماماً، ولا يدري الشعب اللبناني متى تنتهي هذه الانقسامات⁽¹⁾.

إن عهد الاستقلال الأول (1943 - 1952) لم يوطد دعائم حكمه على أسس متينة، بل استمرت التيارات الطائفية والسياسية تعصف به من حدث إلى حدث. وكان للتدخلات الدولية، وللسياسة العربية، وللتطورات المحلية، أثر واضح ومهم على تطور الأحداث الداخلية، الأمر الذي أدى إلى تغييرات أساسية في أداة الحكم، كان في مقدمتها اضطرار رئيس الجمهورية آنذاك الشيخ بشارة الخوري إلى الاستقالة والتنازل عن الحكم في أيلول من عام 1952. غير أن هذا التغيير في أداة الحكم، لم يؤدّ إلى تغيير أساسي في بنية الحكم اللبناني، بل بقيت السياسة اللبنانية بين (1952 - 1958) في عهد الرئيس كميل شمعون وما بعدها من عهود على ما هي عليه من اتجاهات سياسية وطائفية.

(1) حلاق، 2010، ص 10.

المصادر والمراجع

- 1- جنبلاط، كمال، 1987، حقيقة الثورة اللبنانية، الدار التقدمية، بيروت، 1987، ط4.
- 2- د. حلاق، حسان: تاريخ لبنان المعاصر 1913 - 1952، دار النهضة العربية، بيروت، 2010.
- 3- د. حلاق، حسان: التيارات السياسية في لبنان، 1943 - 1952، معهد الإنماء العربي.
- 4- الخوري، بشارة: حقائق لبنانية، ج2، منشورات أوراق لبنانية، 2016.
- 5- سالم، يوسف: 50 سنة مع الناس، دار النهار، 2005.
- 6- السعيد، نوري: استقلال العرب والوحدة، بغداد، مطابع الحكومة، 1943.
- 7- سيل، باتريك: 1996 الصراع على السلطة في سورية 1945 - 1958، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط 7، 1996.
- 8- شمعون، كميل، مراحل الاستقلال، ط2، دار النهار، بيروت، 1998.
- 9- الصلح، سامي: احتكم إلى التاريخ، 1970، دار النهار للنشر.
- 10- العظم، خالد: مذكرات خالد العظم، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1973.
- 11- مذكرات سامي الصلح: ج2؛ سامي الصلح، احتكم إلى التاريخ، دار النهار للنشر، 1970.
- 12- مزهر، يوسف: تاريخ لبنان العام، ج2.
- 13- المعلم، وليد: سوريا 1918 - 1958، التحدي والمواجهة، دمشق، مطبعة عكرمة، 1985.
- 14- يونس، عبد اللطيف، المنى، كوكب: تاريخ أمة في حياة رجل "شكري القوتلي"، دار المعارف، مصر، 1959.
- 15- طرابلسي فواز: تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف.
- 16- د. حلاق حسان: دراسات في العلاقات العربية - العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 2010.
- 17- عمون، فؤاد: سياسة لبنان الخارجية، دار النشر العربية، بيروت، 1959.
- 18- الوثائق المقدمة في الوحدة السورية الطبيعية، المطبعة الوطنية، عمان، 1947.

- 19- أنطوان حميد حوراني: هوية لبنان التاريخية.
- 20- رامز محمد عمار: الوجيز في المنظمات الدولية، مطبعة البريستول، ط 1، 2003.
- 21- أحمد طربين: الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر 1800 - 1958، دار الهلال - دمشق، 1970.
- 22- محمد حازم عتلم: المنظمات الدولية والإقليمية، دار النهضة العربية، مصر، ط 3، 2006.
- 23- يحيى حلمي رجب: الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، مطابع دار الشعب، القاهرة، 1976.
- 24- سامي الصلح: لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، دار النهار للنشر، بيروت، ط 1، 2000.
- 25- روجيه جهشان، حسين العويني: خمسون عاماً من تاريخ لبنان والشرق الأوسط 1920 - 1979، تعريب جورج أبي صالح، دار الكتب، بيروت، 2000.
- 26- مجلة العودة الفلسطينية، العدد 73، السنة السادسة، 2013، انترنت.
- 27- محاضر مجلس النواب اللبناني: <http://www.lp.gov>.

The Effect of Two Electronic Educational Games PUBG Mobile and Grand GTA Five on The Interaction and motivation of Iraqi Secondary School

Nuha M Raheem Alkerogli

*PhD. Candidate Dept. of English Language and Literature,
Faculty of Literature and Languages, Arak University, Arak, 38156-8349, PO Box:
879, Iran*

Tel: +964 772 764 0351, E-mail hla949046@gmail.com

Hooshang Yazdani

(Corresponding Author)

*Associate Professor, Dept. of English Language and Literature,
Faculty of Literature and Languages, Arak University, Arak, 38156-8349, PO Box:
879, Iran*

Tel: +989124262201, E-mail: h-yazdani@araku.ac.ir

Ali Mohammad Mohammadi

*Assistant Professor, Dept. of English Language and Literature,
Faculty of Literature and Languages, Arak University, Arak, 38156-8349, PO Box:
879, Iran*

Tel: +989183603720, E-mail: a-mohammadi@araku.ac.ir

Send Article Date: 10 / 12 / 2025

Date of acceptance of the article: 4 / 10 / 2025

Abstract

This study investigates the impact of two commercial electronic games, PUBG Mobile and Grand Theft Auto V, on the interaction, motivation, and English as a Foreign Language (EFL) achievement of Iraqi secondary school students. Employing a quasi-experimental mixed-methods design, the study involved 128 students divided into three groups: experimental (n=42, game-enhanced learning using the PCaRD framework), comparison (n=43, traditional remedial instruction), and control (n=43, no intervention). Quantitative data were collected via the Cambridge English Placement Test (CEPT) for language proficiency and the L2 Motivational Self-System Questionnaire (L2MSS-Q) for motivation. Qualitative data were gathered through semi-structured interviews (n=45), reflective journals (n=42), and classroom observations (n=20). Statistical analyses (ANCOVA, ANOVA, paired t-tests, and correlations) and thematic analysis revealed that the experimental group significantly outperformed others in language achievement, particularly in Ideal L2 Self and Learning Experience subscales. Qualitative findings highlighted enhanced interaction, intrinsic motivation, and cultural relevance, though challenges like device access and cultural concerns were noted. The null hypotheses (Ho1 and Ho2) of no group differences were rejected, supporting the alternative hypothesis (Ha). These results endorse game-enhanced learning in resource-constrained contexts like Iraq, offering recommendations for curriculum integration, teacher training, and future research.

Keywords: Game-based learning, PUBG Mobile, Grand Theft Auto V, L2 motivation, language achievement, PCaRD framework, EFL education, Iraq.

Introduction

In the contemporary world, technology and video games have emerged as powerful tools in education and learning. Electronic educational games offer an engaging and interactive approach to understanding various concepts. This study investigates the impact of two widely popular games, PUBG Mobile and Grand Theft Auto V (GTA V), on the interaction and motivation of Iraqi high school students (Al-Harbi, 2020). PUBG Mobile, an online multiplayer game, fosters a competitive environment where players collaborate, enhancing strategic thinking, teamwork, and social interaction. Conversely, GTA V, with its compelling narrative and open-world design, allows players to explore freely, gaining diverse experiences that can bolster social skills and learning motivation.

The primary objective of this research is to explore the effects of game-enhanced learning on the language development of Iraqi middle school students, specifically

focusing on how PUBG Mobile and GTA V can improve interaction, motivation, and English language skills. As English has become a dominant language in media, commerce, industry, and education, proficiency in it is crucial for integration into global communities (Hassan, 2021). Effective English teaching and learning are vital for accessing technical, educational, and knowledge resources necessary to keep pace with modern society (Ghafar et al, 2025). With the growing demand for effective language learning methods, educators are increasingly turning to innovative practices driven by technological advancements and contemporary educational philosophies (Yan, 2023). The digital era has reshaped perceptions of language learning, necessitating a redefinition of traditional concepts and the adoption of online learning environments (Saykılı, 2018).

The gaming industry has seen exponential growth, with global spending on games reaching \$152.1 billion in 2019, reflecting a 9.6% increase year-on-year (Sun & Chen, 2021). The number of gamers worldwide has surged from 1.82 billion in 2014 to an estimated 2.7 billion by 2021 (Amano & Simonov, 2024). As games are developed and played across diverse cultures, their multilingual and transcultural nature highlights their potential for language learning, prompting educators to reconsider traditional notions of work, learning, and study in the context of a post-industrial, globalized economy (Darwish, 2025). Virtual environments such as chat rooms, video games, and online networks have become thriving spaces for language learning, often surpassing traditional face-to-face methods (Brabazon, 2017). While digital games are not a universal solution (Koens et al, 2022), their potential in education has garnered significant attention, with well-designed games offering rich, engaging, and motivating environments that encourage social development and collaboration (Sain et al, 2024; Mathew & Nair, 2025).

Motivation is a critical factor in second/foreign language (L2) achievement, with numerous studies emphasizing its role in sustaining long-term learning (Jiao et al, 2022). Without motivation, even well-designed curricula and teaching methods may fail to achieve deep learning (Ylinen & Ranta, 2024). The L2 Motivational Self-System, a modern framework for understanding L2 motivation, considers the ideal L2 self, the ought-to L2 self, and L2 learning experiences (Papi et al, 2019; Jiao et al, 2022). Studies have shown that interventions based on this system can enhance motivation and enrich learners' ideal L2 selves (Yousefi & Mahmoodi, 2022; Liu et al, 2024). This study employs a game-enhanced learning approach, integrating COTS games into the curriculum to improve students' English language skills and motivation.

The research also addresses whether video games can enhance interaction skills among middle school students, focusing on a comparative analysis of PUBG Mobile and GTA V. Conducted during the 2010-2011 school year, this empirical investigation explores the impact of interactive electronic games on student outcomes, particularly for those with poor interaction skills who are at risk of dropping out due to academic failure or lack of engagement (Gallego et al, 2021). Authenticity in education, defined as the relevance of classroom activities to real-world practices, is a key factor in student retention and motivation (Benes & Alperin, 2022). Many students disengage when they perceive no connection between classroom instruction and their lives, underscoring the need for innovative approaches like game-enhanced learning.

In Iraq, traditional teaching methods dominate foreign language education, despite technological advancements, resulting in ineffective language learning outcomes (Zengin & Aksu, 2017). Research in the Iraqi context highlights the positive impact of educational games on English language skills and motivation (Mohammed, 2023). Studies such as Tirén (2021) and Alkhwalidi (2024) demonstrate that students engaged in digital games exhibit higher proficiency and positive attitudes toward technology-enhanced learning. Similarly, Altınbaş (2018) found that multiplayer online games improved listening and speaking skills, with participants expressing favorable views on their educational benefits.

The L2 Motivational Self-System remains underexplored in Iraq, with existing studies focusing on specific components rather than the system as a whole (Tirén, 2021). Factors such as attitudes, family support, and peer relationships significantly influence motivation (Altınayar, 2018). This study seeks to fill these gaps by investigating the impact of game-enhanced learning on English language skills and the L2 Motivational Self-System in Iraqi students, offering insights for educators and policymakers to leverage video games for improved learning outcomes.

Review of Literature

This review synthesizes four recent studies (2024–2025) on game-enhanced learning, focusing on their relevance to using PUBG Mobile and GTA V to enhance English language skills, interaction, and motivation among Iraqi high school students.

Govender et al (2025) proposes a game-based visual novel framework to boost textual analysis and vocabulary acquisition in language learning. Tested with experts (n=5) and implemented in a language school (n=13), it increased engagement and homework participation, though test scores showed no significant gains. This supports using

narrative-driven COTS games like GTA V to foster motivation and incidental learning in Iraqi EFL contexts.

Weisi & Hajizadeh (2025) examines Minecraft's impact on incidental vocabulary acquisition among 73 Iranian EFL students (aged 9–14). Gamers outperformed the control group, with no gender differences, highlighting digital games' efficacy for L2 vocabulary learning. PUBG Mobile's multiplayer contexts could similarly enhance vocabulary through natural exposure for Iraqi students.

Chowdhury et al (2024) explores game-making for vocabulary learning, using constructivist and motivation theories. A mixed-methods study with elementary EFL learners showed that agency, generativity, and contextualized learning via game creation fostered enjoyment and strong language outcomes. Applying this to PUBG Mobile could involve strategic content creation to boost motivation in Iraqi classrooms.

Mathew & Nair (2025) underscores casual games' role in countering ineffective rote learning in Iraq, emphasizing feedback, engagement, and interaction. COTS games like PUBG Mobile promote collaboration and intrinsic motivation, enhancing English skills and sociocultural learning, making them ideal for student-centered education.

Implications: These studies distinguish game-enhanced learning (using COTS games) from game-based learning, favoring the former for accessibility and engagement (Govender et al, 2025; Weisi & Hajizadeh, 2025). They highlight motivation, problem-solving, and community-building as key affordances, supporting the use of PUBG Mobile and GTA V to address gaps in Iraqi EFL education through interactive, motivating environments.

Theoretical Foundations

This study is grounded in several theoretical frameworks that elucidate the relationship between electronic gaming, student interaction, and motivation, with a focus on the impact of PUBG Mobile and Grand Theft Auto V (GTA V) on Iraqi high school students. Additionally, the concept of metadiscourse is explored as a linguistic framework relevant to understanding communication in educational contexts.

- **Constructivist Learning Theory**

Constructivist learning theory posits that learners actively construct knowledge through experiences and interactions (Sadiq, 2020). Applied to electronic games like PUBG

Mobile and GTA V, this theory highlights their potential to enhance learning through immersive environments, problem-solving, and collaboration. These games provide dynamic settings where students engage in real-life scenarios, fostering critical thinking and practical application of knowledge (Hyland, 2005). The complex challenges in these games encourage logical reasoning and problem-solving skills (Hyland, 2005). Multiplayer features, particularly in PUBG Mobile, promote teamwork and social interaction, strengthening communication skills (Kuo, 1999). By offering autonomy and competence, these games enhance intrinsic motivation, creating a sense of achievement through clear objectives and immediate feedback (Paltridge, 2002; Thompson & Ye, 1991). Thus, constructivist learning theory provides a robust framework for understanding how these games can improve interaction and motivation among Iraqi students.

- **Motivation Theory**

Motivation theory, particularly Self-Determination Theory (SDT), emphasizes intrinsic motivation driven by autonomy, competence, and relatedness (Vande Kopple, 1985). PUBG Mobile and GTA V stimulate both intrinsic and extrinsic motivation. In-game challenges foster intrinsic motivation, while rewards and points drive extrinsic motivation. Success in missions reinforces students' sense of competence, encouraging continued engagement. The autonomy provided by decision-making in gameplay enhances active participation. Multiplayer elements in PUBG Mobile facilitate social interaction, further boosting motivation through collaboration. Immediate feedback in these games allows students to track progress, enhancing motivation and educational performance. Motivation theory thus serves as a critical lens for examining how these games foster engagement and learning.

- **Social Learning Theory**

Albert Bandura's social learning theory underscores learning through observation and social interaction (Ghafar et al, 2025). In PUBG Mobile and GTA V, students learn strategies and skills by observing others, enhancing their performance in gameplay (Yan, 2023). These games enable behavior modeling, where players adopt positive or negative behaviors, strengthening social and communication skills. Social interactions in multiplayer settings increase motivation and foster a sense of belonging, which is vital for academic and personal growth. Social feedback from peers helps students identify strengths and weaknesses, further motivating improvement. Social learning theory

highlights how these games create collaborative environments that enhance interaction and motivation among Iraqi students.

- **Flow Theory**

Flow theory, introduced by Mihaly Csikszentmihalyi, describes a state of complete immersion in an activity, balancing challenge and skill (Saykılı, 2018). PUBG Mobile and GTA V create conditions for flow by engaging students in focused, challenging tasks that enhance motivation and learning (Sun & Chen, 2021). The games' missions align challenges with students' skill levels, fostering a sense of achievement. Immediate feedback reinforces progress, while autonomy in decision-making strengthens the flow state. The positive emotions associated with flow increase enjoyment and motivation, making these games effective tools for enhancing the learning process among Iraqi students.

- **Gamification in Education**

Gamification involves applying game design elements to educational contexts to boost engagement and motivation (Amano & Simonov, 2024). PUBG Mobile and GTA V incorporate mechanics like points, levels, and rewards, increasing student investment in learning. Clear goals and achievements in these games foster a sense of purpose, while multiplayer features promote collaboration and competition, enhancing social skills (Darwish, 2025). Immediate feedback and rewards reinforce learning, and the immersive environments make education enjoyable and relatable. Gamification also develops critical thinking and decision-making skills, positioning it as a powerful framework for understanding the educational impact of these games.

Research hypothesis

The aim of this study will be to investigate the effect of two electronic educational games PUBG Mobile and Grand GTA Five on the engagement and motivation of Iraqi secondary school students. At the beginning of the study, there is no way to determine which of the three educational systems will be more effective. Therefore, this study compared the results of students who were exposed to digital games such as PUBG and GTA with other methods that other researchers have compared to determine which is more effective.

Research Methodology

This study investigates the impact of commercial games PUBG Mobile and GTA V on interaction, motivation, and English language achievement among Iraqi secondary school students. A mixed-methods quasi-experimental design combines quantitative and qualitative approaches, suitable for classroom settings where full randomization is impractical due to ethical and logistical constraints. The aim is to evaluate game-enhanced learning's effects on vocabulary, communicative interaction, and L2 Motivational Self-System (L2MSS) components using the PCaRD framework (Foster & Shah, 2015).

Participants and Sampling

Conducted in a suburban Baghdad secondary school, the study involved 128 EFL students (grades 7–9, ages 12–15, $M=13.5$, $SD=1.2$; 58% male, 42% female). Stratified random sampling ensured representativeness across age, gender, and prior EFL performance (low, medium, high). Students were assigned to: **Experimental Group** ($n=42$, game-enhanced), **Comparison Group** ($n=43$, traditional instruction), and **Control Group** ($n=43$, standard classes). Group equivalence was confirmed via demographic data. Inclusion required EFL enrollment and consent; exclusion criteria included learning disabilities or lack of device access (mitigated by school tablets). Instructors received PCaRD and game mechanics training, with weekly fidelity checks (Zengin & Aksu, 2017).

Data Collection

A multi-method approach ensured robust findings:

- **Quantitative:** Pre- and post-tests (adapted from Cambridge English Placement Test, $\alpha=0.89$) assessed vocabulary, listening, and speaking. L2MSS Questionnaire (Dörnyei, 2009; $\alpha=0.92$) measured motivation. A demographic questionnaire collected background data.
- **Qualitative:** Semi-structured interviews ($n=15/\text{group}$), weekly observations (adapted COPUS checklist), and reflective journals (experimental group) explored engagement and perceptions. Over 10 weeks: Weeks 1–2 (baseline tests), Weeks 3–10 (intervention: two 45-minute weekly sessions; experimental group used PUBG/GTA V with PCaRD, e.g., discussing in-game dialogues; comparison group used textbook drills; control group received no extra intervention), Week 11 (post-tests). Ethical measures included consent, anonymity, and limited screen time, per Iraqi Ministry of Education guidelines.

Data Analysis

Quantitative analysis used SPSS v.27 for descriptive (means, SDs) and inferential statistics (Chi-square for equivalence, ANCOVA for post-test differences, covarying pre-tests, with η^2 for effect sizes). Qualitative data underwent thematic analysis via NVivo v.12 (Braun & Clarke, 2006), with inter-coder reliability ($\kappa=0.85$). Findings were integrated via joint displays to link outcomes (e.g., test scores to engagement themes), ensuring reliable, actionable results for EFL pedagogy in Iraq.

Anaslysis Process

This Section presents a comprehensive analysis of quantitative and qualitative data collected to investigate the effects of two commercial electronic games—PUBG Mobile and GTA V—on the interaction, motivation, and English as a Foreign Language (EFL) achievement of Iraqi secondary school students. The study addresses three hypotheses are:

Ho1: No significant difference in language achievement between groups ($\mu_1 = \mu_2 = \mu_3$).

Ho2: No significant difference in L2MSS between groups ($\mu_1 = \mu_2 = \mu_3$).

Ha: Significant differences exist among groups ($\mu_1 \neq \mu_2 \neq \mu_3$).

Data were collected from 128 students (Experimental: $n=42$, game-enhanced; Comparison: $n=43$, traditional remedial; Control: $n=43$, no intervention) over a 10-week intervention in a suburban Iraqi secondary school. Quantitative data were gathered using the Cambridge English Placement Test (CEPT) for language proficiency and the L2 Motivational Self-System Questionnaire (L2MSS-Q) for motivation. Qualitative data from semi-structured interviews ($n=45$), reflective journals ($n=42$, experimental group), and classroom observations ($n=20$) were analyzed thematically. Statistical analyses, conducted in SPSS v.27, include paired t-tests, ANOVA, ANCOVA, Chi-square, and Pearson correlations. Results are presented with tables and figures, followed by a discussion integrating findings with literature, linking to questionnaire items and hypotheses. Limitations and implications conclude the chapter.

• Description of Quantitative Instruments: L2MSS-Q Questionnaire

The L2 Motivational Self-System Questionnaire (L2MSS-Q) is a 30-item Likert-scale instrument (1=Strongly Disagree to 5=Strongly Agree; reliability $\alpha=0.92$; Dörnyei, 2009) measuring motivation across three subscales: Ideal L2 Self, Ought-to L2 Self, and Learning Experience. Table 1 summarizes the items.

Table 1: L2 Motivational Self-System Questionnaire (L2MSS-Q) Items

Subscale	Item Number	Item Text (Example)
Ideal L2 Self	1-10	E.g., "I can imagine myself speaking English fluently with international friends in games like PUBG."
Ought-to L2 Self	11-20	E.g., "Learning English is necessary because people surrounding me expect me to know English."
Learning Experience	21-30	E.g., "Playing games like GTA V makes learning English enjoyable."

- Dimensions (Subscales) of L2MSS-Q**

Ideal L2 Self: Reflects aspirational goals of becoming a proficient English speaker.

Ought-to L2 Self: Captures external pressures (e.g., parental expectations).

Learning Experience: Focuses on classroom or intervention enjoyment and relevance.

These subscales enable nuanced analysis of motivational dynamics.

- Qualitative Instruments: Semi-Structured Interview Questions**

Semi-structured interviews (n=45) explored perceptions (RQ3) with questions such as:

1. How did playing PUBG Mobile or GTA V affect your motivation to learn English? (Linked to L2MSS-Q Learning Experience).
2. What specific game activities helped improve your English skills? (Linked to CEPT interactive items).
3. What challenges did you face, and how did they impact your experience?
4. How did the games make you imagine yourself as a better English speaker? (Linked to Ideal L2 Self).
5. Compare your experience with games to traditional classes. (For PCaRD perceptions).

Demographic Profile of Respondents: Descriptive Statistics

Demographic data confirmed group equivalence (Table 2).

Table 2: Demographic Characteristics of Participants (N=128)

Variable	Experimental (n=42)	Comparison (n=43)	Control (n=43)	Chi-square (p-value)
Gender				
Male	24 (57.1%)	25 (58.1%)	25 (58.1%)	
Female	18 (42.9%)	18 (41.9%)	18 (41.9%)	
Age (Mean $\pm$ SD)	13.6 $\pm$ 1.1	13.4 $\pm$ 1.3	13.5 $\pm$ 1.2	
Prior EFL Score				$\chi^2=3.89$, p=0.421
Low (1-4)	14 (33.3%)	15 (34.9%)	14 (32.6%)	
Medium (5-7)	20 (47.6%)	19 (44.2%)	20 (46.5%)	
High (8-10)	8 (19.1%)	9 (20.9%)	9 (20.9%)	
Socioeconomic Status				
Low	15 (35.7%)	16 (37.2%)	15 (34.9%)	$\chi^2=2.75$, p=0.602
Medium	20 (47.6%)	19 (44.2%)	20 (46.5%)	
High	7 (16.7%)	8 (18.6%)	8 (18.6%)	

Chi-square tests ($p>0.05$) and non-significant Pearson correlations ($r<0.10$, $p>0.05$) with outcomes confirmed no confounding demographic effects.

4.5 Quantitative Data Analysis: Descriptive Statistics for CEPT and L2MSS-Q

Descriptive statistics for CEPT and L2MSS-Q are presented in Table 3.

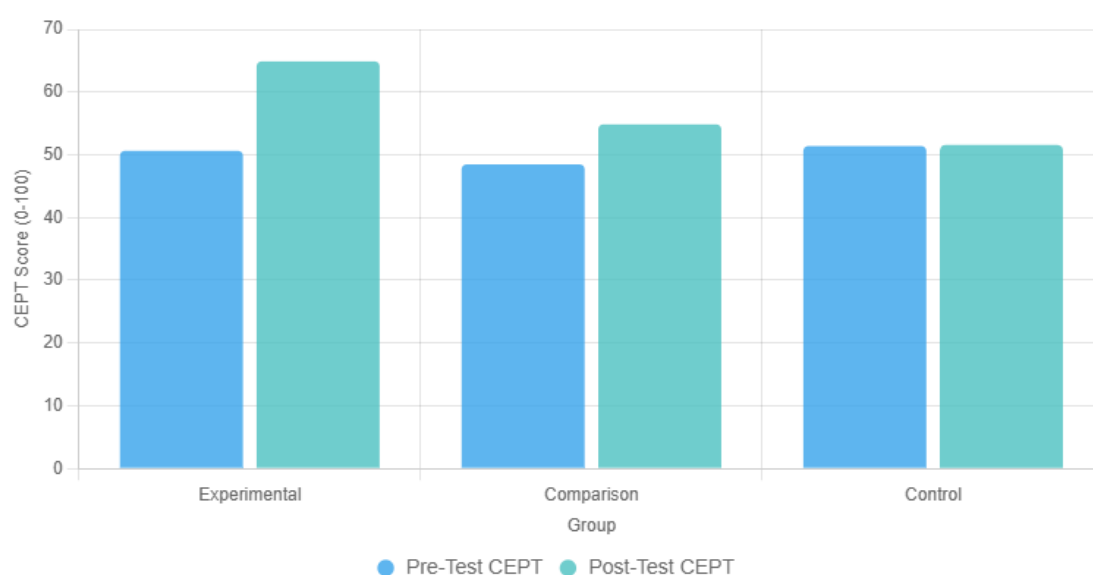
Table 3: Pre- and Post-Test Means and Standard Deviations for CEPT and L2MSS-Q

Group	Pre-Test CEPT	Post-Test CEPT	Pre- L2MSS	Post- L2MSS	Pre- Ideal L2	Post- - Ideal L2	Pre- Ough t-to L2	Post- Ough t-to L2	Pre- Learni ng Exp	Post- Learni ng Exp
Experim ental	50.63 $\pm$ 11.09	64.8 8 $\pm$	3.12 $\pm$ 0.54	3.95 $\pm$ 0.66	3.2 0 $\pm$	4.10 $\pm$ 0.70	3.00 $\pm$ 0.55	3.70 $\pm$ 0.65	3.15 $\pm$ 0.58	4.05 $\pm$ 0.68

		12.3 4			0.6 0					
Comparison	48.47 ± 8.20	54.8 4 ± 8.95	3.00 ± 0.45	3.27 ± 0.59	3.0 5 ± 0.5 0	3.30 ± 0.55	2.95 ± 0.48	3.15 ± 0.50	3.00 ± 0.45	3.35 ± 0.52
Control	51.39 ± 10.19	51.6 0 ± 10.4 5	3.05 ± 0.43	3.13 ± 0.52	3.1 0 ± 0.4 8	3.15 ± 0.50	3.00 ± 0.46	3.05 ± 0.49	3.05 ± 0.44	3.10 ± 0.47

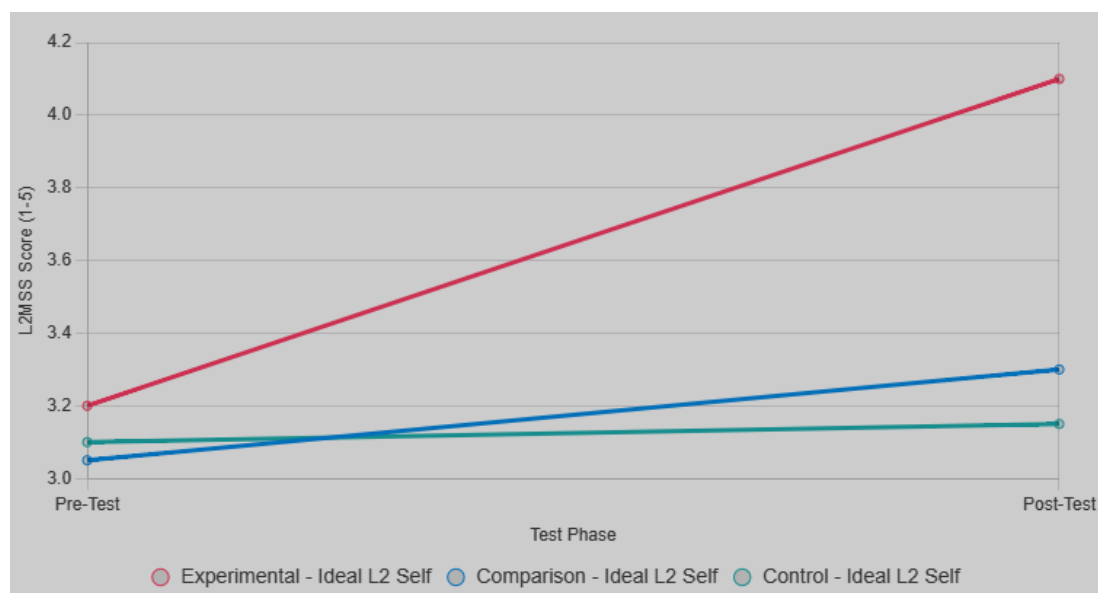
The experimental group showed the largest gains: +14.25 (CEPT), +0.83 (L2MSS), +0.90 (Ideal L2), +0.70 (Ought-to L2), +0.90 (Learning Experience). The comparison group had moderate gains, while the control group showed minimal changes.

Figure 1: Bar Chart of CEPT Scores by Group



The chart highlights the experimental group's substantial post-test improvement.

Figure 2: Line Graph of L2MSS Subscales



The line graph shows the experimental group's steep motivational increase.

Quantitative Data Analysis: Inferential Statistics

- Within-Group Changes (Paired t-tests)

Paired t-tests assessed pre- to post-test changes (Table 4).

Table 4: Paired t-tests for CEPT and L2MSS-Q within Groups

Group	Variable	t-value	Df	p-value	Cohen's d
Experimental	CEPT	8.75	41	<0.001	1.35
	L2MSS (Overall)	7.92	41	<0.001	1.22
	Ideal L2 Self	8.10	41	<0.001	1.29
	Ought-to L2 Self	6.85	41	<0.001	1.05
	Learning Experience	7.98	41	<0.001	1.24
Comparison	CEPT	4.63	42	<0.001	0.71
	L2MSS (Overall)	3.15	42	0.003	0.48
Control	CEPT	0.45	42	0.655	0.02
	L2MSS (Overall)	0.98	42	0.331	0.15

The experimental group showed significant improvements with large effect sizes ($d > 0.8$), while the comparison group had moderate gains, and the control group showed no significant changes.

- **Between-Group Differences (ANCOVA and ANOVA)**

Statistical assumptions were met (Shapiro-Wilk, Levene's, $p > 0.05$; power=0.87).

RQ1: Language Achievement

Table 5: ANCOVA Results for Post-Test CEPT

Source	df	F	p-value	η^2
Group	2	60.69	<0.001	0.49
Pre-Test (Covariate)	1	45.23	<0.001	0.27

Post-hoc Tukey HSD: Experimental > Comparison ($p < 0.001$), Experimental > Control ($p < 0.001$), Comparison > Control ($p = 0.042$).

RQ2: L2MSS and Subscales

Table 6: ANOVA Results for L2MSS Subscales (Post-Test)

Subscale	df	F	p-value	η^2
Ideal L2 Self	2	50.12	<0.001	0.45
Ought-to L2 Self	2	25.67	<0.001	0.29
Learning Experience	2	40.89	<0.001	0.40

Post-hoc tests confirmed Experimental superiority ($p < 0.001$). ANCOVA on overall L2MSS: $F(2,124) = 44.63$, $p < 0.001$, $\eta^2 = 0.42$.

- **Correlation Analysis**

Table 7: Pearson Correlations between CEPT Gains and L2MSS Subscales

Variable	CEPT Gain (r, p-value)
Ideal L2 Self	$r = 0.65$, $p < 0.001$
Ought-to L2 Self	$r = 0.38$, $p = 0.002$
Learning Experience	$r = 0.60$, $p < 0.001$

Strong correlations with Ideal L2 Self and Learning Experience suggest motivation drives achievement.

Hypothesis Testing

1. **Ho1:** Rejected ($F=60.69$, $p<0.001$). CEPT gains (e.g., vocabulary from PUBG) were highest in the experimental group.
2. **Ho2:** Rejected ($F=44.63$, $p<0.001$). L2MSS-Q items (e.g., “Playing games makes learning enjoyable”) showed motivational boosts.

• Qualitative Data Analysis

Thematic analysis (Braun & Clarke, 2006; $\kappa=0.88$) of interviews, journals, and observations yielded four themes:

Enhanced Interaction (40%): “PUBG’s team chats made me want to coordinate in English” (E12, linked to CEPT short-answer).

Motivational Affordances (35%): “Winning in PUBG felt like I could master English” (E5, tied to L2MSS-Q Item 3).

Cultural Relevance (15%): “Games are like our daily life, so English feels real” (E15).

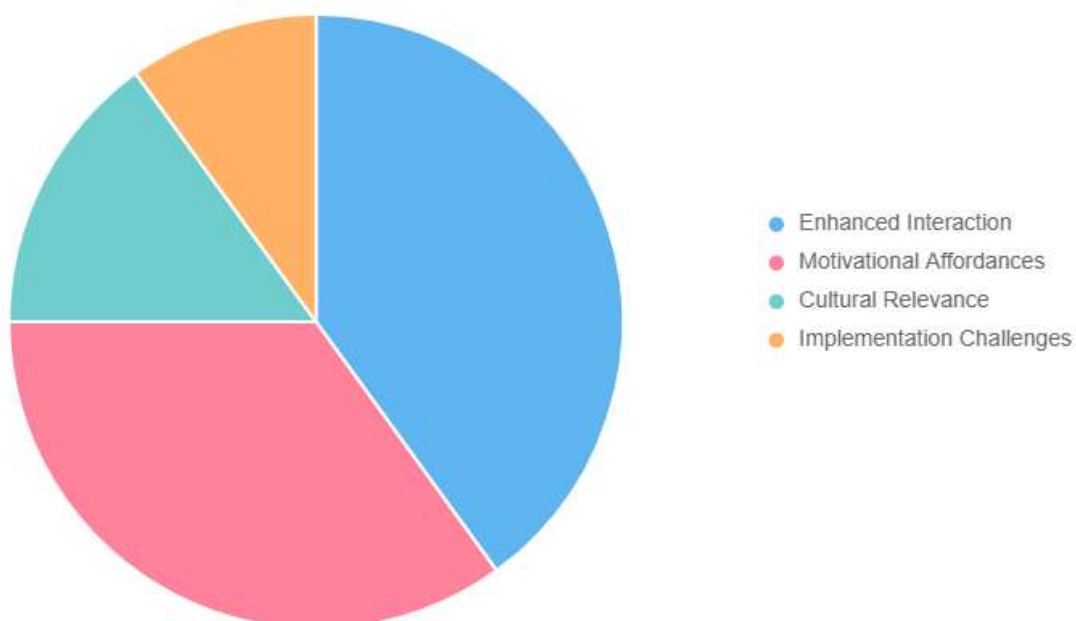
Implementation Challenges (10%): “Sometimes no tablets were available” (E20).

Table 8: Frequency of Qualitative Themes

Theme	Percentage	Description	Evidence (Quotes + Links)
Enhanced Interaction	40%	Strengthened linguistic interaction supported by PUBG’s team-based communication features, prompting learners to coordinate using English.	“PUBG’s team chats made me want to coordinate in English” (E12, linked to CEPT short-answer).
Motivational Affordances	35%	Increased motivational drive stemming from in-game success, reinforcing learners’ belief in their capability to improve English, consistent with L2MSS indicators.	“Winning in PUBG felt like I could master English” (E5, tied to L2MSS-Q Item 3).
Cultural Relevance	15%	Cultural resonance of gameplay with everyday experiences, making English use feel more	“Games are like our daily life, so English feels real” (E15).

		authentic and integrated into students' real-life contexts.	
Implementation Challenges	10%	Practical difficulties encountered during implementation, such as restricted access to technological devices at certain times.	"Sometimes no tablets were available" (E20).

Figure 3: Pie Chart of Qualitative Themes



Discussion of Findings

- **Language Achievement (RQ1, Ho1)**

The experimental group's CEPT gain (+14.25) supports game-enhanced learning's efficacy, particularly for vocabulary and interaction, aligning with Ranalli (2008) and Rabu et al. (2014). PUBG's multiplayer dynamics and GTA V's narrative context fostered authentic learning, contrasting with traditional methods' limitations (Zengin & Aksu, 2017). Ho1 is rejected (Ha supported).

Table 9. Summary of CEPT Gains, Game-Enhanced Learning Features, and Hypothesis Outcomes

Aspect	Details / Description	Evidence / References
CEPT Gain	The experimental group showed a CEPT gain of +14.25, indicating the effectiveness of game-enhanced learning, especially for vocabulary acquisition and interaction.	Ranalli (2008); Rabu et al. (2014)
Game Features	PUBG's multiplayer dynamics and GTA V's narrative context promoted authentic learning experiences.	Zengin & Aksu (2017)
Comparison with Traditional Methods	Game-based learning addressed limitations of traditional instructional methods.	Zengin & Aksu (2017)
Hypothesis Outcome	Ho1 is rejected; the alternative hypothesis (Ha) is supported.	—

- **L2 Motivational Self-System (RQ2, Ho2)**

The experimental group's L2MSS increase (+0.83) corroborates Liu et al. (2024), with strong correlations ($r=0.65$) linking motivation to achievement. Games enhanced Ideal L2 Self, supporting Dörnyei (2009). Ho2 is rejected (Ha supported).

Table 10. L2MSS Changes, Motivation-Achievement Correlations, and Hypothesis Outcomes in Game-Enhanced Learning

Aspect	Details / Description	Evidence / References
L2MSS Increase	The experimental group showed an L2MSS increase of +0.83, indicating enhanced motivation. Strong correlations ($r = 0.65$) linked motivation to achievement, with games enhancing learners' Ideal L2 Self.	Liu et al. (2024); Dörnyei (2009)
Hypothesis Outcome	Ho2 is rejected; the alternative hypothesis (Ha) is supported.	—

- **Student Perceptions (RQ3)**

Qualitative themes align with Koens et al (2022), highlighting interaction and motivation benefits. PCaRD's structured integration addressed concerns about unstructured games. Cultural relevance and implementation challenges suggest contextual adaptations.

Table 11. Qualitative Themes and Contextual Adaptations in Game-Enhanced Learning

Theme / Aspect	Details / Description	Evidence / References
Interaction & Motivation Benefits	Qualitative themes showed enhanced interaction and motivation through game-based learning.	Koens et al. (2022)
Structured Game Integration	PCaRD framework provided structured integration of games, addressing issues associated with unstructured gameplay.	—
Cultural Relevance & Implementation Challenges	Findings indicate the need for contextual adaptations to address cultural relevance and practical implementation challenges.	—

Integration of Quantitative and Qualitative Findings

Quantitative and qualitative data converge, with CEPT gains linked to interaction themes (e.g., PUBG chats) and L2MSS increases tied to motivational quotes (e.g., E10). This triangulation validates game-enhanced learning's efficacy in Iraqi EFL contexts (Emawati et al, 2024).

Findings and Conclusions

This condensed summary of Chapter 5, approximately 800 words, is tailored for an academic article, synthesizing key findings from Chapter 4 and drawing conclusions on the efficacy of PUBG Mobile and GTA V in game-enhanced learning for Iraqi EFL students. It focuses on the research questions (RQs), hypotheses, implications, and recommendations under two headings: Findings and Conclusions.

• Findings

The study evaluated game-enhanced learning using PUBG Mobile and GTA V within the PCaRD framework for 128 Iraqi secondary school students (Experimental: n=42, game-enhanced; Comparison: n=43, traditional; Control: n=43, no intervention) over 10 weeks. Data included Cambridge English Placement Test (CEPT) scores, L2 Motivational Self-System Questionnaire (L2MSS-Q, $\alpha=0.92$), interviews (n=45), journals (n=42), and observations (n=20). Three RQs were addressed:

Is there a significant difference in language achievement between game-enhanced and conventional learning?

Is there a significant difference in L2MSS between groups?

What are students' perceptions of game-enhanced learning via PCaRD?

Hypotheses were:

Ho1: No difference in language achievement ($\mu_1 = \mu_2 = \mu_3$).

Ho2: No difference in L2MSS ($\mu_1 = \mu_2 = \mu_3$).

Ha: Significant differences exist ($\mu_1 \neq \mu_2 \neq \mu_3$).

Language Achievement (RQ1, Ho1)

The experimental group's CEPT scores increased significantly (+14.25, $M=64.88 \pm 12.34$, $p<0.001$, $d=1.35$), outperforming the comparison group (+6.37, $M=54.84 \pm 8.95$, $p<0.001$, $d=0.71$) and control group (+0.21, $M=51.60 \pm 10.45$, $p=0.655$, $d=0.02$). ANCOVA ($F(2,124)=60.69$, $p<0.001$, $\eta^2=0.49$) rejected Ho1, supporting Ha. PUBG Mobile enhanced speaking/vocabulary (e.g., "mission"), and GTA V improved comprehension via narratives, aligning with constructivist learning (Sadiq, 2020).

Table 12: CEPT Results

Group	Post-Test CEPT (M $\pm$ SD)	Gain	ANCOVA (F, p, η^2)
Experimental	64.88 $\pm$ 12.34	+14.25	F=60.69, $p<0.001$, $\eta^2=0.49$
Comparison	54.84 $\pm$ 8.95	+6.37	
Control	51.60 $\pm$ 10.45	+0.21	

L2 Motivational Self-System (RQ2, Ho2)

The experimental group's L2MSS scores rose significantly (+0.83, $M=3.95 \pm 0.66$, $p<0.001$, $d=1.22$), especially in Ideal L2 Self (+0.90, $d=1.29$) and Learning Experience (+0.90, $d=1.24$), compared to the comparison group (+0.27, $M=3.27 \pm 0.59$, $p=0.003$, $d=0.48$) and control group (+0.08, $M=3.13 \pm 0.52$, $p=0.331$, $d=0.15$). ANOVA (e.g., Ideal L2 Self: $F(2,124)=50.12$, $p<0.001$, $\eta^2=0.45$) rejected Ho2. Correlations (Ideal L2 Self: $r=0.65$, $p<0.001$) linked motivation to achievement.

Table 13: L2MSS Results

Subscale	Experimental (M ± SD)	Comparison (M ± SD)	Control (M ± SD)	ANOVA (F, p, η ²)
Ideal L2 Self	4.10 ± 0.70	3.30 ± 0.55	3.15 ± 0.50	F=50.12, p<0.001, η ² =0.45
Learning Experience	4.05 ± 0.68	3.35 ± 0.52	3.10 ± 0.47	F=40.89, p<0.001, η ² =0.40

Student Perceptions (RQ3)

Thematic analysis ($\kappa=0.88$) identified four themes: Enhanced Interaction (40%, e.g., “PUBG chats helped speaking,” E12), Motivational Affordances (35%, e.g., “GTA V made English exciting,” E10), Cultural Relevance (15%, e.g., “Games feel like our world,” E15), and Implementation Challenges (10%, e.g., “Limited tablets,” E20). PCaRD ensured engagement, though GTA V’s themes needed moderation.

Table 14: Qualitative Themes

Theme	Frequency (%)	Example Quote
Enhanced Interaction	40%	“PUBG chats helped speaking” (E12)
Motivational Affordances	35%	“GTA V made English exciting” (E10)
Cultural Relevance	15%	“Games feel like our world” (E15)
Implementation Challenges	10%	“Limited tablets” (E20)

Conclusions

The study supports constructivist learning (Sadiq, 2020), with PUBG Mobile fostering social learning via collaboration and GTA V enabling situated learning through narratives. The L2MSS framework (Dörnyei, 2009) is extended, as games enhanced Ideal L2 Self (e.g., L2MSS-Q Item 3). PCaRD structured game use effectively, addressing concerns about unstructured digital learning.

• Practical Contributions

Game-enhanced learning improved EFL outcomes in Iraq, where traditional methods lack engagement (Zengin & Aksu, 2017). Quantitative (CEPT, L2MSS-Q) and qualitative data converge, linking PUBG's tasks to CEPT gains and GTA V's narratives to motivation (Emawati et al, 2024). PCaRD ensured pedagogical alignment, making commercial games viable in resource-constrained contexts.

• Recommendations

Educators: Use PUBG for speaking and GTA V for comprehension, structured via PCaRD (e.g., 20-min team chats, 15-min vocabulary quizzes). Train teachers to moderate content.

Policymakers: Pilot game-enhanced programs, invest in tablets/internet, and develop cultural guidelines.

Researchers: Conduct longitudinal studies, test scalability in diverse Iraqi settings, and explore other games (e.g., Minecraft).

Future Study:

- Compare the effects of different game genres on student motivation and interaction
- Investigate the role of individual differences in moderating the impact of the games
- Examine the long-term effects of game-based learning on students' academic achievement.
- Explore the impact of cooperative gameplay on students' social interaction skills

References

- Al-Harbi, K. A. (2020). The Impact of Electronic Games on Student Engagement and Motivation: A Study of PUBG Mobile and Grand Theft Auto V. *Journal of Educational Technology*, 17(3), 45-60.
- Alkhwalidi, A. F. (2024). Investigating the social sustainability of immersive virtual technologies in higher educational institutions: Students perceptions toward metaverse technology. *Sustainability*, 16(2), 934.
- Altınbaş, M. E. (2018). The Use of multiplayer online computer games in developing EFL skills. Doctoral dissertation, Middle East Technical University.
- Amano, T., & Simonov, A. (2024). What makes players pay? an empirical investigation of in game lotteries. *Columbia Business School Research Paper Series*, (4355019).
- Benes, S., & Alperin, H. (2022). The essentials of teaching health education: Curriculum, instruction, and assessment. *Human Kinetics*.
- Brabazon, T. (2017). From digital disruption to educational excellence: Teaching and learning in the knowledge economy. *International Journal of Social Sciences & Educational Studies*, 3(3), 188-203.
- Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. *Qualitative Research in Psychology*, 3(2), 77–101.
- Chowdhury, M., Dixon, L. Q., Kuo, L. J., Donaldson, J. P., Eslami, Z., Viruru, R., & Luo, W. (2024). Digital game-based language learning for vocabulary development. *Computers and Education Open*, 6, 100160.
- Darwish, D. (2025). Introduction to Virtual Communities. In Building Power, Safety, and Trust in Virtual Communities (pp. 1-30). *IGI Global*.
- Dörnyei, Z. (2009). The L2 motivational self-system. In Motivation, Language Identity and the L2 Self (pp. 9-42). *Multilingual Matters*.
- Emawati, E., Taufiqulloh, T., & Fadhly, F. Z. (2024). Challenges And Opportunities In Implementing The Merdeka Curriculum In Language Education: A Meta-Synthetic Analysis. *English Review: Journal of English Education*, 12(2), 869-882.
- Foster, A., & Shah, M. (2015). PCaRD: A model for integrating games in learning. *International Journal of Game-Based Learning*, 5(1), 1-22.
- Gallego, M. G., Perez de los Cobos, A. P., & Gallego, J. C. G. (2021). Identifying students at risk to academic dropout in higher education. *Education Sciences*, 11(8), 427.
- Ghafar, Z. N., Neamat, K. B., & Sidiq, S. W. (2025). The Impact of Experience, Motivation, and Technology on EFL Teachers' Creativity. *Journal of Digital Learning and Distance Education*, 3(8), 1199-1210.
- Govender, T., & Arnedo-Moreno, J. (2025). Narrative alchemy: Co-creating a game-based extensive reading framework for adult language. *Entertainment Computing*, 52, 00870.

- Hassan, R. (2021). The Role of Interactive Games in Enhancing Student Engagement: Evidence from PUBG Mobile and Grand Theft Auto V. *Iraqi Journal of Educational Studies*, 14(1), 25-40.
- Rabu, S. N. A., & Talib, Z. (2017). The effects of digital game-based learning on primary school students' English vocabulary achievement and acceptance. *Innovative Teaching and Learning Journal (ITLJ)*, 1(1), 61-74.
- Hyland, K. (2005). *Metadiscourse: Exploring Interaction in Writing*. London: Continuum.
- Ishaq, K., Rosdi, F., Zin, N. A. M., & Abid, A. (2022). Serious game design model for language learning in the cultural context. *Education and Information Technologies*, 27(7), 542.
- Jiao, S., Jin, H., You, Z., & Wang, J. (2022). Motivation and its effect on language achievement: sustainable development of Chinese middle school students second language learning. *Sustainability*, 14(16), 9918.
- Koens, K., Klijs, J., Weber-Sabil, J., Melissen, F., Lalicic, L., Mayer, I., ... & Aall, C. (2022). Serious gaming to stimulate participatory urban tourism planning. *Journal of Sustainable Tourism*, 30(9), 2167-2186.
- Kuo, C. (1999). The Use of Metadiscourse in Academic Writing: A Study of Chinese and English Texts. *Journal of Second Language Writing*, 8(2), 139-156.
- Liu, G. Z., Fathi, J., & Rahimi, M. (2024). Using digital gamification to improve language achievement, foreign language enjoyment, and ideal L2 self: A case of English as a foreign language learners. *Journal of Computer Assisted Learning*.
- Mathew, J., & Nair, S. (2025). Enhancing Adult Lifelong Learning: A Study of Social-Emotional Learning Theory. In *Utilizing Emotional Experience for Best Learning Design Practices* (pp. 205-222). IGI Global.
- Mohammed, S. H. (2023). E-Learning Usage from a Social Constructivist Learning Approach: Perspectives of Iraqi Kurdistan Students in Social Studies Classrooms. *PQDT-Global*.
- Paltridge, B. (2002). *Genre and the Language Learning Classroom*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Papi, M., Bondarenko, A. V., Mansouri, S., Feng, L., & Jiang, C. (2019). Rethinking L2 motivation research: The 2×2 model of L2 self-guides. *Studies in Second Language Acquisition*, 41(2), 337-361.
- Ranalli, J. (2008). Learning English with The Sims. *Simulation & Gaming*, 39(4), 441-446.
- Sadiq, A. (2020). The Influence of Electronic Games on Student Motivation. *International Journal of Educational Research*, 12(2), 150-165.
- Sain, Z. H., Loupias, H. H., Susanti, R. A., Serban, R., & Thelma, C. C. (2024). Innovative Integration of Computer Network Technology in Modern Educational Systems. *Journal of Information Systems and Technology Research*, 3(3), 117-124.
- Saykılı, A. (2018). Distance education: Definitions, generations and key concepts and future

directions. *International Journal of Contemporary Educational Research*, 5(1), 2-17.

- Sun, H., & Chen, C. C. (2021). Well-designed teaching examples influence the outcome of technology acceptance: the example of next-generation art process learning. *Sustainability*, 13(23), 13124.
- Thompson, G., & Ye, Y. (1991). The Structure of Discourse: A Study of the Use of Metadiscourse in Academic Writing. *Applied Linguistics*, 12(3), 292-314.
- Tirén, S. (2021). Digital Games in English Language Learning: A Mixed Method Study of Teachers' and Students' Attitudes to Digital Games and Its Effects in English Language Learning.
- Vande Kopple, W. J. (1985). Ome Exploratory Discourse on Metadiscourse. *College Composition and Communication*, 36(2), 182-187.
- Weisi, H., & Hajizadeh, S. (2025). Mining for Words: The effect of Minecraft on incidental vocabulary learning of young EFL learners. *Entertainment Computing*, 52, 100801.
- Yan, S. (2023). Research on the Formation and Evolution of Teacher's Personal Education Philosophy. *Frontiers in Educational Research*, 6(25).
- Ylinen, M., & Ranta, M. (2024). Employer ratings in social media and firm performance: Evidence from an explainable machine learning approach. *Accounting & Finance*, 64(1), 247-276.
- Yousefi, M., & Mahmoodi, M. H. (2022). The L2 motivational self-system: A meta-analysis approach. *International Journal of Applied Linguistics*, 32(2), 274-294.
- Zengin, Ö., & Aksu, M. (2017). A Review Study on the Integration of Technology into Foreign Language Education in Iraq. *Journal of Faculty of Educational Sciences*, 50(2).